الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

Université Abou Bekr Belkaid
Tlemcen Algérie

جامعة أبي بكر بلقايد
تلمسان الجزائر

كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية

تخصص الاقتصاد الكمي

تحت عنوان:

التضخم والبطالة وعلاقتهما بالنمو الاقتصادي

دراسة قياسية "حالة الجزائر 1980–2011"

إعداد الطالب:

شلوفي عمير

تحت إشراف الأستاذ:

أ.د.بلمقدم مصطفى

لجنة المناقشة

أ.د.بوهنة علي	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	رئيسا
أ.د.بلمقدم مصطفى	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	مشرفا
د.شيبي عبد الرحيم	أستاذ محاضر	جامعة تلمسان	ممتحنا
د.موسلم حسين	أستاذ محاضر	جامعة تلمسان	ممتحنا

السنة الجامعية:

2014/2013

بسم الله الرحمن الرحيم

شکر وتقدیر

شكر وتقدير

انطلاقا من العرفان بالجميل، فإنه ليسرني وليثلج صدري أن أتقدم بالشكر والامتنان إلى أستاذي، ومشرفي **الأستاذ البروفيسور بلمقدم مصطفى** الذي مدني من منابع علمه بالكثير، والذي ما توانى يوما عن مديد المساعدة لي.

وحمدا لله بأن يسره في دربي ويسر به أمري وعسى أن يطيل عمره ليبقى نبراسا متلألئا في نور العلم والعلماء.

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى أساتذتي أعضاء لجنة النقاش الموقرين على ما تكبدوه من عناء في قراءة رسالتي المتواضعة وإغنائها بمقترحاتهم القيمة.

وفي النهاية يسرني أن أتقدم بجزيل الشكر إلى كل من مد لي يد العون في مسيرتي العلمية.

الإهداء

الإهـــــــــداء:

إلى اعز ما نملك في الوجود، إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله لنا وأطال في عمرهما.

إلى كل أفراد عائلتي.

إلى خطيبتي ورفيقة دربي "بريشي فاطمة".

إلى كل من جمعتني بهم الأقدار خلال المراحل الدراسية.

إلى كل هؤلاء اهدي ثمرة جهدي المتواضع هذا.

عـــــمـــــيـــــر

المقدمة العامة

المقدمة العامة:

تعتبر قضيتي البطالة والتضخم من أهم الظواهر الاقتصادية التي تواجه أيّ اقتصاد في العالم، فمشكلتي التضخم والبطالة تعتبر من المرتكزات الأساسية التي تقوم بتوجيه السياسات والبرامج الحكومية وتحاول الحكومة دائما إتباع سياسات اقتصادية تهدف إلى تجنب هاتين المشكلتين وتقليل الأضرار الناجمة عنهما، فالتضخم يترتب عليه العديد من الآثار السلبية على الاقتصاد، فضلا عن سوء استغلال الموارد وتخصيصها فيما بين القطاعات والأنشطة المختلفة حيث أصبح مؤشرا اقتصاديا هاما لقياس معدلات النمو الاقتصادي، وأصبح أمرا حتميا ومفروض على السلطات النقدية للبلدان لاحتوائه ومعالجته ومحاولة معرفة أسبابه، فبقدر ما أصبح مشكلة وآفة اقتصادية بقدر ما أصبح ضروريا معالجته والتنبؤ له، أمّا البطالة بأنواعها المختلفة يترتب عليها انخفاض الناتج الوطني وإهدار لجزء من الثروة الوطنية لدى المجتمع، وقد كانت العلاقة بين هاتين المشكلتين محل اهتمام عديد من الاقتصاديين الذين ينتمون إلى مدارس فكرية مختلفة بداية من الفكر الكلاسيكي وحتى الفكر الحديث.

ولعلّ الغالب في تحليل ظاهرتي البطالة والتضخم هو الاعتماد على النظريات الاقتصادية من أجل فهم وتفسير هاته الظاهرتين، ولذلك نجد العديد من الدراسات الاقتصادية تحاول فقط فهم الظاهرة سواء التضخم أو البطالة من وجهة نظر محدّدة دون محاولة فهم العلاقات المعقدة والسببيّة التي تؤثر في البطالة أو التضخم.

وانطلاقا من هذا التحليل فإنّه يبدو من الضروري لفهم طبيعة البطالة والتضخم أن يتمّ اعتماد الدراسات القياسية، فمحاولة فهم الظاهرة وفق أبعاد مختلفة يساهم في دقة التحليل كما يؤدي إلى معرفة العلاقات المسبّبة للظاهرة وكيفية تغيرها.

فتحليل الدراسات القياسية للعلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة ينطلق من أفكار تفترض أنّ البطالة ترتبط ارتباطا مباشرا مع النمو، فكل زيادة في معدلات النمو لابدّ أن تتوافق مع انخفاض نسبة البطالة، والعكس بالنسبة للتضخم حيث تشير بعض المقاربات الاقتصادية على أنّ تضخما أعلى يوافقه معدلا أقل للنمو الاقتصادي ومن ناحية ثانية ليس هنالك أيّ دليل بأيّ مدى على وجود علاقة إيجابية بين التضخم والنمو.

ولهذا نحاول دراسة إيجاد العلاقة الموجودة بين النمو الاقتصادي والتضخم والبطالة من خلال الاستعانة بالدراسة القياسية وعليه يمكن أن نضع الإشكالية لدراستنا والمتمثلة في:

– ما هي طبيعة العلاقة الموجودة بين التضخم والبطالة والنمو الاقتصادي في الجزائر ؟

ومن خلال هذه الإشكالية سوف نحاول الإجابة عن التساؤلات التالية:

- هل هناك علاقة سببية ما بين التضخم والبطالة في الجزائر؟

- هل هناك علاقة سببية ما بين التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر؟

- هل هناك علاقة سببية ما بين البطالة والنمو الاقتصادي في الجزائر؟

- هل يمكن إيجاد علاقة ما بين البطالة والتضخم والنمو الاقتصادي في المدى الطويل باستخدام منهجية التكامل المتزامن؟

وحتى يتسنى لنا الإجابة على هذه التساؤلات لابد أن نأخذ بعين الاعتبار الفرضيات التالية:

- التغير في معدل النمو الاقتصادي يؤثر إيجابا على التغيرات في معدلات البطالة.

- توجد علاقة تكامل متزامن بين معدل التضخم ومعدل البطالة والناتج الداخلي الخام في الجزائر.

- تحقق علاقة منحنى فيليبس في الجزائر.

- وجود علاقة سببية ذات اتجاه واحد من التضخم إلى النمو الاقتصادي.

- **أهمية الدراسة:**

تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها تتعرض لإحدى أهم المواضيع الاقتصادية والاجتماعية المطروحة على الساحة العالمية، ألا وهما مشكلتي البطالة والتضخم، والآثار الاقتصادية والاجتماعية التي أفرزتها في الاقتصاد الجزائري، ومدى سعي الدولة الجزائرية في إتباع بعض السياسات لحلها، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فان اختيار هذا الموضوع يرجع بالأساس أيضا إلى أهمية التقنيات الكمية في التحليل الاقتصادي، والى أهمية إيجاد العلاقات القياسية ما بين المتغيرات باستعمال الطرق القياسية.

- **أسباب اختيار الموضوع:**

إن سبب اختيار هذا الموضوع والحافز المشجع لدراسته يعود بالأساس إلى ارتباطه الوثيق بالواقع الاقتصادي والاجتماعي لأي دولة، بالإضافة إلى عدة أسباب دعتنا إلى البحث في هذا المجال والتي من أهمها:

- الرغبة الذاتية للخوض في مجال الاقتصاد الكمي وربطه بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للجزائر.

- قلة الدراسات التي اهتمت بإيجاد العلاقة ما بين البطالة والتضخم والنمو الاقتصادي.

- الميل إلى الخوض في المواضيع التي تهتم بالمتغيرات الاقتصادية الكلية التي تساعد على رسم السياسات الاقتصادية في الدولة الجزائرية.

- محاولة إسقاط بعض النظريات الاقتصادية التي جاء بها المفكرون عبر العصور ومدى تحققها على أرض الواقع.

- **أهداف البحث:**

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- إبراز الأساس النظري والتحليلي لظاهرة التضخم والبطالة وإسقاط ذلك على واقع الاقتصاد الجزائري.

- معرفة اتجاه العلاقة السببية بين البطالة والتضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر.

- محاولة اقتراح نماذج قياسية للعلاقة الثنائية ما بين التضخم والبطالة والنمو الاقتصادي.

- استعراض خصائص الاقتصاد الجزائري ودراسة أهم العوامل الداخلية والخارجية والاختلالات الهيكلية التي ساهمت في تغذية الضغوط التضخمية وتفشي ظاهرة البطالة في الجزائر مع تتبع مسار الاصطلاحات الاقتصادية.

- محاولة إبراز أهمية الأدوات والأساليب القياسية في البحث العلمي وكذا دور النماذج الاقتصادية القياسية في تحليل وتفسير بعض المتغيرات الاقتصادية مثل البطالة والتضخم والنمو الاقتصادي.

- **حدود الدراسة:**

بالتأمل في عنوان هذه الدراسة نلاحظ أن لها منظورين، الأول اقتصادي نحاول من خلاله فهم واقع ظاهرة التضخم والبطالة ومحاولة ربطها بالنمو الاقتصادي وذلك انطلاقا من القراءات والتحليلات الفكرية لأهم المدارس فيما يخص هذه الظواهر، والثاني قياسي من خلال محاولة نمذجة هذه الظواهر وإيجاد طبيعة العلاقة فيما بينها انطلاقا من الأدوات الإحصائية التي يوفرها لنا الاقتصاد القياسي، أما فيما يخص:

الإطار المكاني للدراسة:

تختلف الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية من دولة لأخرى حسب النظم الاقتصادية والسياسية السائدة في كل دولة، ولا يمكن أن نقدم دراسة واحدة تكون صالحة لكل الدول وعليه ارتأينا أن تكون الدراسة القياسية على الجزائر فقط.

الإطار الزماني للدراسة:

تمتد فترة الدراسة لتشمل الفترة 1980-2011 وقد تم اختيارنا لهذه الفترة على أساس تزامن هذه الفترة مع الأزمنة البترولية 1986 ودخول الجزائر بعد ذلك إلى فترة الإصلاحات الاقتصادية وفي ذات الوقت نجد أن الجزائر خلال هذه الفترة عاشت وضعا اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا صعبا.

- **المنهج المستخدم في الدراسة:**

نظرا لطبيعة الدراسة وتحقيقا لأهدافها سنستخدم خليطا من المناهج المعتمدة في الدراسة الاقتصادية، حيث سنستخدم المنهج الوصفي عند التطرق للإطار النظري لظاهرة التضخم والبطالة وكذلك بالنسبة للنمو الاقتصادي من حيث المفهوم، الأنواع وكذلك النظريات المفسرة لمختلف هذه الظواهر، كما سيتم استخدام المنهج التحليلي عند تحليل ظاهرة التضخم والبطالة في الجزائر وكذا في تحليل وتفسير البيانات والمعلومات المتعلقة بهذه المتغيرات الاقتصادية، كما سنستخدم المنهج التاريخي في عرض مسار الإصلاحات الاقتصادية وتطور هذه المتغيرات الاقتصادية الكلية، ثم بعد ذلك استخدمنا منهج دراسة الحالة من خلال قياس العلاقات السببية السائدة بين التضخم والبطالة والنمو الاقتصادي في الاقتصاد الجزائري.

- **الدراسات السابقة للموضوع:**

لقد تم في هذا البحث الاضطلاع على بعض الكتب والأبحاث والدراسات والمقالات التي تحيط ببعض جوانب الموضوع، ومنها ما يلي:

الدراسة الأولى:

بن بوزيان جازية، "التضخم الركودي في الجزائر- دراسة قياسية "، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تلمسان، 2006، حيث قامت هذه الدراسة باختبار وجود علاقات المدى الطويل والعلاقات السببية بين تطور الكتلة النقدية والتضخم في الجزائر، في الفترة من جانفي 1995 إلى ديسمبر 2001، فتوصلت هذه الدراسة إلى

وجود علاقة تكامل متزامن في المدى الطويل بين الكتلة النقدية والتضخم وهذا ما يتوافق مع المدرسة النقدية، إلا أنها لم تجد أيّ علاقة سببية بين الكتلة النقدية والتضخم في الجزائر ممّا يتناقض مع المدرسة النقدية في أنّ التضخم ظاهرة نقدية، بالإضافة إلى عدم وجود علاقات سببية بين معدلات التضخم والبطالة.

الدراسة الثانية:

Kimberly Beaton، "Time variation in Okun Law : A Canada and U.S. Comparaison"، BANK OF CANADA، Document de travail/Working paper 2010-7، اهتمت هذه الدراسة بمدى تأثير النمو الاقتصادي على معدلات البطالة في الولايات المتحدة الامريكية وكندا، من خلال تقدير نموذج يربط متغير البطالة مع الناتج المحلي، وتهدف إلى مدى تحقق قانون Okun من خلال تقدير "معامل اكيون"، حيث توصلت الدراسة إلى عدم وجود علاقة ثابة في قانون Okun لكل من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا.

الدراسة الثالثة:

علي يوسفات، "عتبة التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر (دراسة قياسية للفترة 1970-2009)"، مجلة الباحث، عدد 2012/11، حيث بينت هذه الدراسة أن النمو الاقتصادي يرتبط بالتضخم بعلاقة عكسية كما توصلت هذه الدراسة إلى أن تأثر النمو الاقتصادي بالتضخم يكون ابتداءا من معدل تضخم قدره 6%، ويكون هذا التأثير باتجاه عكسي، أي أنّ معدلات تضخم أكبر أو تساوي 6% تؤثر سلبا على النمو الاقتصادي.

الدراسة الرابعة:

BOURICHE Lahcène، "Les déterminants du chômage en Algérie : une analyse économétrique (1980-2009)"، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد التنمية، جامعة تلمسان 2013/2012، حيث بينت هذه الدراسة أن هناك علاقة تكامل متزامن بين معدل البطالة وبعض المتغيرات الاقتصادية والمالية الكلية والمتعلقة أساسا بالإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، من بين هذه المتغيرات التضخم، فقد أوضحت النتائج أن هنالك علاقة سلبية مابين معدل التضخم ومعدلات البطالة مفسرة بذلك دور السياسة المالية المعتمدة من قبل الدولة في دفع عجلة النمو وبذلك خلق فرص العمل والحد من البطالة.

كما توضح الدراسة انه لا توجد علاقة بين معدل البطالة في الجزائر مع إنتاجية العمل حسب التحليل الإحصائي والقياسي ما يفسر الدور الذي يلعبه قطاع المحروقات في نمو إنتاجية العمل وفي تغطية الواردات وتركيب النظام الإنتاجي ككل.

- **محتويات الدراسة:**

لانجاز الدراسة والإجابة على إشكالية البحث واختبار الفرضيات، وقصد إعطاء صورة واضحة ومركزة حول الموضوع، تم تقسيم الدراسة إلى أربعة فصول وكان مضمون كل فصل كما يلي:

الفصل الأول: يستعرض هذا الفصل مفاهيم حول التضخم والنظريات المفسرة له بالإضافة لأثاره وطرق قياسه ووسائل مكافحته، ثم مراحل تطور التضخم في الجزائر.

الفصل الثاني: تم التعرض فيه لمفاهيم عامة حول البطالة والنظريات المفسرة لها وشرح العلاقة ما بين البطالة والتضخم، ثم واقع العمل والبطالة في الجزائر مع إبراز إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة.

الفصل الثالث: ارتأينا في هذا الفصل إلى التطرق إلى مفاهيم نظرية حول النمو الاقتصادي والتنمية وابرز نماذج ونظريات المفسرة للنمو الاقتصادي وتفسير العلاقة النظرية لـــ Okun، ثم القينا نظرة عامة حول التحولات الاقتصادية في الجزائر.

الفصل الرابع: حاولنا في هذا الفصل أن نجري دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري للفترة 1980-2011 وذلك من خلال نمذجة قياسية للعلاقة ما بين التضخم والبطالة والنمو الاقتصادي بوضع مقاربة قياسية بين منحنى فيليبس وقانون اكيون ونموذج خان وصنهاجي وبين المعطيات المتوفرة على الاقتصاد الجزائري وذلك من اجل كشف طبيعة هذه العلاقات في الجزائر، ثم تحليل العلاقة الموجودة بين التضخم والبطالة والنمو الاقتصادي على المدى الطويل باستخدام طريقة التكامل المتزامن، كل هذا من اجل اختبار ومحاولة تأكيد أو نفي فرضيات الدراسة.

الفصـــل الأول

التضخم في النظرية الاقتصادية

مقدمة الفصل:

لقد ارتبط الفكر الاقتصادي والفكر المالي كلاهما، وعلى الأخص في أعقاب الحربين العالميتين الأولى والثانية، وفي الكثير من الدراسات والأبحاث بمسألة التضخم كأهم المظاهر الاقتصادية التي اتسمت بها الاقتصاديات المتقدمة والآخذة بالنمو على حد سواء، وعلى اعتبار أنّ التضخم ظاهرة تتصل بالكثير من العلاقات التي تربط بين العوامل والقوى المؤثرة في حركة المتغيرات الاقتصادية وأهمها: حركة النمو الاقتصادي.

ولعلّ متعة البحوث المتعلقة بموضوع التضخم تأتي من حداثة وأهمية التضخم من حيث كونه ظاهرة، ووسيلة في آن واحد.

وتستند أهمية دراستنا للتضخم في هذا الفصل إلى أنها دراسة تعريفية تحديدية لهذه الظاهرة الاقتصادية، والتي تعتبر بحق ظاهرة القرن الواحد والعشرين، فحاولنا إلقاء الضوء على التعاريف، والتحاليل الفكرية النظرية والمدرسية لظاهرة التضخم فضلا عن التطرق لأهم مسبباتها، وعوامل نشأتها، وتحديد أنواعها وكيفية قياسها.

ومن أجل أن يتضح موضوعنا هذا أكثر، فإننا نقوم بالتطرق إليه من خلال المباحث التالية:

- **المبحث الأول:** ماهية التضخم.
- **المبحث الثاني:** النظريات المفسرة للتضخم.
- **المبحث الثالث:** أثار التضخم وطرق قياسه.
- **المبحث الرابع:** وسائل مكافحة التضخم.
- **المبحث الخامس:** التضخم في الجزائر.

I – ماهية التضخم

تواجه كافة دول العالم وخاصة النامية منها مشكلة التضخم، حيث يأتي في مقدمة الاختلالات المالية والنقدية، ويترتب عليه العديد من الآثار السلبية على كافة جوانب الحياة سواء الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية، ولذا فان هذا يتطلب منا معرفة مفهوم التضخم وأسبابه وقياسه[1].

I-1 مفهوم التضخم

رغم وجود عديد من التعريفات لهذه الظاهرة إلا أنه يمكن إعطاء تعريفا عاما لها[2]:

1- التعريف العام للظاهرة

« التضخم هو الارتفاع المستمر في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات عبر الزمن»[3]، وهذا هو التعريف العام والشائع للتضخم، وبالتالي فإنه لكي يكون هناك تضخم في المجتمع لابدّ من توفر شرطين أساسيين هما[4]:

1. ضرورة ارتفاع أسعار معظم السلع والخدمات في المجتمع بما يضمن ارتفاع المستوى العام للأسعار:

بينما إذا كان هناك ارتفاع في أسعار بعض السلع وعدد محدود منها فإنّه لا يعدّ تضخما لأنّه قد يكون هذا الارتفاع خاص بظروف تتعلق بإنتاج هذه السلع لظروف طبيعية مؤقتة كما هو الحال في ارتفاع أسعار بعض السلع الزراعية بسبب وجود عجز في إنتاجها، وسرعان ما يختفي هذا الارتفاع باختفاء سببه كما أنّ ارتفاع أسعار بعض السلع قد يقابله انخفاض في أسعار مجموعة أخرى من السلع، ومن ثمّ لا يرتفع المستوى العام للأسعار.

2. أن يتسم الارتفاع في المستوى العام للأسعار بصفة الاستمرارية، أي يكون على المدى الزمني الطويل:

وبالتالي فإنّ ارتفاع المستوى العام للأسعار بسبب ظروف طارئة أو عارضة في أحد الفصول أو أحد السنوات لا يعدّ تضخما لأنه لا يتسم بصفة الاستمرارية.

غير أنه يوجه إلى هذا المفهوم بعض الانتقادات لعلّ أهمها:

1- غازي حسين عناية، "التضخم المالي"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2006، ص 07.

2- السيد محمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا، "النظرية الاقتصادية الكلية "، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص 222.

3- David Begg, Stanley Fischer, Rudiger DornBusch, " Macro économie ", Dunod, Paris, 2éme Edition, 2002, p 233.

4- السيد محمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا، "مرجع سبق ذكره"، ص 222-225.

- أنه لا يحدد طول الفترة الزمنية الذي يعتبر ارتفاع المستوى العام للأسعار خلالها تضخما.
- لم يفرق هذا المفهوم بين الارتفاع في مستوى الأسعار الناتج عن التحسن في نوعية السلع والخدمات والارتفاع في مستوى الأسعار غير المرتبط بمثل هذا التحسن فكلاهما يعدّ تضخما.
- لم يحدّد هذا المفهوم مدى الارتفاع في المستوى العام للأسعار الذي يعدّ تضخما، وهل هو 5% أم 10% مثلا أم أكثر أو أقل من ذلك.
- لم يشير هذا المفهوم إلى التضخم الناتج عن تدخل الحكومة بتثبيت الأسعار بصورة جبرية عند مستويات أقل من مستوياتها الحقيقية، وبالتالي فإنه بالرغم من أنّ الطلب الكلي يكون أكبر من العرض الكلي إلا أنّ ذلك لا ينعكس في صورة ارتفاع في مستوى الأسعار، ويعبّر هذا النوع من التضخم عن نفسه في صورة وجود فائض طلب على السلع ومن ثمّ ظهور الطوابير أمام منافذ التوزيع واختفاء السلع من الأسواق، فضلا عن التدهور المستمر في نوعية هذه السلع.

2- تعاريف مختلفة للتضخم

لقد عبّرت أغلب تعاريف التضخم بعد الحرب العالمية الأولى عن تأثرها بالنظرية التقليدية لكمية النقود، حيث أعطت تفسيرات سهلة ومبسطة، ومن أبرز هذه التعاريف: «**التضخم هو الزيادة المستمرة في الأسعار نتيجة الزيادة في كمية النقود**».

غير أنّ هذا التعريف العام هو محاولة لجمع مختلف تعاريف الاقتصاديين التي تصب كلها في المظهر العام للتضخم وهو الارتفاع المتواصل للأسعار.

وعلى هذا الأساس لا يعتبر التضخم تلك الحالة التي ترتفع فيها الأسعار بشكل متقطع وغير مستمر، أو عندما يكون الارتفاع غير محسوس.

وعليه يمكن تقديم عرض مختصر لأهمّ محاولات التعريف بالتضخم.

- ❖ "**بيرو**" التضخم هو: ازدياد النقد الجاهز دون زيادة السلع والخدمات.
- ❖ "**كورتير**" التضخم هو الحالة التي تأخذ فيها قيمة النقود بالانخفاض عندما تأخذ الأسعار في الارتفاع.
- ❖ "**قمف**" ازدياد وسائل الدفع المستعملة بصورة غير عادية بالنسبة لكمية البضائع والخدمات المعروضة على المشترين خلال مدة معينة.
- ❖ "**ليرتر**": زيادة الطلب على العرض.

❖ **"كلوز"**: التضخم هو الحركات العامة لارتفاع الأسعار الناشئة عن العنصر النقدي كعامل محرك ودافع.

❖ **"بيجو"**: تتوفر حالة التضخم عندما تصبح الزيادات في الدّخل النقدي أكبر من الزيادات في كمية الإنتاج المحققة بواسطة عناصر الإنتاج[1].

وقد عرّف بعض الاقتصاديين الآخرين التضخم على أنّه[2]:

1. يتمثل في وجود فائض الطلب على السلع والخدمات بما يفوق القدرة على الإنتاج من خلال الجهاز الإنتاجي المحلي.

2. يتمثل في الانخفاض المستمر في القوة الشرائية للنقود، وذلك لانّ القوة الشرائية لوحدة النقود ما هي إلا مقلوب المستوى العام للأسعار:

$$\text{القوة الشرائية لوحدة النقود} = \frac{1}{\text{المستوى لعام للأسعار}}$$

3. يتمثل في الارتفاع المستمر في نفقة المعيشة، وذلك بسبب الانخفاض المستمر في الدخول الحقيقية للأفراد وذلك لأنّ:

$$\text{الدّخل الفردي الحقيقي} = \frac{\text{الدّخل النقدي للفرد}}{\text{المستوى لعام للأسعار}}$$

I-2 أسباب التضخم

تتعدد الآراء حول العوامل المسببة للتضخم، فهناك من يرى أنّ تلك العوامل تستتر خلف الطلب، وهناك من يرى أنها تكمن وراء العرض، بينما يرى فريق ثالث أنّ السبب الرئيسي يرجع إلى الهيكل الاقتصادي القائم، وفيما يلي نتناول كل من هذه العوامل بشيء من البيان[1]:

1- بلعزوز بن علي، "محاضرات في النظريات والسياسات النقدية "، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون- الجزائر، ط2، 2006، ص 140-141.

2- السيد محمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا، "مرجع سبق ذكره"، ص 225.

I-2-1 العوامل الدافعة بالطلب الكلي نحو الارتفاع

تؤدي هاته العوامل إلى زيادة حجم الطلب النقدي والذي يصاحبه عرض ثابت من السلع والخدمات، إذ أنّ ارتفاع الطلب الكلي لا تقابله زيادة في الإنتاج ممّا يؤدي إلى ارتفاع الأسعار، واهمّ هذه العوامل:

أ- زيادة الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري

إنّ النظريات الخاصة بالتوازن، والخاصة بالعرض والطلب الكلي وجهاز الائتمان، تفترض اقتران الخلل في التوازن بالزيادة في الإنفاق الكلي عن مستوى التشغيل الكامل، ويتمثل في زيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي، وعند هذا المستوى يحدث التضخم والمتمثل في الزيادة في الإنفاق الكلي الذي لا يقابله زيادة مماثلة في المنتجات والسلع المعروضة، على فرض الوصول إلى حجم التشغيل الكامل، وبالتالي فإنّ حجم الإنفاق الكلي هو الحاسم كسبب من أسباب التضخم[2].

ب- الارتفاع في معدلات الأجور

لعلّ السبب المباشر، والفعال في ارتفاع معدلات الأجور، ونفقات المعيشة يكمن في الأنظمة الاقتصادية الرأسمالية ذاتها لما تسمح به من حرية الحركة للنقابات العمالية في تكوينها، وفي إعطائها حق الإضراب كوسيلة تؤثر في تنمية الاقتصاد الوطني، تبريرا لتحقيق مطالبهم في رفع الأجور.

فالعمال ممثلين في اتحاداتهم يقاومون أيّة محاولة لتخفيض أجورهم أو حتى تثبيتها وذلك لتمسكهم بما يسميه (كيتز) بخلق النقود، فينعكس ذلك في شكل ارتفاع في دخولهم النقدية حتى ولو كانت اسمية، وليست حقيقية، مما يترتب عليه ارتفاع اسمي، وليس حقيقي لمستوى الطلب الكلي الفعلي.

ولكن الزيادة الحقيقية للإنفاق الكلي أي الطلب الفعلي هي عند مستويات التشغيل الكامل وهي العامل الفعّال في إحداث الصدمات التضخمية، فزيادة معدلات الأجور ترفع من حدّة تكاليف النفقات الإنتاجية ممّا يخفض من معدلات الأرباح عند مستوى التشغيل الكامل[3].

1- زينب عوض الله، أسامة محمد الفولي، "أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي"، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت- لبنان، 2003، ص 255.

2- بلعزوز بن علي، "مرجع سبق ذكره"، ص 149.

3- غازي حسين عناية، "مرجع سبق ذكره"، ص 109-110.

ج- العجز في الميزانية

يقصد بالعجز في الميزانية هو زيادة النفقات العامة من الإيرادات العامة بالقدر الذي تقترضه الحكومة من البنك المركزي، وهو وسيلة متعمدة تلجأ إليها الحكومة وهي على علم بآثارها السيئة، وذلك في سبيل إنعاش الحركة الاقتصادية وتنفيذ برامجها المدنية والعسكرية هذا في حالة ما قبل مستوى التشغيل الكامل.

أما إذا كانت جميع العناصر الإنتاجية مشتغلة، فإنّ النفقات العامة في هذه الحالة لا تجد لها منفذا سليما وتكون في هذه الحالة سببا في ارتفاع الأسعار، والتي كانت كنتيجة لعدم التوازن ما بين فائض النقد المتداول المتمثل بازدياد الإنفاق العام والمعروض السلعي[1].

د- التوسع في فتح الاعتمادات من قبل المصارف

إنّ توسع البنوك التجارية في منح الائتمان والاعتمادات، يعتبر عاملا مهما في تزويد الأسواق بمبالغ نقدية كبيرة، فقد ترغب الدولة في تنشيط الأعمال العامة وزيادة الإنتاج، فتشجع المصارف على فتح عمليات الائتمان بوسائلها المعروفة كتخفيض سعر الفائدة، فيزداد إقبال رجال الأعمال على الاستثمار، وهذا بدوره يؤدي إلى ارتفاع الأسعار منبئا عن ظاهرة تضخمية كان سببها الأول الاعتمادات التي فتحتها المصارف للمنتجين[2].

إضافة إلى العوامل السابقة الذكر ذات الطبيعة الانفاقية، هنالك عاملين أساسيين آخرين يدفعان بالطلب لأن يكون ضغوطا تضخمية، هذان العاملان هما العامل النفسي والعامل الخارجي[3]:

1- العامل النفسي

يتمثل في التأثير النفسي من الرغبة في مسايرة العصر نحو التمتع بشروط وظروف اجتماعية أفضل قد تتواجد في بعض المجتمعات دون البعض الآخر، هذه المحاكاة تدفع إلى تعدّد الاحتياجات الفردية والاجتماعية للأفراد ممّا يجعل حجم الرغبات يتجاوز إمكانية الإشباع[4].

1- بلعزوز بن علي، "مرجع سبق ذكره"، ص 149.

2- نفس المرجع السابق، ص 149.

3- أسامة محمد الفولي، مجدي محمد شهاب، "مبادئ النقود والبنوك"، دار الجامعة الجديدة للنشر، 1999، ص 84.

4- زينب عوض الله، أسامة محمد الفولي، "مرجع سبق ذكره"، ص 258.

2- العامل الخارجي

ويقصد به أنّ الزيادة في الطلب الداخلي قد تتحقق نتيجة حصول فائض في التجارة الخارجية، ممّا يزيد من حجم وسائل الدفع ودخول الأفراد والمشروعات ويرفع من الميل الحدي للاستهلاك والميل الحدي للاستيراد[1].

I-2-2 العوامل الدافعة بالعرض الكلي نحو الانخفاض

وكما يعود التضخم إلى اختلال العلاقة ما بين الطلب الكلي الفعلي، وما يقابله من عرض السلع والمنتجات عند مستوى الاستخدام الكامل أي إلى ارتفاع الطلب الكلي الفعلي بالنسبة للعرض السلعي، فإنّ التضخم قد يعود إلى اختلال العلاقة ذاتها، ولكن بانخفاض في المعروض من السلع بالنسبة لمستوى الطلب الكلي الفعلي السائد عند مستوى الاستخدام الكامل، فقد يصبح الجهاز الإنتاجي معطلة أو ضعيفا يتصف بعدم المرونة عليها، وقد يعود عدم مرونة الجهاز الإنتاجي في كيفية الطلب الكلي الفعلي لأمور كثيرة منها[2]:

أ- عدم كفاية الجهاز الإنتاجي

قد يتصف الجهاز الإنتاجي بعدم المرونة، والكفاية في تزويد السوق بالمنتجات، والسلع الضرورية ذات الطلب المرتفع، وقد يعود عدم المرونة إلى نقص الفن الإنتاجي المستخدم في العمليات الإنتاجية، فقد تكون الأساليب المتبعة قديمة، ولا تفي بمتطلبات الأسواق الحديثة[3].

ب- النقص في الرأس المال العيني

قد يعود عدم المرونة للجهاز الإنتاجي إلى نقص في رأس المال العيني المستخدم عند مستوى التشغيل الكامل، ممّا يباعد ما بين النقد المتداول، وبين المعروض من السلع والمنتجات والثروات المتمثلة في العرض الكلي المتناقص، وبالتالي ظهور التضخم كمؤشر على وجود الخلل التوازني في الأسواق المحلية الذي يعبّر عن النقص في العرض الإنتاجي[4].

1- زينب عوض الله، أسامة محمد الفولي، "مرجع سبق ذكره"، ص 258.
2- غازي حسين عناية، "مرجع سبق ذكره"، ص 115.
3- نفس المرجع السابق، ص 116.
4- نفس المرجع السابق، ص 116.

ج- تحقيق مرحلة الاستخدام الكامل

قد يصل الاقتصاد الوطني لمرحلة من الاستخدام والتشغيل الكامل لجميع العناصر الإنتاجية بحيث يعجز الجهاز الإنتاجي عن كفاية متطلبات الطلب الكلي المرتفع عن ذلك المستوى بحيث يبقى الجهاز الإنتاجي عاجزا، وفي مستوى دون المستوى المرتفع لذلك الطلب الكلي الفعلي المرتفع[1].

I-2-3 الاختلالات الهيكلية

لا تلعب العوامل النقدية والمالية إلا دورا ثانويا في الضغوط التضخمية خاصة في الدول النامية، حيث تعاني اقتصادياتها من العديد من الاختلالات الهيكلية تمثل الأسباب الحقيقية التي تكمن وراء تلك الضغوط التضخمية.

ولعلّ أهم هذه الاختلالات يتمثل فيما يلي[2]:

أ- اختلال الهيكل الإنتاجي

تتخصص الدول النامية في إنتاج وتصدير عدد محدود من المواد الأولية، وبالتالي تعتمد على أسواق الدول المتقدمة في تصريف منتجاتها الأولية وفي الحصول على المنتجات الصناعية منها، مما ينتج عن ذلك من تبعية اقتصادية للدول المتقدمة، ومن ثمّ فإنّ أيّ تغيرات اقتصادية في الدول المتقدمة تنعكس على اقتصاديات الدول النامية، فإذا انخفض الطلب على صادرات هذه الدول بسبب حدوث تقدم فني ترتب عليه إيجاد بدائل للمنتجات الأولية بهذه الدول أو تقليل المستخدم منها، ممّا يترتب عليه انخفاض أسعار صادرات الدول النامية، ومن ثمّ حصيلة صادراتها من النقد الأجنبي، ويضعف هذا الأمر بدوره من قدرتها على الاستيراد سواء من مستلزمات الإنتاج أو المنتجات النهائية، ويؤدي بدوره إلى نقص المعروض من السلع محليا فترتفع مستويات أسعارها.

ب- طبيعة عملية التنمية

حيث ترتكز عملية التنمية في مراحلها الأولى على مشروعات البنية الأساسية، التي لا تساهم في زيادة العرض الكلي من السلع والخدمات في الوقت الذي يترتب عليها زيادة في الدخول والإنفاق، ومن ثمّ زيادة في الطلب الكلي في الوقت الذي يتسم فيه العرض الكلي بانخفاض مرونته، ولا يستجيب للزيادة في الطلب الكلي وينعكس هذا في ارتفاع مستويات الأسعار.

1- بلعزوز بن علي، "مرجع سبق ذكره"، ص 151.

2- السيد محمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا، "مرجع سبق ذكره"، ص 241-243.

ج- الاختناق في سوق العمل

يعدّ تسابق الفئات المختلفة في المجتمع لزيادة نصيبهم النسبي من الدّخل الوطني من العوامل المسببة للتضخم، والمظهر الرئيسي لهذا التسابق هو مبالغة فئات العمال والحرفيين والمهنيين في المطالبة برفع أجورهم بمعدلات تفوق معدلات نمو إنتاجيتهم.

I-3 أنواع التضخم

توجد تقسيمات عديدة للتضخم، فقد يتم تقسيمه من حيث: أسباب حدوثه، إمكانية ظهوره، وسرعة ارتفاع الأسعار، إلا أنها تشترك في نقطة واحدة وهي إضعاف القدرة الشرائية، وسوف نتعرض لهذه الأنواع بإيجاز كما يلي:

I-3-1 تقسيم التضخم من حيث تحكم الدولة في جهاز الائتمان

تتحدّد بعض أنواع الاتجاهات التضخمية بمدى تحكم الدولة في جهاز الائتمان، ومراقبتها لحركات المستويات العامة للأسعار، حيث تنطوي تحت ظل هذا المعيار ثلاثة أنواع من الاتجاهات التضخمية[1].

أ- التضخم الصريح (المكشوف) الظاهر

يتسم هذا النوع من التضخم بارتفاع سافر في الأسعار والأجور، والنفقات الأخرى التي تتصف حركاتها بالمرونة، وتتجلى في ارتفاع عام في الدخول النقدية، وذلك دون أيّ تدخل من قبل السلطات الحكومية للحد من هذه الارتفاعات، أو التأثير فيها مما يؤدي إلى تفشي هذه الظواهر التضخمية، والتسارع في تضخمها، وتراكمها، فترتفع المستويات العامة للأسعار بنسبة أكبر من ازدياد التداول النقدي للكميات النقدية المتداولة[2].

ب- التضخم المقيد (المكبوت)

يتجلى هذا النوع من التضخم بالتدخل من قبل السلطات الحكومية في سير حركات الائتمان، فتحدّد الدولة المستويات العليا للأسعار حتى لا تتعدى الحد الأقصى من ارتفاعاتها، فدور الدولة هنا يتمثل في منع استمرارية الارتفاعات السعرية واستفحالها، إذ أنّ الظواهر التضخمية تبقى موجودة، والدولة بتدخلها لا تقضي عليها، وإنما يكون هدفها هو الحد من حركات الاتجاهات التضخمية المتفشية بصفة مؤقتة، ومن ثمّ الحدّ من

1- غازي حسين عناية، "مرجع سبق ذكره"، ص 56.
2- نفس المرجع السابق، ص 57.

استفحال آثارها في المجتمع، عن طريق إجراءات متعددة مثل تجميد الأسعار لمنعها من الارتفاع، الرقابة على الصرف، تثبيت أسعار الفائدة... الخ[1].

ج- التضخم الخفي

يتضمن هذا النوع من التضخم بارتفاع ملحوظ في الدخول النقدية دون أن تجد لها منفذا للإنفاق، بفضل تدخل الدولة حيث حالة بإجراءاتها المختلفة دون إنفاق هذه الدخول المتزايدة فيبقى التضخم كامنا، وخفيا لا يسمح له بالظهور وفي شكل انكماش في الإنفاق على السلع الاستهلاكية والاستثمارية.

وبالرغم من الانتقادات الموجهة لهذه الإجراءات المكافحة للتضخم، والإبقاء عليه كامنا أو مكبوتا، حيث يشجع السوق السوداء، فإنّ التضخم المكبوت والكامن يجنبان المجتمع الهزات الاقتصادية والاجتماعية ولو مؤقتا، بشرط أن تكون هذه الإجراءات والقيود المصاحبة للتضخم المكبوت والكامن مؤقتة[2].

I-3-2 تقسيم التضخم من حيث سرعته أو معدله

نظرا لأنّ معدلات التضخم تتفاوت فيما بين الدول، وحتى في نفس الدولة من فترة إلى أخرى[3]، فينقسم التضخم وفقا لذلك إلى:

أ- التضخم الزاحف

وهو تضخم ترتفع فيه الأسعار ببطء ولكن بشكل مستمر، فهي لا تؤدي إلى عمليات تراكمية أو عنيفة في المدى القصير، فهي لا تتطور بشكل رأسي ولكن تأخذ الشكل التدريجي التصاعدي المستمر على المدى الطويل، وبذلك فإنّ خطورة هذا النوع من التضخم تتمثل فيما يحدثه من أثر نفسي بسيط على قبوله، حيث خضعت الاقتصاديات الصناعية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية لحركة صعودية في الأسعار تتصف بالدوام، لكنها لا تمثل اضطرابا، فهو تضخم لا مفر منه في نظر هذه البلدان، وربما ذهب الاقتصاديون على إطلاق وصف الاستقرار على وضع لا يزيد فيه معدل ارتفاع الأسعار على 02%[4].

1- بلعزوز بن علي، "مرجع سبق ذكره"، ص 147.
2- غازي حسين عناية، "مرجع سبق ذكره"، ص 59-60.
3- السيد محمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا، "مرجع سبق ذكره"، ص 244.
4- خالد أحمد سليمان شيكة، "التضخم وأثره على الدين"، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ط1، 2008، ص 16-17.

ب- التضخم العنيف

وهو يمكن أن يتولد من التضخم الزاحف، ولكن يكون أكثر عنفا وأقوى درجة، فيتواجد عندما تدخل حركة الارتفاع في الأسعار في حلقة من الزيادات الكبيرة والمتتالية، فإنّ معدل تضخمي بمقدار 5% سنويا لمدة 04 سنوات متتالية مثلا للحدود القصوى للتضخم الزاحف، بحيث أنّ الاقتصاد إذا تجاوز تلك الحدود نكون بصدد التضخم العنيف حيث تفقد النقود وظائفها الأساسية خاصة وظيفتها كمخزن للقيمة ووحدة لقياسها[1].

ج- التضخم الجامح

وهو أخطر أنواع التضخم، وفيه ترتفع الأسعار بمعدلات كبيرة جدا، وتتناقص قيمة العملة إلى درجة تصبح فيها زهيدة وذات قيمة تافهة جدا، ويترتب عليه في النهاية انهيار النظام النقدي.

ولكن وقوع هذا النوع من التضخم احتمال نادر، بالرغم مما يراه البعض من إمكانية تحول التضخم المستمر إلى تضخم جامح، عند عدم التحكم به ومراقبته[2].

I-3-3 تقسيم التضخم من حيث القطاعات الاقتصادية[3]

تتنوع الاتجاهات التضخمية بتنوّع القطاعات الاقتصادية الموجودة:

أ- التضخم السلعي

وهذا النوع من التضخم يصيب قطاع صناعات الاستهلاك، وهو يعبّر عن زيادة نفقة إنتاج السلع الاستثمارية على الادخار.

ب- التضخم الربحي

وهذا أيضا يصيب قطاع صناعات السلع الاستثمارية، ولكن يعبّر عن زيادة الاستثمار على الادخار بصفة عامة، بحيث تتحقق أرباح في قطاعي صناعات سلع الاستهلاك والاستثمار.

1- خالد أحمد سليمان شيكة، "مرجع سبق ذكره "، ص 17-18.
2- وضاح نجيب رجب، "التضخم والكساد"، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2010، ص 33-34.
3- نفس المرجع السابق، ص 38-39.

ج- التضخم الرأسمالي

وهو التضخم الذي يحصل في قطاع صناعات الاستثمار، ويعبّر عن زيادة قيمة السلع الاستثمارية على نفقة إنتاجها، وبالتالي تحدث أرباح كبيرة في كلا قطاعي الاستهلاك والاستثمار.

د- التضخم الدخلي

وهذا يحصل نتيجة ارتفاع وتزايد نفقات الإنتاج، ومنها أجور الكفاية للعمال حيث يقوم "كينز" بتقسيم الأسواق إلى قسمين؛ أسواق سلع الاستهلاك، وأسواق سلع الاستثمار مع الادخار، تسود حالة التوازن في السوق، وهذا ما يوصف بحالة الاستقرار، وفي هذه الحالة قد ينشأ التضخم الربحي، وعندما تتعادل نفقة إنتاج السلع الاستثمارية مع قيمة هذه السلع يحدث التضخم الدخلي.

ه- التضخم الأجري

وهو التضخم الذي ينشأ بسبب التوسع بزيادة الأجور، ممّا يزيد الطلب على السلع بشكل أكبر من العرض الكلي.

و- التضخم الإنفاقي

وهو التضخم الذي ينشأ بسبب الزيادة في الإنفاق العام والفردي، ممّا يؤدي إلى تضخم إنفاقي كبير بسبب عجز في الميزانية العامة.

I-3-4 تقسيم التضخم على حسب المصدر

أ- التضخم المحلي

ويقصد به ذلك التضخم الناشئ عن أسباب داخلية متعلقة باقتصاد ذلك البلد بحدّ ذاته، وقد تشارك فيه بعض الأسباب الخارجية.

ب- التضخم المستورد

يتمثل في تأثير العوامل الخارجية على مستوى الأسعار المحلية، وكلما زاد تأثير العوامل الخارجية في تشكيل المستوى العام للأسعار محليا يكون تأثير التضخم المستورد كبير، والعكس صحيح، وبالتالي فإنّه يزداد التضخم المستورد في دولة ما كلما: ارتفع الميل الحدي والمتوسط للواردات، وزادت نسبة التجارة الخارجية (الصادرات

+ الواردات) إلى الناتج المحلي للإجمالي، وزاد اعتماد الاقتصاد على العالم الخارجي في سد الفجوة الغذائية المحلية، وزاد الاعتماد على مستلزمات الإنتاج المستوردة.

II- النظريات المفسرة للتضخم

يختلف تفسير ظاهرة التضخم باختلاف الظروف الاقتصادية خلال فترة زمنية معينة، فالتفسيرات السائدة في فترة معينة وفي ظل ظروف معينة قد لا تكون متطابقة مع تفسيرات نفس الظاهرة في فترة زمنية أخرى تختلف في ظروفها عن الفترة السابقة، ولذلك فقد اختلفت النظريات المفسرة لظاهرة التضخم باختلاف الظروف السائدة خلال كل فترة زمنية، واختلاف الأسباب المنشئة لظاهرة التضخم، إلا أنّ وجود عدّة نظريات تناولت ظاهرة التضخم لا يعني تناقض وتعارض تلك النظريات، فهي على العكس من ذلك تتداخل وتتشابك في نواحي عديدة، بهدف الوصول إلى تعريف واضح للتضخم.

ونظرا للأهمية الخاصة التي تحتلها ظاهرة التضخم في مجال الدراسات النقدية فإنّ ذلك يستلزم التعرض لمختلف المدارس والنظريات التي تناولت تفسير ظاهرة التضخم[1].

II-1 تفسير التضخم في الفكر الكلاسيكي

تعدّ نظرية كمية النقود من أهم النظريات التي سادت في الفكر الاقتصادي الكلاسيكي، وقد تزامن ظهور هذه النظرية مع التحولات الاقتصادية التي عرفتها الدول الأوروبية، والتي تمثلت في التحول من النظام الإقطاعي القائم على الاكتفاء الذاتي ونظام المقايضة، إلى النظام الرأسمالي القائم على أساس الإنتاج الموجه نحو السوق والمعتمد على استخدام النقود[2].

ولقد كانت نظرية كمية النقود بمثابة النظرية الرئيسية التي اعتمدت من قبل الاقتصاديين الكلاسيك في المجال النقدي، حيث ركّز الكلاسيك اهتمامهم على العلاقة التي تربط بين كمية النقود من ناحية وبين مستوى الأسعار من ناحية أخرى، فقد ساد اعتقاد خلال الفترة ما بين أواخر القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر بوجود علاقة وثيقة فيما بين كمية النقود والتضخم، وأنّ التضخم يعدّ نتيجة طبيعية للزيادة في كمية النقود.

1- أحمد محمد صالح جلال، "دور السياسة النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية- دراسة لجمهورية اليمنية 1990-2003"، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2005-2006، ص 37.

2- نفس المرجع السابق، ص 37.

وتقوم النظرية الكمية للنقود على عدد من الفرضيات تتمثل فيما يلي[1]:

1- كمية النقود هي العامل الهام والفعّال في التأثير على حركات الأسعار.

2- تتناسب كمية النقود تناسبا طرديا مع الأسعار أي إذا زادت الكمية النقدية المتداولة فسوف يؤدي ذلك إلى ارتفاع مستوى الأسعار وبنفس النسبة.

3- تناسب كمية النقود عكسيا مع قيمة النقود التي تمثلها لأنها العامل الرئيسي والهام في التأثير على القوة الشرائية للوحدة النقدية.

4- ترتبط كمية النقود بعلاقة طردية مع الطلب على السلع والخدمات، وبعلاقة عكسية مع عرض السلع والخدمات، أي أنّ كمية النقود المتبادلة تؤدي إلى زيادة الطلب الكلي على السلع والخدمات في المجتمع ونقص العرض الحقيقي منها.

5- تفترض هذه النظرية التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج.

ويمكن توضيح مضمون هذه النظرية بالاعتماد على الصورتين التاليتين:

II-1-1 معادلة التبادل "لفيشر"

وفقا لهذه المعادلة التي صاغها الاقتصادي الأمريكي «***Irving Fisher***»، فإنّ التغيرات في قيمة النقود تتناسب عكسيا وبنفس النسبة مع التغير في كميتها، وذلك بافتراض ثبات سرعة تداول النقود، وكمية المبادلات، أي أنّه وفقا لهذه النظرية فإنّ المستوى العام للأسعار يتناسب تناسبا طرديا مع التغيرات في كمية النقود، بحيث ترتفع الأسعار عند زيادة كمية النقود وتنخفض الأسعار عند انخفاض كمية النقود، وذلك على افتراض أنّ الزيادة التي تحدث في كمية النقود توجه مباشرة نحو الإنفاق، بمعنى أنه لا يوجد اكتناز[2].

ويمكن صياغة المعادلة رياضيا كما يلي[3]:

$$MV = PT \dots\dots\dots\dots\dots (1)$$

ومنه فإنّ:

$$P = M.\frac{V}{T} \dots\dots\dots\dots\dots\dots (2)$$

1- غازي حسين عناية، "مرجع سبق ذكره"، ص 29-30.
2- أحمد محمد صالح الجلال، "مرجع سبق ذكره"، ص 38.
3- بلعزوز بن علي، "مرجع سبق ذكره"، ص 14.

P: تمثل المستوى العام للأسعار.

M: تمثل كمية النقود.

T: تمثل حجم المبادلات.

V: تمثل سرعة دوران النقود.

وينظر أنصار هذه النظرية إلى كمية النقود كمتغير مستقل، وإلى المستوى العام للأسعار كمتغير تابع، وإلى سرعة التداول وحجم المبادلات كعوامل مستقلة بطيئة لا ارتباط بين تغيراتها وتغيرات كمية النقود، وتخلص النظرية الكمية من كلّ هذا إلى العلاقة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار، وبحيث يمكن القول بأنّ تغيرات الأسعار تخضع طرديا ومباشرة لتغيرات كمية النقود المتداولة، مادامت حجم المبادلات وسرعة دوران النقود ثابتة. ومعنى ذلك أنّ زيادة كمية النقود المعروضة من شأنها أن ترفع المستوى العام للأسعار ونقصان كمية النقود المعروضة سوف تؤدي إلى انخفاض مستوى الأسعار[1].

$\Delta P \nearrow = \Delta M \nearrow$

$\Delta P \swarrow = \Delta M \swarrow$

⇐ فكلما تغيرت كمية النقود ΔM تتغير معها الأسعار ΔP بنفس النسبة وفي نفس الاتجاه

II-1-2 معادلة الأرصدة (معادلة كمبردج)

تطورت صياغة هذه النظرية على يد "**ألفريد مارشال**"، وأعضاء مدرسة كمبردج، وأخذت معادلة التبادل صيغة جديدة وذلك بإحلال فكرة الطلب على النقود (K) مكان سرعة دورانها (V)، واستخدام الناتج الوطني أو الدّخل الوطني الحقيقي (Y) بدلا من حجم المعاملات (T) في معادلة التبادل التالية:

$$M.V = P.T$$

ويمثل (K) الطلب على النقود معبّرا عنه بنسبة الأرصدة النقدية التي يرغب أفراد المجتمع الاحتفاظ بها من دخولهم النقدية لأغراض المعاملات (التفضيل النقدي) كذلك تعرف بـــــ: ***K. Mardrallian*** نسبة إلى

1- زينب عوض الله، أسامة محمد الفولي، "مرجع سبق ذكره"، ص 220.

مارشال، ولقد ساهم مع مارشال في تطوير المعادلة بعض زملائه من قسم الاقتصاد في جامعة كامبردج (مارشال رئيس القسم) ولهذا تعرف باسم "معادلة كامبردج".

ولما كانت العلاقة بين التفضيل النقدي (K) وسرعة دوران النقود (V) هي علاقة عكسية:

$$K = \frac{1}{V}$$

تصبح المعادلة النهائية لمعادلة كمبردج كالتالي:

$$M.\frac{1}{K} = P.y$$

$$\Rightarrow M = K.P.y$$

$$\boxed{\Rightarrow M = P.(K.y)}$$

M: كمية النقود.

P: المستوى العام للأسعار.

y: الدّخل الوطني الحقيقي.

K: نسبة من الدّخل الحقيقي للأفراد الذين يرغبون بالاحتفاظ به على شكل سيولة.

نلاحظ أنّ هناك علاقة طردية بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار بشرط ثبات كلّ من الدّخل (y) والتفضيل النقدي (K).

وفي هذا الصدد يقول "**مارشال**": عند ثبات كافة العوامل فإنه سيكون هناك علاقة طردية ومباشرة بين كمية النقود ومستوى الأسعار[1].

ويتحدّد التضخم وفقا لهذه الصورة بناءا على التغير في النسبة من الدّخل التي يتمّ الاحتفاظ بها في صورة نقود سائلة، حيث يؤدي انخفاض تلك النسبة إلى ارتفاع مستويات الأسعار، وذلك نتيجة لتوجيه الجزء الأكبر من الدخول للإنفاق على شراء السلع والخدمات، وعلى العكس من ذلك يؤدي ارتفاع تلك النسبة إلى

1- بن بوزيان جازية، "التضخم الركودي في الجزائر- دراسة قياسية"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، السنة الجامعية 2006/2005، ص 15-16.

انخفاض مستويات الأسعار، وذلك نتيجة لانخفاض الإنفاق على الشراء السلع والخدمات في المجتمع التي تتميز بمحدوديتها[1].

إنّ التغير الذي أحدثه "**مارشال**" بتعويضه الدّخل (y) محل حجم المبادلات (T) وبتعويض سرعة دوران النقود بالتفضيل النقدي (K)، لم يكن ليحدث الشيء الكثير على النظرية النقدية التقليدية، حيث بات الاختلاف بين معادلة "كامبردج" ومعادلة "فيشر" تكمن أساسا في استبدال سرعة دوران النقود (V) بالطلب على النقود (التفضيل النقدي) (K)، ومن ثمّ فالأول كان يبحث عن أسباب الإنفاق، والثاني كان يبحث عن أسباب الطلب على النقود، وبذلك فإنّ سرعة دوران النقود، والتفضيل النقدي هما بديلان عن بعضهما البعض، وإنّ الطلب على النقود هو مقلوب سرعة دوران التداول، أي أنّ هناك علاقة عكسية.

وخلاصة القول، إنّ نظرية الأرصدة حاولت أن تبتعد عن التبسيط والنقد الذي وجه لنظرية معادلة التبادل، إلا أنها هي الأخرى لم تسلم من الانتقادات[2].

II-2 تفسير التضخم في النظرية الكيترية

يختلف تفسير التضخم في الفكر الكيتري عن التفسير الذي ساد حول هذه الظاهرة في الفكر الكلاسيكي، ويرى "**كيتر**" بأنّ ظاهرة التضخم لا ترجع إلى الزيادة في كمية النقود، حيث اعتمد على تحليل مختلف العوامل التي تحكم مستوى الدّخل الوطني النقدي على اعتبار أنّ التغيرات في مستوى الدّخل يصاحبها تقلبات في المستوى العام للأسعار[3]، وقد استند تحليله على التقلبات التي تحدث في العرض الكلي من ناحية وبين الطلب الكلي المكوّن من الاستهلاك والاستثمار والإنفاق من ناحية أخرى[4]، وقد استعان بفكرة "المضاعف" و"المعجل" في شرح الكميات التي يظهر بها التضخم في الاقتصاد الوطني[5].

وتقوم هذه النظرية على عدد من الافتراضات تتمثل فيما يلي[6]:

1- أحمد محمد صالح الجلال، "مرجع سبق ذكره"، ص 39-40.
2- بلعزوز بن علي، "مرجع سبق ذكره"، ص 19.
3- أحمد محمد صالح الجلال، "مرجع سبق ذكره"، ص 41.
4- H. Temmar, " Les explications théoriques de l'inflation", Office des publications Universitaire, 1984, p 52.
5- رمزي زكي، "التضخم في العالم العربي"، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1986، ص 10-11.
6- بلعزوز بن علي، "مرجع سبق ذكره"، ص 33-34-35.

1- وجّه "كينز" اهتمامه إلى دراسة الطلب على النقود (نظرية تفضيل السيولة) وذهب إلى أنّ الأمر ليس البحث في العلاقة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار، وإنما البحث في العلاقة بين مستوى الإنفاق الوطني والدّخل الوطني.

2- جاء بنظرية عامة للتوظيف، فهي تتميز عمّا سبقها من نظريات العمالة، إذ تعالج كلّ مستويات التشغيل، بينما تعنى النظرية الكلاسيكية بدراسة حالة خاصة هي حالة التشغيل الكامل.

3- اهتم بالتحليل الكلي للمعطيات الاقتصادية، ولم يولي اهتماما كبيرا بالجزئيات، فالظواهر العامة التي يستخدمها في تحليله تدور حول المجاميع، كحجم التشغيل العام، الدّخل الوطني، الطلب الكلي والعرض الكلي....الخ.

4- رفض في تحليله للأوضاع الاقتصادية قانون "ساي"، وبين عدم وجود قوانين طبيعية تعمل على إعادة التوازن الكلي كلما حدث اختلال، كما أقرّ بحدوث التوازن عند أيّ مستوى من مستويات التشغيل.

5- اهتمّ بفكرة الطلب الكلي الفعّال لتفسير أسباب عدم التوازن التي وقع فيها النظام الرأسمالي في أزمة الكساد، وما نتج عنها من انخفاض في الأسعار وانتشار البطالة.

وتركز هذه النظرية- كما أسلفنا- على أنّ المستوى العام للأسعار يتحدّد بناءا على التفاعل بين قوى الطلب الكلي وقوى العرض الكلي[1]، ولبيان ذلك التفاعل يتمّ التفريق ما بين مرحلتين على حسب ظروف التوظيف في النشاط الاقتصادي، وهو أنه إذا كان الاقتصاد دون مستوى التوظيف الكامل أو عند مستوى التوظيف الكامل[2]، وذلك كما هو موضح في الشكل التالي:

1- أحمد محمد صالح الجلال،، "مرجع سبق ذكره"، ص 42.
2- السيد محمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا،، "مرجع سبق ذكره"، ص 229.

الشكل رقم(01): التضخم في النظرية الكينزية.

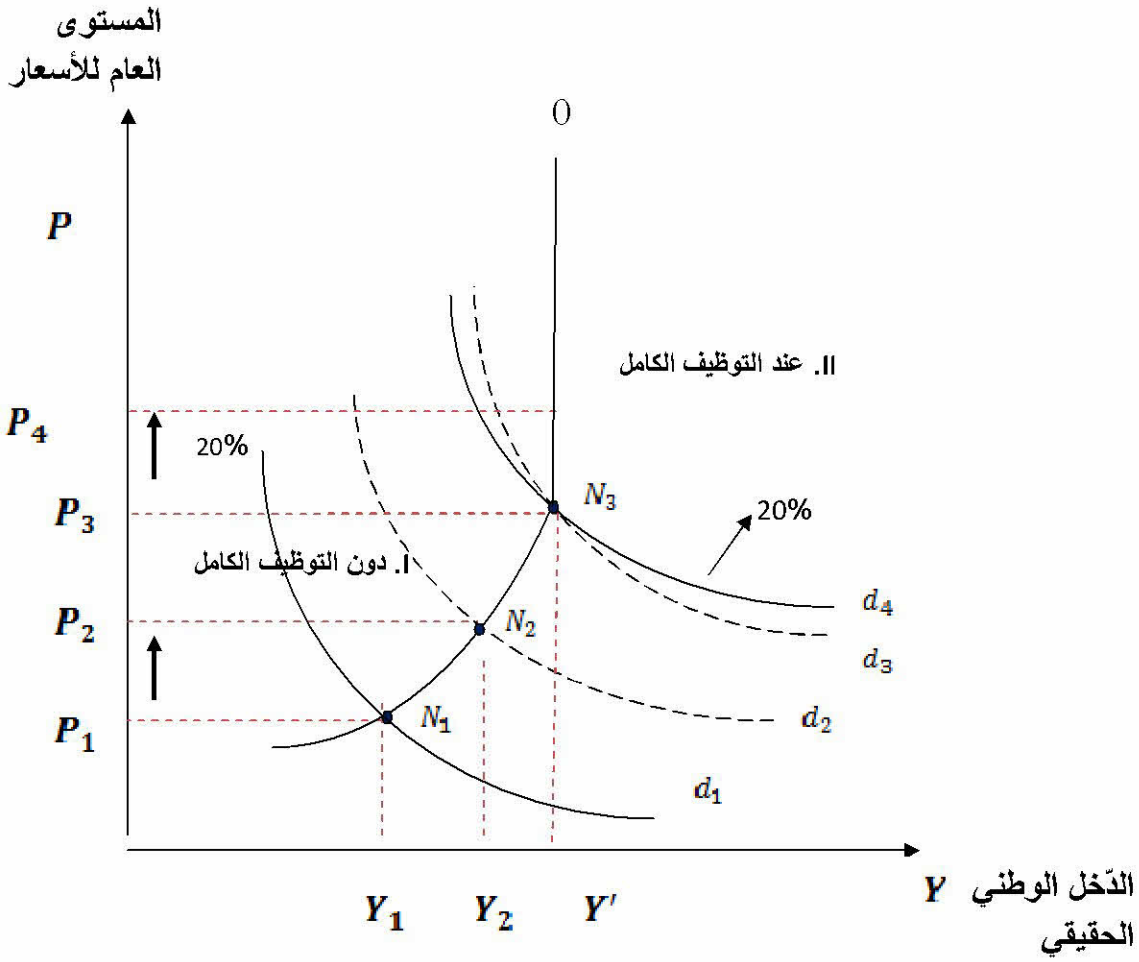

المرجع: السيد محمد السريتي، محمد علي عبد الوهاب نجا، "النظرية الاقتصادية الكلية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص 230.

II-2-1 مرحلة ما قبل وصول الاقتصاد الوطني مستوى التشغيل الكامل

في ظل هذه الحالة لا تكون الموارد الاقتصادية قد وصلت إلى أقصى طاقاتها الإنتاجية بمعنى أنّ هناك موارد اقتصادية بدون استخدام، فيكون منحنى العرض الكلي موجب الميل، وبالتالي فإنّ زيادة الطلب الكلي من (d_1) إلى (d_2) ينعكس جزئيا في زيادة الناتج من (y_1) إلى (y_2) وجزئيا في ارتفاع مستوى الأسعار من (p_1) إلى (p_2)[1]، حيث ينتج عن زيادة الطلب الكلي الفعّال زيادة في حركة المبيعات ومنه زيادة في أرباح المنتجين، ممّا يغريهم على زيادة تشغيل طاقاتهم الإنتاجية المعطلة، وبدوران هذه العجلة وباستغلال هذه الطاقات

1- السيد محمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا، "مرجع سبق ذكره"، ص 230.

تبدأ الاتجاهات التضخمية في الظهور، مع العلم أنه لم يصل بعد إلى مرحلة التشغيل الكامل[1]، وهذا ما يطلق عليه "كينز" بـــــ: **التضخم الجزئي** حيث يزداد معدل الارتفاع في الأسعار كلما اقترب الاقتصاد من مستوى التوظيف الكامل بحيث تنخفض مرونة منحنى العرض الكلي[2].

والتضخم الجزئي (***Partial or semi inflation***) لا يعدّ تضخما حقيقيا، فهو ينشأ نتيجة عوامل تتمثل فيما يلي[3]:

1- عدم التشابه بين الموارد الإنتاجية، فوجود عجز في أحدها لا يمكن استبداله بمورد إنتاجي آخر، ممّا يترتب عليه حدوث ارتفاع في مستوى الأسعار.

2- الارتفاع في الأجور نتيجة زيادة الطلب على العمل، وانخفاض معدلات البطالة.

3- اختلاف المرونة في إنتاج السلع في الزمن القصير، حيث تتميز السلع الإنتاجية بارتفاع مرونة إنتاجها في المدى القصير استجابة للزيادة في الطلب عليها، بينما تتمتع السلع الزراعية بانخفاض مرونة إنتاجها وبالتالي الارتفاع في مستوى أسعارها.

4- رغبة المؤسسات الاحتكارية في زيادة أرباحها، عن طريق زيادة أسعار بيع منتجاتها، وذلك قبل وصول الاقتصاد إلى مرحلة التشغيل الكامل.

II-2-2 مرحلة وصول الاقتصاد الوطني إلى حالة التشغيل الكامل

وفي هذه الحالة تكون الأجهزة الإنتاجية والموارد الاقتصادية قد وصلت إلى أقصى طاقاتها في الإنتاج، يكون منحنى العرض الكلي رأسيا، وبالتالي فإنّ زيادة الطلب الكلي من (d_3) إلى (d_4) تنعكس بالكامل في ارتفاع المستوى العام للأسعار بنفس النسبة من (p_3) إلى (p_4) عند نفس مستوى الناتج (γ)[4]، أي أنّ الزيادة في الطلب الكلي لن تنجح في إحداث زيادة في العرض الحقيقي للسلع والخدمات وبالتالي مرونة عرض السلع والخدمات معدومة عند منطقة التوظيف الكامل أي أنّ هناك ارتفاعات تضخمية في الأسعار[5]، وقد وصف "كينز" هذه الحالة بالتضخم الحقيقي ***Real inflation***، بالإضافة إلى ذلك فإنّ هذه النظرية ترى بأنه ليس بالضرورة أن يترتب على الزيادة في كمية النقود عند بلوغ الاقتصاد مرحلة التشغيل الكامل زيادة في

1- بن بوزيان جازية، "مرجع سبق ذكره"، ص 17.
2- السيد محمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا، "مرجع سبق ذكره"، ص 230.
3- أحمد محمد صالح الجلال، ، "مرجع سبق ذكره"، ص 42.
4- السيد محمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا، "مرجع سبق ذكره"، ص 231.
5- بن بوزيان جازية، "مرجع سبق ذكره"، ص 17.

المستوى العام للأسعار وذلك عندما يصاحب الزيادة في كمية النقود، زيادة في تفضيل السيولة والاكتناز لدى الأفراد، وبما لا يؤدي إلى حدوث زيادة في الطلب الكلي على السلع والخدمات، أي أنّ التضخم وفقا لهذه النظرية هو زيادة حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات عن العرض الحقيقي بشكل محسوس وبصورة مستمرة، وذلك بما يعبّر عنه بفائض الطلب (***Exless Demand***)[1].

وهنا تتفق النظرية الكيترية مع النظرية الكلاسيكية في أنّ زيادة الطلب تنعكس في ارتفاع الأسعار فقط وتمثل تضخم صافي، غير أنّ هذه الحالة استثنائية والوضع الطبيعي وفقا للنظرية الكيترية هو أنّ الاقتصاد يكون عادة دون مستوى التوظيف الكامل[2].

II-3 الاتجاهات المعاصرة في تفسير التضخم

أدّى التطور في علم الاقتصاد، وبخاصة في أعقاب الحرب العالمية الثانية إلى وجود العديد من المحاولات التي أراد الاقتصاديون من خلالها الوصول إلى تفسير واضح ومحدد للتقلبات في مستوى الأسعار، وذلك لدورها الرئيسي في التأثير على معدلات النمو الاقتصادي، وخلال هذه الفترة ساد اعتقاد لدى الكثير من علماء الاقتصاد بأنّ النظرية الكلاسيكية لكمية النقود لم تعدّ مقبولة لتفسير التقلبات في المستوى العام للأسعار، وكان ذلك سببا في ظهور العديد من الاتجاهات الحديثة التي حاولت إيجاد تفسير لهذه الظاهرة فكانت الدراسة التي قدمها ***Patinken*** حول تأثير التغيرات في الأرصدة النقدية الحقيقية وكذا الأبحاث التي قدمها أنصار "**كيتر**" بغرض إدخال تحليل ديناميكي على النظرية النقدية عن طريق استخدام معادلات الفروق ***Déférence Equations***، من أهم الدراسات التي حاولت تفسير التقلبات في مستوى الأسعار، بالإضافة إلى الدراسات المعاصرة للنظرية الحديثة لكمية النقود، والتي تعتبر بمثابة تحديث لنظرية كمية النقود التي سادت في الفكر الاقتصادي الكلاسيكي[3].

II-3-1 المدرسة النقدية المعاصرة

ورائدها الاقتصادي الأمريكي "ميلتون فريدمان" (***Milton Fridman***) الذي طور في سنة 1956 نظرية الطلب على النقود بإعادة صياغة كمية النقود، ورغم أنّ "**فريدمان**" يشير مرارا إلى "**فيشر**" (**Fisher**) في تحليله ممّا قد يوحي أنّ تحليله هو امتداد أو تطوير لتحليل "**فيشر**"، إلا أنّ تحليل "**فريدمان**" للطلب على النقود

1- أحمد محمد صالح الجلال، "مرجع سبق ذكره"، ص 43.
2- السيد محمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا، "مرجع سبق ذكره"، ص 235.
3- أحمد محمد صالح الجلال، "مرجع سبق ذكره"، ص 44.

أقرب إلى تحليل "**كينز**" ومدخل كمبردج منه إلى تحليل "**فيشر**"، وهذا يعني أنّ نظرية "**فريدمان**" تحليل لجانب الطلب على النقود بطريقة أكثر توسعا، واتساعا من التحليل الكلاسيكي والتحليل الكينزي في النقاط التالية:

1- تمّ استبعاد العلاقة التناسبية بين التغيرات النقدية ومستوى الأسعار بل أكدوا العلاقة السببية بينهما فقط.

2- عدم الاعتراف بثبات سرعة تداول النقود.

3- رفض الفرضية المتعلقة بثبات حجم الإنتاج في معادلة التبادل.

4- اعتبار الطلب على النقود جزء من نظرية الثروة أو نظرية رأس المال.

5- السياسة التوسعية هي السبب الأساسي للتضخم.

بالنسبة لأنصار "**فريدمان**"، النظرية الكمية هي نظرية للطلب على النقود وليست نظرية للأسعار، فالنقود هي ليست عبارة عن كل مكونات الثروة، فالأصول التي تدخل ضمن مكونات الثروة عند "**فريدمان**" هي[1]:

- السلع الاستهلاكية والإنتاجية (G) وهي أصول حقيقية أوعينية.
- الأسهم (E) والسندات (B) وهي أصول مالية.
- الرأس المال البشري.
- النقود (M) باعتبارها أصل من الأصول الأخرى.

وأما العوائد المتوقعة من مختلف هذه الأصول هي:

- r_b : العائد المتوقع من السند ويطلق عليه سعر الفائدة على السند.
- r_e: العائد المتوقع للأسهم ويطلق عليه سعر الفائدة الأسهم في السوق.
- $1/p\,(dp/dt)$: وهي تمثل نسبة التغير في المستوى العام للأسعار عبر الزمن، وهي تمثل عائد الأصول الطبيعية أو العينية.
- w : عائد رأس المال البشري وهو يمثل نسبة بين الرأس المال البشري ورأس المال غير البشري أو المادي.
- U : وهي تمثل أذواق وتفضيلات الأعوان الاقتصاديين.

1- MENAGUER Noureddine, "la demande de monnaie en l'Algérie ", thèse de l'obtention de doctorat d'état en sciences économique, université de Tlemcen,2009-2010,P. 98.

أما النقود فلها عائد غير نقدي يتمثل في الراحة والأمان، كما يمكن أن تحقق له عائد نقدي وذلك في حالة العائدة المقررة على طلب الودائع النقدية، ومن ذلك فإنّ المستوى العام للأسعار (P) هو المتغير الحاسم والفعّال والمؤثر على قيمة العائد الحقيقي بالنسبة للنقود وباقي أشكال الثروة[1].

وتكون معادلة الطلب على النقود عند "**فريدمان**" على الشكل التالي:

$$Md = F\left(p, r_e, r_b, {}^{1}/_{p}\left({}^{dp}/_{dt}\right), w, y, u\right) \dots\dots\dots\dots (2)$$

$${}^{Md}/_{p} = F\left(r_e, r_b, {}^{1}/_{p}\left({}^{dp}/_{dt}\right), w, {}^{y}/_{p}, u\right) \dots\dots\dots (3)$$

وتمثل المعادلة (3) دالة الطلب على النقود على الأرصدة الحقيقية.

وفي حالة قسمة المعادلة (3) على y، تأخذ الصيغة التالية:

$${}^{M}/_{y} = F\left({}^{p}/_{y}, r_e, r_b, {}^{1}/_{p}\left({}^{dp}/_{dt}\right), w, u\right) \dots\dots\dots (4)$$

وفي المعادلة (4) يمكن استبدال الدالة F ب دالة V حيث:

$${}^{M}/_{y} = F\left({}^{p}/_{y}, r_e, r_b, {}^{1}/_{p}\left({}^{dp}/_{dt}\right), w, u\right)$$

$$= {}^{1}/_{V}\left({}^{p}/_{y}, r_e, r_b, {}^{1}/_{p}\left({}^{dp}/_{dt}\right), w, u\right)$$

$$y = V\left(r_e, r_b, {}^{1}/_{p}\left({}^{dp}/_{dt}\right), w, \frac{Y}{P}, u\right) M \dots\dots\dots\dots\dots\dots (5)$$

حيث أنّ V : تمثل سرعة دوران الدّخل.

من خصائص مدرسة شيكاغو أنّها تعتبر سرعة دوران النقود غير ثابتة[2].

1- بلعزوز بن علي، "مرجع سبق ذكره"، ص 68.

2- MENAGUER Noureddine, "la demande de monnaie en l'Algérie ", thèse de l'obtention de doctorat d'état en sciences économique, université de Tlemcen,2009-2010,P. 101.

فحسب نظرية "**فريدمان**" توجد هناك علاقة قوية ما بين كمية النقود والدّخل الوطني، إذ توجد حالة ارتباط قوية ما بين الكتلة النقدية والدورة الاقتصادية العامة[1]، فهي ترى أنّ التضخم هي ظاهرة نقدية بحتة وأنّ مصدره هو نمو كمية النقود بسرعة أكبر من الإنتاج، ويتصور "فريدمان" أنّ التغير في كمية النقود يدعمه تغير في سرعة دورانها في نفس الاتجاه وينعكس إجمالي أثر التغير في كمية النقود وسرعة دورانها في إحداث تغير في كل من الناتج الوطني والأسعار بنسب متفاوتة، ونخلص من هذا أنّ مصدر الارتفاع التضخمي في نظرية "**فريدمان**" يرجع إلى زيادة الرصيد النقدي في المجتمع عن الحجم الأمثل الذي يحقق الاستقرار في المستوى العام للأسعار، والذي يتمثل في المعدل الذي يقابل التغير في كلّ من الناتج الوطني والتغير في سرعة دوران النقود.

II-3-2 التحليل النقدي للتضخم

إنّ معادلة الطلب على النقود تبيّن أنّ التغير في كمية النقود يؤدي إلى تغير في الدّخل النقدي، والذي يمكن أن نقسمه إلى تغير في الدّخل الحقيقي وتغير في مستوى الأسعار.

فإذا كان لدينا:

Δy: معدل الزيادة في الدّخل النقدي.

$\Delta\left(y/p\right)$: معدل الزيادة في الدّخل الحقيقي.

ΔM: معدل النمو في الطلب على النقود.

فإننا نستطيع أن نكتب:

$$\Delta y = \Delta\left(y/p\right) + \Delta P$$

ومن جهة أخرى لدينا:

$$\Delta y = \Delta M$$

مما يسمح لنا بكتابة:

1- MENAGUER Noureddine, "la demande de monnaie en l'Algérie ", thèse de l'obtention de doctorat d'état en sciences économique, université de Tlemcen,2009-2010,P. 102.

$$\Delta M = \Delta\left(y/p\right) + \Delta P$$

وبما أنّ التغير في الطلب على النقود يساوي التغير في عرض النقود (ΔM_s) الذي يعتبره "فريدمان" كمتغير خارجي، فإنه يمكننا كتابة:

$$\Delta M_s = \Delta\left(y/p\right) + \Delta P$$

وبذلك:

$$\Delta P = \Delta M_s - \Delta\left(y/p\right)$$

أي أنّ معدل التضخم يوافق معدل نمو الكتلة النقدية المعروضة للتداول مطروحا منها معدل نمو الدّخل الحقيقي.

يبيّن "**فريدمان**" أنه إذا كان من الممكن أن تترجم الزيادة في النقود إلى زيادة في الدّخل الحقيقي في المدى القصير، فإنّ ذلك غير صحيح في المدى الطويل، حيث أنّ الدّخل الحقيقي يرتفع متبعا نموا طبيعيا محددا بمعدل الفائدة وإنتاجية رأس المال.

ومنه يرى "**فريدمان**" أنّ السياسة المتبعة من طرف السلطات النقدية هي منبع التقلبات الدورية، فهو يوصي بإجراءات جذرية، قاعدته النقدية مفادها أنه يجب خلق قانون يحدد معدل ارتفاع الكتلة النقدية من سنة إلى أخرى بنفس معدل ارتفاع الإنتاج الوطني على المدى البعيد.

III- آثار التضخم وطرق قياسه

III-1 آثار التضخم

يترتب على التضخم عديد من الآثار السلبية نظرا لما يترتب على الارتفاع المستمر في مستويات الأسعار من ارتفاع في نفقة المعيشة وارتفاع نفقات الإنتاج، وتنقسم الآثار الناتجة عن التضخم إلى مجموعتين إحداهما اقتصادية والأخرى اجتماعية[1].

1- السيد محمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا، "مرجع سبق ذكره"، ص 254.

III-1-1 الآثار الاقتصادية للتضخم

يترتب على التضخم عديد من الآثار الاقتصادية السلبية التي تؤثر في عديد من الجوانب لعلّ أهمها:

أ- أثر التضخم على العملة

ينتج عن التضخم إضعاف ثقة الأفراد في العملة وإضعاف الحافز على الادخار، فإذا اتجهت قيمة العملة إلى التدهور المستمر تبدأ النقود في فقدان وظيفتها كمستودع للقيمة، وهنا يزيد التفضيل السلعي على التفضيل النقدي فيزيد ميل الأفراد إلى إنفاق النقود على الاستهلاك الحاضر وينخفض ميلهم إلى الادخار[1].

ب- أثر التضخم على ميزان المدفوعات

يؤثر التضخم سلبيا على ميزان المدفوعات لأنّ الدولة التي تعاني من ارتفاع الأسعار تجد أنّ منتجاتها تفقد قدرتها على المنافسة وبذلك تزداد وارداتها وتقل صادراتها[2]، وسرعات ما يؤدي ذلك إلى ارتفاع حجم العجز في ميزان المدفوعات[3].

ج- أثر التضخم على توزيع الدّخل الوطني

يعمل التضخم على عشوائية توزيع الدخول، فرديا ووطنيا، بشكل يبتعد فيه عن العدالة في التوزيع، فعندما يضرب التضخم جوانب الاقتصاد الوطني يؤدي إلى تضاؤل دخول العمال والموظفين، لأنها دخول ثابتة لا تزداد بزيادة الأسعار، ويمكن أن تزداد بمعدلات متدنية، غير قادرة على تخفيف حدّة الارتفاع بالأسعار[4].

د- أثر التضخم على الادخار، الاستثمار والاستهلاك

إنّ انخفاض المداخيل الحقيقية خلال فترة التضخم سيؤدي إلى انخفاض الادخار، لأنّ معظم الدّخل النقدي سيوجه إلى الاستهلاك من السلع التي تتزايد أسعارها، لذلك يزداد الميل الحدي للاستهلاك على حساب الميل الحدي للادخار، وهذا بدوره سيؤدي إلى انخفاض الاستثمار ونمو الناتج الوطني، وعدم كفاية المدخرات لتمويل الاستثمارات اللازمة لمواجهة الطلب المتنامي على السلع والخدمات الاستهلاكية، خاصّة مع انخفاض سعر الفائدة على ودائع الادخار وارتفاع تكلفة الاستثمار نفسه[5]، وهذا ما يدفع بالمستثمرين إلى الغضون عن

1- بلجبلية سمية، "مرجع سبق ذكره"، ص 138.
2- نفس المرجع السابق، ص 138.
3- فلاح خلف الربيعي، " تفسير التضخم في الاقتصاد العراقي"، كلية الاقتصاد، جامعة عمر المختار، ص 02.
4- وضاح نجيب رجب، "التضخم والكساد"، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2011، ص 138.
5- مراد عبد القادر، "دراسة أثر المتغيرات النقدية على سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار"، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة- الجزائر، 2011/2010، ص 63.

الاستثمارات الكبيرة والتوجه نحو الاستثمارات الهامشية ذات التكلفة القليلة والربحية العالية، مثل أعمال المضاربة وغيرها من الأعمال غير المنتجة وما ينجم عن ذلك من عثرات في عملية التنمية وتقدم المجتمع وتعميق حالة التخلف الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

ه- أثر التضخم على الأجور[1]

تتراجع الأجور عن المستوى العام للأسعار، حيث أنّ ارتفاع الأسعار يزيد من ثروة الملاكين، ورجال الأعمال في بادئ التضخم، وما يبرحون عن توجههم إلى العمل التجاري وترك العمل الإنتاجي، الكثير منهم يسقط في هاوية التغيير، وربما إلى الإفلاس العدد الكثير منهم، والمتمثلين بصغار الملاكين، أي الطبقات الوسطى، وما تلبث هذه الطبقة إلى أن تسحق، ويرجع أفرادها إلى عمال وفقراء، وأما أصحاب الدخول فينقسمون إلى قسمين:

الفئة الأولى: أصحاب الدخول الثابتة

وهذه الفئة هي من أكثر فئات المجتمع، لذلك يتأثر القسم الكبير من أفراد المجتمع بالتضخم وانخفاض القوة الشرائية للعملة، ومن هذه الفئة: أصحاب المعاشات التقاعدية، والإعانات الاجتماعية، وأصحاب الدخول من الإيجارات طويلة الأجل، وهذه الدخول لا تتغير تبعا لتغير مستويات الأسعار، وبالتالي تقل في حالة ارتفاع مستوى الأسعار، وتصبح مقدرتها محدودة على الشراء.

الفئة الثانية: أصحاب المشروعات

أصحاب هذه الفئة غالبا ما يحققون زيادات كبيرة في دخولهم الحقيقية خلال فترة التضخم، فارتفاع الأسعار يؤدي إلى زيادة الإيرادات النقدية الإجمالية ولأنّ النفقات الإجمالية النقدية لا ترتفع مباشرة بعد ارتفاع الأسعار لذلك فإنّ الأرباح التي يحصل عليها أصحاب المشروعات سوف تزداد بنسبة أكبر وبشكل أسرع من زيادة النفقات[2].

إذ أن التضخم أصبح بالنسبة إلى أمم العالم كارثة اقتصادية بكل ما تحمله الكلمة من معنى، وما يسبب من تذبذب الأسعار وارتفاع في المستوى العام في الأسعار من أكبر الأخطار الاقتصادية[3].

1- وضاح نجيب رجب، "مرجع سبق ذكره"، ص 91-94.
2- بلعزوز بن علي، "مرجع سبق ذكره"، ص 154.
3- وضاح نجيب رجب، "مرجع سبق ذكره"، ص 103.

III-1-2الآثار الاجتماعية للتضخم

تساهم الارتفاعات المتوالية في مستويات الأسعار المحلية في التأثير على مستوى المعيشة للأفراد في المجتمع من خلال ما يلي:

أ- تفشي الرشوة والفساد الإداري

تؤدي الارتفاعات في مستويات الأسعار المحلية إلى انخفاض القوة الشرائية للنقود، وعجز نظام الأجور عن الزيادة بنفس نسبة الزيادة في المستوى العام للأسعار، ممّا يتسبب في بروز العديد من الظواهر السلبية في المجتمع ومنها تفشي ظاهرة الرشوة، وعادة ما يلجا بعض أصحاب الدخول الثابتة إلى هذه الوسيلة لمواجهة الانخفاض في مستويات دخولهم الحقيقية، وذلك بهدف تعويض الانخفاض في مستويات دخولهم النقدية الحقيقية، ويتمّ ذلك من خلال إنجاز بعض الأعمال وتقديم الخدمات المشروعة نظير مقابل مادي، أو القيام ببعض التصرفات وتقديم خدمات غير مشروعة نظير الحصول على مقابل مادي[1].

ب- أثر التضخم في التمايز الاجتماعي

يؤدي التضخم إلى تحولات كبيرة في بنية المجتمع الطبقي، حيث يتكون المجتمع من طبقة سيادية غنية، تضمّ كبار الملاكين والتجار المسئولين، وطبقة متوسطة تضمّ صغار الملاكين، وطبقة دنيا تضمّ الفقراء وذوي الدخول الثابتة والموظفين، وبالتالي نجد تدهورا جليا في الطبقات الثانية والثالثة، بينما تزداد الطبقة الأولى غنى وأملاكا.

وأهمّ ما في هذا الأثر من أهمية، هو أنّ التضخم يقوض الطبقة الوسطى وهي الطبقة الفعّالة في المجتمع، فهي التي تفتح فرص عمل للفقراء، ويكون هذا التقويض للطبقة الوسطى من خلال ابتلاع مدخراتها، وبالتالي تضيع عبثية اللحاق بارتفاع الأسعار.

وأما طبقة الملاكين فإنهم يستفيدون من ارتفاع أسعار الأراضي والعقارات في جو التضخم، وبالتالي يزدادون غنى ومالا.

وعلى هذا فإنّ الآثار الاجتماعية غير الإيجابية تؤثر على أوضاع الطبقة الدنيا والموظفين، وذوي الدخول الثابتة، وتؤدي إلى انقسام المجتمع إلى طبقتين فقط: طبقة غنية، وطبقة فقيرة مسحوقة، أما الطبقة الوسطى فقد

1- أحمد محمد صالح الجلال، "مرجع سبق ذكره"، ص 36.

اندثرت بالرغم ممّا تحمله من خاصية مهمة في داخل الحياة الاقتصادية، واهم ما فيها أنها ترعى شؤون الطبقة الدنيا، وتسدّ ثغرة من ثغرات البطالة[1].

ج- أثر التضخم على قيمة العلم والعلماء

إنّ التضخم يعبث بالاقتصاد بتدهور القوة الشرائية للعملة وعجز ميزان المدفوعات، ممّا يؤدي إلى عجز البلدان المصابة بالتضخم عن إيجاد فرص عمل جديدة واستثمارات جديدة، ويتركز الخريجين في القطاعات الحكومية فقط، ذات الرواتب الأدنى.

الأمر الذي يؤدي إلى دفع الخريجين إلى البحث عن عمل آخر في قطاع الخدمات وامتهان مهن تعاني من مشكلة الندرة، ومن احترام للعلم الذي يحمله ذلك الخريج، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض القيمة الاجتماعية للفئات المثقفة، ومع مرور الزمن تبتعد الفئات المثقفة شيئا فشيئا عن فكرة أنها تحمل علما، وتمتزج في طبقة العمال، وهذا ما يؤدي إلى تخلف البحث العلمي، وتخلف الثقافة والنظرة اتجاه العلم.

وبناءا على كلّ ما ذكرناه تتضاءل مكانة العلم أمام سطوة المال، إلى الحد الذي يتصور فيه أنّ من يملك المال قادر على أن يحمل علما، طالما أنّ العلماء وخريجي العلوم يسيطر عليهم أمي[2].

III-2 طرق قياس التضخم

تعتمد عملية قياس ظاهرة التضخم في أيّ اقتصاد على محورين أساسيين، يتمثل المحور الأول في قياس التغيرات التي تحدث في مستويات الأسعار، أي أنه يركز على درجة ارتفاع الأسعار، بينما يتمثل المحور الثاني في تطبيق بعض المعايير لتحديد مصدر التضخم، أي أنه يركز على تحديد مصدر ارتفاع الأسعار، أي تحديد الأسباب التي أدّت إلى ارتفاع مستويات الأسعار في الاقتصاد[3].

III-2-1 الأرقام القياسية للأسعار

مؤشر الأرقام القياسية للأسعار هو مقياس للتضخم، يتمّ تقديره بين فترتين زمنيتين لتغيرات مستوى العام لأسعار السلع والخدمات المستهلكة من طرف العائلات سواء كانت مقيمة أو غير مقيمة (مثل السياح).

1- وضاح نجيب رجب، "مرجع سبق ذكره"، ص 104-105.
2- نفس المرجع السابق، ص 110.
3- مراد عبد القادر، "دراسة أثر المتغيرات النقدية على سعر صرف الدينار الجزائري"، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح- ورقلة، 2011/2010، ص 50.

فالأرقام القياسية للأسعار تعرف بأنها "عبارة عن متوسطات مقارنة نسبية وزمنية للأسعار"[1]، والمقصود من أنها متوسطات نسبية، هو أنها تبيّن مدى التطور في النقود والأسعار بالنسبة لشيء معين، وتقوم على استخدام أساسي للمقارنة يسمى سنة الأساس، حيث يتم مقارنة التطورات في النقود والأسعار بسنة الأساس، ويعتمد اختيار السنة الأساس على مدى الثبات النسبي لمستوى الأسعار في تلك السنة[2].

إلا أنّ قياس التضخم قد يقتضي استخدام عدة أنواع من الأرقام القياسية للأسعار تبعا لوظيفة كلّ منها[3].

أولا: الأرقام القياسية باستخدام الصيغ التجميعية

بسبب اختلاف السلع في أهميتها الاقتصادية برزت الحاجة إلى استخدام الرقم القياسي التجميعي المرجح وذلك لإعطاء الأهمية النسبية لهذه السلع، وعلى ذلك نجد الأرقام القياسية التالية الشائعة الاستعمال:

1- الرقم القياسي المرجح بكميات فترة الأساس[4] (رقم لاسبير)

$$I(P) = \frac{\sum_0^n P_1 Q_0}{\sum_0^n P_0 Q_0}$$

حيث يشير كلّ من:

P_1: سعر السلعة (x) في سنة المقارنة.

P_0: سعر السلعة (x) في سنة الأساس.

Q_0: الكمية المستهلكة من السلعة (x) في سنة الأساس.

n: عدد السلع المكونة التي تدخل في حساب الرقم القياسي.

وأيّ زيادة في الرقم القياسي لأسعار المستهلكين عن 100 تعكس نسبة الزيادة في المستوى العام للأسعار أي معدل التضخم، وتوجد ثلاثة أساليب لقياس معدل التضخم باستخدام رقم "لاسبير".

✓ **معدل التضخم بنسبة لسنة الأساس**

$$I_1 = I(P_1) - I(P_0)$$

1- شافعي محمد زكي، "مقدمة في النقود والبنوك"، دار النهضة العربية- القاهرة، 1996، ص 63.
2- مراد عبد القادر، "مرجع سبق ذكره"، ص 56.
3- بسام الحجار عبد الله رزق، الاقتصاد الكلي"، دار المنهل اللبناني، ط1، 2010، ص 306.
4- السيد محمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا، "مرجع سبق ذكره "، ص 248-250.

حيث:

I_1: معدل التضخم في سنة المقارنة.

$I(P_1)$: الرقم القياسي للأسعار في سنة المقارنة.

$I(P_0)$: الرقم القياسي للأسعار في سنة الأساس.

وهذا المعدل يوضح معدل التضخم في سنة المقارنة مقارنة بما كان عليه في سنة الأساس في صورة إجمالية.

✓ **معدل التضخم البسيط**

يوضح معدل التغير السنوي في الأسعار في السنة الحالية مقارنة بما كان عليه في السنة السابقة عليها، ويكون ذلك وفقا للعلاقة التالية:

$$I_s = \frac{I(P_n) - I(P_{n-1})}{I(P_n)}$$

I_s: معدل التضخم البسيط.

$I(P_n)$: الرقم القياسي لأسعار المستهلكين في السنة الحالية.

$I(P_{n-1})$: الرقم القياسي لأسعار المستهلكين في السنة السابقة $(n-1)$.

✓ **معدل التضخم المركب:**

يستخدم في قياس متوسط معدل التضخم السنوي خلال فترة زمنية طويلة نسبيا، ويكون ذلك وفقا العلاقة التالية:

$$I_C = \sqrt[n]{\frac{I(P_1)}{I(P_0)}} - 1$$

حيث تشير كلّ من:

I_C: متوسط معدل التضخم السنوي خلال فترة القياس.

$I(P_1)$: الرقم القياسي لأسعار المستهلكين في السنة الأخيرة.

$I(P_0)$: الرقم القياسي لأسعار المستهلكين في سنة المقارنة.

n: إلى عدد السنوات التي يقاس خلالها معدل التضخم.

2- الرقم القياسي المرجح بكميات فترة المقارنة (باشي Q_1)

حيث يسمى هذا الرقم برقم (باشي) والصيغة العامة له هي:

$$I(P) = \frac{\sum P_1 Q_1}{\sum P_0 Q_1} \times 100$$

حيث:

P_0: سعر السلعة في سنة الأساس.

P_1: سعر السلعة في سنة المقارنة.

Q_1: كمية السلع في سنة المقارنة.

3- الرقم القياسي المرجح بكميات المقارنة والأساس (مارشال)

جاء هذا الرقم للتخلص من عيوب رقم لاسبير وباشي أيضا، حيث رأى "مارشال" أنّ استخدام متوسط كميات فترة المقارنة وفترة الأساس يمكن أن نحصل على رقم قياسي أفضل من أرقام لاسبير وباشي والصيغة العامة لرقم مارشال هي:

$$\boldsymbol{I(P) = \frac{\sum P_1 (Q_0 + Q_1)}{\sum P_0 (Q_0 + Q_1)}}$$

4- الرقم الأمثل لفيشر

إنّ الرقم القياسي الأمثل الذي جاء به "فيشر" يعتبر ذا مزايا لكثير من الأرقام السابقة، حيث اقترح "فيشر" رقمه الأمثل من رقمي لاسبير وباشي للأسعار والكميات، وكان الرقم القياسي الأمثل هو الوسط الضربي للرقمين والصيغة العامة لرقم الأسعار هو:

$$\boldsymbol{I(P) = \sqrt[2]{\frac{\sum P_1 Q_0 + \sum P_1 Q_1}{\sum P_0 Q_1 + \sum P_0 Q_0)}} \times 100}$$

ثانيا: الرقم القياسي لأسعار الجملة[1]

يضمّ الرقم القياسي لأسعار الجملة أهم المجموعات السلعية، مثل المنتجات الزراعية والدواجن والأسماك والمنتجات الحيوانية غير الغذائية والأخشاب وغيرها من السلع، ويتمّ إعداد الرقم القياسي بالاعتماد على الأسعار الرسمية والتي تسير بصفة إجمالية إلى أسعار الجملة في جميع أنحاء البلاد دون تمييز بين المناطق الجغرافية فيها سواء كانت مناطق حضر أو ريف.

ثالثا: الرقم القياسي لأسعار التجزئة[2]

يعكس الرقم القياسي لأسعار التجزئة التغيرات التي تطرأ على القوة الشرائية للنقود، وذلك من خلال تتبع التغيرات التي تحدث في أسعار السلع والخدمات في الاقتصاد الوطني، ويتمّ إعداد هذا الرقم بالاعتماد على الأسعار الرسمية دون الأخذ في الاعتبار الأسعار الفعلية التي تتحدد وفقا لقوى العرض والطلب، أو الأسعار التي يسود التعامل بها في السوق السوداء.

رابعا: الرقم القياسي الضمني[3]

يعدّ الرقم القياسي الضمني من أكثر الأرقام القياسية استخداما، نظرا لاحتوائه على أسعار جميع السلع والخدمات الموجودة في الاقتصاد الوطني سواء كانت سلع وسيطية أو إنتاجية أو سلع استهلاكية نهائية، كما يضمّ أسعار الجملة والتجزئة على السواء.

III-2-2 الفجوة التضخمية

نظرا لاعتبار الأرقام القياسية مؤشرا تعكس التطورات التي تطرأ على المستوى العام للأسعار، دون التعرّض للأسباب التي تقف وراء حدوث تلك الارتفاعات، فإنّه من الضروري الاعتماد على بعض المعايير التي تمكّن من تحديد أسباب التغيرات في مستويات الأسعار.

وتعدّ الفجوة التضخمية من أهم الاصطلاحات التي أوردها "كينز" في إطار تحليله للتضخم، والتي تضمنها بحثه الصادر عام 1940 تحت عنوان "كيف تدفع نفقات الحرب"، ويرجع الهدف من حساب الفجوة التضخمية محاولة استخدامها في قياس الضغوط على المستوى العام للأسعار، حيث اعتبرها "كينز" بمثابة القوة

1- مراد عبد القادر، "مرجع سبق ذكره "، ص 57.
2- أحمد محمد صالح الجلال، "مرجع سبق ذكره "، ص 27.
3- مراد عبد القادر، "مرجع سبق ذكره "، ص 58.

الدافعة في جهاز التضخم، كما حاول "كينز" تقديرها بوحدات نقدية بهدف مساعدة السلطات النقدية والمالية على اتخاذ الإجراءات اللازمة للحد من تلك الظاهرة، وقد اعتمد "كينز" في تحليله للفجوة التضخمية على تحديد فائض الطلب في أسواق السلع، أي تحديد حجم الزيادة في الطلب الكلي عن العرض الكلي الحقيقي في أسواق السلع، دون الأخذ بعين الاعتبار فائض الطلب في أسواق عوامل الإنتاج، وذلك على اعتبار أنّ اختلال التوازن في أسواق السلع سوف ينعكس بصورة مباشرة على إحداث اختلال في التوازن في أسواق عوامل الإنتاج.

وتحدث الفجوة التضخمية نتيجة الإفراط في الطلب الكلي على السلع والخدمات نتيجة الزيادة في حجم الإنفاق الوطني محسوبا بالأسعار الجارية عن الناتج الوطني الحقيقي محسوبا بالأسعار الثابتة، كما يحدث فائض في المعروض النقدي نتيجة زيادة كمية النقود في الاقتصاد عن تلك النسبة التي يرغب الأفراد الاحتفاظ بها في صورة نقدية[1].

وتتمثل أهم المعايير المستخدمة في قياس الفجوة التضخمية فيما يلي:

أ- معيار فائض الطلب الكلي

يستند هذا المعيار إلى النظرية الكينزية في تفسير التضخم، فوفقا لهذا المعيار، فإنّ معدل التضخم يقاس بالفرق بين الإنفاق الكلي على الاستهلاك الخاص والحكومي والاستثمار الخاص بالأسعار الجارية، أي قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي أي بالأسعار الثابتة[2]، وتقاس الفجوة التضخمية وفقا للمعادلة التالية:

$$\begin{bmatrix}\text{فائض الطلب}\\ \text{الكلي}\end{bmatrix} = \begin{bmatrix}\text{الناتج المحلي الإجمالي}\\ \text{بالأسعار الجارية}\end{bmatrix} - \begin{bmatrix}\text{الناتج المحلي}\\ \text{الإجمالي الحقيقي}\end{bmatrix}$$

ويمكن كتابتها بالصيغة الرياضية التالية[3]:

$$\boldsymbol{Dx = (Cp + Cg + I + E) - y}$$

1- السيد محمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا، "مرجع سبق ذكره "، ص 253.
2- نفس المرجع السابق، ص 253.
3- أحمد محمد صالح الجلال، "مرجع سابق"، ص 30-31.

حيث أنّ:

Dx: إجمالي فائض الطلب.

Cp: الاستهلاك الخاص بالأسعار الجارية.

Cg: الاستهلاك العام بالأسعار الجارية.

I: الاستثمار الإجمالي بالأسعار الجارية.

E: الاستثمار في المخزون بالأسعار الجارية.

y: الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة.

وبالتالي، إذا كان معدل الزيادة في الطلب الكلي أي الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية يفوق معدل الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ينعكس ذلك في صورة تضخم[1].

ب- فائض المعروض النقدي[2]

تتحدّد الفجوة التضخمية وفقا لهذا المعيار بمقدار الزيادة في كمية النقود المعروضة في المجتمع عن تلك النسبة من الدّخل الحقيقي التي يرغب الأفراد الاحتفاظ بها في صورة نقود سائلة خلال فترة زمنية معينة، ويمكن التعبير عن الفجوة التضخمية وفقا لهذا المعيار بالمعادلة التالية:

$$G = \Delta M - \frac{M}{GNP} \times \Delta GNP$$

G: تمثل الفجوة التضخمية.

ΔM: تمثل التغير في العرض النقدي.

M: تمثل المعروض النقدي.

GNP: تمثل الناتج الوطني الإجمالي.

ΔGNP: تمثل التغير في الناتج الوطني الإجمالي.

1- السيد محمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا، "مرجع سبق ذكره "، ص 253.
2- مراد عبد القادر، "مرجع سبق ذكره "، ص 61.

وفقا لهذا المعيار فإنّه يتطلب التساوي بين الزيادة في كمية النقود المعروضة في الاقتصاد وتلك النسبة من الدّخل التي يرغب الأفراد الاحتفاظ بها في شكل نقود سائلة من أجل تحقيق الاستقرار في مستويات الأسعار.

ج- معامل الاستقرار النقدي[1] (الضغط التضخمي)

يستند هذا المعيار إلى النظرية الحديثة في تفسير التضخم، فوفقا لهذا المعيار فإنّ معدل التضخم يتمثل في الفرق بين معدل النمو في الكتلة النقدية ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي، وذلك وفقا للمعادلة التالية:

$$\begin{bmatrix}\text{معدل الضغط}\\ \text{التضخمي}\end{bmatrix} = \begin{bmatrix}\text{معدل النمو في}\\ \text{الإصدار النقدي}\end{bmatrix} - \begin{bmatrix}\text{معدل النمو في}\\ \text{الناتج المحلي الحقيقي}\end{bmatrix}$$

$$B = \frac{\Delta M}{M} - \frac{\Delta y}{y}$$

حيث أنّ:

M: كمية النقود.

ΔM: التغير في كمية النقود.

y: الناتج المحلي الإجمالي.

Δy: التغير في الناتج المحلي الإجمالي.

B: الضغط التضخمي.

فإذا كانت قيمة هذا المعدل موجبة، فإنّ هذا ينعكس في زيادة معدل التضخم نظرا لأنّ معدل الزيادة في كمية النقود يفوق معدل الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي، وهذا المعيار يقيس النسبة من التضخم التي ترجع إلى الاختلاف بين معدل نمو الإصدار النقدي ومعدل الناتج المحلي، ويعدّ مقياس جزئي وليس مقياس شامل للتضخم في المجتمع.

1- السيد محمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا، "مرجع سبق ذكره "، ص 252-253.

د- معيار نسبة الفجوة التضخمية[1]

وهو عبارة عن الفجوة التضخمية أي قيمة فائض الطلب الكلي مقسوما على قيمة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وتقيس هاته النسبة حجم الضغط الحقيقي الناتج عن الزيادة في الطلب الكلي على السلع والخدمات في المجتمع، ممّا ينعكس في صورة ارتفاع مستمر في المستوى العام للأسعار، وذلك وفقا للمعادلة التالية:

$$\left[\begin{array}{c}\text{نسبة الفجوة} \\ \text{التضخمية}\end{array}\right] = \frac{\text{الفجوة التضخمية}}{\text{الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي}} \times 100$$

وإذا كانت هذه النسبة موجبة فهذا يعني ارتفاع في معدل التضخم في المجتمع.

تتميز الطرق الأربعة الحديثة سالفة الذكر بأنها تقيس معدل التضخم في المجتمع، وفي الوقت نفسه تبيّن الأسباب المؤدية إليها، وهو ما تعجز عنه الطرق التقليدية.

IV- وسائل مكافحة التضخم

تختلف الأساليب والسياسات التي تستخدم عادة لمعالجة التضخم تبعا لنوع التضخم والمجال الذي يظهر فيه وأسبابه[2]، إذ تعدّ السياسة النقدية والمالية إحدى أهم هذه الأساليب التي تستخدمها السلطة النقدية والحكومة لمعالجة ظاهرة التضخم.

IV-1 السياسة النقدية وعلاج التضخم

إنّ الاقتصاديين الذين يفسرون التضخم على أنه ظاهرة نقدية تنجم عن زيادة الطلب وما يترتب عليه من تدفق نقدي بصورة أكبر من المعروض السلعي، يعتقدون أنّ معالجة التضخم تتطلب من الدولة والسلطات الاقتصادية أن تتخذ أو تعتمد سياسة نقدية انكماشية لمعالجة تلك الظاهرة الخطيرة[3].

1- السيد محمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا، "مرجع سبق ذكره "، ص 254.
2- محمود حسين الوادي، كاظم جاسم العيساوي، "الاقتصاد الكلي"، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطبع، عمان- الاردن، ط1، 2007، ص 162.
3- نفس المرجع السابق، ص 162.

IV-1-1 تعريف السياسة النقدية

يمكن تعريف السياسة النقدية بأنها مجموعة الإجراءات والتدابير المتعلقة بتنظيم عمليات الإصدار النقدي، والرقابة على الائتمان بحيث لا يمكن الفصل بين النقد والائتمان في التأثير الذي تمارسه السياسة النقدية على الأسعار[1]، ويمكن التمييز بين اتجاهين أساسيين للسياسة النقدية أحدهما توسعي والآخر انكماشي[2]:

✓ **الاتجاه التوسعي**

وهذا يعني أنّ التحكم في حجم وسائل الدفع يتجه نحو تحقيق زيادة النشاط الاقتصادي حتى لو نتج عن ذلك ارتفاع بسيط في معدل التضخم، وهذا يؤدي إلى ارتفاع الأسعار الناتج عن الزيادة في القوة الشرائية، وبالتالي تشجيع المنتجين على زيادة الطاقة الإنتاجية فيزيد الطلب على السلع الاستثمارية وفي النهاية يتحقق مستوى أعلى للتشغيل.

✓ **الاتجاه الانكماشي**

إذا ما رأت السلطة النقدية وجود ارتفاع في معدل التضخم وزيادة في المستوى العام للأسعار، فإنها تعمد إلى تقييد الإنفاق الائتماني، ويقوم البنك المركزي بحجم وسائل الدفع ورفع أسعار الفائدة بصرف تثبيت الأسعار والأجور والتحكم في الطلب الاستهلاكي.

IV-1-2 أدوات السياسة النقدية في مكافحة التضخم

تقسم وسائل السياسة النقدية إلى وسائل كمية وأخرى نوعية نوضحها فيما يلي:

1- أدوات السياسة النقدية الكمية (غير مباشرة)

تمثل الأدوات الكمية غير المباشرة الوسائل التقليدية للبنك المركزي في مراقبته النقد والائتمان والتأثير على السياسة الائتمانية لجميع البنوك التجارية بصفة موضوعية، وعلى سوق الأوراق المالية في حالة سياسة السوق المفتوحة ولعلها أكثر الوسائل النقدية فعالية في هذا المجال[3].

1- بن بوزيان جازية، "مرجع سبق ذكره "، ص 125.
2- بلجبلية سمية، "مرجع سبق ذكره "، ص 139.
3- غازي حسين عناية، "مرجع سبق ذكره "، ص 131.

أ- سياسة الاحتياطي الإلزامي

يقصد بالاحتياطي الإلزامي أو القانوني تلك النسبة التي تلتزم البنوك التجارية بالاحتفاظ بها من الودائع لدى البنك المركزي، وذلك من أجل حماية المودعين من خطر عدم توفر السيولة لدى البنوك التجارية.

وتعتبر هذه السياسة من أهم السياسات المستعملة للتحكم في معدلات التضخم وذلك بسبب تأثيرها المباشر والقوي على حجم السيولة لدى البنوك التجارية، حيث يقوم البنك المركزي برفع نسبة الاحتياطي القانوني من اجل الحدّ من قدرة البنوك التجارية على منح الائتمان[1].

ويرى "**Sayers**" أنّ هذه الوسيلة فعّالة جدا في قطر نامي يفتقر عادة إلى أسواق مالية كفئة ومتطورة، ويحبذ "**Sayers**" هذه السياسة لملائمتها للسوق النقدية الضيقة وخاصة إذا ما قورنت بعمليات السوق المفتوحة[2]، ولكن ما يحدّ من فعالية هذه السياسة كون نتائجها غير مؤكدة في أحوال كثيرة وخاصة إذا كانت المصارف ذات سيولة عالية.

ب- سياسة السوق المفتوحة

تعني سياسة السوق المفتوحة دخول البنك المركزي للسوق النقدية من اجل تخفيض أو زيادة حجم الكتلة النقدية عن طريق بيع أو شراء الأوراق المالية من أسهم وسندات، وتعتبر هذه السياسة أو الوسيلة الأكثر شيوعا أو استعمالا خاصة للدول المتقدمة، فقد اعتبرها "فريدمان" من أكثر الأدوات نجاعة وفعّالية في التأثير على المعروض النقدي[3].

وتتوقف فعّالية هذه السياسة على مدى تأثير البنك المركزي في حجم الاحتياطات النقدية للبنوك التجارية، وبالتالي التأثير في حجم وسائل الدفع المتاحة في الاقتصاد، حيث يلجأ البنك المركزي إلى استخدام هذه الوسيلة لمعالجة حالات التضخم والكساد التي يعاني منها الاقتصاد، ففي حالة التضخم ونتيجة لزيادة في حجم وسائل الدفع في الاقتصاد، وزيادة الاحتياطات النقدية التي بحوزة البنوك التجارية، يقوم البنك المركزي ببيع الأوراق المالية والتجارية التي بحوزته، وذلك بهدف تخفيض الاحتياطات النقدية لدى البنوك التجارية وإنقاص حجم وسائل الدفع في الاقتصاد والتي تؤدي بدورها إلى الحدّ من مقدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان.

1- بلجبلية سمية، "مرجع سبق ذكره "، ص 142.
2- بن بوزيان جازية، "مرجع سبق ذكره "، ص 126-127.
3- بلعزوز بن علي، "مرجع سبق ذكره "، ص 125.

غير أنّ فعّالية سياسة السوق المفتوحة كأداة هامة تستخدمها البنوك المركزية في الرقابة على الائتمان يتوقف على وجود أسواق مالية تمتاز بتطورها وكبر حجم التعامل فيها، وكذا الاعتماد على الجهاز المصرفي في تسوية التعاملات المالية، حيث تتسم عملية تطبيق هذه السياسة في البلدان النامية بمحدودية فعاليتها[1]، بسبب عدم اتساع الأسواق المالية المحلية وقصورها عن استيعاب عمليات كبيرة، فضلا عن بدائية النظام المصرفي وعدم وجود فن التعامل كما هو عليه الحال في البلدان المتقدمة[2].

ج- سياسة سعر إعادة الخصم

وتسمى أيضا سياسة سعر الفائدة، ويعمد البنك المركزي من خلالها إلى الرفع أو الخفض في سعر الفائدة من أجل التأثير في حجم الائتمان الممنوح من طرف البنوك التجارية، وتنبثق هذه السياسة من وظيفة البنك المركزي كملجأ أخير لمنح التمويل[3].

وتتوجه سياسة البنك المركزي نحو السيطرة على القوى التضخمية داخل الاقتصاد، إذ يؤدي رفع سعر الخصم إلى تراجع البنوك التجارية على الاقتراض وبالتالي ترتفع تكلفة حصول الأفراد على النقد، ممّا يدفع بالبنوك التجارية إلى إعادة النظر في سياستها الاقراضية وتغيير شروط الائتمان[4].

تتوقف فعّالية سياسة سعر إعادة الخصم على مجموعة من العناصر[5]:

- ✓ مدى مرونة الطلب على القروض اتجاه تغيرات سعر الفائدة، ففي حالة التضخم مثلا يصبح الطلب على القروض من طرف المستثمرين أقل مرونة اتجاه سعر الفائدة، لأنّهم يرون في ارتفاع الأسعار فرصة لتحقيق مزيد من الأرباح.
- ✓ تتطلب فعّالية سياسة إعادة الخصم عدم وجود مصادر أخرى للسيولة لدى البنوك التجارية والمشاريع الاستثمارية مثل الاحتياطات النقدية أو رؤوس الأموال الأجنبية... الخ.
- ✓ ارتفاع معدل العائد على الاستثمار يجعل من ارتفاع تكلفة الاقتراض دون تأثير على حجم الطلب على النقود.

1- أحمد محمد صالح الجلال، "مرجع سبق ذكره "، ص 63.
2- بن بوزيان جازية، "مرجع سبق ذكره "، ص 127.
3- رحيم حسين، "النقد والسياسة النقدية في إطار الفكريين الإسلامي والضريبي"، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، ط1، 2006، ص 190.
4- بن بوزيان جازية، "مرجع سبق ذكره "، ص 126.
5- بلجبلية سمية، "مرجع سبق ذكره "، ص 140-141.

2- أدوات السياسة النقدية النوعية (المباشرة)

تستخدم الأدوات النوعية أو الكيفية المباشرة تعضيدا للأدوات غير المباشرة، إذ أنها تضمن تعاملا مباشرا بين البنك المركزي والبنوك التجارية في مراقبة الائتمان وتوجيه الموارد المالية نحو القطاعات التنموية الأكثر إنتاجية من غيرها، ومن أهم هذه الأدوات ما يلي:

أ- هامش الضمان

وهو نسبة المساهمة الشخصية من الأموال الخاصة التي يطلبها البنك التجاري من العميل الذي يرغب في الاقتراض لشراء أوراق مالية[1]، ففي أوقات التضخم وارتفاع الأسعار يرفع الهامش الواجب سداده ثمنا للأوراق المالية المشترات.

إلا أنّ فعّالية هذا الأداة محدودة خاصة إذا لم تكن هناك ضرورة من طرف الأفراد لطلب قروض من البنوك التجارية بسبب توفرهم على سيولة نقدية كافية لشراء الأوراق المالية.

ب- الرقابة على شروط البيع بالتقسيط[2]

تتسم اقتصاديات الدول النامية بزيادة حجم إنفاقها الاستهلاكي، وخاصة عند زيادة عمليات البيع بالتقسيط، والتي تتمّ من خلال قيام المشتري بدفع مبلغ مقدم من ثمن السلعة وسداد بقية القيمة بالتقسيط، وفي ظل تنامي هذه العملية وظهور البوادر التضخمية نتيجة الإفراط في الطلب على السلع الاستهلاكية والسلع المعمرة، يتدخل البنك المركزي من خلال رقابته على الإنفاق الاستهلاكي بهدف الحد من تنامي الطلب على تلك السلع، من خلال رفع قيمة المبلغ المقدم من ثمن السلع وتخفيض مدة التقسيط وذلك بدافع تخفيض حجم الطلب عليها.

ج- تخصيص التمويل[3]

يستطيع البنك المركزي أن يضمن توزيعا هادفا لاستثمارات المصارف بين الصيغ المختلفة، بالإضافة إلى تخصيص الأموال في أوجه الاستثمارات التي تحقق الرفاهية الاقتصادية، من خلال الخطة التي تحددها الدولة في تحديد أولويات المجتمع وأهدافه، وفي نفس الإطار يمكن للبنك المركزي أن يحدد نسبة معينة لتمويل القطاعات

1- بلجبلية سمية، "مرجع سبق ذكره "، ص 143.
2- أحمد محمد صالح الجلال، "مرجع سبق ذكره"، ص 65.
3- بلعزوز بن علي، "مرجع سبق ذكره "، ص 129-130.

ذات الأولوية، كتمويل القطاعات الصغيرة الزراعية أو التجارية أو الصناعية بالقروض اللازمة، وللبنك المركزي أن يقدم مساعدة مالية إلى بعض البنوك أو المؤسسات المالية ليس لكونه المقرض الأخير لهذه المؤسسات، وإنما لهدف إعادة التمويل بموجب الخطط الإلزامية لتشجيع التدفقات التمويلية إلى القطاعات ذات الأولوية أو تشجيع أنشطة معينة.

د- الرقابة على شروط الرهن العقاري[1]

ويقصد به التأثير على حجم الائتمان الممنوح لأغراض التمويل العقاري كإقامة المباني والمنشآت، ويعتبر هذا الإجراء أساس في تحديد حجم القروض على أساس العقارات المقدمة في شكل رهن للحصول عليها.

ه- الإقناع الأدبي

يقوم هذا الأسلوب على قيام البنك المركزي ممثلا للسلطة النقدية في الاقتصاد بمحاولة إقناع البنوك التجارية بما يلزم إتباعه لمواجهة مشاكل الاقتصاد وما يتعيّن عليها القيام به في هذا الشأن وذلك:

- إمّا مباشرة عن طريق الاجتماع بمديري البنوك التجارية، ومناقشة أوضاع الاقتصاد معها والسياسات النقدية التي يتعيّن سلكها.

- وإمّا أن يكون الإقناع الأدبي بأسلوب غير مباشر عن طريق إطلاع تلك البنوك دوريا بواسطة النشرات على حالة الاقتصاد وسوق النقد والإجراءات التي يجب اتخاذها للمحافظة على الوضعية أو تغييرها.

و- الإجراءات الزجرية

يعتبر هذا الأسلوب الأخير الذي يلجأ إليه البنك المركزي لضمان تنفيذ السياسة النقدية من قبل البنوك التجارية، وتجاوبها مع إجراءات البنك المركزي والتزامها بتعليماته، والإجراءات الزجرية تكون متدرجة، بحيث لا تكون قاسية من المرة الأولى، فيمكن أن تتبع التسلسل التالي:

- لفت انتباه البنوك بموجب التقيد بتعليمات البنك المركزي، والإشارة إلى الاختراقات التي قامت بها هذه البنوك.
- توجيه إنذار إلى البنوك التي تتمادى في تجاهل تعليمات البنوك المركزية والدعوات الموّجهة لها بوجوب التقيد بالسياسة المقترحة.

1- بلجبلية سمية، "مرجع سبق ذكره "، ص 143.

- توقيع عقوبات مالية في شكل مبلغ معين على تضارها في تجاهل الإنذارات.
- غلق حسابات الودائع المركزية لديها، إلى حين تعهدها كتابيا بالتزامها بتوجيهات البنك المركزي كغيرها من البنوك، وهذا الإجراء شديد الوطأة على البنك التجاري، باعتبار أنّ الودائع المركزية تشكل المصدر الرئيسي للحصول على المال اللازم لتلبية طلبات رجال الأعمال.

IV-2 السياسة المالية في ضبط التضخم

في الغالب ما تكون إجراءات السياسة النقدية غير كافية لمعالجة الاختلالات الاقتصادية الناتجة عن التضخم، فتلجأ الدولة إلى الاعتماد على سياسات أخرى أهمها السياسة المالية.

IV-2-1 مضمون السياسة المالية

يزخر الفكر المالي بتعريفات مختلفة لمفهوم السياسة المالية نسوق بعضها على سبيل المثال وليس على سبيل الحصر[1]:

✓ فتعرف السياسة المالية بأنها مجموعة السياسات المتعلقة بالإيرادات العامة والنفقات العامة بقصد تحقيق أهداف محدّدة.

✓ بينما يعرّفها البعض بأنها سياسة استخدام أدوات المالية العامة من برامج الإنفاق والإيرادات العامة لتحريك متغيرات الاقتصاد الكلي مثل الناتج القومي، العمالة، الادخار، الاستثمار، وذلك من أجل تحقيق الآثار المرغوبة وتجنب الآثار غير المرغوبة فيها على كلّ من الدّخل والناتج الوطنيين ومستوى العمالة وغيرها من المتغيرات الاقتصادية.

وممّا سبق يمكن القول أنّ السياسة المالية هي السياسة التي بفضلها تستعمل الحكومة برامج نفقاتها وإيراداتها العامة والتي تنتظم في الموازنة العامة لإحداث آثار مرغوبة وتجنب الآثار غير المرغوبة على الدّخل والإنتاج والتوظيف ومعالجة مشاكله مثل التضخم.

1- دراوسي مسعود، "السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي- حالة الجزائر 1990-2000"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة، جامعة الجزائر، 2006/2005، ص 48-49.

IV-2-2 أدوات السياسة المالية في ضبط التضخم

نلخص أهم هذه الأدوات فيما يلي:

أ- الرقابة الضريبية[1]

تعتبر سياسة الرقابة الضريبية ذات أثر في ضبط حركات التضخم والانكماش وكونها أداة فعّالة في تحقيق معدلات أعلى من الرقابة على مستويات الإنفاق الوطني من جهة، وكأداة تجميع لفوائض القيم من جهة أخرى، فتقضي سياسة الرقابة الضريبية زيادة الإنفاق بخفض معدلات الضريبة سواء على الأرباح لرفع معدلات الإنفاق الاستثماري، أو على الاستهلاك لرفع معدلات الإنفاق الاستهلاكي وترك جزء أكبر من الدخول النقدية بين الأفراد لاستخدامها في تحفيز عناصر الطلب الفعلي من استهلاك واستثمار، أو العكس برفع معدلات الضريبة التصاعدية على الدخول وذلك لسحب جزء من القوة الشرائية، فيحجمون عن الإنفاق لانخفاض مستويات دخولهم ممّا يلطف من حدّة الطلب وفي نفس الوقت يزيد من محصلات الضريبة، وهنا تزيد محصلات الإيرادات وتنخفض النفقات وهذا ما يحدث في فترات التضخم.

ب- الرقابة على الدّين العام[2]

تعدّ سياسة الدّين العام من أكثر أدوات السياسة المالية في معالجة التضخم في البلدان المتقدمة التي تعاني من تفاقم حدّة الضغوط التضخمية، وتقوم هذه السياسة على أساس تحويل القوة الشرائية الزائدة لدى الأفراد ووحدات القطاع الخاص إلى الحكومة بغرض استخدامها في تمويل الإنفاق العام، وتعمد الحكومة في تحويلها للموارد المالية من الأفراد ووحدات القطاع الخاص إلى خزينة الدولة عن طريق عقد القروض وطرح الأسهم والسندات للاكتتاب فيها من قبل الجمهور، بحيث تؤدي هذه السياسة إلى سحب جزء من القوة الشرائية لدى الأفراد والمؤسسات المالية غير المصرفية، والذي ينعكس أثره في تخفيض حجم الطلب الكلي على السلع الاستهلاكية والاستثمارية، وذلك بهدف خفض الزيادة في حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات والتي تفوق مقدرة العرض الحقيقي لجهاز الإنتاج المحلي وبما يعمل على تخفيض فائض الطلب بهدف إعادة التوازن إلى الاقتصاد الوطني وتحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار، وعلى الرغم أنّ إتباع هذه الوسيلة قد لا يؤدي إلى القضاء على فجوة فائض الطلب في الأجل القصير، إلا أنها قد تتمكن من تحقيق ذلك في الأجل الطويل،

1- غازي حسين عناية، "مرجع سبق ذكره "، ص 166.
2- أحمد محمد صالح الجلال، "مرجع سبق ذكره "، ص 69.

وذلك من خلال الزيادة في الإنتاجية خاصة عند توجيه تلك القروض لتشغيل الطاقات الإنتاجية العاطلة، ورفع مستوى التشغيل في الاقتصاد.

ج- الرقابة على الإنفاق الحكومي[1]

تباشر سياسة الميزانية تأثيرها في الرقابة على التضخم من خلال الإنفاق الحكومي سواء الاستهلاكي أو الاستثماري، وذلك بتخفيض معدلاته، ومن المناسب القول أنّ سياسة تقييد الإنفاق الحكومي في معالجة التضخم تتعارض مع السياسات التنموية وضرورات التنمية الملحة في البلدان النامية.

ففي حالة التضخم تقوم بإنقاص الإنفاق الحكومي باستحداث فائض في الميزانية يؤثر على أوجه الإنفاق الأخرى.

لقد أثبتت السياسة المالية فعّاليتها كوسيلة علاجية لازمات التضخم، لما تتمتع به أدواتها من تأثير مباشر وفعّال في التحكم بالظواهر التضخمية والسيطرة عليها في تثبيت الاستقرار والتوازن الاقتصادي وذلك من خلال تأثيرها في مستويات الطلب الفعلي وتوازنه مع حجم العمالة المحققة، على أنّ نجاحها يعتمد على تكاليف السياسة الاقتصادية الأخرى وعلى الأخص السياسة النقدية.

V- التضخم في الجزائر

بما أننا تطرقنا في المباحث السابقة إلى المفاهيم النظرية للتضخم، سوف نقوم في هذا المبحث بتسليط الضوء على مختلف مظاهر التضخم في الجزائر، مستهلين ذلك بأسباب ومصادر التضخم في الجزائر.

V-1 أسباب ومصادر التضخم في الجزائر

لقد عرفت معدّلات التضخم في السنوات الأخيرة عدّة تطورات، إذ لا يمكن حصر أسبابه في نمط واحد بل تشترك فيه عدّة أسباب، حيث يمكن حصر التضخم في الجزائر إلى أسباب ومصادر داخلية وأسباب ومصادر خارجية.

1- بن بوزيان جازية، "مرجع سبق ذكره "، ص 129-130.

V-1-1 الأسباب والمصادر الداخلية لظاهرة التضخم في الجزائر

لقد اتبعت السلطات النقدية في الجزائر لمدة طويلة سياسة اقتصادية عامة بنيت على نظام التخطيط المركزي، فلم تظهر السياسة النقدية بمعناها الحقيقي والمستقل، حيث كان خلق النقود يتمّ بصورة موسعة لتغطية العجز عند توزيع الموارد، ممّا أدّى إلى عدم القدرة على التحكم في التوازنات الاقتصادية كالتضخم والمديونية.

ويرى البعض من المحللين الاقتصاديين بأنّ أهم العوامل التي تتولد عنها الضغوط التضخمية في الجزائر يمكن حصرها في الأسباب التالية:

- التوسع في مكونات الإنفاق الكلي المحلي.
- العجز في ميزانية الدولة.
- التوسع النقدي غير المراقب.

وفيما يلي سنتطرق إلى هذه المصادر الثلاثة بنوع من التفصيل في حدود ما يتوفر لدينا من بيانات إحصائية.

1- التوسع في مكونات الإنفاق الكلي المحلي

إنّ من أهم العوامل المسئولة عن ارتفاع الأسعار في كل المراحل التي مر بها الاقتصادي الجزائري هي السياسات التوسعية في الاستهلاك وأنماط الاستثمار المعتمدة.

❖ التوسع في عملية الاستهلاك

يشكل قطاع الأجراء الشريحة الأكبر من مستهلكي السلع والخدمات في البلاد ومنه تكون الأجور العنصر الأكثر أهمية في تحديد المستوى العام للطلب الكلي، حيث أنّ كلّ زيادة في هذه الأخيرة يكون لها الأثر المباشر على مستوى الأسعار السائدة في الاقتصاد، وذلك نظرا لوجود فترات تأخير ما بين الزيادة في الطلب الفعلي الذي تواجهه السوق يوميا، وبين الجهاز الإنتاجي الوطني الذي يتطلب مدة زمنية طويلة نسبيا حتى يتكيف مع الطلب الجديد، وفي أغلب الأوقات يكون هذا التجاوب ضعيفا بسبب عدم مرونة الجهاز الإنتاجي ممّا يؤدي إلى اللجوء لعملية الاستيراد[1].

1- سعيد هتهات، "مرجع سبق ذكره"، ص 233.

❖ **تمويل الاستثمارات**

قبل التسعينيات كان القطاع المالي صغيرا ومتجزئا حيث كان يعمل كأداة مالية لتمويل الاستثمارات للقطاع العام، بينما الأسواق المالية لم تكن موجودة على الإطلاق، حيث كانت تحتكر معظم المدخرات الوطنية من خلال حسابات التوفير البريدية وإصدار السندات الاستثمارية، وكانت المؤسسات تعاني من قصور الرسملة معتمدة على الاقتراض لتمويل استثماراتها، فكان دور المؤسسات العمومية سلبيا، ومع غياب نشاط ملموس من طرف البنك المركزي الذي لم تكن وظيفته في إعادة الخصم سوى أداة لتزويد البنوك بالسيولة اللازمة مما أدّى إلى ظهور اختلالات رئيسية في توزيع الموارد التي بدورها أدّت إلى زيادة في ارتفاع معدّلات التضخم.

ومع دخول الجزائر إلى اقتصاد السوق وإصدار قانون القرض والنقد منح البنك المركزي استقلالية عن وزارة المالية وأصبح هو المكلف بتسيير ومراقبة السياسة النقدية، ممّا سمح بالجزائر بإدخال تعديلات وإصلاحات جذرية على القطاع العام بهدف تحويل النظام المالي من مجرد ناقل للأموال من الخزينة إلى المؤسسات العمومية، إلى نظام يلعب دورا نشيطا في تعبئة الموارد وتخصيصها بين مختلف أوجه النشاط الاقتصادي على حسب الأولوية.

2- زيادة الكتلة النقدية

لقد أرادت الجزائر أن تقيم تنمية اقتصادية على نمط التسيير المركزي المخطط أين يتمّ الاهتمام في تمويل برامج الاستثمارات التنموية على القروض المصرفية عن طريق المزيد من الإصدار النقدي، ولقد كانت الخزينة العامة هي المصدر الحقيقي للإصدار عوض البنك المركزي، وهذا الأخير كان شبه جهاز تنفيذ هذه السياسة أكثر من أي مؤسسة إصدار وتسيير للكتلة النقدية المتداولة، هذه السياسة أفرزت وضعا غير مستقرا نتج عنه عدم التوازن بين الكتلة النقدية الضخمة وعجز القطاعات الاقتصادية العمومية وضعف إنتاجيتها.

وإذا سلطنا الضوء على تطور الكتلة النقدية في الجزائر منذ الاستقلال فإننا نلاحظ أنّ المعروض النقدي تضاعف بمقدار 70 مرة من سنة 1966 إلى 1991 في حين أنّ الناتج الكلي الخام لم يزداد سوى بـــــ 27 مرة في نفس الفترة، وبالتالي فإنّ الاستقرار النقدي خلال هذه الفترة أقل من الواحد وهذا يعني وجود حالة التضخم، أي أنه من أجل الحفاظ على الاستقرار النقدي (معامل = 1) وبالتالي الاستقرار الاقتصادي لابدّ أن

تكون معدّلات النمو في الناتج الوطني الخام مساوية لمعدّلات الزيادة في نمو الكتلة النقدية، إلا أنّ في الجزائر حدث العكس، وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (02): معدلات النمو لكل من الناتج الداخلي الخام والمعروض النقدي بمعناه الواسع في الجزائر 1970 – 2011.

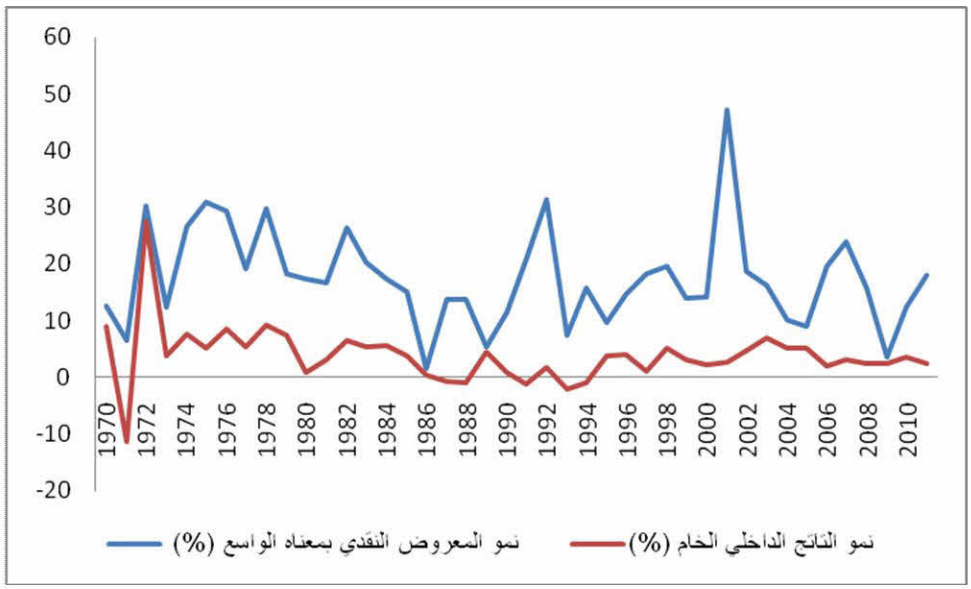

المرجع: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الملحق.

من الشكل أعلاه نلاحظ انه خلال طول الفترة الممتدة من سنة 1970 إلى غاية سنة 2011 كانت معدلات نمو الكتلة النقدية اكبر بكثير من معدلات النمو الاقتصادي خلال نفس الفترة، يعني ذلك أن معامل الاستقرار خلال هذه الفترة كان تحت الواحد (01)، وهذا يعني وجود بوادر لظاهرة التضخم التي قد يعود سببها الرئيسي في الجزائر إلى الإفراط في عملية الإصدار النقدي بدون أن يقابله ذلك زيادة في عملية الإنتاج، وبالرغم من ذلك فهذا لا يعني أن الكتلة النقدية هي السبب الوحيد لظاهرة التضخم، بل هناك العديد من الأسباب المتداخلة منها ما هو خارجي ومنها ما هو داخلي.

3- زيادة ميزانية الدولة

لقد كانت ميزانية الدولة منقسمة إلى ميزانية وظيفية تعدّها وزارة المالية والتخطيط وميزانية التجهيز وتعدها مديرية التخطيط والدراسات الاقتصادية حتى سنة 1967، ثم أصبحت وزارة المالية والتخطيط تعدّ الميزانيتين، وعند إصدار قانون المالية 1970 أصبحت الميزانية العامة للدولة تضم نفقات التسيير ونفقات التجهيز، وهذه النفقات كانت تموّل من الإيرادات النهائية، هذه الإيرادات قد تضاعفت بـــ 82 مرة ما بين 1967-1992، لكن هذه الزيادة لم تكن منظمة نظرا لارتفاع الإيرادات الجبائية مقارنة بـــإيرادات الميزانية الأخرى وخاصة البترولية والتي هي مصدر ارتفاع الدّخل الوطني، حيث تؤدي في أغلب الأحيان إلى التضخم وذلك بسبب عجزها عن تمويل النفقات المتزايدة، وبالتالي اللجوء إلى عملية الإصدار النقدي[1].

V-1-2 الأسباب والمصادر الخارجية لظاهرة التضخم في الجزائر

إنّ انفتاح الاقتصاد الجزائري على السوق العالمية، عبر الواردات من السلع والخدمات التي تتضمن أوتوماتيكيا التضخم التي تعاني منه الدول المنتجة لهذه السلع والخدمات، من شأنه زيادة حدّة ظاهرة التضخم محليا، وما يساعد على ذلك اختلال في ميزان المدفوعات.

1- سعر الصرف وتخفيض قيمة العملة الوطنية

إنّ انتقال الاقتصاد الوطني من النظام الاشتراكي إلى السوق الحرة، أملى بالضرورة وضع سياسة ملائمة لنظام سعر الصرف، حيث كان الهدف من وراء ذلك هو وضع سعر صرف يعكس القيمة الحقيقية للدينار، وعلى أساس هذا الانتقال كانت الاتفاقية مع الصندوق النقد الدولي والذي كان من أهم شروطه هو تخفيض قيمة العملة المحلية المتمثلة في الدينار، وهذا كله كان له أثر على ارتفاع تكاليف الاستيراد بسبب وجود التبعية للخارج لمختلف المؤسسات العمومية والخاصة.

ومع تحرير نظام الأسعار قامت هذه المؤسسات بتحميل نتائج تخفيض الدينار على السعر النهائي لمنتجاتها، مما أدى إلى ارتفاع الأسعار وبالتالي حدوث التضخم.

اتخذ مجلس النقد والقرض في نهاية سبتمبر 1991 وطبقا لما اتفق عليه مع صندوق النقد الدولي في إطار ترتيب الاستعداد الائتماني قرارا بتخفيض معدل صرف الدينار بـــــ 22% بالنسبة للدولار الأمريكي ليصل

1- هلال عبد السلام، "دراسة تحليلية وتنبؤية على المدى القصير لحالة التضخم في الجزائر"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، اقتصاد كمي، جامعة الجزائر، 2006/2005، ص 82.

معدل صرفه إلى 22.5 دينار مقابل الدولار الواحد، واستقر سعر صرف الدينار حول هذه القيمة إلى غاية شهر مارس 1994.

غير أنّ هذا الاستقرار النسبي في معدل سعر الصرف الاسمي لم يكن له الأثر الايجابي على المتغيرات الاقتصادية الكلية: صدمات معاكسة في شروط التبادل، سياسات جبائية ونقدية توسعية، أدّت إلى جعل التضخم في الجزائر في ارتفاع مستمر، وبالتالي فإنّ قيمة الدينار الجزائري بالمعدلات الحقيقية كانت قد ارتفعت بنسبة 50% بين أكتوبر 1991 ونهاية 1993، بينما ارتفعت النسبة بين السعر في السوق الموازي والسعر الرسمي في أوائل 1994 إلى 4 أضعاف بعد إن كانت قد انخفضت من حوالي 5 أضعاف في منتصف الثمانينات إلى 2 في سنة 1991.

وقبل إبرام الاتفاق الجديد مع صندوق النقد الدولي (بتاريخ 1994/04/10) وبدون سابق إعلان أجري تعديل طفيف لم يتعدى 10% تهيئة لقرار التخفيض الذي اتخذه مجلس النقد والقرض (بتاريخ 1994/04/10) وذلك بنسبة 40.17 في المائة، وبهذا القرار أصبح سعر صرف الدينار 36 دينارا مقابل الدولار الأمريكي الواحد[1].

إنّ الإجراءات التخفيضية في العملة التي اتخذت منذ عام 1989، كان لها انعكاسات كبيرة وفورية على أسعار المنتجات المستوردة، ومن بين الآثار القوية أيضا هي تفاقم المديونية المعبّر عنها بالدينار سواءا العمومية أو تلك الخاصة بالمؤسسات مع بروز معالم التضخم بواسطة التكاليف، وللإشارة هنا فإنّ الميزات المنتظرة من خلال تخفيض قيمة العملة الوطنية من خلال ارتفاع أسعار الواردات وزيادة تنافسية السلع المحلية مع انخفاض التكاليف الإنتاجية، نجد أنها لا تنطبق على الاقتصاد الوطني بسبب اعتماد الجزائر على تصدير المحروقات التي تحدد كميتها وأسعارها عوامل خارجية والمتمثلة في منظمة OPEC التي تسيطر عليها الدول المتقدمة المستوردة للمحروقات.

2- التضخم المستورد

إنّ هذا المصدر الخارجي هو انعكاس للتطور الذي حدث في حجم التجارة الخارجية ودرجة الانفتاح الاقتصادي في الجزائر، من حيث أنّ هذين العاملين عرضا السياسات الاقتصادية الداخلية للتأثر بالتطورات

1- عبد الله منصوري، "السياسات النقدية والجبائية لمواجهة انخفاض كبير في الصادرات"، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه الدولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2007/2006، ص 352.

الاقتصادية الدولية عبر قنوات التجارة الخارجية، وما ساعد ذلك أيضا طبيعة العادات الاستهلاكية وأنماط التنمية المتبعة.

وتتغير حدّة التضخم المستورد من الخارج بمدى التركيب الهيكلي للواردات، إذ أنّ هذا الأخير من شأنه أن يعطينا فكرة على مدى تبعية الجهاز الإنتاجي والاستهلاكي في الجزائر، ومن ثمّ على مدى حساسية الاقتصاد الوطني للاستيراد للتضخم العالمي، فإذا كانت الواردات تحتوي على نسبة مرتفعة من السلع الغذائية ذات الاستهلاك الواسع يؤدي ارتفاع أسعارها العالمية في ظل عدم وجود مرونة للاستهلاك المحلي لهذه السلع، إلى حدوث ضغوطات تضخمية داخليا.

ومن الضروري أن نشير هنا إلى طبيعة التركيب الهيكلي للواردات، من حيث كونها استهلاكية وسيطية واستثمارية أو غذائية، حيث تلعب دورا في تحديد درجة وكيفية التأثر بالتضخم المستورد، فإذا كان الجزء الأكبر من هذه الواردات موجه للعملية الإنشائية والاستثمارية في شكل سلع وسيطية ورأسمالية لازمة للدفع بعملية التنمية الاقتصادية للأمام، يكون ذلك ضرورة لابدّ منها، ويكون التأثير في ارتفاع أسعار هذه الواردات على الأسعار المحلية بطريقة غير مباشرة في شكل ارتفاع التكاليف الإنتاجية، ويأخذ فترة تأخير معينة تمّكن السلطات المعنية أن تأخذ احتياطاتها اللازمة لمواجهة ذلك، وتعتمد درجة تأثير واردات هذه السلع في العملية الإنتاجية على مدى مساهمتها كمدخلات بالنسبة لإجمالي المدخلات الصناعية الاستثمارية المحلية، أما إذا غلب على هذه الواردات أنواع السلع الاستهلاكية غير الضرورية، فإنّ ارتفاع أسعارها في الأسواق العالمية يجعل من السهل الضغط أو التقليل من حجمها بسبب مرونتها المنخفضة[1].

V-2 تطور التضخم في الجزائر

من أجل تتبع مسار تطور معدلات التضخم في الجزائر، استلزم الأمر منا تقسيم هذه الفترة إلى مرحلتين هامتين وفقا لما شهده الاقتصاد الجزائري من تحوّلات:

- مرحلة التسيير المركزي للاقتصاد الجزائري خلال الفترة الممتدة ما بين 1962-1989.
- مرحلة الانتقال إلى اقتصاد السوق وانطلاق برنامج التعديل الهيكلي مع صندوق النقد الدولي وذلك خلال الفترة الممتدة ما بين 1990-2012.

1- هلال عبد السلام، "مرجع سبق ذكره"، ص 243-244.

1- الفترة ما بين 1962-1989

بعد الاستقلال مباشرة تبنّت الجزائر المنهج الاشتراكي للتنمية والذي يرتكز على التخطيط المركزي، وقد تميز هذا المنهج بإنشاء مؤسسات عمومية كبيرة في أغلب القطاعات الاقتصادية كالخدمات والصناعة، وحدّدت الأسعار مسبقا وذلك عن طريق نظام ضبط ونظام استغلال الموارد المحدّدة سابقا، والذي أبقى اصطناعيا التضخم في مستوى معقول مما سمح باستقرار القدرة الشرائية للمجتمع،[1] وقد أديرت الأسعار خلال هذه الفترة كما يلي:

الفترة 1966-1969

تعدّ هذه الفترة بفترة تدعيم الرقابة وتجميد الأسعار، حيث اتخذت إجراءات تهدف إلى تشديد ومواصلة الرقابة على الأسعار كخطوة أولى ما بين 1966-1967 حيث صدرت في 12 ماي 1966 ثلاثة مراسيم تشتمل على ضرورة الرقابة الصارمة على الأسعار عن طريق:

- تحديد هوامش البيع بالجملة والتجزئة.
- وضع قائمة تحدد أسعار المواد المستوردة.
- المصادقة على أسعار كل المنتجات والخدمات التي تحدد أسعارها وزارة التجارة.

والملاحظ في هذه المرحلة أنّ تنظيم الأسعار لم يندمج في السياسة الاقتصادية الإجمالية لأنه سبق التخطيط الاقتصادي.

أما في سنة 1968 جمدت الأسعار عند الإنتاج لجميع السلع والخدمات عند المستوى الذي كانت عليه في بداية السنة، والهدف من ذلك هو تحقيق الاستقرار في الأسعار عند الإنتاج بصفة عامة وللأسعار الحرة بصفة خاصة.

لكنّ هذه القرارات لم تطبق على بعض الأسعار، كأسعار المواد الفلاحية والصيد البحري وكذا المواد المستوردة، الشيء الذي دفع إلى ارتفاع أسعار التكلفة الناتجة عن تعديلات الحقوق الجمركية والرسوم، وبالتالي فهذا الارتفاع لم ينجم عنه سوى تضخم مستورد.

1- مراد عبد القادر، "مرجع سبق ذكره"، ص 64.

الفترة ما بين 1970-1977

تمّ في هذه الفترة تعويض سياسة تثبيت الأسعار بالسياسة الانتقائية للأسعار والتي تهدف إلى المحافظة على استقرار الأسعار ضمن الخطة الاقتصادية مع بداية تطبيق المخطط الرباعي الأول والمخطط الرباعي الثاني من أجل تفادي حدوث قوى تضخمية.

الفترة ما بين 1977-1980

تعدّ هذه الفترة بفترة التجاوزات في الأسعار، حيث ومنذ بداية 1977 ظهرت هناك تجاوزات في نظام الأسعار أدّت بالنظام السابق إلى التفكك نظرا لعدّة أسباب أهمها:

- عدم احترام الأسعار من طرف المؤسسات والدواوين العمومية التي كان من واجبها تطبيق نظام الأسعار.
- زيادة الطلب على السلع والخدمات المتوفرة (المحلية والمستوردة) أدّى إلى ارتفاع الأسعار.
- قلة الرقابة على مدى تطبيق نظام الأسعار المنصوص عليه.
- حل المعهد الوطني للأسعار سنة 1978.

فترة 1980-1983

منذ بداية الثمانينات إلى غاية سنة 1983 مع بداية المخطط الخماسي لم يتمّ استبدال النظام السابق، غير أنه تمّ إدخال توجهات جديدة بغرض ربط العلاقة بين الأسعار وتكاليف الإنتاج، في سنة 1983 تمّ وضع نظام جديد للأسعار حيث يتضمن نظامين هما[1]:

- **الأسعار المثبتة مركزيا**: تخص السلع والخدمات الإستراتيجية ذات الاستهلاك الواسع والتي لها تأثير على القدرة الشرائية، وتحدد هذه الأسعار على المستوى المركزي (المراسيم، القرارات الوزارية...).

- **الأسعار المراقبة**: وتخص هذه الأسعار كل من السلع والخدمات التي ليس لها تأثير على الوضعية الاقتصادية للبلاد.

خلال هذه المرحلة ورغم هذه الإجراءات إلا أنّ معدلات التضخم عرفت ارتفاعا محسوسا خاصة سنة 1986 حيث بلغ 12,37% وذلك بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية التي عرفت تدهورا كبيرا في أسعار

1-Debboub.y ," Le nouveau mécanisme économique en Algerie",Alger, OPU,1995 ,p85,p103

البترول، ثم عرفت بعض التراجع وذلك في صورة تضخم مكبوت ناجم عن النظام السعري المنتهج في تلك الفترة.

الشكل التالي يبيّن لنا تطور معدلات التضخم خلال الفترة 1970-1989.

الشكل (03): تطور معدلات التضخم خلال الفترة 1970-1989

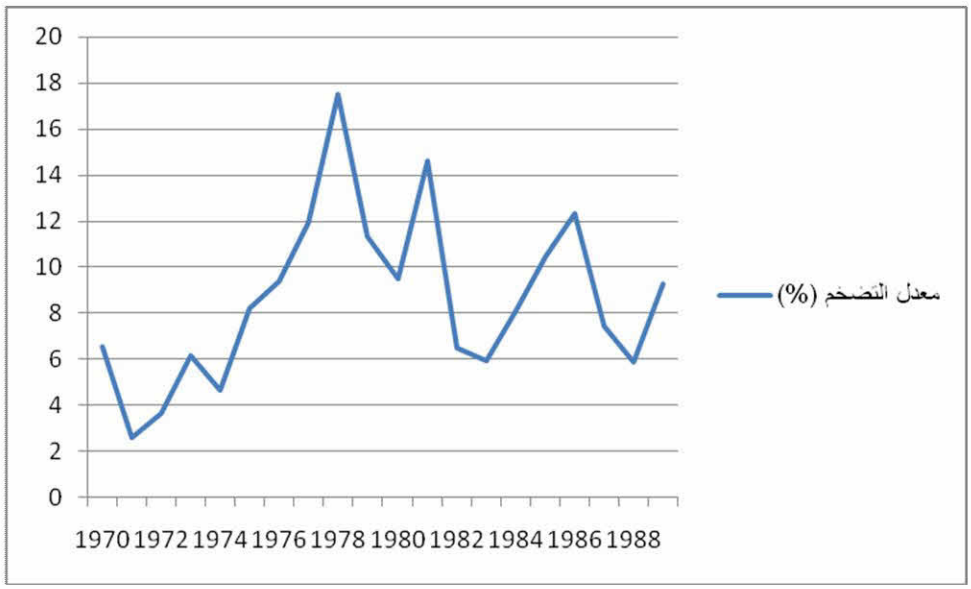

المصدر: من اعداد الطالب

2-تطور معدلات التضخم خلال الفترة ما بعد 1989

أعلن في جويلية 1989 عن نظام جديد للأسعار يرتكز على التحرير الشبه المطلق للأسعار، واشتمل هذا النظام على نمطين[1]:

- **الأسعار المنظمة**: وضعت هذه الأسعار لضمان أسعار السلع والخدمات ذات امتياز اقتصادي واجتماعي خاص، والتي تحتاج إلى حماية عن طريق تحديد سقف للأسعار والهوامش، وتسمح هذه الأسعار بالتدخل المباشر للسلطات المركزية من أجل منع التجاوزات في الأسعار.

- **الأسعار الحرة**: وهي الأسعار المصرّح بها والتي تخص المنتجات والخدمات غير الخاضعة للتنظيم، وتتميز هذه الأسعار بالمرونة تبعا للتغيرات التي تحدث في السوق نتيجة الطلب والعرض.

1-Debboub.y ,op.cit,p85,p103.

وكان الهدف من وضع هذا النظام الجديد للأسعار في هذه الفترة بالذات هو محاولة وضع عملية تشكل الأسعار من خلالها وفق قواعد اقتصادية موضوعية، وجعلها مؤشرات حقيقية تعبّر عن الوضعية الاقتصادية للنشاط الاقتصادي، ووسيلة تعديل بين ظاهرتي العرض والطلب.

ومن أجل تتبع تطور التضخم خلال هذه الفترة نقسمها إلى ما يلي:

الفترة 1990-1996

في هذه المرحلة عرف التضخم أعلى معدّلاتها منذ الاستقلال، حيث وصل إلى أعلى قيمة له خلال فترة الدراسة كلها في سنة 1992 بمقدار 31,66%، وبالرغم من أنه انخفض في بقية السنوات الأخرى إلا أنه بقي بمعدلات مرتفعة حيث بلغ سنة 1995 ب 18,67% ويرجع السبب في ذلك إلى عدّة عوامل منها:

- تراجع أسعار النفط وتدهور احتياطات النقد الأجنبي.
- ارتفاع الدين العام وتدهور الوضع الأمني (العشرية السوداء).
- زيادة الكتلة النقدية المطروحة في السوق بسبب التوسع في عملية الإصدار النقدي.

الفترة 1996-2000

خلال هذه الفترة عرفت معدّلات التضخم تراجعا متتاليا فمن معدل 5,73% في سنة 1997 حتى وصلت إلى أدنى معدلاتها خلال كافة فترة الدراسة 0,34% سنة 2000 وهو معدل قياسي للتضخم بالنسبة للجزائر (شبه منعدم)، ويرجع هذا التراجع بالأساس إلى المجهودات المتواصلة من طرف السلطات النقدية في التحكم وتنظيم عملية الإصدار النقدي، وتراجع حجم الائتمان المحلي، وللإشارة فإنّ سنة 2000 التي شهدت معدل شبه منعدم للتضخم قابلها أكبر معدل للبطالة 29,29% خلال فترة الدراسة (منحنى فيلبس).

الفترة 2000-2012

سرعان ما حدث ارتفاع في معدلات التضخم خلال هذه الفترة إلا أنه لم يتجاوز عتبة 5% في الفترة الممتدة 2001-2008.

وفي سنة 2009 بلغت معدل التضخم 5,73% ثم بدأ في التراجع إلى أن وصل إلى أعلى قيمة له في العشرية الأخيرة 8,89% سنة 2012.

الشكل التالي يبيّن لنا تطور معدلات التضخم خلال فترة الدراسة.

الشكل رقم (04): تطور معدلات التضخم خلال الفترة 1980-2011

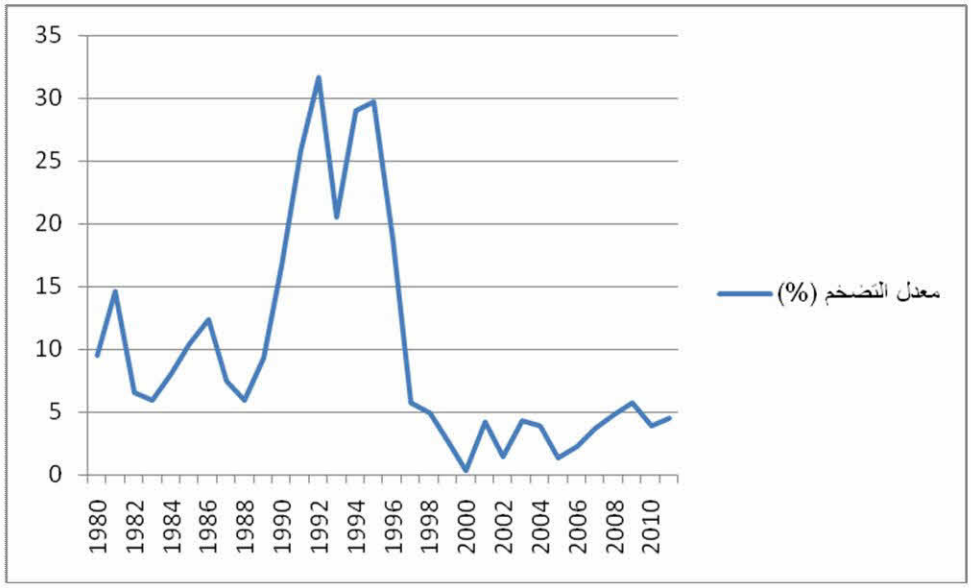

المرجع: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الملحق

خاتمة الفصل:

من خلال تطرقنا لظاهرة التضخم من جانبها النظري بتتبع أسبابها والآثار التي تنجر عنها، بالإضافة إلى النظريات المختلفة المفسرة لها، يمكن أن نخلص إلى النقاط التالية:

1- تعدد التعارف المقدمة حول ظاهرة التضخم إلا أنها أجمعت في معظمها على أنها ظاهرة تعبر عن الارتفاع المستمرة في أسعار السلع والخدمات عبر الزمن.

2- تعدد أسباب المولدة لظاهرة التضخم ولعل من أهمها:

- زيادة حجم الطلب النقدي بسبب مجموعة من العوامل منها زيادة الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري، ارتفاع في معدلات الأجور النقدية والتوسع في فتح الاعتمادات المصرفية من طرف البنوك.
- انخفاض المعروض من السلع بسبب عدم مرونة الجهاز الإنتاجي العاجز عن مواجهة الطلب المتزايد وكذلك الاختلالات الهيكلية خاصة في الدول النامية.

3- تعتبر النظرية الكلاسيكية في صورة معتدلة التبادل لفيشر ومعادلة كمبرمج أن ظاهرة التضخم تنطلق من كون أن المستوى العام للأسعار يتناسب تناسبا طرديا مع التغيرات في كمية النقود بافتراض ثبات كل من سرعة دوران النقود والحجم الحقيقي للإنتاج.

أما فيما يخص لكينز فإنه يشير إلى أن المستوى العام للأسعار يتحدد بناءا على التفاعل بين الطلب الكلي الفعال والعرض الكلي.

وبالنسبة للنظرية المعاصرة (فريدمان) فترى هذه النظرية أن التضخم هو ظاهرة نقدية بحتة بسبب نمو كمية النقود بسرعة أكبر من نمو الإنتاج.

4- يكتسب التضخم أهميته من خلال الآثار الناتجة عنه، ولعل من أهمها:

- الآثار الاقتصادية والمتمثلة في: ضعف ثقة الأفراد في العملة الوطنية، وتعميق التفاوت في توزيع المداخيل، التأثير السلبي على ميزان المدفوعات من خلال انخفاض الصادرات وزيادة الواردات الناتج عن انخفاض القدرة التنافسية للسلع المحلية.
- والآثار الاجتماعية المتمثلة في: تفشي ظاهرة الرشوة والفساد الإداري، وخلق موجة من التوتر والتذمر الاجتماعي وظهور الطبقية في المجتمع.

5- تقوم أدوات مكافحة التضخم على إتباع السياستين النقدية والمالية:

– بالنسبة للسياسة النقدية المضادة للتضخم فتكون سياسة انكماشية تهدف أساسا إلى التحكم في الكتلة النقدية المتداولة بالاستعانة بإحدى هذه الطرق: بيع الأوراق المالية، رفع سعر إعادة الخصم، أو رفع نسبة الاحتياطي القانوني.

– أما فيما يخص السياسة المالية فتهدف إلى تخفيض الطلب الكلي وتشجيع الاستثمار بواسطة الرقابة الضريبية والرقابة على الدين العام بالإضافة إلى الرقابة على الإنفاق الحكومي.

كما قمنا في هذا الفصل بدراسة تحليلية لظاهرة التضخم في الجزائر معتمدين في ذلك على تتبع تطور المستوى العام للأسعار في الجزائر منذ الاستقلال، ومن خلال هذه الدراسة توصلنا إلى أن زيادة التضخم يرجع بالأساس إلى زيادة الكتلة النقدية المطروحة في السوق بسبب التوسع في عملية الإصدار النقدي، وهناك سبب آخر لا يقل أهمية عن الأول و هو ارتفاع تكلفة الموارد الأولية المستوردة الراجع إلى تدهور قيمة الدينار الجزائري.

ومن خلال هذه الدراسة توصلنا أيضا إلى أن مختلف السياسات التي اتبعتها الجزائر منذ الاستقلال لم تتمكن من القضاء على الاختلالات في التوازن الاقتصادي الكلي وما التضخم إلا مشكلة واحدة من المشاكل التي تعاني منها الجزائر.

الفصـــل الثاني

البطالة في النظرية الاقتصادية

مقدمة الفصل:

تعد البطالة ظاهرة طبيعية في أي اقتصاد، حيث أنه من الصعب الوصول إلى مستوى التوظيف الكامل لكل أفراد المجتمع، كما كان يعتقد الكلاسيك وهذا ما أوضحته النظرية الكينزية والنظريات اللاحقة لها، وقد عرف الأدب الاقتصادي عديدا من أنواع البطالة التي غالبا ما تتزايد حجمها ومعدلاتها عبر الزمن، وتكمن الخطورة في زيادة كل من حجم البطالة ومعدلاتها وآثارها السلبية على الناتج الوطني وهذا فضلا عن الآثار الاجتماعية والسياسية السلبية، ولذا فإن هدف الزيادة في حجم العمالة يعد من أهم الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمخططين وواضعي السياسيات الاقتصادية في أي مجتمع.

ويتطلب تحقيق هذا الهدف ضرورة التعرف على أنواع البطالة وحجمها ومعدلاتها، فضلا عن دراسة خصائصها، وتقصي الأسباب المؤدية لمشكلة البطالة في هذا المجتمع[1]، وعليه ينقسم هذا الفصل إلى:

لذلك سنحاول في هذا الفصل تناول الجوانب النظرية لهذه الظاهرة من خلال المباحث التالية:

- **المبحث الأول:** ماهية البطالة.
- **المبحث الثاني:** النظريات المفسرة للبطالة.
- **المبحث الثالث:** تحليل العلاقة بين البطالة والتضخم.

كما أننا سنتناول هذه الظاهرة في الجزائر بالدراسة والتحليل من خلال المبحث التالي:

- **المبحث الرابع:** واقع العمل والبطالة في الجزائر.

1- علي عبد الوهاب نجا، "مشكلة البطالة"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص 1.

I-ماهية للبطالة

وجدت البطالة كظاهرة في جميع المجتمعات الإنسانية سابقا وحاضرا ولا يكاد مجتمع من المجتمعات يخلو من مواجهة هذه الظاهرة بشكل أو بآخر، وقد شغلت البطالة حيزا كبيرا في التحليل الاقتصادي وكانت من أخطر المشاكل المعروفة على المستوى الاقتصاد الكلي إذ تعد إلى جانب التضخم من أهم العراقيل التي تتخبط فيها الدول النامية والمتطورة، كما تعد مطمحا هاما للسياسة الاجتماعية[1].

ولهذا ارتأينا في هذا المبحث أن نلقى بشيء من التفصيل لأخذ صورة شاملة على ما تحمله البطالة من معاني وكيف يمكن قياسها وما هي أنواعها.

I-1 مفهوم البطالة

تعتبر البطالة من المصطلحات الاجتماعية الاقتصادية المعقدة، والتي لا تزال تلقى عند محاولة التعريف بها الكثير من الخلاف إلى درجة أنه يمكن القول معها أن تعريفا جامعا مانعا لها أمر صعب، باعتباره يتوقف على وجهات نظر الباحثين لمفهوم البطالة، كل حسب الزاوية التي يسعى لإظهارها، فضلا عن الظروف القائمة في الزمان والمكان المعينين[2]، ومن أهم هذه التعاريف ما يلي:

I-1-1 التعريف اللغوي

جاء في معجم لسان العرب أن لفظ البطالة أتى من الفعل (بَطَلَ وبَطُلَ)، وله معاني كثيرة منها أنه يعني التعطل وانه يقال بَطل الأجير (بالفتح)، يبطُل بَطالة أي تعطل فهم بطال[3].

I-1-2التعريف الاقتصادي

هناك صعوبة بين الاقتصاديين تتعلق بأمر الوصول إلى مفهوم محدد للبطالة، حيث تعددت التعريفات التي تناولتها، فيرى بعض الاقتصاديين "أن البطالة هي الحالة التي تنطبق على الأشخاص القادرين على العمل ولا يعملون، ولكنهم يبحثون بصورة جدية عن فرص العمل"، ويرى بعضهم الآخر "أن البطالة تمثل اختلالا بين قوة العمل المتاحة في مجتمع معين وبين فرص العمل المتاحة تلك التي يتمخض عنها عدم اشتغال جزء من قوة العمل بصورة كلية أو جزئية رغم قدرتها ورغبتها فيه، ومرد ذلك كله إلى القيود التي تفرضها حدود الطاقة الاستيعابية وقدرتها في الاقتصاد الوطني"، وهناك فئة ثالثة من الاقتصاديين تعرف البطالة "بأنها عدم قدرة جزء من قوة العمل

1- سليم عقون، "قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة، دراسة قياسية تحليلية، حالة الجزائر"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص تقنيات كمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2010/2009، ص 03.
2- قنيدرة سمية، "دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة، دراسة ميدانية بولاية قسنطينة"، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، فرع الموارد البشرية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2010/2009، ص 08.
3- نفس المرجع السابق، ص 08.

في الحصول على فرص عمل"، فضلا عن ذلك فإن هناك من يرى "أن البطالة تتمثل في نقص فرص العمل في مجتمع ما"، بالإضافة إلى وجود عديد من الآراء الأخرى في هذا المجال[1].

I-1-3 تعريف منظمة العمل الدولية (OIT)

تعرف منظمة العمل الدولية العاطل عن العمل بأنه: "كل من هو قادر على العمل، وراغب فيه، ويبحث عنه، ويقبله عند مستوى الأجر الزائد، ولكن دون جدوى"[2].

وحسب هذا التعريف يمكن أن نحدد الحالات التي يمكن أن يعد فيها الأفراد عاطلين عن العمل كالآتي[3]:

1- العمال المحبطون: الأفراد الذين هم في حالة بطالة فعلية ويرغبون في العمل، ولكنهم لا يحصلوا عليه ويئسوا من كثرة ما بحثوا عنه، لذا فقد تخلو عن البحث عن العمل.

2- الأفراد الذين يعملون مدة أقل من وقت العمل الكامل وهم يعملون بعض الوقت دون إرادتهم، في حين أنه كان بإمكانهم العمل طوال الوقت.

3- العمال الذين لهم عمل، ولكنهم أثناء عملية إحصاء البطالة تغيبوا عنه بصفة مؤقتة لسبب من الأسباب كالمرض والعطل وغيرها من الأسباب.

4- العمال الذين يعملون أعمالا إضافية غير مستقرة ذات دخول منخفضة وهم يعملون لحساب أنفسهم.

5- الأطفال، المرضى، العجزة، كبار السن والذين أحيلوا على التقاعد.

6- الأشخاص القادرين على العمل وفي سن العمل، ولا يعملون كالطلبة والذين بصدد تنمية مهاراتهم.

7- الأشخاص المالكين للثروة والمال والقادرين على العمل ولكنهم لا يبحثون عنه.

8- الأشخاص العاملين بأجور معينة، وهم دائمي البحث عن أعمال أخرى أفضل.

يتضح من ذلك أنه ليس كل من لا يعمل يعد عاطلا، وفي الوقت نفسه ليس كل من يبحث عن عمل يعد ضمن دائرة العاطلين، فدائرة من لا يعملون تعد أكبر بكثير من دائرة العاطلين، كما يتضح ذلك من الشكل التالي:

1- علي عبد الوهاب نجار، "مرجع سبق ذكره"، ص 1-2.
2- رمزي زكي، "الاقتصاد السياسي للبطالة"، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1998، ص 15.
3- عياد سعيد حسين، "البطالة في الاقتصاد العراقي: أسبابها وسبل معالجتها"، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، 2012، مجلد 04، العدد 08، ص 83.

الشكل رقم (05): إيضاح من هم العاطلون

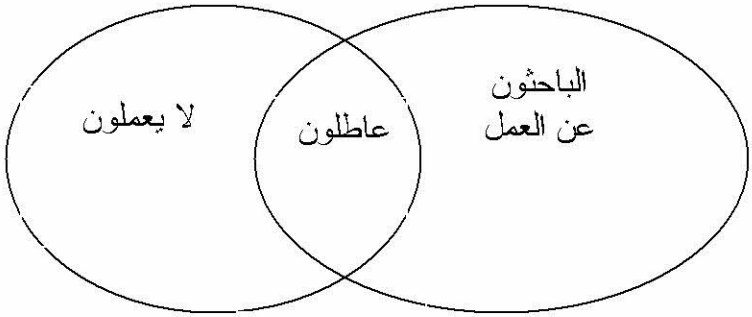

المصدر: زكي رمزي، الاقتصاد السياسي للبطالة، عالم المعرفة، الكويت، 1998، ص 15.

I-1-4تعريف هيئة الأمم المتحدة (ONU)

حسب الأمم المتحدة يكون في بطالة، كل شخص بلغ سن محددة ولا يقوم بأي عمل، ولا مأجور ولا حر، رغم أنه متاح للعمل ويبذل جهد في البحث عنه[1].

I-1-5 تعريف المكتب الدولي للعمل: (BIT)

التعريف الدولي للبطالة أتى في مؤتمر جنيف في سنة 1982، وكان كالتالي[2]:

البطالون هم كافة الأشخاص الذين تتجاوز أعمارهم سنا معينا وهو 16-59، ووجدوا أنفسهم في الحالات أو الفئات التالية:

- **"بدون عمل"**: يعني الذين لا يعملون سواء مقابل دخل أو لحسابهم الخاص.
- **"المتاحون للعمل"**: الذين يمكنهم القيام بعمل مأجور أو لحسابهم الخاص.
- **"يبحث عن عمل"**: الذين قاموا بخطوات محددة خلال فترة محددة من أجل البحث عن عمل مأجور أو لحسابهم الخاص.

وفيما يخص[3]:

المعيار (1): "بدون عمل": هذا المعيار يضمن الفصل بين حالة العمالة والبطالة، حيث لا يمكن تصنيف الشخص الذي يقوم بعمل عارض في نفس الوقت الذي يكون يبحث فيه عن عمل بأنه بطال.

1- قنيدرة سمية، "مرجع سبق ذكره"، ص 07.

2- Marie-Ange ANDRIEUX, Rodolphe DURAND, « Chômage et Relance de l'emploi la vision des entreprises », Economica, Paris, 1997, P 13

3- سليم عقون، "مرجع سبق ذكره"، ص 04.

المعيار (2): "متاح للعمل": لكي يصنف الشخص كعاطل يجب أن يكون متاحا للعمل يعني أن يكون قادرا ومستعدا للعمل إذا توفرت له الفرصة خلال فترة البحث، ويستبعد كل الأفراد الذين يبحثون عن العمل لمباشرته في فترة لاحقة (بعد انتهاء الاستبيان) كالطالب الذي يبحث عن العمل المؤقت بالموازاة مع دراسته.

المعيار (3): "يبحث عن عمل": ينطبق على الأفراد الذين اتخذوا خطوات محددة للحصول على العمل خلال فترة معينة، وهذا للدلالة على جدية البحث مثل: التسجيل في مكاتب التشغيل، نشر إعلانات البحث عن العمل، طلب مساعدة الأهل، الأصدقاء...

I-1-6 تعريف الديوان الوطني للإحصاء: (ONS)

يعتبر الشخص بطالات إذا توفرت فيه المواصفات التالية[1]:

- ❖ أن يكون في سن يسمح له بالعمل بين سن 16 سنة و60 سنة.
- ❖ لا يملك عملا عند إجراء التحقيق الإحصائي، ونشير إلى أن الشخص الذي لا يملك عملا هو الشخص الذي لم يزاول عملا ولو لمدة ساعة واحدة خلال فترة إجراء التحقيق.
- ❖ أن يكون في حالة بحث عن عمل، حيث أن يكون قد قام بالإجراءات اللازمة للعثور على منصب شغل.
- ❖ أن يكون على استعداد تام للعمل ومؤهلا لذلك.

ومما سبق يتضح أن المحاولات التي تعرضت لتعريف البطالة قد اتفقت في الجوهر، رغم اختلافها في التفاصيل، وهذا الخلاف أتى في الواقع من تباين الآراء حول البطالة، والنظر إليها من زوايا مختلفة، وفق اعتبارات تتعلق بالظروف المحيطة بها، من حيث كونها متغيرة ومتجددة على الدوام، وأنها متداخلة وتصعب التفرقة بين عناصرها ومتغيراتها، وأنه يصعب قياسها نظرا لاختلاف الدول في تعريف العمالة والبطالة والعامل والمتعطل، وغير ذلك من العناصر التي تدخل في تكوين العمالة والبطالة.

I-2أنواع البطالة

تأخذ البطالة أشكالا متعددة طبقا لمسبباتها، مما يترتب عليه اختلاف إجراءات مواجهتها، غير أنه يمكن التمييز بين نوعين رئيسيين للبطالة، يندرج تحتهما أنواع فرعية متعددة هما: البطالة السافرة، والبطالة المقنعة.

1- قنيدرة سمية، "مرجع سبق ذكره"، ص 11.

I-2-1البطالة السافرة (الصريحة)

تتمثل البطالة السافرة في وجود أفراد قادرين على العمل ولا يشغلون أية وظائف، وبالتالي يكون وقت العمل لهم صفرا، وإنتاجيتهم صفرا، وتمثل البطالة السافرة أكثر أشكال البطالة ذيوعا بوصفها الصورة الواضحة للبطالة، ويمكن التمييز بين نوعين للبطالة السافرة هما: البطالة الإجبارية والبطالة الاختيارية[1].

I-2-1-1 البطالة الإجبارية

يتضمن هذا النوع من البطالة السافرة الأفراد القادرين على العمل، والراغبين فيه، ويبحثون عنه ولا يجدون فرص عمل متاحة لهم في ظل الأجور السائدة[2]، ويمكن التمييز بين عدة أشكال للبطالة الإجبارية وفقا للأسباب المؤدية إلى كل منها وهي:

أ- البطالة الاحتكاكية Frictional Unemployment

البطالة الاحتكاكية هي البطالة التي تحدث بسبب التنقلات المستمرة للعاملين بين المناطق والمهن المختلفة، تنشأ هذه البطالة بسبب نقص المعلومات لدى الباحثين عن العمل ولدى أصحاب الأعمال الذين تتوافر لديهم فرص العمل، فحينما ينتقل عامل من منطقة جغرافية إلى أخرى، أو يغير مهنته أخرى، فالحصول على مهنة عمل جديدة تحتاج بلا شك إلى وقت[3].

ويتوقف معدل زيادة أو نقصان هذا النوع من البطالة على شفافية الحصول على المعلومات حول الوظائف المختلفة في سوق العمل، وكلما زادت المعلومات قلت هذه البطالة[4].

ب- البطالة الهيكلية Structural Unemployment

هي الناتجة عن تغيير في الهيكل الاقتصادي الاجتماعي والسكاني[5]، وهي البطالة الناجمة عن تحول الاقتصاد من طبيعة إنتاجية معينة إلى أخرى [6]، فهي تتمثل في وجود عدد من الأشخاص المتعطلين عن العمل بسبب وجود تغيرات هيكلية في الاقتصاد، أي عدم وجود حالة توازن بين الطلب والعرض على الأيدي العاملة في المهن

1- علي عبد الوهاب نجا، "مرجع سبق ذكره"، ص 17.
2- نفس المرجع السابق، ص 17.
3- بسام الحجار، عبد الله رزق، "الاقتصاد الكلي"، دار المنهل اللبناني، بيروت، ط1، 2010، ص 325-326.
4- ناصر الدين عدون، عبد الرحمان عايب، "البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص 51.
5- Henri-Louis VEDIE, « Macro Economie en 24 Fiches », Dunod, Paris, 2006, Page 126.

6- بوزيان راضية، "سياسات التشغيل والوساطة المؤسسية النشيطة للحد من البطالة في الجزائر مقاربة سوسيو الاقتصادية"، مداخلة للمشاركة في الملتقى الدولي حول: إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، الجزائر، 15-16 نوفمبر 2011، ص 07.

والقطاعات المختلفة، ففي الوقت الذي تواجه فيه بعض المهن أو القطاعات فائضا في الطلب على العمل من جراء الازدهار هناك قطاعات أو مهن أخرى تواجه فاضا في العرض من العمل (أي بطالة) من جراء حالة الركود.

وتظهر البطالة الهيكلية إذا عندما تؤدي التغيرات في أنماط الطلب على العمل إلى عدم توافق بين المهارات المطلوبة والمعروضة في منطقة معينة أو صناعة معينة، ولو كانت الأجور مرنة تماما، ولو كانت تكاليف الانتقال بين الوظائف في منطقة معينة أو أن تكاليف الانتقال بين المناطق المختلفة منخفضة للغاية فإن عملية تكيف السوق سرعان ما تقضي على هذا النوع من البطالة، ولكن من الناحية العملية فإن هذه الشروط قلما تتحقق وبالتالي تظهر البطالة الهيكلية[1].

كذلك يمكن للتكنولوجيا أن تؤدي إلى بطالة هيكلية، كإدخال المكننة والتقنيات الحديثة، والاستغناء عن العمالة اليدوية، وغير الماهرة، إضافة إلى التغيرات الهيكلية في سوق العمل أي دخول شباب إلى سوق العمل بأعداد كبيرة، والتناقض بين خبراتهم وما تتطلبه الوظائف المتاحة[2].

جـ- البطالة الدورية: Cyclical Unemployment

هي البطالة المرتبطة بالدورات الاقتصادية التي تتعرض لها النشاطات الاقتصادية، حيث تزداد البطالة في مرحلة الانكماش والركود ويتم تفسير أسبابها استنادا إلى انخفاض الطلب الكلي والذي يؤدي إلى ضعف استخدام الطاقة الإنتاجية في الاقتصاد، ومن ثم انخفاض درجة الاستخدام، وتنخفض البطالة في حالة الانتعاش والازدهار، حيث تزداد وتتسع النشاطات الاقتصادية ويزداد الاستخدام[3]، ومن أهم سمات حركة الدورات الاقتصادية هي التقلبات التي تحدث في الطلب على العمالة وما يواكبها من تقلبات في معدل البطالة[4].

د- البطالة الموسمية: Seasonal Unemployment

تنشأ البطالة الموسمية بسبب التغير في النشاط الاقتصادي نتيجة للظروف القائمة، حيث تعمل هذه الأنشطة في بعض الفصول دون بعضها الآخر، وتظهر غالبا في المجتمعات ذات النمط الإنتاجي البدائي خاصة الزراعي[5]، الذي لا يتطلب سوى قدر ضئيل من رأس المال وقدرا محدودا من المستوى التقني. حيث يزداد الطلب على العمال في مواسم الزراعة والحصاد وما بين تلك الفترتين يكون جزء من العمال في حالة تعطل.

1- مدحت القريشي، "اقتصاديات العمل"، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2007، ص 189-190.
2- بسام الحجار، عبد الله رزق، "مرجع سبق ذكره"، ص 327.
3- سليم عقون، "مرجع سبق ذكره"، ص 08.
4- بسام الحجار، عبد الله رزق، "مرجع سبق ذكره"، ص 325.
5- جمال حسين أحمد عيسى السرامنة، "البطالة وعلاجها"، اليمامة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط1، 2000، ص 101.

وبذلك يلاحظ وجود تشابه بين البطالة الدورية والبطالة الموسمية في أن السبب في كل منهما يرجع إلى انخفاض الطلب على العمالة، إلا أن البطالة الدورية ترجع لانخفاض الطلب الكلي، بينما يتمثل سبب البطالة الموسمية في انخفاض الطلب على العمال في مواسم معينة، وفي قطاعات محددة، ومن تم تكون أكثر انتظاما، ويمكن توقعها خلال أوقات معينة في السنة[1].

I-2-1-2 البطالة الاختيارية: Valuntary Unemployment

البطالة الاختيارية هي حالة يتعطل فيها العامل بمحض اختياره وإرادته، حينما يقدم استقالته عن العمل الذي كان يعمل به، إما لعزوفه عن العمل وتفضيله لوقت الفراغ (مع وجود مصدر آخر للدخل والمعيشة)، أو لأنه يبحث عن عمل أفضل يوفر له أجرى أعلى وظروف عمل أحسن فقرار التعطل هنا اختياري، ولم يجبره عليه صاحب العمل[2]، غير أن هذا النوع من البطالة لا يدخل ضمن حساب قوة العمل في المجتمع[3].

I-2-2 البطالة المقنعة Disguised Unemployment

تشير البطالة المقنعة إلى زيادة حجم القوى العاملة عن الحاجة الفعلية للعمل، بحيث لا يتأثر الإنتاج لو تم الاستغناء عن ذلك الجزء الزائد في حجم القوى العاملة، بمعنى أن هذه الفئة العاملة تبدو ظاهريا أنها في حالة عمل، ولكنها فعليا لا تقدم أي إضافة للإنتاج[4].

تسمى كذلك البطالة المقنعة بالبطالة المستترة لأنها غير ملحوظة حيث تختلف في طبيعتها عن الأنواع الأخرى السابقة الذكر، والتي هي ظاهرية في جميعها، في حين البطالة المقنعة هي غير ظاهرة كون أن العامل لا يكون عاطلا عن العمل، ويعتبر ضمن القوى العاملة ويمارس العمل ظاهريا.

يفسر وجود البطالة المقنعة بشكل واسع في الدول النامية وفي الدول ذات الحجم السكاني الكبير والجهاز الحكومي الضخم، بحيث يستخدم التشغيل هنا لحل مشكلة البطالة في المجتمع، بينما تظهر في الدول المتقدمة خلال أوقات الكساد فقط[5].

ويلاحظ أن هناك بعض الفئات لا تدخل ضمن القوة العاملة والمتمثلة في[6]:

- ✓ الأطفال دون سن 15 سنة.
- ✓ كبار السن والمتقاعدين.

1- علي عبد الوهاب نجا، "مرجع سبق ذكره"، ص 29.
2- رمزي زكي، "مرجع سبق ذكره"، ص 29-30.
3- علي عبد الوهاب نجا، "مرجع سبق ذكره"، ص 30.
4- قنيدرة سمية، "مرجع سبق ذكره"، ص 19.
5- سليم عقون، "مرجع سبق ذكره"، ص 12.
6- خالد واصف الوزني وآخرون، "مرجع سبق ذكره"، ص 265.

✓ العاجزين وربات البيوت غير الراغبات في العمل والطلاب بأنواعهم.

وبالرغم من بساطة حساب معدل البطالة أعلاه إلا أن كثيرا من الانتقاد وجه إلى هذا الحساب من بينها[1]:

1– عدم توفر وسيلة للتأكد تماما من صحة ما يدعيه بعض المتعطلين من قولهم أنهم كانوا جادين في البحث عن فرصة للعمل، ففي حالات كثيرة قد يستمر بعض الأفراد في البقاء ضمن قوائم المتعطلين ولا يكونون جادين في البحث عن عمل ليستمروا في الاستفادة من برامج المساعدة الاجتماعية للحكومة.

2– يلاحظ في أوقات الكساد أنه لا يجد عدد كبير من الأفراد وظائف لكل الوقت، بل لبعض الوقت فقط، حيث يمكن أن تدرجهم الإحصاءات الرسمية ضمن العاملين حتى ولو كان الفرد يعمل لمدة ساعة واحدة فقط في الأسبوع بغير إرادته، فمثل هذا النوع من العمالة ذات التشغيل الناقص لا يظهر في معدل البطالة.

3– عدم تجانس فئة العاطلين، فغالبا ما تكون معدلات البطالة بين النساء أعلى منها بين الرجال، كما أن معدلات البطالة بين المراهقين أعلى منها البالغين، كما أن هناك أسواق عمل يصيبها الضرر أكثر من غيرها، فهذا يعكس عدم التكافؤ في توزيع أعباء البطالة، فكل هذه الأمور تحد من توفير سلسلة زمنية محدثة باستمرار لمعدلات البطالة.

I–3 قياس البطالة والآثار الناجمة عنها

I–3–1 قياس البطالة

يعد حجم البطالة أو عدد المتعطلين في دولة ما مؤشرا ضعيفا للخطورة النسبية لمشكلة البطالة، ولتسهيل المقارنة عبر الزمن أو فيما بين الدول التي يتم حساب ما يسمى "معدل البطالة"، ولهذا يتعين التفرقة بين مقياسين للبطالة[2]، هما المقياس الرسمي والمقياس العلمي لها:

I–3–1–1 المقياس الرسمي للبطالة

عادة ما يقاس معدل البطالة من قبل الجهات الرسمية، كنسبة عدد العاطلين عن العمل إلى القوة العاملة بالمجتمع (الفئة النشطة عند نقطة زمنية معينة)[3].

ويتم حسابه باستخدام الصيغة التالية[4]:

1- عياد سعيد حسين، "البطالة في الاقتصاد العراقي: أسبابها، وسبل معالجتها"، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، العراق، المجلد 4، العدد 8، السنة 2012، ص 86.

2- السيد محمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا، "مرجع سبق ذكره"، ص 276.

3- سليم عقون، "مرجع سبق ذكره"، ص 05.

4- L'insee en bref, « la mesure de chômage pour l'insée », N°4 Septembre 2012, P 06.

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد البطالين (العاطلين)}}{\text{عدد الأشخاص النشيطين (القوة العاملة)}}$$

فمعدل البطالة هو عبارة عن وسيلة يتم حسابها أسبوعيا أو شهريا أو سنويا.

ومصطلح القوة العاملة يشير إلى كافة الأفراد القادرين والراغبين في العمل[1].

قوة العمل = حجم العمالة (العاملون) + حجم البطالة (العاطلون)

العاملون: هم الأفراد الذين يعملون أو يزاولون نشاطا معينا سواء مقابل أجر معين أو لحسابهم الخاص.

العاطلون: هم الأفراد القادرين على العمل والمستعدين والراغبين فيه، لكن لم تتاح لهم الفرصة للقيام بذلك.

I-3-1-2 المقياس العلمي للبطالة

وفقا لهذا المقياس، فإن العمالة الكاملة تتحقق في المجتمع عندما يكون الناتج الفعلي في الاقتصاد معادل للناتج المحتمل، وبالتالي يكون معدل البطالة الفعلي مساويا لمعدل البطالة الطبيعي غير التضخمي، بينما إذا كان الناتج الفعلي في الاقتصاد أقل من الناتج المحتمل يكون معدل البطالة الفعلي أكبر من معدل البطالة الطبيعي، وفي هذه الحالة يعاني المجتمع من وجود البطالة بالمفهوم العلمي، ويحدث ذلك إما بسبب عدم الاستخدام الكامل لقوة العمل أو بسبب عدم الاستخدام الأمثل لها[2]:

والاستخدام الأمثل لقوة العمل يتطلب ألا تقل إنتاجية العامل عن حد أدنى معين يطلق عليه الإنتاجية "المتوسطة المحتملة" وتعرف بأنها أعلى متوسط للإنتاجية فيما بين قطاعات المجتمع وبالتالي فإن:

$$(PE) = (PAT) \times (PEM) \ldots\ldots (1)$$

حيث أن:

PE: الناتج المحتمل.

PAT: القوة العاملة.

PEM: الإنتاجية المتوسطة المحتملة.

1- خالد واصف الوزني وآخرون، "مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق"، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، ط 9، 2008، ص 256.
2- علي عبد الوهاب نجا، "مرجع سبق ذكره"، ص 14.

وإذا كان معدل البطالة الطبيعي والمسموح به ذلك الذي يحافظ على استقرار الأسعار مثلا 5% فإن[1]:

قوة العمل المحتسبة = 0.95 من قوة العمل الكلية.

ومن ثم فإن الناتج المحتمل هو ذلك الناتج الذي يتم الحصول عليه من تشغيل 95% من قوة العمل تشغيلا كاملا وأمثل.

الناتج المحتمل = (0.95) قوة العمل × الإنتاجية المتوسطة المحتملة

$$PE = 0.95PAT \times PEM \ldots . (2)$$

الناتج الفعلي = (0.95) قوة العمل × الإنتاجية الفعلية المتوسطة

$$PV = 0.95PAT \times PVM \ldots . (3)$$

قوة الناتج = الناتج المحتمل – الناتج الفعلي.

$$CP = PE - PV \ldots . (4)$$

حيث:

PV: الناتج الفعلي.

PVM: الإنتاجية المتوسطة الفعلية.

CP: فجوة الناتج.

وتعرف فجوة الناتج بأنها تمثل قيمة الناتج المفقود نتيجة لعدم استخدام موارد المجتمع استخداما كاملا وأمثلا.

ومن المعادلتين (3) و(4):

$$CP = [0.95(\text{PAT}) \times PEM] - [(0.95)(PAT) \times PVM]$$

$$CP = 0.95(PAT)[PEM - PVM] \ldots . (5)$$

ويمكن تحويل فجوة الناتج المقاسة بوحدات نقدية إلى فجوة بطالة مقاسة بوحدات عمل، وذلك من خلال قسمة المعادلة (5) على الإنتاجية المتوسطة المحتملة (PEM)

فجوة او حجم البطالة $CC = \dfrac{\text{CP فجوة الناتج}}{\text{PEM}}$

$$CC = \frac{\text{CP}}{\text{PEM}} = \frac{0.95(\text{PAT})[PEM - PVM]}{\text{PEM}}$$

1- السيد محمد السريني، علي عبد الوهاب نجا، "مرجع سبق ذكره"، ص 281.

$$CC = 0.95\,(\mathrm{PAT})\left(1 - \frac{\mathrm{PVM}}{PEM}\right) \ldots . (6)$$

ولدينا:

$$\text{معدل البطالة (TC)} = \frac{\text{عدد العاطلين}}{\text{القوة العاملة}}$$

$$TC = \frac{0.95(PAT)[1 - \frac{PVM}{PEM}]}{0.95(PAT)}$$

$$\text{معدل البطالة } TC = 1 - \frac{PVM}{PEM} \ldots . (7)$$

والمعادلة رقم (07) تمثل معدل البطالة وفقا للمقياس العلمي، وهذا المقياس يأخذ في حسبانه كافة أنواع البطالة في المجتمع سواء كانت بطالة صريحة أو غير صريحة.

غير أن هذا المقياس يتأثر بالتفاوت بين الإنتاجية المتوسطة الفعلية في المجتمع ونظيرتها المحتملة الافتراضية في القطاع الذي تكون الإنتاجية المتوسطة فيه هي الأعلى مقارنة بباقي القطاعات[1].

I-3-2آثار البطالة

للبطالة آثار متعددة، حيث أنها ظاهرة مركبة تؤثر وتتأثر بغيرها، وفيما يلي عرض لأهم الآثار والتي تشمل على كل الآثار الاقتصادية والآثار الاجتماعية والآثار السياسية.

I-3-2-1 الآثار الاقتصادية للبطالة

إن الآثار الاقتصادية التي تترتب على البطالة كبيرة وكثيرة، ومن من بينها:

- إن البطالة تثير العديد من المشكلات التي ترتبط بها وتنجم عنها، ومنها التأثير على الأجور ما يؤدي إلى انخفاضها، لأن البطالة تمثل عرض العمل يفوق الطلب عليه، وبالتالي تدني مستويات المعيشة بسبب انخفاض الأجور.

1- السيد محمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا، "مرجع سبق ذكره"، ص 282-283.

– للبطالة آثار سلبية ومباشرة على الحالة الاقتصادية للبطالين، حيث ينخفض دخلهم أو يصل إلى الصفر، وفي هذه الحالة يلجأ المتعطلون عن العمل إلى إيقاف ما سبق ادخاره، وبالتالي فهي عامل مؤثر في تناقص مستويات الادخار[1].

– تؤدي البطالة إلى زيادة العجز في الموازنة العامة بسبب مدفوعات الحكومة للعاطلين[2].

– تؤدي البطالة إلى إهدار وخسارة لإمكانيات وطاقات كان يمكن أن تساهم في الإنتاج، ويمثل ذلك خسارة اقتصادية في القوى القادرة على الإنتاج وحرمان المجتمع من الإشباع الذي كان ينتج من استهلاك السلع التي كان ينتجها المتعطلون[3].

– إن تفاقم ظاهرة البطالة يعطي الفرصة لميلاد نوع آخر من النشاطات المشكلة لها تسمى بالاقتصاد غير الرسمي الذي يشغل عشرات الآلاف من العمال، هذا الأخير ينتج عن التدهور المستمر للقطاع الرسمي، حيث يعد خسارة للخزينة العامة للدولة بسبب العزوف عن دفع الضرائب التي يمكن أن تخلق مناصب شغل في القطاع الرسمي[4].

– تخلف البطالة تراجعا في قيمة رأس المال البشري، ومن المعروف أن الخبرات والمهارات العلمية المتراكمة التي يكتسبها الإنسان خلال العمل تعتبر في حد ذاتها أصلا قيما وذات قيمة إنتاجية عالية، إلا أن تعطل الإنسان وتوقفه عن العمل لفترات طويلة لا يؤدي إلى وقف عمليات اكتساب هذه الخبرات وتراكمها فحسب، بل وتآكلها وإصابتها بالاضمحلال[5].

– إن زيادة حجم البطالة في المجتمع تؤدي إلى زيادة الطلب الكلي على السلع بدون أن تقابله زيادة ملموسة في العرض الكلي، مما يؤدي إلى زيادة معدلات التضخم أي ظهور حالة التضخم الركودي مما يعرقل من عمليات التنمية للمجتمع بسبب عدم استقرار اقتصادي[6].

I-3-2-2 الآثار الاجتماعية للبطالة

للبطالة آثار اجتماعية جمة لا تقل أهمية عن الآثار الاقتصادية لها والتي نوجز أهمها فيما يلي:

1- مجيد علي حسين، عفاف عبد الجبار سعيد، "مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي"، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2004، ص 332.

2- صلاح محمد عبد الحميد، "أزمة البطالة دراسة مقارنة (مصر، السعودية، الكويت)"، مطبعة النيل العربية للنشر والتوزيع، مصر، ط1، 2011، ص 14.

3- محمد علاء الدين عبد القادر، "البطالة"، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2003، ص 81.

4- قنيدرة سمية، "مرجع سبق ذكره"، ص 28.

5- سليم عقون، "مرجع سبق ذكره"، ص 14.

6- السيد محمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا، "مرجع سبق ذكره"، ص 301.

– غالبا ما تؤدي البطالة إلى العزلة الاجتماعية للعاطل، ومن ثمة تضعف عنده القوى الاجتماعية، وتتضاءل قدرته على تحقيق التضامن مع المجتمع الذي يعيش فيه، ويترتب على ذلك ظهور حالة ANOMIE[1] عند العاطل التي تفقده الالتزام بالمعايير والقيم الاجتماعية السائدة واحترامها فيرتكب الجريمة[2].

– تتسبب البطالة معاناة اجتماعية وعائلية ونفسية بسبب الحرمان والمعاناة[3].

– تترك البطالة أثرا سيئا عند العاطلين، حيث تزداد سوء الحالة النفسية عندهم، مما يؤثر على نفسية أسرهم وأولادهم، فتزداد بذلك قوائم المنحرفين[4].

– البطالة تؤدي إلى زعزعة الاستقرار الاقتصادي والمادي في حياة الفرد، ومن تم يتجه إلى الجريمة لمواجهة المتطلبات اليومية المادية لحياته ولأسرته، حيث تمثل الجريمة المصدر الأساسي للدخل والإنفاق عند المجرم العاطل[5].

– تؤثر البطالة سلبا على مشاركة الشباب في الحياة الاجتماعية خاصة بالنسبة لفرصهم في الاستقرار والزواج وتأسيس أسرة[6].

– لوحظ في فترات البطالة التي تستغرق مدة طويلة أن لها تأثيرا على ارتفاع تناول المخدرات والمسكرات والتدخين بين العاطلين عن العمل، والتي تكون عبء على الموارد الاقتصادية من جهة، وسببا من أسباب ارتكاب الجرائم من قبل العاطلين لتمويل احتياجاتهم[7].

I-3-2-3 الآثار السياسية للبطالة

– يترتب على انتشار البطالة وتزايدها في أي مجتمع تهديدا لاستقراره السياسي والاجتماعي وخاصة عندما تطول فترة التعطل هذه مما يساعد على انخراط المتعطلين في مجموعات إرهابية، بهدف الضغط على الحكومات حتى توفر لهم العمل والحياة الكريمة وتوجد علاقة واقعية مشاهدة فيما بين زيادة معدلات البطالة في المجتمع ومستوى الإرهاب والانقلابات السياسية كما هو مشاهد حاليا في عدد من الدول النامية[8].

– تؤدي البطالة إلى اضطراب الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية اضطراب مما قد يعصف بالاستقرار السياسي للدولة وتغيير الحكومات فيها، كذلك ضعف درجة المشاركة السياسية[9].

1- ANOMIE مصطلح في علم الاجتماع ويقصد بها الحالة التي ينشأ عنها تفشي العنف العائلي وحالات الانتحار والطلاق.
2- محمد علاء الدين عبد القادر، "مرجع سابق"، ص 79.
3- صلاح محمد عبد الحميد، "مرجع سابق"، ص 14.
4- جمال حسن، أحمد عيسى السرحانة، "مرجع سابق"، ص 171.
5- نفس المرجع السابق، ص 180.
6- قنيدرة سمية، "مرجع سابق"، ص 29.
7- سليم عقون، "مرجع سابق"، ص 14.
8- السيد محمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا، "مرجع سابق"، ص 302.
9- سليم عقون، "مرجع سابق"، ص 15.

– ضعف الوحدة الوطنية وضعف الشعور الوطني والانتماء واللامبالاة المدمرة اتجاه الوطن وأفراد المجتمع[1].

II– النظريات المفسرة للبطالة

تعتبر البطالة من أهم التحديات التي واجهت وتواجه اقتصاديات دول العالم لكونها مشكلة ذات أبعاد تاريخية وجغرافية، بمقدار ارتباطها بمراحل التطور الاقتصادي، وقد حظي هذا الموضوع باهتمام المفكرين الاقتصاديين على اختلاف مفاهيمهم وأفكارهم على مر الأزمنة، وسنقوم بعرض أهم هذه الأفكار.

II–1النظريات التقليدية

تغطي هذه النظريات الاتجاهات التي تتبنى فكرة وجود سوق تنافسي للعمل تتقاطع فيه منحنيات عرض العمل مع منحنيات الطلب على العمل على نحو يسمح بتحديد الأجر التوازني ومستوى التشغيل المقترن به[2]، ويندرج تحت هذا المنظور التقليدي لسوق العمل والبطالة ثلاث نظريات هي:

II–1–1 النظرية الكلاسيكية

تقوم النظرية الكلاسيكية على عدد من الافتراضات الأساسية منها: سيادة ظروف المنافسة الكاملة في كافة الأسواق، ومرونة الأجور والأسعار، وسيادة ظروف التوظيف الكامل لعناصر الإنتاج كافة، بما فيها عنصر العمل.

وأوضح الفكر الكلاسيكي أنه إذا تركت سوق العمل حرة دون تدخل خارجي فإن مرونة كل من الأجور والأسعار تضمن التوازن في سوق العمل عند مستوى العمالة الكاملة، وبالتالي فإن البطالة تمثل حالة استثنائية مؤقتة تحدث إذا ارتفعت الأجور الحقيقية للعمال عن مستوى أجر التوازن، ولكن هذا الوضع يمثل حالة مؤقتة، حيث يترتب على انتشار البطالة بين العمال انخفاض الأجور الحقيقية حتى تعود إلى مستوى التوازن المستقر الذي يضمن التوظيف الكامل، وبالتالي فإن مرونة الأجور الحقيقية تضمن دائما القضاء على البطالة وفقا للفكر الكلاسيكي[3].

إذا لم يستبعد الكلاسيك في تحليلهم إمكانية حدوث بطالة، لكنهم يصنفونها ضمن البطالة الاختيارية، لأن العمال يفضلون التعطل على أن يتقاضوا أجورا منخفضة[4].

ويمكن توضيح البطالة من وجهة نظر الكلاسيك من خلال الشكل التالي:

1- سليم عقون، "مرجع سبق ذكره"، ص 15.
2- علي عبد الوهاب نجار، "مرجع سبق ذكره"، ص 33.
3- السيد محمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا، "مرجع سبق ذكره"، ص 294.
4- ناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب، "مرجع سبق ذكره"، ص 21.

الشكل رقم(06): البطالة وفقا للنظرية الكلاسيكية

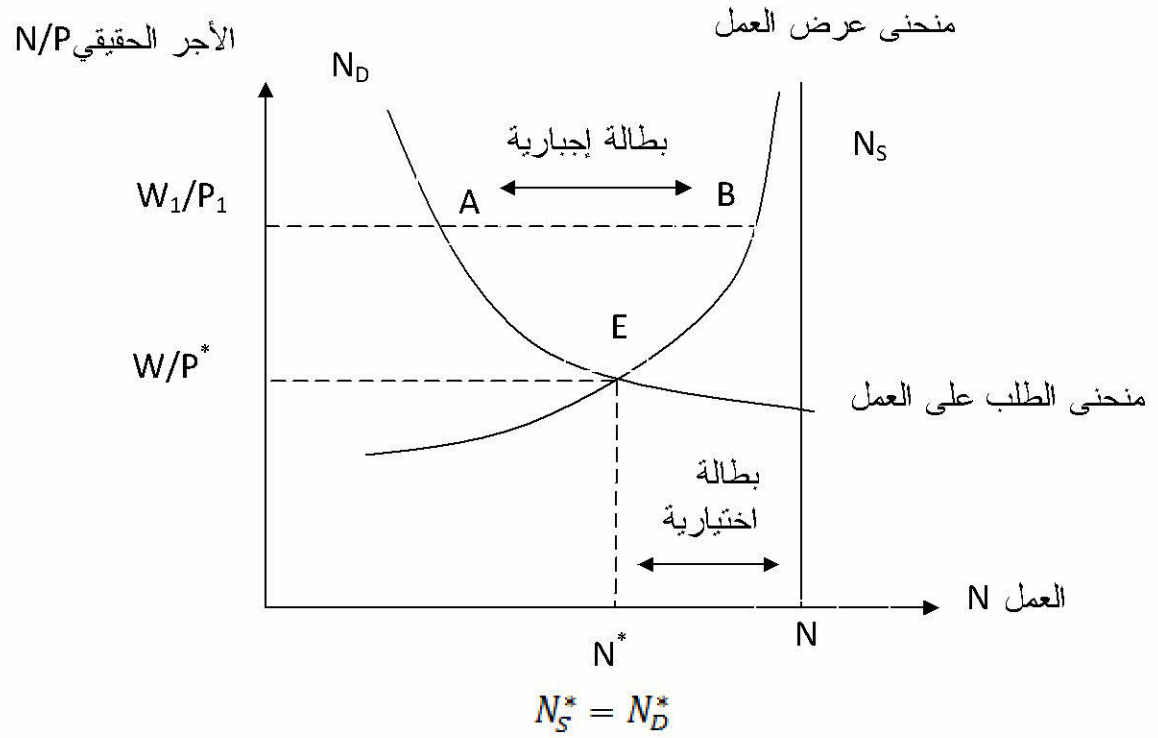

المرجع: علي عبد الوهاب نجا، مرجع سابق، ص 35.

ويتضح من خلال هذا الشكل أن البطالة هي نتيجة لحالة عدم توازن في سوق العمل، عدم التوازن بين العارضين والطالبين على العمل[1]، فسوق العمل يتوازن عند النقطة (E) أين يتساوى كمية الطلب على العمل (N_D) مع الكمية المعروضة منه(N_S)، كما N^* تمثل مستوى التشغيل الكامل.

إن المسافة من $[N^*-N]$ تمثل بطالة اختيارية، أي الأشخاص القادرين على العمل وغير الراغبين فيه بسبب الانخفاض في مستوى الأجر الحقيقي (W/P)، وأما المسافة $[A-B]$ فتمثل البطالة الإجبارية التي تحدث سبب ارتفاع الأجر الحقيقي W_1/P_1 الذي يؤدي إلى زيادة في عرض العمل (N_S)، إلا أن هذه الحالة مؤقتة لأن انتشار البطالة بين العمال يؤدي إلى انخفاض الأجر الحقيقي إلى أن يتحقق التوازن مرة أخرى عند النقطة (E)، وبالتالي فإن مرونة الأجور والأسعار كفيلة للقضاء على ظاهرة البطالة الإجبارية في منظور الفكر الكلاسيكي،

1- Henni-Louis VEDIE, « Macro Economie en 24 Fiches », DUNOD, Paris, 2006, P 127.

فلهذا يرفض الكلاسيك فكرة وجود بطالة إجبارية في الاقتصاد وإن وجدت فإنها تكون إما بطالة اختيارية أو بطالة احتكاكية نتيجة لانتقال العمال من وظيفة إلى أخرى.

II-1-2النظرية النيوكلاسيكية

يعد النيوكلاسيك امتدادا للفكر الكلاسيكي، ولهذا فإنهم يؤمنون بالحرية الاقتصادية، وسيادة ظروف التوظيف الكامل تأسيسا على "قانون ساي للمنافذ" الذي ينص على أن: "كل عرض يخلق الطلب عليه"، وبالتالي فإن زيادة عرض سلعة ما مع بقاء العوامل الأخرى على حالها من شأنه أن يخفض من سعرها، مما يترتب عليه تمدد الكمية المطلوبة منها حتى تستوعب هذه الزيادة في العرض، وبالمثل فإن زيادة عرض العمل ينتج عنه بطالة في سوق العمل، مما يؤدي إلى انخفاض الأجر الحقيقي، ومن ثم تتمدد الكمية المطلوبة من العمل حتى تستوعب البطالة وتتحقق العمالة الكاملة، وطبقا لذلك فإن التوازن يتحقق دائما عندما يتعادل الطلب الكلي مع العرض الكلي في كافة الأسواق[1].

ووفقا لهذا الفكر فإن وجود البطالة واستمرارها ينطبق فقط على البطالة الاختيارية، وهذا ما يوضحه المسار (D,C,B,A) في الشكل التالي:

1- السيد محمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا، مرجع سابق، ص 298.

الشكل رقم (07): نموذج التوازن العام وفقا للنظرية النيوكلاسيكية

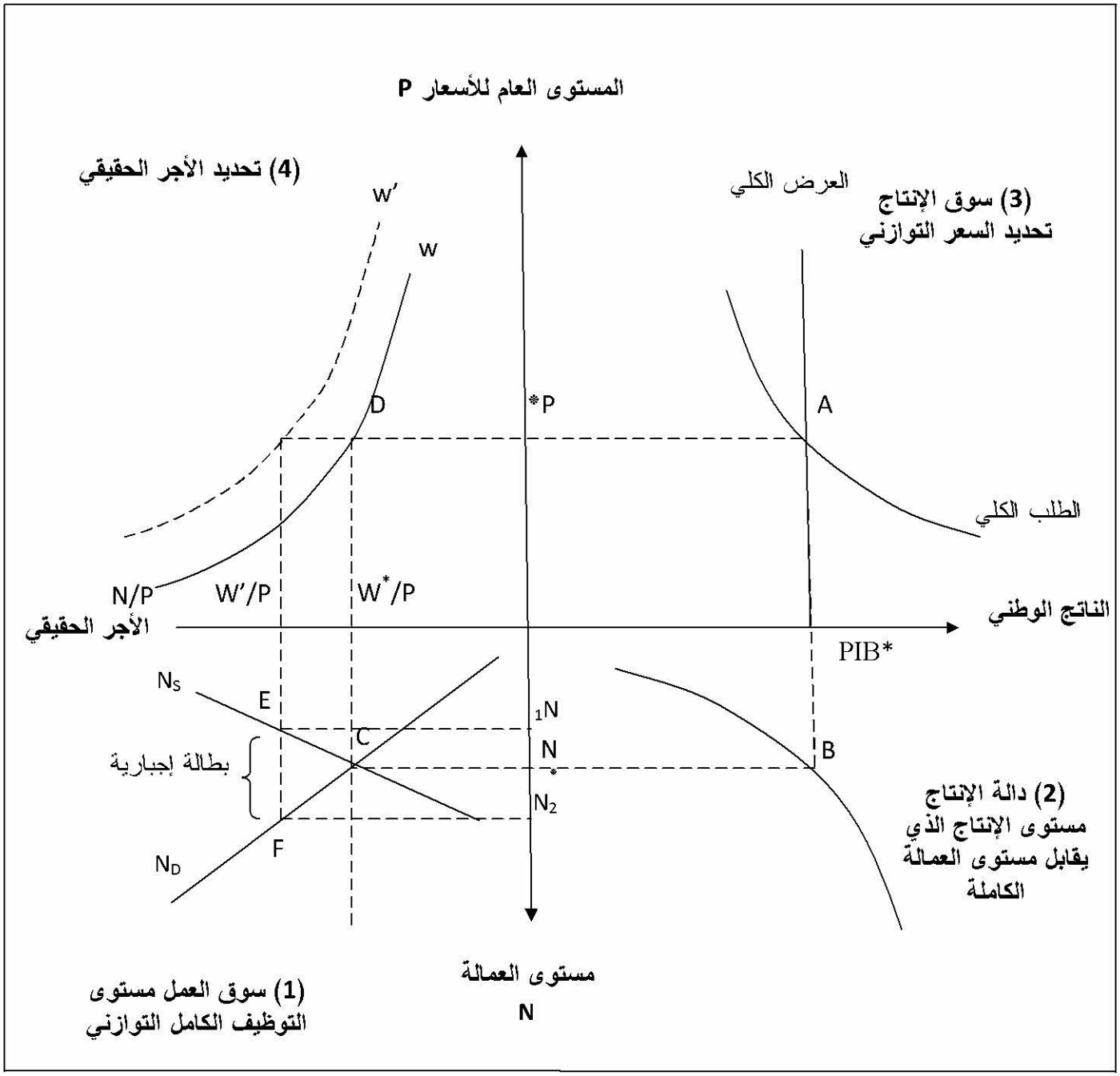

المرجع: علي عبد الوهاب نجار، مرجع سابق، ص 39.

يمكن أن تحدث بطالة في حالة انحراف الاقتصاد عن المسار التوازني (A,B,C,D) وذلك بسبب زيادة الأجر النقدي من (W) إلى (W') مع ثبات العوامل الأخرى، مما يترتب عليه زيادة الأجر الحقيقي من (W/P) إلى (W'/P) ومن ثم تخلق بطالة إجبارية قدرها [EF]، إلا أن مرونة الأجور والأسعار تؤدي إلى تخفيض الأجر الحقيقي تدريجيا إلى غاية العودة إلى نقطة التوازن الأصلية (C) مرة أخرى، وتضمحل البطالة الإجبارية.

وقد ظل هذا الفكر مسيطرا على الفكر الاقتصادي لفترة طويلة من الزمن ولكنه انهار في ظل أحداث الكساد العالمي العظيم، مما مهد لظهور فكر جديد يؤمن بوجود البطالة الإجبارية ممثلا في النظرية الكينزية[1].

II-1-3 النظرية الكينزية

لقد هيأت أزمة الكساد العالمي الفكر الاقتصادي لتقبل نظرية جديدة كانت بمثابة ثورة فكرية اقتصادية أحدثت انقلابا جذريا في السياسة الاقتصادية، إنها النظرية الكينزية التي تنسب إلى العالم جون ماينرد كينز (1946-1984).

لقد ترتب على أزمة الكساد العالمي العظيم انتشار البطالة على نطاق واسع[2]، ويرجع كينز سبب ذلك إلى حالة عدم توازن في سوق السلع والخدمات من جهة، وسوق العمل من جهة أخرى[3]، وأوضح كينز أن العمالة الكاملة لا تتحقق إلا إذا كان الطلب الكلي كافيا لاستيعاب الناتج المحتمل وهو ناتج العمالة الكاملة، أما إذا كان الطلب الكلي أقل من المستوى اللازم لاستيعاب الناتج المحتمل تظهر فجوة انكماشية وبالتالي تحدث بطالة إجبارية[4]، إذا فإن البطالة الإجبارية ترجع إلى عدم كفاية الطلب الكلي الفعال (البطالة الكينزية)[5]، ومن ثم فإن مستوى التوظيف لا يتوقف على جانب العرض، بل على جانب الطلب، وبذلك ينفي كينز مسؤولية العمال عن البطالة ويلقيها على رجال الأعمال الذين يتحكمون في جانب الطلب، ويقول أن حجم التوظيف يتحدد عن طريق الطلب الكلي الفعال[6]، وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

1- علي عبد الوهاب نجار، "مرجع سبق ذكره"، ص 40.
2- السيد محمد السريني، علي عبد الوهاب نجا، مرجع سابق، ص 299.
3- Patrick ARTUS, Pierre Alain MUET, « Théories du Chômage », Economica, Paris, 1995, P 09.
4- قنيدرة سمية، "مرجع سبق ذكره"، ص 22.
5- Patrick ARUS, Pierre Alain MUET,op-cit, P 09.
6- علي عبد الوهاب نجا، "مرجع سبق ذكره"، ص 41.

الشكل رقم (08): سوق العمل بالنسبة للنظرية الكينزية

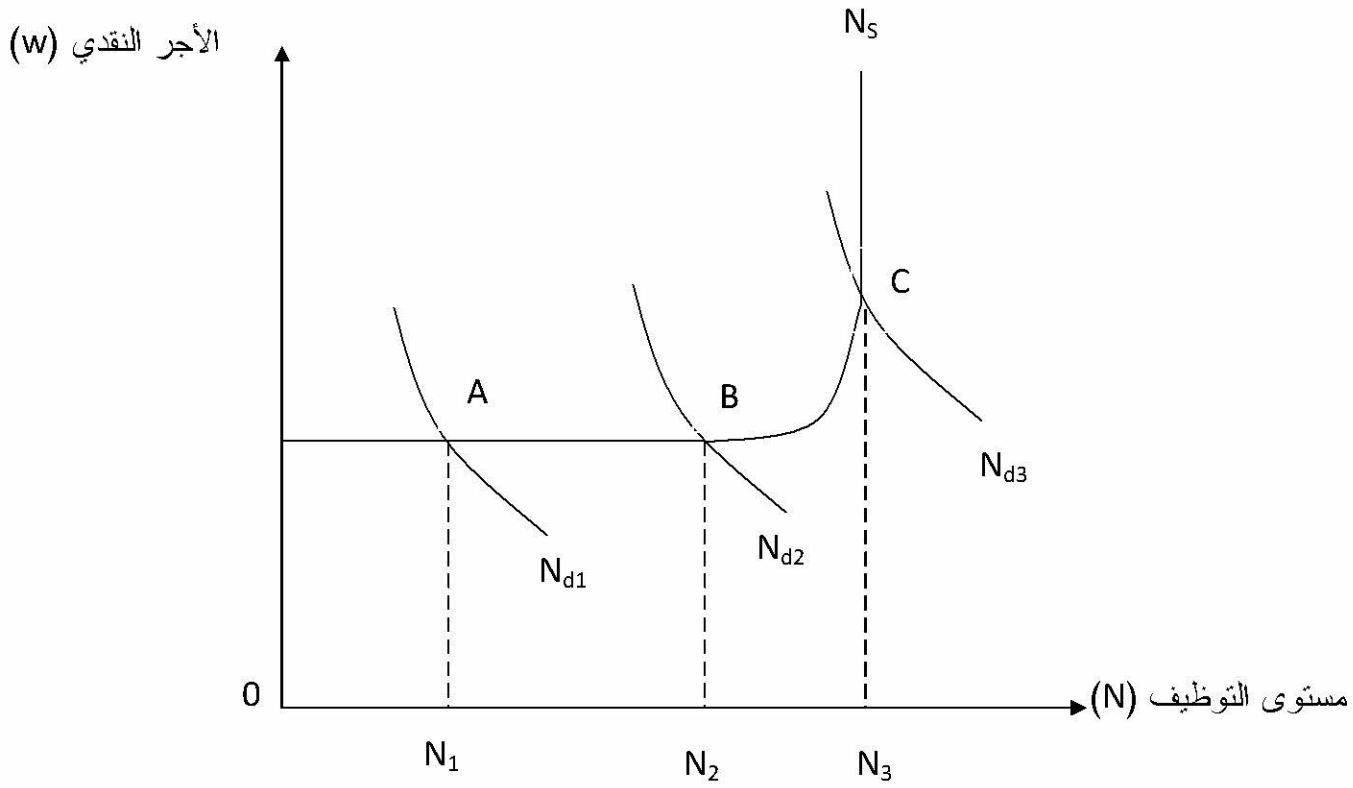

المرجع: علي عبد الوهاب نجا، مرجع سابق، ص 42.

من هذا الشكل يلاحظ أن منحنى عرض العمل يكون لا نهائي المرونة عند المستويات المنخفضة من التوظيف طالما كان هناك عمال عاطلين، وتقل هذه المرونة تدريجيا إلى أن تنعدم عند مستوى التوظيف الكامل، كما أن مستوى التوظيف الفعلي لا يتوقف على عرض العمل بل على جانب الطلب، الذي يحدد بمستوى الطلب الكلي.

فالطلب الكلي الفعال هو المحدد للعرض الكلي، ومن أجل زيادة تشغيل العمال يجب رفع حجم هذا الطلب والذي بدوره ينقسم إلى طلب على السلع الاستهلاكية وطلب على السلع الإنتاجية، ولرفع مستوى الاستثمارات يرى كينز ضرورة تدخل الدولة بإتباع سياسة مالية ونقدية توسعية من أجل تحفيز الاستثمار الخاص من خلال تخفيض معدلات الفائدة والضرائب بهدف تقليص تكاليف الإنتاج، مما يؤدي زيادة في الإنتاج وبالتالي زيادة التشغيل من جهة، ومن جهة أخرى زيادة الإنفاق العام في مجال الأشغال العمومية من أجل زيادة حجم الدخل والإنفاق ومن ثم زيادة تشغيل العمالة[1].

1- Henry, Gérard Marie, « Keynes et Keynésianisme », Armand Colin, Paris, P 113.

إذا وفقا لكينز، فإن الأسعار والأجور لا تتسمان بالمرونة الكافية كما اعتقد كل من الكلاسيك والنيوكلاسيك، وذلك بسبب عدم كمال الأسواق وعدم التأكد والتعاقدات فيما بين رجال الأعمال والعمال وهذا ما يؤدي إلى ظهور البطالة الإجبارية واستمرارها[1].

ومما سبق نستنتج أن كينز له الفضل في توضيح مفهوم البطالة الإجبارية الناتجة عن قصور الطلب الكلي الفعال، ولذا تسمي البطالة الإجبارية وفقا لهذا التحليل أحيانا بطالة قصور الطلب، فضلا عن أن النظام الرأسمالي لا يملك الآليات الذاتية التي تضمن تحقيق التوازن عند مستوى التوظيف الكامل، ومن ثم يصبح التوازن المقترن بمستوى أقل من التوظيف الكامل هو حالة أكثر واقعية، ولا يتحقق التوازن عند مستوى التوظيف الكامل إلا بمحض الصدفة ولذا فقد نادى كينز بضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بهدف علاج القصور في الطلب الكلي لعلاج البطالة الإجبارية وذلك باستخدام السياسات المالية والنقدية التوسعية[2].

II-2 النظريات الحديثة المفسرة للبطالة

تناولت المدارس السابقة (الكلاسيك، والنيوكلاسيك والكينيزية) مشكلة البطالة من خلال وجود سوق تنافسية للعمل، تتقاطع فيها منحنيات الطلب والعرض بطريقة تتيح تحديد مستوى الأجر التوازني ومستوى التشغيل التقريبي، إلا أن هذا الإطار لم يستطع تفسير زيادة البطالة إلى معدلات غير مسبوقة منذ أوائل السبعينات من القرن الماضي، لذلك ظهرت عدة نظريات حديثة تقوم بالتطوير والتعديل وتكون أكثر قدرة على تفسير الظواهر الحديثة[3]، ومن أهم هذه النظريات:

II-2-1 نظرية البحث عن العمل

ترجع صياغة هذه النظرية إلى مجموعة من الاقتصاديين من أمثال: **Pevry, Hall, Gordon, Phelps**، استطاعت هذه النظرية في السبعينات أن توفر إضاءة مهمة لمختلف مظاهر سوق العمل. حيث تسعى إلى إدخال بعض الحقائق في النموذج النظري لسوق العمل كإسقاط فرضية أساسية من فرضيات النموذج الكلاسيكي وهي المعرفة التامة بأحوال السوق وتوفر المعلومات الكافية المتعلقة بمناصب العمل والأجور، فهي تبين صعوبة توفير المعلومات، مما يدفع بالأفراد إلى السعي من أجل الحصول عليها ولو نسبيا، كذلك محاولة اكتشافهم للمؤسسات التي تعرض مناصب عمل مع تحديد مستوى الأجر الملائم لنوعية العمل المقترح. وتنطلق هذه النظرية من الفرضيتين التاليتين[4]:

1- السيد محمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا، "مرجع سبق ذكره"، ص 301.
2- علي عبد الوهاب نجا، "مرجع سبق ذكره"، ص 45.
3- ناصر دادي عدون، "مرجع سبق ذكره"، ص 37.
4- نفس المرجع السابق، ص 33.

– أن الباحث عن العمل على علم تام بالتوزيع الاحتمالي للأجور المختلفة.

– وجود حد أدنى للأجور، بمعنى أن العامل سوف يقبل بأي أجر أعلى منه ويرفض أي أجر أقل منه.

ومن ثم فإنه وفقا لهذه النظرية فإن البطالة السائدة في الاقتصاد تعد سلوكا اختياريا، كما أنها ضرورية من أجل الوصول إلى التوزيع الأمثل لقوة العمل فيما بين الأنشطة والاستخدامات المختلفة، ومن ناحية أخرى فإن رجال الأعمال يفضلون الاحتفاظ بوظائف شاغرة لبعض الوقت بدلا من شغلها، وذلك بهدف التأكد من العثور على أفضل العناصر الملائمة، وقد أسهمت هذه النظرية في تفسير فترات البطالة والسبب في إطالتها بين فئات معينة مقارنة بفئات أخرى من قوة العمل، وينطبق ذلك بصفة خاصة على الشباب الوافدين الجدد إلى سوق العمل، حيث أن انعدام خبراتهم تزيد من معدلات تنقلهم بين الوظائف المختلفة من أجل الحصول على قدر أكبر من المعلومات، وبالتالي يتسم هؤلاء الأفراد بقدر أكبر من الحركة مقارنة بالفئات الأخرى، مما يرفع معدل البطالة بينهم أثناء فترة التنقل بين الوظائف المختلفة[1].

وخلاصة ذلك، أن هذه النظرية تفسر سبب البطالة بقصور المعلومات وعدم توافرها بدرجة كافية عن سوق العمل، ولذا فإنها تمثل خطوة متقدمة على النظريات التقليدية، وبالرغم من ذلك فإن هذه النظرية تعرضت إلى العديد من الانتقادات أهمها:

1– عدم اتفاقية هذه النظرية في تفسيرها للبطالة مع الواقع المشاهد ذلك أنها ترى أن البطالة اختيارية، ولكن الواقع العلمي يبين أن الجانب الأكبر من البطالة يرجع بالدرجة الأولى إلى الاستغناء عن العمال من قبل رجال الأعمال، ومن ثم فإن غالبية البطالة تكون إجبارية وليست اختيارية.

2– أوضحت عديد الدراسات التطبيقية – خاصة في الدول المتقدمة– أن الفرد يكون لديه قدرة أكبر من البحث عن فرصة العمل الأفضل حينما يكون موظفا وليس متعطلا، كما توجد حالات انتقالات بين الوظائف بدون مرور الفرد بحالة بطالة.

3– من الصعب إرجاع الارتفاع المستمر للبطالة في أي مجتمع لمجرد رغبة الأفراد في جمع المعلومات عن سوق العمل.

4– تعجز هذه النظرية عن تفسير المحددات الأساسية للبطالة واستمرارها في الأجل الطويل.

ومن خلال ما ذكرناه حول هذه النظرية يمكن أن نستنتج أن مجال تطبيق هذه النظرية يقتصر فقط على تفسير نوع من أنواع البطالة الاختيارية وهي البطالة الاحتكاكية.

1- دادان عبد الغني، بن طجين محمد عبد الرحمان، "دراسة قياسية لمعدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1970-2008"، جامعة ورقلة، الجزائر، مجلة الباحث، عدد 2012/10، ص 178.

II-2-2 نظرية الاختلال

ظهرت هذه النظرية على يد الاقتصادي الفرنسي **E.MALINVAND** كمحاولة لتفسير معدلات البطالة المرتفعة في الدول الصناعية خلال فترة السبعينات من القرن الماضي، ويرتكز تحليله للبطالة على سوقين اثنين هما: سوق السلع وسوق العمل، وتبين هذه النظرية فرض جمود الأسعار والأجور في الأجل القصير، وبرجع ذلك إلى عجزهما عن التغير بالسرعة الكافية لتحقيق التوازن المنشود ونتيجة لذلك يتعرض سوق العمل لحالة اختلال متمثلة في وجود فائض في عرض العمل عن الطلب، مما يقود إلى بطالة إجبارية ولا تقتصر النظرية على البحث عن أسباب البطالة في إطار دراسة سوق العمل وإنما تسعى أيضا لتحليلها من خلال دراسة العلاقة بين سوق العمل وسوق السلع[1]، إذ يمكن أن ينتج عنه نوعان من البطالة هما:

النوع الأول: ويسمى بالبطالة الكينزية نظرا لوجود تشابه بين هذا النوع من البطالة مع حالة نقص التشغيل الناتجة عن قصور الطلب الفعال في التحليل الكينزي[2]، ويتميز هذا النوع بوجود فائض في عرض العمل عن الطلب عليه ويترتب مع ذلك عدم قيام أصحاب العمل أو رجال الأعمال بتشغيل عمالة إضافية لوجود فائض في الإنتاج لا يمكن تصريفه، وهو ما يتطابق مع التحليل الكينزي[3].

النوع الثاني: ويسمى بالبطالة الكلاسيكية نظرا لوجود تشابه بين هذا النوع من البطالة مع البطالة عند الكلاسيك التي ترجع إلى زيادة الأجور عن أجر التوازن[4]، وفي هذه الحالة تقترن البطالة بوجود نقص في المعروض من السلع عن الطلب عليها مع وجود فائض عرض في سوق العمل، وتكون أسباب البطالة في ارتفاع معدل الأجور الحقيقية للعمال، مما يدفع المستخدمين إلى عدم زيادة كل من عرض السلع ومستوى التشغيل بسبب انخفاض ربحية الاستثمارات، وهو ما يتطابق والتحليل الكلاسيكي[5].

والجديد في هذه النظرية استخدامها لنفس إطار التحليل في تفسير كل من البطالة الكلاسيكية والبطالة الكينزية، وهذا يعني أن نوع البطالة وأسبابها ليست من الثوابت في أي نظام اقتصادي، وإنما يتوقف الأمر على طبيعة الاختلالات التي تعاني منها الأسواق المختلفة.

ويتضح مما سبق أن نظرية الاختلال قدمت تحليلا نظريا لأسباب البطالة المعاصرة، وأوضحت أن البطالة الإجبارية ترجع في الدول الصناعية المتقدمة بخاصة إلى سبب أساسي واحد هو انخفاض مستوى الإنتاج الذي

1- ناصر دادي عدون ، "مرجع سبق ذكره"، ص 35.
2- علي عبد الوهاب نجا، "مرجع سبق ذكره"، ص 52.
3- سليم عقون، "مرجع سبق ذكره"، ص 31.
4- علي عبد الوهاب نجا، "مرجع سبق ذكره"، ص 51.
5- ناصر دادي عدون ، "مرجع سبق ذكره"، ص35.

يرجع بدوره إلى انخفاض ربحية الاستثمارات بسبب زيادة الأجور وفقا للنظرية الكلاسيكية، أو لعدم وجود الطلب الكافي وفقا للنظرية الكينزية[1].

وعلى الرغم من أهمية هذه النظرية في تحليل البطالة، إلا أنها واجهت العديد من الانتقادات أهمها[2]:

- أنها تفرض تجانس عنصر العمل، وهذا لا يعكس الواقع حيث توجد أنواع مختلفة من عنصر العمل.
- تهمل العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية وتغيرها عبر الفترات الزمنية حيث تدرس هذه المتغيرات في الأسواق المختلفة داخل كل فترة زمنية.
- وجود سوق واحدة للسلع والذي يترتب عليه بطالة كينزية أو كلاسيكية.

II-2-3 نظرية تجزئة سوق العمل

تبنى هذه النظرية على أساس إسقاط فرض تجانس وحدات عنصر العمل، وتهدف إلى تفسير أسباب وجود معدلات مرتفعة من البطالة في قطاعات معينة، في الوقت الذي يوجد فيه عجز في قطاعات أخرى، وتفترض النظرية وجود نوعين من الأسواق وفقا لمعيار درجة الاستقرار،كما نفترض أن عنصر العمل لديه القدرة على الانتقال والتحرك داخل كل سوق، ولا يتحقق له ذالك فيما بين السوقين، وذلك لاختلافهما من حيث خصائص الأفراد والوظائف لكل منهما[3].

السوق الرئيسي: هو سوق المنشأة الكبيرة الحجم التي تستخدم فنونا إنتاجية كثيفة رأس المال بجانب عمالة على درجة عالية من المهارة، وتعمل هذه المنشآت على الاحتفاظ بهم لما اكتسبوه من مهارات أثناء عملهم، ومن ثم يتميز هذا السوق بفرص عمل أفضل وأجور أعلى وتتسم ظروف العمل فيه بدرجة عالية من الاستقرار[4].

السوق الثانوي: هو سوق المنشآت الصغيرة الحجم التي تستخدم أساليب إنتاجية بسيطة مكثفة العمل، ويتسم هذا السوق بانخفاض الأجور ووجود ظروف غير مواتية للعمل، فضلا عن تعرضه لدرجة أكبر من التقلبات وفقا لظروف النشاط الاقتصادي، ومن ثم يكون العمال في هذا السوق أكثر عرضة للبطالة خاصة في ظل الافتقار إلى التشريعات التي تنظم هذا السوق[5].

1- دادان عبد الغني، بن طجين محمد عبد الرحمان، "مرجع سبق ذكره"، ص 179.
2- سليم عقون، "مرجع سبق ذكره"، ص32.
3- علي عبد الوهاب نجا، "مرجع سبق ذكره"، ص 53-54.
4- نفس المرجع السابق، ص 56.
5- نفس المرجع السابق، ص 56.

وترجع أسباب هذه التجزئة إلى أسباب تاريخية تعزى إلى تطور النظام الرأسمالي من التنافس إلى الاحتكار أو إلى التغيرات التقنية.

وللإشارة فإن الوزن النسبي لقوة العمل الداخلة إلى السوق الرئيسي يكون أكثر ارتفاعا في الدول المتقدمة مقارنة بالدول النامية، ومن ثم فإن معدل البطالة وطول فتراتها عادة ما تكون أقل في الدول المتقدمة، وأكبر في الدول النامية.

II-2-4 نظريات أخرى للبطالة

1- التفسير التكنولوجي للبطالة[1]

تتجسد هذه النظرية في أفكار (**J.A.Chempeter**)، (**N.Kandratieff**) عند تفسيرهما للدورات الاقتصادية، حيث لاحظا أن عامل التكنولوجيا أصبح يلي الكثير من الوظائف والمهن، مما يؤدي إلى تسريح العمال لكون المبتكرات الجديدة موفرة للوقت والتكاليف وعنصر العمل، وتوفر من مستوى إنتاجية العمل، إضافة إلى ما تتميز به من دقة وجودة.

وقد أشار (N,K) في دراسة له أن النشاط الاقتصادي بالنظام الرأسمالي يعرف موجات ارتفاعيه وأخرى انخفاضية تتراوح ما بين 50-60 عاما، وقد لاحظ في هذه الموجات الصفات النمطية للحالة التي تكون عليها المتغيرات الاقتصادية في ارتفاعها وانخفاضها إبان مراحل الانتعاش والركود.

ومنذ أن ظهرت هذه الدراسة حدث نقاش ضخم بين الاقتصاديين لتفسير هذا النوع من الدورات إلى أن حسم الاقتصادي الشهير (J.A.C) هذا الجدل عندما أشار في كتابه "الدورات الاقتصادية" أن هذا النوع من الدورات عادة ما يكون مقترنا بحدوث تغيير هيكلي، ناجم عن تغيرات ابتكارية وتكنولوجية كبرى يكون من شأنها دفع صناعات وقطاعات معينة للازدهار، وتعرض أخرى للانهيار ولهذا فإن معدلات البطالة ترتفع وتنخفض تبعا لهذه الموجات الابتكارية.

2- نظرية الرأس المال البشري[2]

من مؤسسيها **Beher, Shult** خلال الستينات وبالتحديد في 1964، إذ يفسر اختيار الوظيفة على أساس الفوائد التي يجنيها العامل من وراءها قصد تحسين إنتاجيته والاستفادة من أكبر دخل ممكن، وبالتالي سيضحي الأفراد بالوقت الضروري للتكوين من أجل رفع قدراتهم ومؤهلاتهم، باعتبار أن سوق العمل يبحث عن اليد العاملة المؤهلة، وبالتالي فإن الاهتمام يرتكز على الوظيفة وليس على من يشرفون عليها.

1- دادان عبد الغني، بن طجين محمد عبد الرحمان، "مرجع سبق ذكره"، ص 178.
2- ناصر دادي عدون، "مرجع سبق ذكره"، ص 32.

3- نظرية أجر الكفاءة[1]

تقوم هذه النظرية على أن رجال الأعمال يرفعون أجورا أعلى من الأجور التوازنية في سوق العمل لتشجيع العمال وزيادة الإنتاجية، ويترتب على هذا الارتفاع وجود فائض في عرض العمل، ومن ثم ظهور البطالة، ووفقا لهذه النظرية فإن رفع الأجور يترتب عليه ارتفاع في الإنتاجية، وبمعنى آخر فإن تكلفة خفض الأجور هي انخفاض في إنتاجية العمال، وينتج عن ذلك سعي المؤسسات إلى إبقاء الأجور عند مستوى ثابت حتى لا تتأثر الإنتاجية.

III-تحليل العلاقة بين البطالة والتضخم

كان من أهم النتائج التي تمخضت عن النظرية العامة لكينز، تركيز التحليل الاقتصادي والسياسات الاقتصادية على قضية البطالة والتوظيف، وكان ذلك أمرا منطقيا لأن النظرية العامة لكينز كانت في الحقيقة انعكاسا لمشكلة البطالة وافتقاد التوظيف الكامل إبان أزمة الكساد الكبير (1929-1933)، بيد أنه عندما استعادت دول غرب أوربا عافيتها الاقتصادية بعد عمليات إعادة البناء في عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية، بدأت مشكلة التضخم في الظهور في الوقت التي تراجعت فيه بالفعل معدلات البطالة، ومن هنا بدأ عدد من الاقتصاديين يهتمون بدراسة العلاقة بين البطالة والتضخم[2].

III-1 منحنى فيليبس

لقد كان أول من تطرق إلى هذه العلاقة بشكل واضح المفكر النيوكلاسيكي **Irving Fischer** سنة 1926، حيث بين هناك معضلة **paradoxe** تتلخص أن العوامل التي تساهم في زيادة معدلات التضخم مثل العجز المتراكم وتزايد الكمية النقدية ستترك المتغيرات الحقيقية مثل التشغيل والناتج الحقيقي دون أي تأثير، ولا شك بأن عدم انتشار الفكرة في بداية الأمر كانت مناقضة للتحليل الكلاسيكي السائد آنذاك[3].

ثم كانت عدة محاولات من طرف **Timperegen** سنة 1936، و**Klein** 1955 وتم رسم هذه العلاقة في الأخير في شكل بياني بواسطة كل من **Brown** سنة 1955 و**Sultan** سنة 1957، وبالرغم من كل هذه الجهود المتطورة والمتلاحقة لم يظهر هذا التحليل ولم يعتمد عليه إلا بعد محاولة الاقتصادي النيوزلندي ألان فليبس (**A.W.Philips**) سنة 1958[4].

1- ناصر دادي عدون، "مرجع سبق ذكره"، ص 34.
2- رمزي زكي، "مرجع سبق ذكره"، ص 361.
3- هوشيار معروف، "تحليل الاقتصاد الكلي"، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2005، ص214.
4- سليم عقون، "مرجع سبق ذكره"، ص 34.

III-1-1تحليل منحنى فيليبس

في هذا السياق نشر البروفيسور(**Philips**) الأستاذ بمدرسة لندن للاقتصاد في عام 1958 دراسة مهمة في مجلة **Economica** تحت عنوان: "العلاقة بين البطالة ومعدلات تغير الأجور النقدية في المملكة المتحدة خلال الفترة 1861-1957"، وقد توصل في هذه الدراسة إلى وجود علاقة إحصائية قوية بين نسبة العاطلين إلى إجمالي السكان ومعدل التغير في أجور الساعة للعامل خلال مدة زمنية تقترب من القرن، وهذه العلاقة تنص على أنه في الفترات التي تقل فيها معدلات البطالة ترتفع معدلات الأجور النقدية، بينما على النقيض من ذلك عندما ترتفع معدلات البطالة تنخفض معدلات الأجور النقدية[1].

أظهرت دراسة فيليبس (الشكل أدناه) أن ارتفاع معدل البطالة يقابله ارتفاع ضعيف في معدل الأجر النقدي (انخفاض إلى غاية 1932)، ويصبح معدل الأجر النقدي مستقرا عندما يكون معدل البطالة في حدود (5.5%) أطلق عليه فيما بعد اسم الناورو[2] (**Nom Accelerateing Wage Rate Of UneplOyment NAWRU**).

الشكل رقم (09): منحنى فيليبس

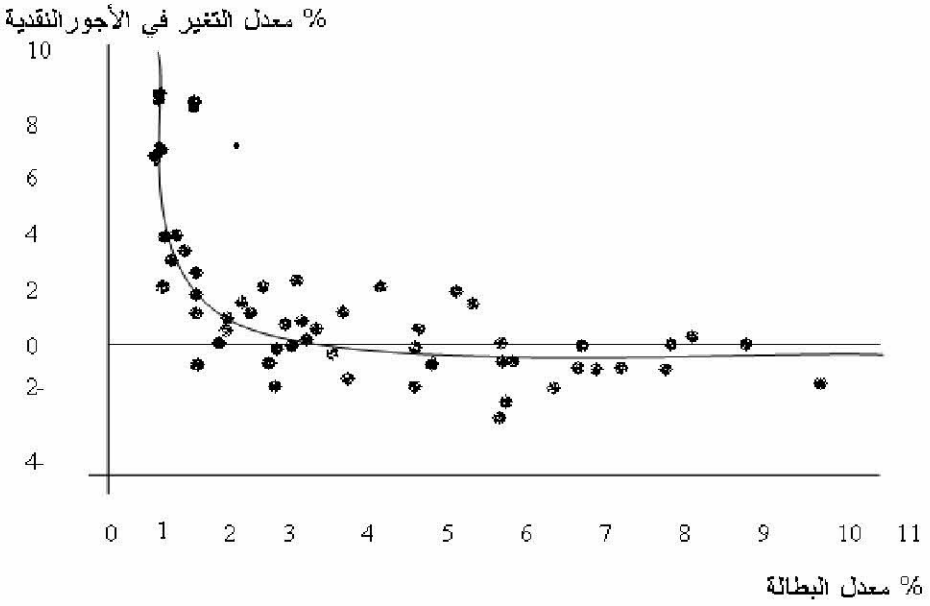

1- رمزي زكي، "مرجع سبق ذكره"، ص 361-362.
2- بوصافي كمال، "دور البطالة الظرفية والبطالة البنيوية في الجزائر خلال المرحلة الاستقلالية"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الدولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006، ص 73.

ولقد تم إنشاء منحنى (فيليبس) عن طريق تعديل إحصائي لسحابة نقاط تمثل مختلف السنوات خلال مرحلة الدراسة 1861-1913، وتتمثل صياغتها الجبرية في:

$$W+a_0=a_1U^b$$

$$Log\ (W+a_0)= \log a_1+b \log U$$

حيث أن:

W: معدل تغير الأجر الاسمي

U: معدل البطالة

والعلاقة المقدرة تساوي

$$Log\ (W+0.9)= 0.984-1.394 \log U$$

للإشارة فقط أن الدراسة قسمت إلى (03) مراحل (1861-1913) (1913-1948) (1948-1957)، والمنحنى أعلاه يخص المرحلة الأولى فقط.

من خلال ما مضى وضح فيليبس أن معدل التغير في الأجور الكلية ومعدل البطالة تكون علاقة عكسية، حيث أنه في ظل ظروف الرواج يزداد الطلب الكلي على السلع والخدمات وبالتالي يزداد الطلب على العمال ويزداد مستوى التوظيف ويقل معدل البطالة، وفي نفس الوقت تزداد الأجور، ومن تم الدخول والطلب على السلع وبالتالي ترتفع الأسعار، ويحدث العكس في حالات الركود والكساد[1]، كما أن فيليبس قام باستخلاص النتائج التالية:

1- وجود علاقة تربط بين هذين المغيرين عبر مسار زمني تاريخي طويل امتد إلى ما يزيد عن تسعين عاما.

2- تبين أنها علاقة دالية متناقصة $f(U) = \Delta w/w$ حيث $f'(U) < 0$.

3- أنها علاقة غير خطية.

4- علاقة مستقرة وثابتة.

III-1-2 علاقة التضخم بالبطالة لسام ولسون- سولو

لم يولي المنظرون اهتماما كبيرا لعلاقة فيليبس إلا بعد عرض "**بول سام ولسون**" و"**روبرت سولو**" نتائج أعمالهما في الندوة الثانية والسبعين للجمعية الاقتصادية الأمريكية في ديسمبر 1959، والتي نشرت بعد ذلك

1- وليد عبد الحميد عايب، "الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي"، مكتبة حسن المصرية، بيروت- لبنان، ط1، 2010، ص 185-186.

في المجلة الاقتصادية الأمريكية **Economica** في مايو 1960[1]، وانتهيا إلى أنه لا توجد فقط علاقة عكسية بين معدل البطالة ومعدل التغير في الأجر النقدي[2]، وإنما أيضا توجد علاقة عكسية بين معدل التضخم ومعدل البطالة، وسرعان ما أصبحت هذه العلاقة معروفة على نطاق واسع تحت مصطلح منحنى فيليبس **Philips Curve** (انظر الشكل الأسفل)، وما لبث أن أصبح منحنى فيليبس إحدى الأدوات التحليلية المهمة، في شرح أهداف ومشكلات السياسة الاقتصادية الكلية، ووصفه الاقتصادي المعروف **جيمس توبن *James Tobin*** بأنه أكثر الأعمال الاقتصادية الكلية تأثيرا على امتداد ربع قرن كامل[3].

الشكل رقم (10): منحنى فيلبس

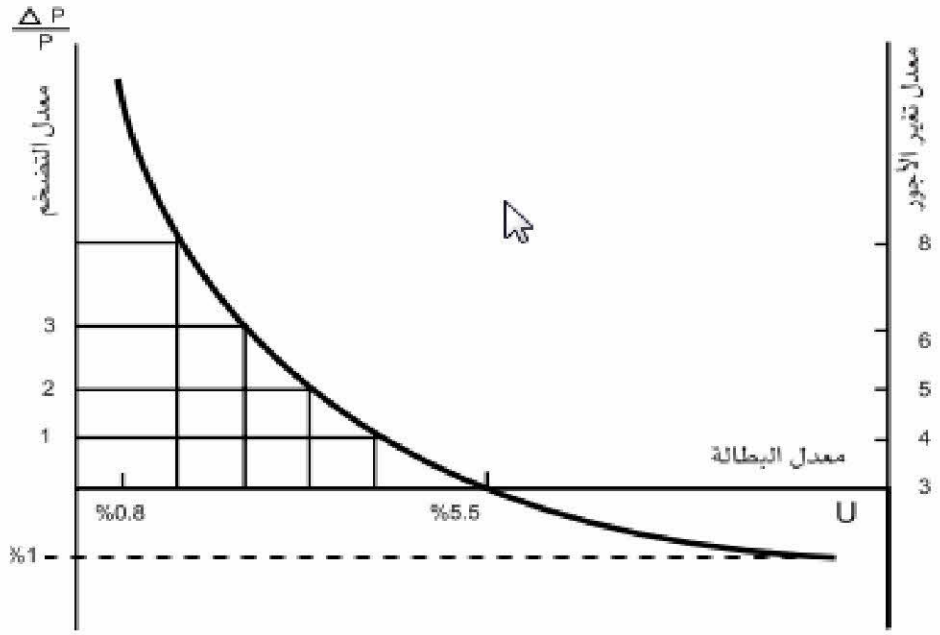

المرجع: رمزي زكي، مرجع سبق ذكره، ص 363.

من الشكل أعلاه نلاحظ أن المحور الأفقي يقيس معدل البطالة السنوي، والمحور العمودي على الجانب الأيسر يقيس معدل التضخم السنوي، وعلى المحور العمودي على الجانب الأيمن معدل الزيادة السنوي في الأجور النقدية، وكما هو واضح من الشكل، أن المحور العمودي على الجانب الأيمن يزيد على المحور العمودي على الجانب الأيسر بمقدار ثابت هو 3% سنويا، الأمر الذي يعني أن معدل التضخم السنوي يقل 3% سنويا

1- بوصافي كمال، "مرجع سبق ذكره"، ص 75.
2- سليم عقون، "مرجع سبق ذكره"، ص 36.
3- رمزي زكي، "مرجع سبق ذكره"، ص 362.

عن معدل الزيادة السنوي للأجور النقدية، والسبب في ذلك هو أن إنتاجية عنصر العمل تزيد سنويا بمعدل 3%، وان الأسعار تتحدد في التحليل النهائي بمتوسط تكلفة عنصر العمل لكل وحدة منتجة.

وعليه فان:

معدل التضخم = معدل زيادة الأجور – معدل نمو إنتاجية العمل.

ومن الشكل يتضح انه إذا كان معدل البطالة يساوي 5.5% من قوة العمل، وكانت الأجور النقدية تزيد بنسبة 3% سنويا، وكذلك تزيد إنتاجية عنصر العمل بنسبة 3% سنويا، فان معدل التضخم الذي يسود في هذه السنة سيكون مساويا للصفر، ومن الممكن خفض معدل البطالة إلى مستوى اقل من ذلك مقابل السماح بزيادة معدل التضخم، مما يعني أن هناك مقايضة تحدث بين البطالة والتضخم، وهكذا يبين منحني فيلبس انه من الممكن خفض معدل البطالة على أن يكون ثمن ذلك هو قبول معدل أعلى للتضخم، ويوضح لنا ميل منحنى فيليبس عند كل نقطة شروط المبادلة بين البطالة والتضخم في الأجل القصير، وتستند المبادلة هنا على شرط مهم، وهو عدم توقع تضخم الأسعار والأجور، بمعنى أن يكون الاقتصاد قد استقر عند معدل ثابت لتضخم الأسعار والأجور[1].

وضع سام ويلسون وسولو فرضيتين أساسيتين:

– الأجور الاسمية لا تزيد عن 3% لا يكون لها تأثير تضخمي، لأنها توافق الزيادة في إنتاجية العمل.

– أما إذا زادت معدلات الأجور عن 3% يصبح معدل التضخم يزيد بشكل عام ومنتظم.

وان الانتقال من العلاقة بين معدل التغير في الأجور النقدية ومعدل البطالة إلى العلاقة بين معدل التغير في مستوى السعر وحجم البطالة، مفاده أن الأسعار تتحدد عن طريق تطبيق هامش ثابت لتكلفة وحدة العمل، وبالتالي تتحرك بخطوة مع الأجور W، وذلك على النحو التالي:

$$W = f(U_t) \dots\dots\dots (1)$$

وبما أن W تمثل معدل التغير في الأجور يصبح لدينا:

$$\frac{W_t - W_{t-1}}{W_{t-1}} = f(U_t)$$

$$W_t - W_{t-1} = W_{t-1}.f(U_t)$$

$$W_t = [W_{t-1}.f(U_t)] + W_{t-1}$$

1- زكي رمزي، "مرجع سبق ذكره"، ص 363-364.

$$W_t = W_{t-1}.[f(U_t) + 1] \dots\dots\dots\dots (2)$$

وإذا كان السعر الذي ترغب فيه المؤسسة المنتجة هو ذلك المستوى الذي يضمن تغطية تكاليف الإنتاج مع هامش ثابت من الأرباح في ظل المنافسة التامة، فانه يمكننا صياغة سعر مرجعي على الشكل التالي[1]:

$$P_t = \frac{(1+Z).W_t}{a} \quad \rightarrow \quad W_t = P_t.\frac{a}{(1+Z)} \dots\dots\dots\dots (4)$$

وبالتعويض W_t من المعادلة (4) في المعالة (2) نحصل على ما يلي:

$$P_t.\frac{a}{(1+Z)} = W_{t-1}.[f(U_t) + 1]$$

$$P_t = \frac{(1+Z)W_{t-1}}{a}.[f(U_t) + 1]$$

$$P_t = P_{t-1}.[f(U_t) + 1]$$

$$\frac{P_t - P_{t-1}}{P_{t-1}} = f(U_t) \dots\dots\dots\dots (5)$$

من خلال المعادلة (5) يصبح لدينا التغير في المستوى العام للأسعار هو دالة لمعدل البطالة ونكتب:

$$\pi = f(U_t) \dots\dots\dots\dots (6)$$

حيث:

π: معدل التضخم.

P: مستوى العام للأسعار.

Z: هامش التكلفة.

W: معدل الأجر النقدي.

U: معدل البطالة.

a: الإنتاجية المتوسطة للعمل.

t: مؤشر الزمن.

وعند مفاضلة المعادلة (4) بالنسبة للزمن نحصل على العلاقة التالية:

$$P = W - a$$

1- سعيد هتهات،"دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة البطالة في الجزائر"، رسالة ماجستير، جامعة ورقلة،2006/2005، ص80.

بمعنى أن معدل التضخم يساوي الفرق بين معدل الزيادة في الأجور الاسمية ومعدل الزيادة في إنتاجية العمل، إذا كان معدل التضخم معدوما تصبح الزيادة في الأجور الاسمية تتوافق مع الزيادة في إنتاجية العمل.

III-1-3 ظاهرة التضخم الركودي وعقم منحنى فيليبس

إذا كان منحنى فيلبس قد عبر عن قائمة واسعة من خيارات التزاوج (التوليفات) بين معدل البطالة ومعدل التضخم، فإن هذه القائمة قد انهارت تماما حيث أصبح من الممكن أن يكون لمعدل معين للبطالة أكثر من معدل موافق للتضخم، الأمر الذي يعني أن منحنى فيلبس قد تحرك لأعلى، وهذا هو فعلا ما حدث خلال الفترة 1968-1990، وآنئذ لم يعد هناك شك في أنه لا يوجد استقرار في منحنى فيلبس، وأصبحت البطالة والتضخم تعكس علاقة أكثر تعقيدا من العلاقة البسيطة والسهلة التي كان يصورها منحنى فيلبس.

وتحولت هذه العلاقات إلى ما يشبه العلاقات غير المنتظمة، وهنالك وقع الكينزيون في ورطة شديدة، فمن ناحية لم يعد ممكنا في ضوء النظرية العامة لكينز تفسير حالة الركود التضخمي أي تعاصر معدلات البطالة والتضخم، ومن ناحية ثانية لم يكن ممكنا أن يستخلص صناع السياسة الاقتصادية من صلب النظرية العامة لكينز، ما يفيدهم في مواجهة هذا المأزق[1].

لقد عاصر التضخم الركودي العالم منذ منتصف السبعينات القرن الماضي بعد ارتفاع أسعار البترول وما ترتب على ذلك من ارتفاع تكاليف الإنتاج، ومن ثم انخفاض الأرباح لرجال الأعمال، وبالتالي نقص العرض الكلي.

وقد ترتب على ذلك ارتفاع مستوى الأسعار أي زيادة معدل التضخم وفي الوقت نفسه انخفاض مستوى الإنتاج، وبالتالي مستوى التوظيف ومن ثم زيادة معدل البطالة، فأصبحت العلاقة بين معدل البطالة ومعدل التضخم علاقة طردية ونعرف هذه الظاهرة بالتضخم الركودي[2]، كما هو مبين في الشكل:

1- رمزي زكري، "مرجع سبق ذكره"، ص 366.
2- السيد محمد السريتي،"مرجع سبق ذكره"، ص 311-312.

الشكل رقم(11): ظاهرة التضخم الركودي

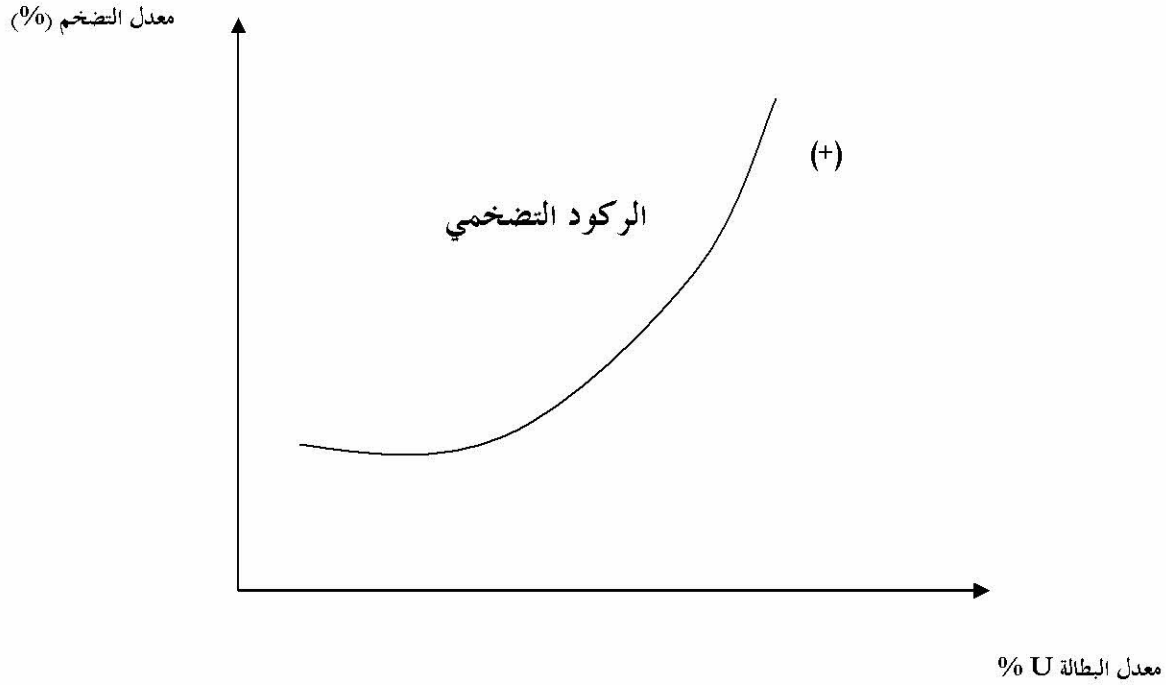

المرجع: السيد محمد السريتي، ص 312.

ولقد ثار الجدل بين النيوكلاسيك والكينزيون فيما يتعلق بتفسير هذه الظاهرة، حيث أرجعه فريدمان إلى السياسات النقدية النشطة، بعدما اعتبر أن النظم الاقتصادية الرأسمالية مستقرة بطبيعتها، وحسب فريدمان فان التضخم ذو المصدر النقدي، يؤدي إلى اختلالات في النظام الاقتصادي والتي بدورها تؤدي إلى قرارات وتوقعات خاطئة، ومنه فان تصحيح هذه الأخطاء بتطبيق سياسة نقدية انكماشية تهدف إلى منع الوصول إلى اتجاهات تضخمية جامحة، تعدد أساسا لتفسير عملية تخفيض الإنتاج والتشغيل مع استمرار ارتفاع الأسعار.

ويرجع الكينزيون السبب الأساسي في حدوث التضخم الركودي إلى عدم التدخل الكافي للدولة تارة، وتارة أخرى إلى نوعية السياسات التقديرية للحكومة، أما بالنسبة الكينزيون الجدد فيتم هذا النوع من التضخم على مستوى الإنتاج للمشروعات أكثر منه على مستوى الطلب المفرط على السلع والخدمات من جانب الأفراد.

لقد برزت ظاهرة التضخم الركودي في مطلع السبعينات من القرن الماضي لتقوي من تلك الشكوك التي أثيرت حول عدم صحة منحنى فيليبس، فلم يعد ممكنا تفسير هذه الوضعية على ضوء النظرية العامة لكينز،

فكانت هذه الورطة بمثابة الفرصة التي انتهزها النيوكلاسيك لتوجيه سهام نقدهم لهذه النظرية عبر الهجوم على منحنى فيليبس، واقتراح السياسة النقدية الرشيدة كعلاج جوهري للتضخم الركودي[1].

III-2 تحليل النقديين (فريدمان) لمنحنى فيليبس

هاجم فريدمان وأنصاره بشدة منحنى فيليبس الكينزي، الذي كان ينص على انه توجد علاقة عكسية بين معدل البطالة ومعدل التضخم، وقد استغل النقديون السقوط المريع الذي شهدته فكرة منحنى فيليبس عقب ظهور ما يسمى بالكساد التضخمي، فالتضخم ظاهرة نقدية مستقلة عن ظاهرة ارتفاع الأجور وضغط نقابات العمال، أما البطالة فترجع في رأيهم إلى زيادة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية على النحو الذي يشل من كفاءة آلية الأسعار في سوق العمل، وان المسئول عن ذلك تبني حكومات البلدان الرأسمالية هدف التوظيف الكامل، وبخاصة في ضوء المفهوم الكينزي الذي أهمل فكرة معدل البطالة الطبيعي، وهو المعدل الذي يتوافق ويتناسب مع حالة الاستقرار النقدي، وان أي محاولة لخفض معدل البطالة الحقيقي دون مستوى هذا المعدل الطبيعي لا تلبث أن تجر في أذيالها التضخم وعدم الاستقرار.

III-2-1 اثر إدخال متغير التضخم المتوقع في تحليل منحنى فيليبس

في نقده الشهير لمنحنى فيليبس وصف ميلتون فريدمان **M. Friedman** منحنى فيليبس بأنه مظلل تماما **Utterly Fallactions**، لأن المحور الرأسي فيه يشير إلى معدل الأجر الاسمي **Nominal Wagerate** بدلا من أن يشير إلى معدل الأجر الحقيقي **Real**، ويعتقد فريدمان أن سبب هذه المشكلة هو أن فيليبس قد أخذ بالافتراض الكينزي الذي ينص على أن التغيرات المتوقعة في الأجور الاسمية تكون مساوية للتغيرات المتوقعة في الأجور الحقيقية، وقد رفض فريدمان هذا الافتراض وافترض أن يشير المحور الرئيسي في منحنى فيليبس إلى معدل التغير في الأجور الاسمية مطروحا منه المعدل المتوقع لتغير الأسعار، وبناء عليه فإن معادلة تكوين الأجور يجب أن تعاد صياغتها بحيث تأخذ بعين الاعتبار التوقعات التضخمية، ولهذا فإنه إذا كانت معادلة الأجور المفترضة عند فيليبس هي:

$$W = f(U)$$

فإن معادلة الأجور عند فريدمان هي:

$$W = f(U) + P^e$$

حيث:

1- سعيد هتهات،"دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة البطالة في الجزائر"، رسالة ماجستير، جامعة ورقلة،2006/2005، ص82.

w: الأجور النقدية.

U: البطالة.

P^e: المعدل المتوقع لتغيرات الأسعار.

ولا تخفى أن إدخال التوقعات التضخمية **Inflationary Expectations** في التحليل يجعلنا نتصور أن هناك عدة منحنيات لمنحنى فيلبس بحيث يعبر كل منحنى عن توقعات تضخمية معينة، وكل منحنى منها يعبر عن أجل قصير معين.

ومهما يكن من أمر، فان إدخال التوقعات التضخمية في الصورة قد انتهى بعدد كبير من الاقتصاديين، إلى إنكار وجود أي علاقة بين البطالة والتضخم في الأجل الطويل، حيث حاولوا أن يثبتوا أن منحنى فيليبس يأخذ شكلا عموديا في الأجل الطويل، ويمكن الوقوف على وجهة نظرهم في هذا الخصوص من خلال الشكل التالي[1]:

الشكل رقم(12): منحنى فيليبس في الأجل الطويل.

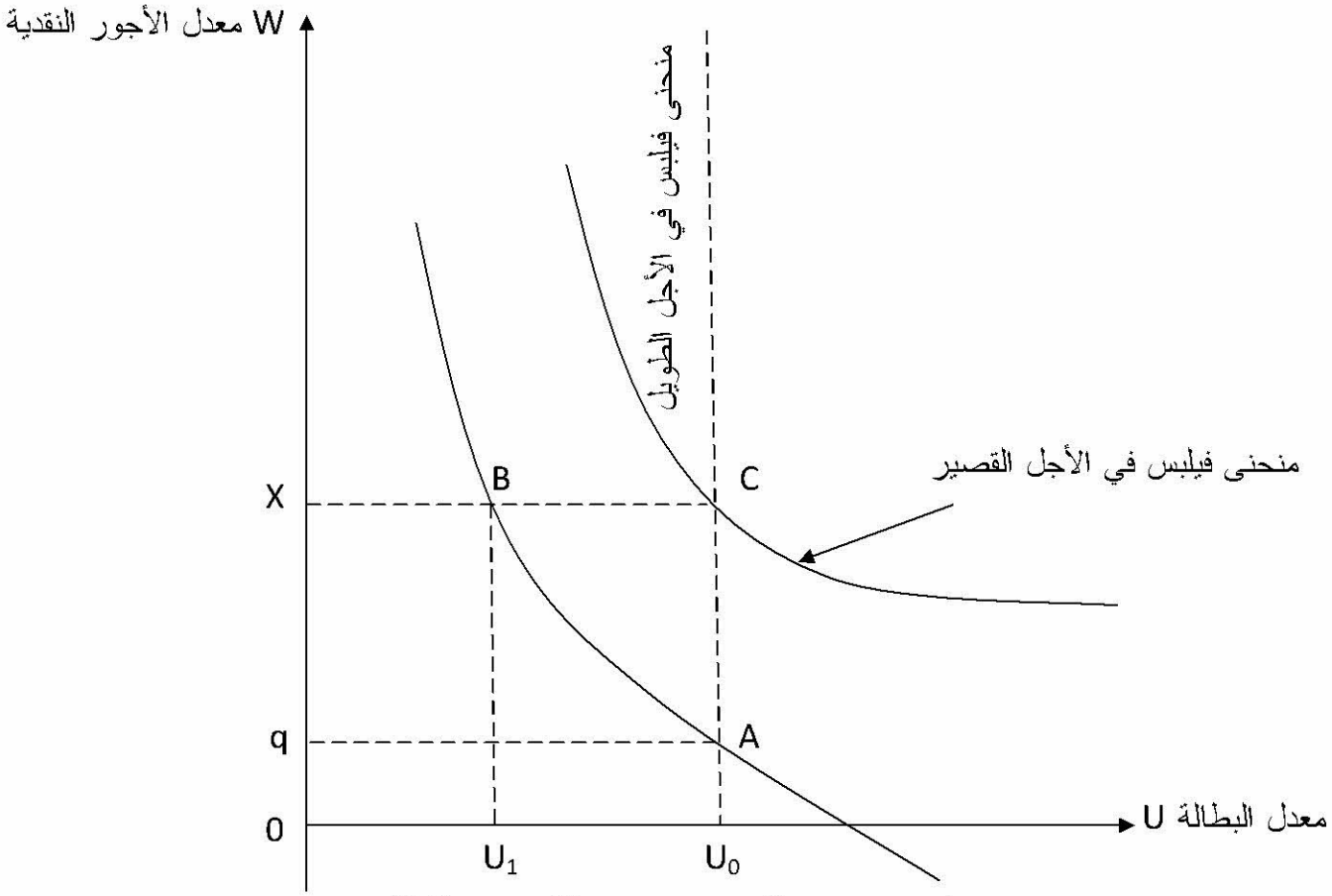

المرجع: رمزي زكي، مرجع سبق ذكره، ص 371.

1- رمزي زكي، "مرجع سبق ذكره"، ص 369-370.

لنفترض أن منحنى فيليبس الأصلي هو المنحنى (I) أي ($p^e = 0$) وان النقطة (A) تمثل نقطة التوازن أين تكون كلفة وحدة العمل ثابتة، ومعدل الأجر النقدي ومعدل الأجر الحقيقي يتزايدان بنفس معدل الإنتاجية (oq) كما أن معدل البطالة في الاقتصاد الوطني يساوي (ou_0) وهو معدل بطالة طبيعي.

لنفرض أن هناك رواجا اقتصاديا قد حدث في الاقتصاد الوطني لأي سبب من الأسباب، فذلك يؤدي إلى خفض البطالة إلى مستوى (ou_1) عن طريق توظيف عمالة إضافية، الأمر الذي يدفع معدل الأجر النقدي إلى الارتفاع إلى مستوى (ox)، وبالتالي يكون الاقتصاد الوطني قد تحرك على منحنى فيليبس إلى نقطة توازن جديدة وهي (B)، ونظرا لان الأجور الآن تتزايد بمعدل اكبر من معدل نمو الإنتاجية، فان ذلك يؤدي عاجلا أم أجلا إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار (x-q)، هنا نجد أن منحنى فيليبس القديم (I) لم يعد منطبقا على الحالة الجديدة للاقتصاد الوطني، وحينما تبدأ التوقعات التضخمية الجديدة تتكيف مع معدل التضخم السائد، فان منحنى فيليبس سوف ينتقل بكامله إلى الأعلى ويصبح لدينا منحنى فيلبس جديد (II) ($p^e = x - q$)، لكن هذا المنحنى لا يمثل وضعا مستقرا للاقتصاد ما دام معدل البطالة اقل من معدله الطبيعي، وبالتالي فان الأجور سوف تواصل ارتفاعها بمعدل اكبر من (ox)، وسوف يستمر معدل التضخم في الارتفاع، الأمر الذي سيؤدي إلى تغيير المعدل المتوقع للتضخم، ولن يمكن الوصول إلى حالة التوازن ما لم يعد معدل البطالة إلى مستواه الطبيعي، وعنده يتساوى المعدل المتوقع مع المعدل الفعلي للتغير الأسعار، وهو ما توضحه النقطة (C).

وهكذا يشير التحليل إلى انه يوجد فقط تبادل بين البطالة والتضخم في الأجل القصير، وان معدل البطالة سوف يعادل المعدل الطبيعي للبطالة في الأجل الطويل، أي أن منحنى فيليبس في الأجل الطويل يتخذ شكلا راسيا و هو ما يشير إليه الخط(V_0AC)[1].

ومن الثابت أنه منذ أواخر عقد الستينيات وطوال العقود المتلاحقة حدثت عدة صدمات مؤثرة على جانبي الطلب الكلي والعرض الكلي مما كان له تأثير بليغ في حركة الأسعار والأجور، ومن تم في التوقعات التضخمية في البلدان الرأسمالية الصناعية، ومن هذه الصدمات نذكر على سبيل المثال الصدمة النفطية الأولى 1974/73 والصدمة النفطية الثانية 1980/79 وحرب الخليج الأولى 1989/80 وحرب الخليج الثانية 1991/90 ولهذا فإن مع مرور الزمن، بدأ العمال يأخذون بعين الاعتبار معدلات التضخم المتوقعة في مساوماتهم الجماعية بشأن تحديد الأجور مع رجال الأعمال الذين أصبحوا بدورهم يأخذون هذا العامل بعين الاعتبار في قراراتهم

1- رمزي زكي، "مرجع سبق ذكره"، ص 370-372.

الإنتاجية والاستثمارية، وهذا يعني أن عنصر استقرار التوقعات الخاصة بالأجور والأسعار الذي كان سائدا خلال الفترة 1959-1969 قد انتهى، وقد أدى ذلك إلى إتلاف العلاقة الثانية التي كانت قائمة بين البطالة والتضخم.

ووفقا لتحليل فريدمان أن العلاقة العكسية بين معدل البطالة ومعدل التضخم (منحنى فيلبس) هو ظاهرة قصيرة الأجل وليست طويلة الأجل، حيث يترتب على زيادة الطلب الكلي ارتفاع مستوى الأسعار بمعدلات تفوق معدل ارتفاع الأجور النقدية، ومن تم تنخفض مستويات الأجور الحقيقية للعمال مع المحافظة على مستويات مرتفعة من الناتج والتوظيف وذلك في الأجل القصير، أما الأجل الطويل فإن الأفراد يتوقعون استمرار ارتفاع الأسعار بناءا على المعدلات التي سادت في الفترات السابقة من التضخم، ولذا يطالبون برفع أجورهم النقدية وبالتالي ينتقل منحنى فيلبس في الأجل القصير الذي يكون سالب الميل إلى أعلى عند نفس مستوى التوظيف.

وخلاصة ذلك، أن منحنى فيلبس في الأجل الطويل يأخذ خطا رأسيا عند معدل البطالة الطبيعي وبالتالي لا تكون هناك أي علاقة بين معدل البطالة ومعدل التضخم في الأجل الطويل، وهذا الرأي يتفق مع الفكر الكلاسيكي وهو أنه لا يوجد علاقة بين معدل البطالة ومعدل التضخم وأن الاقتصاد يتوازن دائما عند مستوى التوظيف الكامل.

ولكنه عند فريدمان يكون التوازن عند مستوى التوظيف الكامل في التضخم[1].

III-2-2 تحليل منحنى فيليبس في ظل فرضيتي المعدل الطبيعي للبطالة وتسارع التضخم[2]

لقد شكل استعمال فرضيتي المعدل الطبيعي للبطالة وتسارع التضخم اللتين غيرتا جذريا نظرة الاقتصاديين حول منحنى فيليبس في نهاية الستينيات من القرن الماضي، تأييدا قويا للحجة القائلة بان هذا المنحنى يكون عموديا في الأجل الطويل، وتنطلق فكرة المعدل الطبيعي حسب فريدمان، من كون التوسع النقدي يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات لترتفع الأسعار وتتجاوب الأجور النقدية ببطء فتنخفض الأجور الحقيقية، وبهذا تنقل المؤسسات منحنيات الطلب على العمل للأسفل فتنخفض البطالة، إلا أن هذا المسار اعتمد على التوقعات الخاطئة حول التضخم، فعند علم العمال بانخفاض قوتهم الشرائية يغادرون وظائفهم أو يفاوضون على أجور نقدية اعلي، وفي كلتا الحالتين يعود معدل البطالة إلى مستواه الأصلي في الوقت الذي يبقى معدل التضخم ثابتا.

1- السيد محمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا، "مرجع سبق ذكره"، ص 310.
2- سعيد هتهات،"دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة البطالة في الجزائر"، رسالة ماجستير، جامعة ورقلة،2006/2005، ص83.

ومن اجل تضخم مرتفع ومستقر لا يمكن أن يقابل بانخفاض دائم في معدل البطالة، حيث تولد الحركات على يسار وعبر منحنى فيليبس تعديلات في التضخم المتوقع الذي يحرك المنحنى نحو اليمين، ويعيد البطالة إلى معدلها الطبيعي، كما هو موضح في الشكل أدناه:

الشكل رقم(13): منحنى فيليبس في المدى الطويل

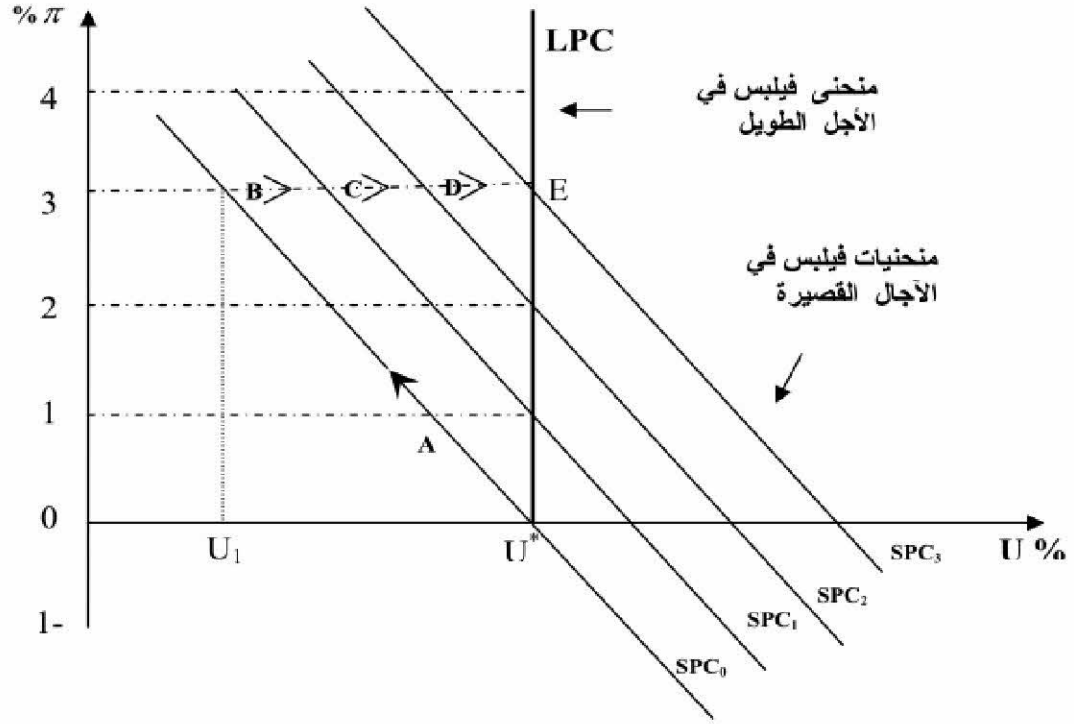

المرجع: سعيد هتهات،"مرجع سبق ذكره"، ص84.

فمن اجل تثبيت البطالة عند مستوى منخفض u_1 (انظر الشكل رقم ()) يجب على السلطات أن تسمح بحدوث تسارع مستمر في معدل التضخم الفعلي، ومنه فان محاولة تثبيت البطالة عند هذا المستوى يولد تضخما انفجاريا دائم التسارع، وينتقل الاقتصاد عبر المسلك (D.C.B.A) من A باتجاه D مع معدل تضخم فعلي يرتفع من 0%إلى 6%، 10% وهكذا.

الشكل رقم(14): فرضية التسارع

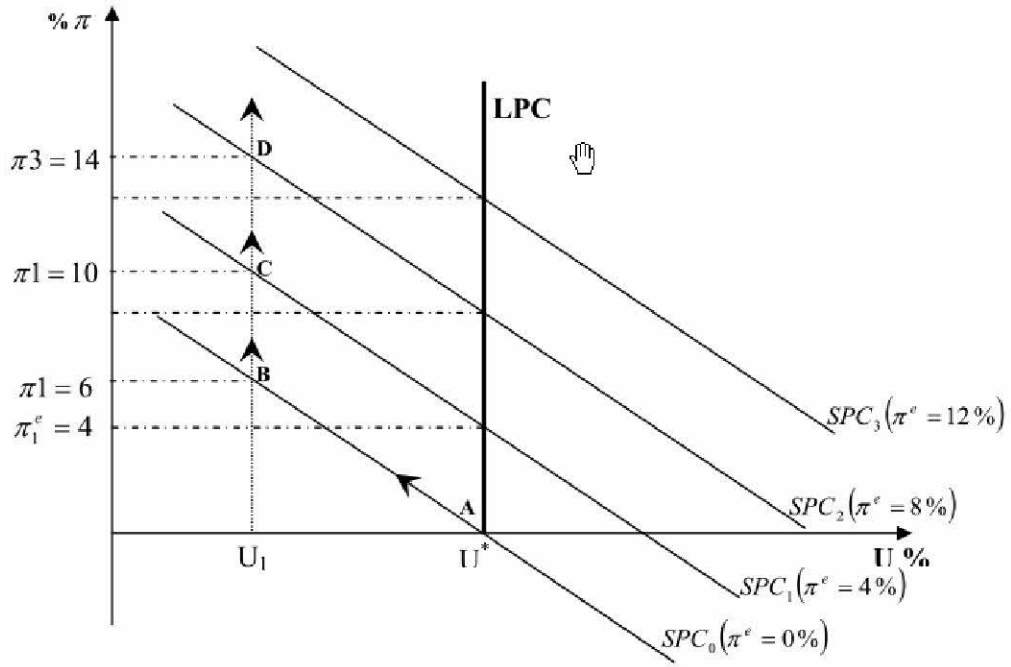

المرجع: سعيد هتهات،"مرجع سبق ذكره"، ص85.

بافتراض أن الحكومة أرادت أن تبادل مثلا معدل البطالة u_1=3% مقابل معدل تضخم 6% وذلك من خلال سياسة نقدية توسعية، يؤدي التوسع النقدي إلى تقليص معدل البطالة بزيادة الأجور النقدية في سوق العمل وارتفاع أسعار المنتجات في سوق السلع والخدمات بسبب الخداع النقدي، وإذا أصرت الحكومة على إبقاء مستوى البطالة عند u_1، فان معدل التضخم لن يبقى عند مستوى 6% بل سوف يرتفع، حيث أن ارتفاع معدل تضخم الأسعار والأجور بنسبة 6% في البداية، سوف يجذب مزيدا من العمالة، ويترتب على هذه الوضعية زيادة في الناتج، ولكن بمجرد أن يدرك العمال أن أجورهم الحقيقية لم ترتفع بسبب الزيادة المماثلة في معدل التضخم، فينسحبون من السوق ليعود معدل البطالة إلى وضعه الأصلي كما اشرنا سابقا، ولكن محاولة الحكومة في الاستمرار على الإبقاء على معدل البطالة عند مستوى u_1 يتطلب توسعا أخرا في الطلب الكلي يترتب عليه ظهور معدل تضخم فعلي هو 10% مادام المعدل المتوقع هو 4% بدلا من الصفر، وإذا استمر نفس الوضع السابق، فان قوى السوق تعمل على رفع معدل التضخم المتوقع إلى 8% وترتفع الأجور والأسعار بنسبة 8%.

وهناك حجة استخرجت من تحليل فريدمان لمنحني فيلبس المدعم بالتوقعات حسب قول **Gouland**، وهو أن التضخم له مكونتان، تضخم الطلب الناتج عن سياسة التوسع النقدي، والتضخم المتوقع، حيث:

- إذا كانت معلمة التوقع المقدرة اكبر من الواحد: يكون التوسع النقدي المتسبب في تضخم الطلب لسنة واحدة كافيا لتعميم مسار تضخمي تراكمي، وهي الفكرة التي ترتكز عليها الأفكار التاتشرية[1] بان التضخم يسبب البطالة، بمعنى أن هناك علاقة سببية عوضا عن مجرد ارتباط إحصائي.
- إذا كانت معلمة التوقع المقدرة مساوية للواحد: فان التوسع النقدي الدائم يؤدي إلى معدل تضخم ثابت في الطلب يكون ضروريا وكاف لتعميم التضخم المتسارع، ويعطي تدعيما لفكرة منحنى فيليبس العمودي في الأجل الطويل.
- إذا كانت معلمة التوقع المقدرة اصغر من الواحد: فان الزيادات في التوسعات النقدية تكون ضرورية لتعميم التضخم، بيد أن الاختبارات الإحصائية لفرضية المعدل الطبيعي أثبتت في هذه الحالة أن هذه الفرضية تكون مرفوضة، وبالتالي توجد مفاضلة بين التضخم والبطالة في الأجل الطويل.

IV- واقع العمل والبطالة في الجزائر

إن البطالة في الجزائر تمتد جذورها إلى سنوات طويلة مضت نتيجة أسباب متعددة أدت إلى ظهورها وتفاقمها في الاقتصاد الجزائري، ومن أسبابها ما هو اقتصادي ومنها ما هو سياسي وكذلك منها التقني والتنظيمي والإداري، قد ترك ذلك كله عدم قدرة الاقتصاد الجزائري على توفير فرص العمل الكافية أمام الداخلين الجدد إلى سوق العمل، وبالتالي تصبح مشكلة البطالة أكثر تعقيدا نظرا لعدم وجود سياسات واضحة للتشغيل تعمل على زيادة فرص العمل.

ووفقا لهذا فسنحاول من خلال هذا المبحث التعرف على ظاهرة البطالة في الجزائر، أسبابها ومراحل تطورها، بالإضافة إلى التطرق إلى إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة.

IV-1 أسباب تفاقم ظاهرة البطالة في الجزائر

يرجع معظم المختصين تفاقم ظاهرة البطالة في الجزائر إلى الأسباب التالية:

IV-1-1 الأسباب الخارجة عن إرادة الدولة

وهي التي أضعفت معدلات الاستثمار المحلي ومنها عدم توفر فرص العمل والتي كانت خارج نطاق الحكومة في تصرفاتها من خلال إبعاد مسؤوليتها سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة، ومن بين هذه الأسباب ما يلي:

1- نسبة إلى السيدة "تاتشر" (حزب المحافظين)، التي قادت بريطانيا من 1979 الى غاية 1990

1- انخفاض أسعار المحروقات

لا يختلف اثنان أن الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي يعتمد بالدرجة الأولى على مداخيل البترول وهو ما يعني أنه معرض للصدمات السلبية مع كل انخفاض وتراجع لسعره في الأسواق الدولية، وقد عاشت الجزائر آثار هذا الوضع بشكل واضح وجلي سنة 1986 نتيجة الأزمة البترولية، حيث انخفضت أسعار البترول بصورة مستمرة وخيالية خلال فترة الثمانينات من حوالي 35 دولار للبرميل في سنة 1980 إلى 15 دولار للبرميل في عام 1986 ما أدى إلى انكماش اقتصادي في الجزائر نتيجة إتباع سياسات تقييدية بسبب تدهور الريع البترولي، وهذا ما أدى إلى تقليص حجم الاستثمارات المحلية ومن ثم تقليص إيجاد مناصب عمل جديدة[1]، و الجدول الموالي يوضح الميزان الجبائي و النقدي خلال فترة الأزمة.

جدول رقم (01):الميزان الجبائي والنقدي الوحدة (%)

	1985	1986	1987	1988
إيرادات الخزينة/الناتج الداخلي الخام	36.8	30.6	28.4	26.7
منها: الجباية النفطية	15.9	7.1	6.3	6.9
نفقات الخزينة / الناتج الداخلي الخام	46.4	42.3	35.6	39.4
النفقات الجارية	18.2	21.1	20.1	21.8
الاستثمار العمومي	15.3	13.8	11.7	12.4
القروض الصافية المقدمة للمؤسسات العمومية	7.8	5.8	4.9	5.9
مصاريف أخرى	5.1	1.6	-1.1	-0.7
رصيد الخزينة /الناتج الداخلي الخام	9.6	11.7	7.2	12.7
M^2/ الناتج الداخلي العام	76	75	79	84
تضخم مؤشر الأسعار عن الاستهلاك (IPC)	10.5	12.4	7.4	5.9

المصدر: تقرير المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، نوفمبر 1998، ص 11.

من خلال الجدول أعلاه يظهر جليا أنّ إيرادات الخزينة قد تأثرت بتغيرات أسعار البترول خلال فترة الأزمة وهذا ما أدّى بالجباية البترولية بدورها بالانخفاض إلى أكثر من النصف سنة 1986 مقارنة لسنة 1985، وبالتالي لجأت الجزائر إلى سياسة انكماشية في صورة تقليص الاستثمار العمومي، والقروض الصافية المقدمة للمؤسسات العمومية.

1- ماضي بلقاسم، أمال خدادمية، "أسباب مشكلة البطالة في الجزائر وتقييم سياسات علاجها"، ملتقى دولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، الجزائر، يوم 2011.09.20 ص1،

2- النمو الديمغرافي

ومن دون شك أن العامل الديموغرافي هو أحد الأسباب التي تضغط على البطالة، فالجزائر بنمو ديموغرافي مرتفع تطور من 3.39 % سنة 63/62 إلى 3.11 % سنة 1985، لينخفض بعد ذلك إلى 2.5 % سنة 1990، ثم إلى2.1% سنة 1995 وإلى 1.9 % سنة 1996. ورغم هذا التحسن، فإن الجزائر تبقى تعتبر من البلدان ذات الزيادة السكانية المرتفعة (550.000 نسمة سنويا)، أي أننا أمام سكان نسبة الشباب فيهم عالية جدا (60 % أقل من 25 سنة، و50 % أقل من 20 سنة)، وهذا يعني أن عدد السكان النشطين يتزايد بوتيرة عالية أيضا، إذ قدر سنة 1999 بـ 8.5 مليون بزيادة سنوية في العشر سنوات الأخيرة بـــ 3.9 %، وهو الشيء الذي يولد زيادة سنوية في طلبات العمل قدرت سنة 1995 بـــ 260.000 طلب إضافي، وسنة 1996 بـــ 300.000 طلب، وقدرت خلال العشرية 1987-1998 بـــ 257.000 في المتوسط سنويا، وإذا أخذنا سنة 1996 كمثال، فإن الاقتصاد الجزائري لم يوفر سوى 158.000 منصب سنة 1996/1995، وهذا يبيّن عدد الشباب الداخلين لسوق العمل الذين ليس لهم أمل في إيجاد منصب شغل (142.000 سنة 1996 فقط)[1].

والشكل التالي يبرز لنا تطور نمو السكان في الجزائر:

1- نذير عبد الرزاق، بن يوسف نوة، "انعكاسات الإصلاحات الاقتصادية على التشغيل والبطالة في الجزائر"، ملتقى دولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، الجزائر، يوم 2011.09.20، ص5.

الشكل رقم (15): النمو السكاني في الجزائر.

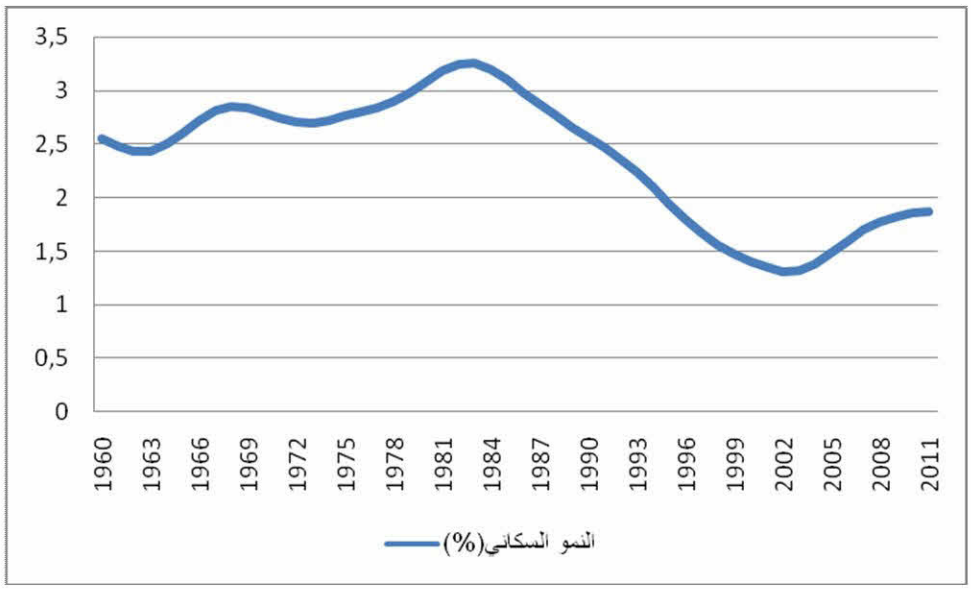

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الملحق

3- تدهور شروط التبادل التجاري الدولي[1]

إن أي انكماش في أطراف التبادل التجاري الدولي يؤثر على مستوى الدخل الوطني وقدرة الجزائر على خلق فرص عمل جديدة، حيث أن انخفاض سعر الدولار من 124.3% في عام (1984-1985) إلى 101.9% في عام (1986-1987) باعتبار سنة 1980 سنة الأساس أدى إلى إضعاف لقدرتها الشرائية، لأن الجزائر تتعامل في بيع محروقاتها بالدولار الأمريكي وبالتالي تأثير استيراداتها من السلع التامة الصنع حيث انخفض سعر صرف الدولار نحو 30% و 20% أمام كل من الين الياباني و المارك الألماني على التوالي في بداية الثمانينات.

في حين أنه عند قياس مرونة الواردات بالنسبة لسعر الصرف الدولار كانت غامضة نوعا ما، فتدهور سعر صرف الدينار يمكن أن يتبعه ارتفاع أو انخفاض قيمة الواردات، حيث تحقق هدف التخفيض سنة 1991 الذي أدى إلى تخفيض قيمة الاستيرادات ونفس الشيء سنوات 1996-1997-1999 إضافة إلى سنتي 2003 و2004، لكن الملاحظ أن التدهور في قيمة الدينار سنتي 1998 و2001 مثلا بنسبة 1% رافقه

1- ماضي بلقاسم، أمال خدامية، "أسباب مشكلة البطالة في الجزائر وتقييم سياسات علاجها"، ملتقى دولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، الجزائر، يوم 2011.09.20، ص3.

ارتفاع قيمة الواردات بالدولار بـــ 41% و2.74% على التوالي ونفس الشيء سنتي 2002-2005 فالتدهور في سعر الصرف بـــ 1% أدى إلى ارتفاع الواردات على التوالي بـــ 5.61% و5.82%.

جدول رقم (02): مرونة الواردات مقيمة بالدولار بالنسبة لسعر الصرف الدينار

الوحدة (%)

	1994	1995	1996	1997	1998
الواردات	9701.723	10770.04	9101.836	8695.907	9403.449
تغير الواردات	65.9	11.03	15.49-	4.66-	7.52
تغير سعر الصرف	50.2	35.9	14.9	5.35	1.83
المرونة	1.31	0.3	1.03-	0.87-	41

	1999	2000	2001	2002	2003
الواردات	9173.396	9175.092	9899.85	12011.042	1354.333
تغير الواردات	2.5-	0.0018	7.32	11.57	11.31
تغير سعر الصرف	13.32	13.03	2.67	03.13	2.98-
المرونة	0.18-	0.000013	2.74	5.61	3.79-

	2004	2005	2006	2007
الواردات	18240.352	20363.256	21005	27439
تغير الواردات	25.75	10.42	3.05	23.44
تغير سعر الصرف	6.82-	1.79	0.96-	4.59-
المرونة	3.77-	5.82	3.17-	5.10-

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على إحصائيات ONS

4- انخفاض معدلات النمو الاقتصادي في الدول الصناعية الكبرى

ترتب عن ذلك إتباع سياسة انكماشية في فترة الثمانينات من قبل الدول المتقدمة، لأن نمو الناتج المحلي الإجمالي في تلك الدول قد انخفض من 9.4% في سنة 1980 إلى 5.3% في سنة 1983 ثم إلى 3.3% في سنة 1986 بسبب ما تعرضت له هاته البلدان من أزمات اقتصادية أدخلتها في حالة ركود اقتصادي مما أدى

إلى تناقص واردات هذه الدول من الدول النامية ومن بينها الجزائر، وبالتالي فإن ظاهرة الركود الاقتصادي العالمي كان له الأثر على مستوى الدخل ومن ثم على مستوى قطاع التشغيل خاصة في قطاعات التصدير، وهو نفس الشيء الذي حدث سنة 2009 بسبب الأزمة المالية العالمية التي مست الدول المتقدمة ابتداءا من أمريكا ثم إلى أوربا حاليا، وتمخض عن هذه الأزمة تراجع كبير في معدلات النمو الاقتصادي للدول المتقدمة وانخفاض في أسعار البترول الشيء الذي أدى بالضرورة إلى تناقص وارداتها من الدول النامية ومن بينها الجزائر، إضافة إلى تراجع مداخيل الجزائر من العملة الصعبة بسبب انخفاض أسعار النفط.

IV-1-2 الأسباب النابعة من اتجاهات الدولة الجزائرية

تشمل العوامل التي يمكن للدولة أن تتدخل فيها، وتؤثر عليها بشكل أو بآخر، وتتعلق في مجملها بالاختلالات الهيكلية للوحدات الاقتصادية وللتوزيع السكاني الذي يرتكز في مناطق الشمال، مما أحدث اختلالا في التوازنات الجهوية، وما ينتج عنه من ضرورة توفير مناصب شغل بهذه المناطق، ومن بين هذه العوامل كذلك الجانب المتعلق بدرجة تأهيل اليد العاملة.

1- عدم ملائمة الهيكل التعليمي لمتطلبات السوق[1]

هناك زيادة كبيرة في عرض خريجي المدارس ومراكز التكوين والمعاهد والجامعات دون أن يقابلها طلب على هذه الفئة، مما يعني فقدان همزة الوصل بين المؤسسات الاقتصادية والمؤسسات التعليمية في جل الدول النامية، مما يحول دون توافق العرض مع الطلب ويرجع ذلك إلى عدم مواكبة السياسة التعليمية لمتطلبات السوق خاصة التخصصات النادرة.

وقد سعت الجزائر خلال الخمس السنوات الأخيرة إلى تطبيق إستراتيجية جديدة من خلال البرامج الوطنية للبحث العلمي وإصلاح الجامعة، والتوجه إلى نظام ليسانس- ماستر-دكتوراه، في التكوين بجانبيه الأكاديمي والتطبيقي، وهو ما يوفر ارتباطا وانسجاما أكثر مع النشاط الاقتصادي الوطني ومتطلباته لإحداث تكامل أكبر بين المؤسسات التعليمية والاقتصادية للوصول إلى أداء أفضل من حيث المردودية، خاصة المرتبطة بالعنصر البشري.

1 - ناصر دادي عدون، عبدالرحمان العايب،" البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد"(من خلال حالة الجزائر)"، ديوان المطبوعات الجامعية، 2010، ص254،255.

2- التوزيع الجغرافي للسكان

مما لاشك فيه أن البعد المكاني للسياسة السكانية يؤثر على مستوى استخدام الموارد البشرية، إذ أن التركز السكاني في المناطق الشمالية يؤدي إلى ارتفاع الكثافة السكانية على المساحات المأهولة بسبب النزوح من الريف إلى المدينة، وما لاشك فيه أيضا أن هذا الخلل التوزيعي يخلق ضغطا على المؤسسات، بحيث يصعب عليها امتصاص العمالة المتاحة، وهو ما يستوجب ضرورة إنشاء مشاريع اقتصادية كالمجمعات الصناعية والزراعية القادرة على خلق القيمة المضافة من جهة، وعلى توفير مناصب شغل جديدة تستوعب فائض العمالة من جهة أخرى، وهكذا ساهم قصور التوازن في التنمية الإقليمية والتوازنات الجهوية في خلق المزيد من الاختلال في سوق العمل وسوء استخدام الموارد البشرية المتاحة.

3- الاختلالات الهيكلية

تعود مشكلة التشغيل والبطالة إلى تشابك الاختلالات الهيكلية في فترة الثمانينات من القرن الماضي وما قبلها، وخاصة التشابك غير المتوازن بين القطاعات الإنتاجية في الاقتصاد الوطني، مما أدى إلى تراجع معدلات نمو الناتج مقارنة بالزيادة السكانية، الشيء الذي حال دون توفير فرص التوظيف القادرة على احتواء اليد العاملة، فالأسباب الهيكلية للبطالة في الجزائر يمكن تصنيفها إلى ثلاث عناصر أساسية و هي:

- نقص ديناميكية القطاع الإنتاجي صناعيا كان أو زراعيا، إذ لم يستطع القطاعين إظهار المرونة الواجب توفرها في سوق العمل من خلال الجهاز الإنتاجي، الذي لم يتمكن من تحقيق التمويل الذاتي الموجه للاستثمار ولتوسيع طاقاته الإنتاجية الحالية من جهة، و لم يتمكن حتى من ضمان نشاطات الصيانة وخدمات ما بعد البيع والتي كان بإمكانها أن تمتص جزءا من البطالة الحالية من جهة أخرى.

- انخفاض دعم الاستثمارات الإنتاجية وتوقفها في بعض الحالات منذ سنوات، خصوصا أن حجم الإعانات يشكل إحدى السبل الناجعة لضمان استمراريتها لما يعنيه ذلك من مناصب عمل جديدة يمكن التخلص من حالة البطالة والعطل نتيجة لسوء تسيير الموارد المالية لهذه المشاريع، فقد ظلت الجزائر تعاني من أزمة التمويل، إذ كانت رؤوس الأموال إحدى العقبات التي حالت دون توجيه بعض النشاطات الاقتصادية إلى مسارها الصحيح.

- عدم وجود تكامل بين التكوين والتشغيل باعتبار أن الأول أصبح مجرد مصنع بشري يقوم بالتكوين الكمي أكثر منه النوعي، وبدون التكفل بمصير المتخرجين، في إطار التكامل بين مختلف القطاعات الاقتصادية والمؤسسات المكونة.

4- قوانين العمل و تشريعاته[1]

إن محتوى التشريعات الخاصة بقانون العمل قد أسهمت بطريقة مباشرة في ارتفاع معدلات البطالة في التشريع الصادر في سنة 1990، بحيث أن محتواه له علاقة بالتزامات الجزائر اتجاه الهيئات والمنظمات الدولية كمنظمة العمل الدولية وكان الأمر كذلك بالنسبة إلى المبادئ الأساسية المتعلقة بالمفاوضات الجماعية (اتفاقية 98) والحرية النقابية للعمال وأرباب العمل (اتفاقية 1987) وحق الإضراب (اتفاقية 87) ودور مفتشية العمل وإدارة الشغل (اتفاقية 81)، فمن المسلم به أن الانتقال من نظام القانون الأساسي والتنظيمي إلى قانون اتفاقية العقود الجماعية لتسيير علاقات العمل أمر يدل على تغيير سياسة التوظيف بحيث صار انتقال العامل من درجة إلى أخرى يرتبط بعوامل شكلية بعيدة عن حسابات المهارة والكفاءة، يضاف إلى ذلك أن الأجور تتحدد وفقا لهذه التشريعات بصرف النظر عن حسابات الكفاءة الإنتاجية الأمر الذي أدى إلى انخفاض إنتاجية العامل في القطاع الحكومي وقطاع المؤسسات الاقتصادية العمومية، كما أن نظام الأجور في القطاع الخاص اتسم بالجمود مما جعله مسئولا عن تزايد البطالة، وبروز ظاهرة البحث عن أعمال إضافية خاصة في القطاع الخاص والقطاع الغير رسمي وبالتالي حجب فرص عمل إضافية عن الدخلاء الجدد لسوق العمل وتزايد معدلات البطالة.

5- التراجع في الاستثمارات[2]

وبالفعل فإن العامل الحاسم في زيادة البطالة والذي ستكون له نتائج خطيرة وبعيدة المدى، هو التراجع عن الاستثمارات الذي شرع فيه منذ بداية الثمانينيات، والذي سيتعمق بعد أزمة 1986، فالفترات التي شاهدت تراجعا في إنشاء مناصب الشغل كانت الفترة الممتدة بين سنة 1978 و1985 (بالرغم أنها الفترة التي عرفت ارتفاع أسعار البترول إلى أعلى مستوى)، حيث عوّضت السياسة التنموية الحاملة في مضمونها لآفاق بناء جهاز إنتاجي وطني خالق للشغل، بمجموعة من السياسات الاقتصادية التي فتحت المجال للمضاربة، هذا يظهر جليا في انخفاض إحداث مناصب الشغل، فبعد أن أحدث ما يقارب 140.000 منصب شغل في المتوسط بين سنة 1980 و1984، يقفز هذا الرقم إلى 175.000 بين سنة 1985 و1989.

1 - ماضي بلقاسم، أمال خدادمية، "مرجع سبق ذكره"، ص 6.
2 - نذير عبدا لرزاق، بن يوسف نوة، "انعكاسات الإصلاحات الاقتصادية على التشغيل والبطالة في الجزائر"، ملتقى دولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، الجزائر،يوم 2011.09.20 ص6،

IV-2 تطور البطالة في الجزائر

بقيت ظاهرة البطالة في بلادنا الشغل الشاغل للدولة الجزائرية "لما هذه الظاهرة من تأثير سلبي على نفسية الفرد، وعلى ازدهار واستقرار المجتمع"، ويمكن تقسيم فترة الدراسة إلى عدة أقسام حسب تطور وتغير معدلات البطالة بتطور الاقتصاد الوطني وتغير سياسات الحكومة.

IV-2-1 البطالة في مرحلة المخططات التنموية

تميزت هذه الفترة بإقرار نظام الاقتصاد المخطط وباستثمار المركبات الصناعية الكبرى، وقد احتل التشغيل أهم اهتمام هذه المخططات، التي كانت تحمل في طياتها مشاريع واسعة النطاق وراء الطلب على اليد العاملة، وقد شهدت هذه الفترة أربعة مخططات تنموية: مخطط ثلاثي (1967-1979)، مخططين رباعيين (1970-1977)، ومخطط خماسي أول (1980-1984).

نستثني المخطط الخماسي الثاني لكون ظروفه تختلف عن باقي ظروف المخططات السابقة[1].

ويمكن إيجاز هذه المخططات فيما يلي[2]:

المخطط الثلاثي الأول: 1967-1969

كان يهدف هذا المخطط إلى إنشاء قاعدة اقتصادية واجتماعية وثقافية، مع إعطاء أولوية كبرى لقطاع التصنيع من خلال المبلغ المخصص له الذي قدر بـــــ 11,08% من الناتج الوطني وبلغت نسبة الإنجاز 82%.

المخطط الرباعي الأول: 1970-1973

كانت أهدافه ترمي إلى تعزيز وبناء اقتصاد اشتراكي مستقل، من خلال تشييد القواعد الهيكلية للتنمية الاقتصادية، بتفضيل الاستثمار في الصناعات الثقيلة، مع إعطاء الأهمية للاستثمار في ميدان المحروقات من بترول وغاز.

المخطط الرباعي الثاني: 1974-1977

إنّ أهداف هذا المخطط متطابقة مع أهداف المخططات السابقة، مع التركيز أكثر على زيادة الإنتاج وتوزيع الاستثمارات على مختلف مناطق الوطن، وكانت الأولوية دائما لقطاع التصنيع، بهدف رفع الإنتاج وتوفير مناصب الشغل.

1- دادان عبد الغني، بن طجين محمد عبد الرحمن، " دراسة قياسية لمعدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1970-2008"، مجلة الباحث- العدد 2012/10، ص 179.

2- غزوي سليمة، "دراسة قياسية لمشكل البطالة في الجزائر"، رسالة ماجستير، جامعة تلمسان، 2009/2008، ص 83.

المخطط الخماسي الأول: 1980-1984

هدف هذا المخطط إلى إعادة هيكلة المؤسسات الوطنية عضويا (فصل الإنتاج عن التسويق من خلال حل المؤسسات الكبرى إلى صغيرة ومتوسطة) وماليا (التطهير المالي للمؤسسات من خلال مسح ديون المؤسسات وبعث نشاطها من جديد).

لقد عملت الدولة خلال هذه الفترة على إتباع إستراتيجية تهدف إلى تأمين مستويات المعيشة للأفراد، وتوسيع نظام الضمان الاجتماعي من خلال توفير فرص العمل من طرف الدولة بسبب ارتفاع معدل الاستثمار العمومي (40% و45% خلال السبعينات)[1]، وقد استحوذت المشروعات الصناعية على 51,95% من إجمالي الاستثمارات باعتبار الصناعة هي وحدها الكفيلة لضمان الاندماج الاقتصادي فيما بين القطاعات وتوفير فرص العمل بالقدر الكافي، حيث انتقل المتوسط السنوي للاستثمار الصناعي العمومي من 1,6 مليار دج ما بين 1967-1969 إلى 11,8 مليار دينار ما بين 1970-1977 ليرتفع المبلغ إلى 19,6 مليار دج خلال الفترة 1978-1985، وقد انعكس حجم هذه الاستثمارات على معطيات الشغل حيث انتقل عدد مناصب الشغل من 174800 في سنة 1967 إلى 233600 سنة 1977 (متوسط 53000 خلال هذه الفترة) ليصل إلى 384000 سنة 1985 (بمتوسط 12200 منصب خلال فترة 1978-1985)، ليكون إجمالي عدد المناصب المنجزة خلال هذه الفترة حوالي مليون منصب عمل، وهذا ما أدّى إلى انخفاض معدلات البطالة من حوالي 33% سنة 1967 إلى 22% سنة 1977 لتصبح 16,90% سنة 1985[2].

لقد تبيّن من خلال ما مضى أنّ الوضع الاقتصادي في الجزائر خلال فترة قبل الإصلاحات، وحتى منتصف الثمانينات، يعتبر الفترة الذهبية للاقتصاد من حيث توفير فرص العمل وتقليص البطالة وارتفاع معدلات الاستثمار العمومي، وبالتالي لم تكن البطالة متغيرا رئيسيا قبل 1986، وكانت قابلة للتسيير في حدود ما يمكن القول عنها أنها مقبولة مقارنة بتزايد حجم السكان.

IV-2-2 تطور البطالة في ظل أزمة النفط (1985-1989)

بمقارنة المخطط الخماسي الثاني (1985-1989) مع المخططات السابقة نجد اختلافا كبيرا في مجال التشغيل ومعطياته ممّا أدّى إلى نتائج مختلفة أيضا، فابتداءا من سنة 1985 سجل انخفاضا عالميا في أسعار النفط، وتواصل هذا الانخفاض حتى وصل سنة 1985 (من 35$ للبرميل إلى 13$)، هذا الوضع الصعب انجرّ عنه

1- حاكمي بوحفص، "البطالة بين التحدّي والاحتواء- دراسة حالة الجزائر"، مجلة الاقتصاد والمجتمع- العدد 2010/6، ص 219.
2- دادان عبد الغني، "مرجع سبق ذكره"، ص 180.

انخفاض الصادرات من السلع والخدمات بنسبة 35% من جهة، واللجوء إلى الاستدانة من جهة أخرى حيث عرفت المديونية مستويات لم تعرفها من قبل، انتقلت من 15944 سنة 1984 إلى 22906 سنة 1986، ثم إلى 28574 سنة 1983[1]، الشيء الذي حتم على الجزائر انتهاج سياسة التقشف ممّا انعكس سلبا على الجانبين الاقتصادي والاجتماعي، وبالتالي تفاقمت المشاكل، وتراجعت الاستثمارات، وتأثرت مستويات التشغيل، كلّ هذا أدّى إلى انخفاض معدل النمو إلى أضعف المستويات حيث قدر بـــــ 1% وزيادة عدد السكان القادرين على العمل حيث تجاوز 4,5 مليون شخص سنة 1985 ليصل إلى 5,6 مليون شخص سنة 1989، ممّا أدّى إلى زيادة البطالة حيث تجاوز عدد البطالين المليون شخص سنة 1987 وذلك خلافا لتوقعات المخطط الخماسي الثاني في إحداث 940.000 منصب عمل عند نهايته، حيث أنّ إنشاء مناصب العمل تراجع من 74.000 سنة 1986 إلى 59.000 سنة 1989[2].

والملاحظ خلال هذه الفترة أنها شهدت معدلات مرتفعة للبطالة ابتداءا من 18,36% سنة 1986 إلى 21,80% سنة 1988 و20,70% سنة 1989.

IV-2-3 أزمة البطالة في ظل الإصلاحات الاقتصادية (1989-2000)

أدّت الظروف السابقة الذكر الناتجة عن الأزمة البترولية على السلطات المعنية إعادة النظر في سياساتها المتبعة في السابق وفي نمط التسيير، وقررت تغيير نظامها الاقتصادي والتمهيد للتوجه نحو اقتصاد السوق، وذلك عن طريق إصلاحات جذرية وهي ما عرفت ببرامج الإصلاح (التعديل) الهيكلي الذي اتبعته الحكومة في نهاية الثمانينات.

أبرمت الحكومة أول اتفاقية للتثبيت الهيكلي في 30 ماي 1989 وكان من أهم محاور الاتفاقية: إتباع سياسة نقدية أكثر تقييدا لهدف تقليص العجز العام للميزانية، تحرير لسوق العمل وجعلها مرنة بهدف الحفاظ على أجور منخفضة تسمح للشركات المتعددة الجنسيات باستغلال اليد العاملة الرخيصة وتخفيض التكاليف لمواجهة المنافسة في السوق العالمية.

أمّا الاتفاقية الثانية فعقدت بتاريخ 03 جوان 1991، والمعروفة باتفاقية Stand-by بقيمة 400 مليون دولار على 4 أقساط كل قسط بـــــ 100 مليون دولار (جوان، سبتمبر، ديسمبر 1991، ومارس

1- نفس المرجع السابق، ص 180.
2- غزوي سليمة، "مرجع سبق ذكره"، ص 88.

1992)، وكان من أهم أهداف الاتفاقية: تقليص تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي والتحكم في التضخم عن طريق تثبيت الأجور وخفض النفقات العامة، كذلك خوصصة المؤسسات الحكومية التي لا تحقق مردودية.

بالرغم من الأهداف المسطرة إلا أنّ الجزائر عجزت عن توفير السيولة اللازمة، ممّا أدّى إلى عقد الاتفاقية الثالثة في أول أفريل 1994، والتي سميت ببرنامج الاستقرار (التثبيت) الاقتصادي بهدف إعادة الاستقرار بعد الفوضى الاقتصادية الناتجة عن تطبيق الانتقال إلى اقتصاد السوق وبهدف تعميق الإصلاحات الهيكلية للمؤسسة الصناعية والعمل على ضمان الحماية للفئة المتضررة من هذه الإصلاحات وبعث النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى البدء بخوصصة جزء من المؤسسات العمومية ومواصلة تحرير الاقتصاد، كما عقدت الجزائر مع صندوق النقد الدولي اتفاقية برنامج التعديل الهيكلي الاتفاقية الرابعة في ماي 1995.

من بين الأهداف المسّطرة نجد: تخفيض التضخم إلى 10,3%، تنمية الادخار الوطني لتمويل الاستثمارات وخلق مناصب شغل[1].

ومنذ انطلاق تطبيق برنامج التعديل الهيكلي لم يعرف معدل البطالة تراجعا، بل بالعكس شهدت زيادة مستمرة ومتواصلة خلال هذه السنوات، فكان 19,75% سنة 1990 ليصل إلى أعلى معدل له خلال فترة الدراسة بعد الزيادة المستمرة له طول الفترة إذ وصل إلى 29,50% سنة 2000.

والجدول التالي يوضح لنا تطور معدلات البطالة خلال هذه الفترة:

الجدول رقم (03): معدلات البطالة خلال الفترة 1990-2000

السنوات	العاطلون عن العمل (مليون)	معدل البطالة (%)
1990	1,16	19,76
1991	1,23	20,26
1992	1,34	21,37
1993	1,52	23,15
1994	1,66	24,36
1995	2,11	28,11

1- دادان عبد الغني، "مرجع سبق ذكره"، ص 180-181.

1996	2,20	27,99
1997	2,31	27,96
1998	2,33	28,02
1999	2,52	29,29
2000	2,43	25,50

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء.

إنّ ارتفاع معدلات البطالة لم يبدأ فقط مع انطلاق الإصلاحات، بل بدأ مع الأزمة البترولية سنة 1986، حيث ارتفعت النسبة من 16,90% سنة 1985 إلى 18,36% سنة 1986، ثم إلى 19,76% سنة 1990، حتى وصلت 29,5% سنة 2000، هذا يعني أنّ أسباب البطالة في الجزائر لا تعود فقط لانعكاس نتائج الإصلاح الهيكلي، بل لعدة عوامل متداخلة[1].

وأخيرا بعد عرض تطورات البطالة والتشغيل أثناء فترة الإصلاحات يمكن القول[2]:

- نتائج الإصلاحات المشجعة على مستوى التوازنات المالية الكلية تخفي وضعية مؤلمة للجوانب الاجتماعية (بطالة، تفاوت في الدخل، تدهور المعيشة، انتشار الفقر...).
- السياسات الإقتصادية على المستوى الاجتماعي سارت في اتجاه معاكس مع سياسة الإصلاحات التي لم تستطيع احتواءها.
- ضعف عروض العمل 103.000 فرصة عمل أمام 209.000 طلب جديد، أي بفارق 106.000 طلب اجتماعي مما يبين الضغوط والتحديات على سوق العمل وعلى السياسات الاقتصادية.
- البطالة شكلت تحدي كبير خلال فترة الإصلاحات لم تستطيع بنود واشنطن احتواءها.

IV-2-4 البطالة في الجزائر بعد الإصلاحات الاقتصادية

بعد انتهاء برامج الإصلاحات الاقتصادية من نوع الجيل الأول بكل نتائجها وانعكاساتها والتحسن على الجوانب النقدية والمالية على حساب التضحية بالبطالة، عمدت السلطات العامة في الجزائر بعد انتهاء الإصلاحات (مارس 1998) على برامج للتنمية الاقتصادية وتحديد المحاور والقطاعات الواجب تدعيمها من خلال:

1- نذير عبد الرزاق، بن يوسف نوة، "انعكاسات الإصلاحات الاقتصادية على التشغيل والبطالة في الجزائر"، ملتقى دولي حول "إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة"، جامعة المسيلة، 15-16 نوفمبر 2011، ص 05.

2- حاكمي بوحفص، "البطالة بين التحدّي والاحتواء- دراسة حالة الجزائر"، مجلة الاقتصاد والمجتمع- العدد 2010/6، جامعة السانيه- وهران، ص 224.

- مواصلة عملية خوصصة القطاع العام.
- تدعيم الاستثمار الأجنبي وتوفير الظروف الملائمة لذلك.
- تكييف القوانين استعدادا للانضمام إلى OMC (منظمة التجارة العالمية).
- تنفيذ برامج طموحة للتنمية خلال 2009/2000 من خلال:
  - برنامج الإنعاش الوطني 2000-2005.
  - برنامج دعم النمو الاقتصادي 2005-2009.

لقد كان الهدف من خلال السياسات المتبعة هو إعادة تنشيط الطلب الكلي، ودعم القطاعات والنشاطات المنتجة للثروة والقيمة وإعادة تأهيل الهياكل والمنشآت القاعدية وتحقيق التنمية المحلية وترقية مستويات المعيشة.

وخلال هذه الفترة ما بعد الإصلاحات، فإنّ الوضع الاقتصادي تميّز بما يلي:

- تحسن أوضاع النمو الاقتصادي (6,9% سنة 2003 بعدما كان شبه منعدما أو سالبا خلال 94/91).
- تحسن في التوازنات المالية.
- تسجيل أرقام قياسية في مجال احتياطات الصرف.
- الدين الخارجي أصبح قابلا للتسيير بعد التسديد المسبق للديون التي لم تعدّ تشكل عائقا في سبيل تطور الاقتصاد الجزائر.
- الاستفادة من التطورات التي حدثت في مجال النفط.

كلّ هذه العوامل سمحت بعد عشر سنوات من انتهاء برامج الجيل الأول للإصلاحات المتبعة في الجزائر، من عودة النتائج الإيجابية للظهور بعد سلسلة الانعكاسات السلبية في المدى القصير التي أشرنا إليها سالفا[1].

كلّ هذه العوامل والظروف الملائمة انعكست على تحسين في مستويات البطالة التي كانت تشكل تحدّي داخلي كبير للجزائر أثناء الإصلاحات.

وقد نشر الديوان الوطني للإحصاء آخر تقرير له للبطالة سنة 2010 وأشار إلى أنّ الفئة النشطة خلال هذه الفترة تقدر بـــــ 10.812.000 شخص ونسبة المشاركة في قوة العمل للسكان الذين يفوق عمرهم 15 سنة (نسبة النشاط الاقتصادي) تقدر بـــــ 41,7% (68,9% رجال و 14,2% عند النساء).

1- حاكمي بوحفص، "مرجع سابق"، ص 225-226.

وأنّ نسبة التشغيل بالنسبة للأشخاص الذين يفوق عمرهم 15 سنة هي أكثر من 37,6% على المستوى الوطني (63,3% رجال و11,5% نساء)، فحسب الديوان الوطني للإحصاء فإنّ نسبة البطالة خلال هذه الفترة تقدر 10,0%، وأنّ نسبة البطالة عند الشباب (16-24 سنة) هي 21,5%.

ومن جهة أخرى فإنّ البطالة تمس بنسبة كبيرة خريجي الجامعات، حيث قدر الديوان الوطني للإحصاء نسبة البطالة عند الذين لا يملكون أيّ شهادة علمية لا تتجاوز 7,3%، وبالنسبة لخريجي الجامعات فتقدر ب 21,9% (11,1% رجال، 33,6% بالنسبة للنساء).

والجدول التالي يبيّن لنا بالتفصيل توزيع البطالة بين العديد من الفئات خلال الثلاثي الأخير من سنة 2010.

الجدول رقم (04): توزيع البطالة حسب فئات السن والجنس للثلاثي الاخير لسنة 2010.

	تقسيم البطالة حسب فئات السن والجنس (مليون)			نسبة البطالة حسب فئات السن والجنس (%)			نسبة البطالة حسب فئات السن والجنس			
	رجال	إناث	مجموع	رجال	إناث	مجموع	رجال	إناث	مجموع	التوزيع المشترك
20- سنة	104	12	116	23,0	25,0	23,2	14,2	3,5	10,8	10,8
24-20	237	113	349	17,2	39,5	21,0	32,5	32,4	32,4	43,2
29 -25	197	139	336	12,5	31,0	16,5	27,1	31,2	31,2	74,4
34-30	91	49	140	7,2	16,2	8,9	12,5	13,0	13,0	87,4
39 -35	37	21	58	3,6	8,9	4,6	5,1	5,4	5,4	92,8
44-40	24	08	33	2,5	4,3	2,8	3,4	3,0	3,0	95,9
49-45	18	4	22	1,9	2,4	2,0	2,5	2,0	2,0	97,9
54 -50	11	2	13	1,6	2,3	1,7	1,5	1,2	1,2	99,1
59-55	10	0	10	2,0	1,1	1,9	1,3	0,9	0,9	100
المجموع	72,9	348	107,6	8,1	19,1	10,0	100	100	100	

المرجع: بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصاء.

والجدول الموالي يوضح لنا توزيع البطالة حسب المستوى الدراسي الشهادة العلمية المتحصل عليها والجنس بـــ (%).

الجدول رقم (05): توزيع البطالة حسب المستوى الدراسي والشهادة المتحصل عليها للثلاثي الأخير لسنة 2010.

المستوى التعليمي	ذكر	أنثى	مجموع
بدون مستوى	1,7	2,7	1,9
الابتدائي	7,5	8,0	7,6
المتوسط	10,5	12,8	10,7
الثانوي	7,0	17,2	8,9
تعليم العالي	10,4	33,3	20,3
الشهادة العلمية	**ذكر**	**أنثى**	**مجموع**
بدون شهادة	7,2	7,7	7,3
تكوين مهني	10,5	20,2	12,5
تعليم العالي	11,1	33,6	21,4
المجموع	8,1	19,1	10,0

المرجع: بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصاء.

لقد تم خلق أزيد من 4000000 منصب شغل دائم ومؤقت خلال الفترة 1999-2007 عرفت نسبة البطالة انخفاضا بحيث انتقلت من حوالي 29.50 % من السكان العاملين في 2000 إلى 12.51 % في 2006 و9.96 % في 2010، لتصل إلى 9.97%سنة 2011.

تدل الإحصائيات اليوم على أن معدلات البطالة ليست هي نفسها التي كانت تمتاز بها فترة الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي، إذ تشير مختلف التقارير حول الوضع الاجتماعي والاقتصادي في الجزائر إلى تراجع نسبة البطالة في الجزائر، بالنظر إلى تحسن مؤشرات التنمية في جميع المجالات، الصحة والتربية، بالإضافة إلى المساواة بن الجنسين.

هل توضح هذه الأرقام فعلا ظاهرة البطالة في الجزائر؟ فل نتابع التحليل. التشغيل في الجزائر يوضح كالأتي:

أرباب العمال والأحرار (29.52%)، الأجراء الدائمين (33.38%)، الأجراء غير الدائمين والمساعدات العائلية (37,53%)، ولا تمثل الوظائف الدائمة سوى ثلث الشغل الإجمالي، لقد كانت سنة 2005 في حدود 38,2% من مجموع الوظائف، في فئة "أرباب العمل والأحرار" و"الوظائف المؤقتة والمساعدات العائلية" نجد عددا كبيرا من "عمال القطاع الموازي والعمال المؤقتين"، 49% منهم غير مصرح بهم لدى الضمان الاجتماعي، نحن هنا أمام شغل هش، وحسب قطاعات النشاط يتوزع الشغل كالتالي: التجارة، الإدارة العمومية والخدمات (55.2%)، الفلاحة (11.7%)، البناء والأشغال العمومية (19.4%)، الصناعة(13.7%)، اذا القطاعات التي توفر فرص أعلى هي قطاعات التجارة والإدارة العمومية، كما أن عمال القطاع الفلاحي لا يشتغلون سوى 50 إلى 60 يوم في السنة، ويعرف قطاع البناء والأشغال العمومية ديناميكية ب بفضل الإنفاق العمومي للتجهيز.

وأشارت الإحصائية إلى أن الشريحة الأكثر تضرراً من البطالة في الجزائر هي شريحة الشباب، حيث يعيش أكثر من ربع الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 16و29 سنة في حالة بطالة بنسب متفاوتة، وكشفت أن البطالة تمس 43.2% من الشباب بين 15و24 سنة،، لافتة إلى أن الشباب بين 15و24 سنة كان يجب أن يكون مكانهم في المدرسة، بمعنى في الثانوية أو الجامعة، وعزت الإحصائية السبب الرئيس للبطالة في الجزائر إلى التسرب المدرسي، حيث قدرت وزارة التربية الوطنية معدل التسرب المدرسي بـــ 350 ألف مفصول سنوياً[1].

وقالت الإحصائية أن التسرب المدرسي، أرهق سوق العمل والاقتصاد بطلاب عمل جدد دون مؤهلات، ما يضع البلاد أمام مفارقة وصفتها بالخطيرة، حيث سوق عمل تعج بالأشخاص الذين يبحثون عن وظيفة، واستناداً إلى هذه المعطيات طالب الديوان الوطني للإحصاء بإصلاح النظام التعليمي بمختلف مراحله، واصفاً إياه بأنه نظام لا علاقة له بالاقتصاد، وأوضح أن المدرسة أصبحت مجرد آلة تدور على نفسها بمخرجات عديمة الجدوى و«النتيجة أن الجزائر أصبحت تستورد عمالاً في تخصصات لا تتطلب تأهيلاً عالياً من الصين للعمل في قطاع البناء.

إن نسب النمو التي حققتها الجزائر خلال السنوات الأخيرة لم تتعد 3.3%، وهي نسبة لا تسمح في الواقع سوى بالحفاظ على الوظائف الموجودة دون أدنى إمكانية لوظائف جديدة.

وما يجبر الحكومة على إبقاء الأمور على ما هي عليه، هي سياسة التضامن الوطني وشراء السلم الاجتماعي بأي ثمن، وهذه نتيجة حتمية لغياب سياسة تنموية، تعمل على إخراج الاقتصاد الجزائري من دائرة الاعتماد

1- Ons احصائية اكتوبر 2010.

الشبه الكلي على قطاع المحروقات، أي تصدير النفط الخام والغاز الطبيعي المسال بالدولار من أجل استيراد الغذاء والمنتجات المصنعة ونصف المصنعة والأدوية، وهي منتجات 60% منها يستورد من منطقة اليورو، ووصف القدرة الشرائية للمواطن بأنها في الحضيض، بسبب سياسة الحكومة القائمة على إضعاف العملة الوطنية، للحد من العجز في الموازنة من جهة، والحد من الواردات من جهة أخرى، وهي سياسة لا تنجح إلا في اقتصاد يتميز بالمرونة للطلب العلمي والتنوع في العملية الإنتاجية ذات القدرة على المنافسة.

الشكل التالي يوضح لنا بإيجاز تطور مسار البطالة في الجزائر خلال العشرية الأخيرة:

الشكل رقم (16): معدل البطالة خلال الفترة 2001-2011

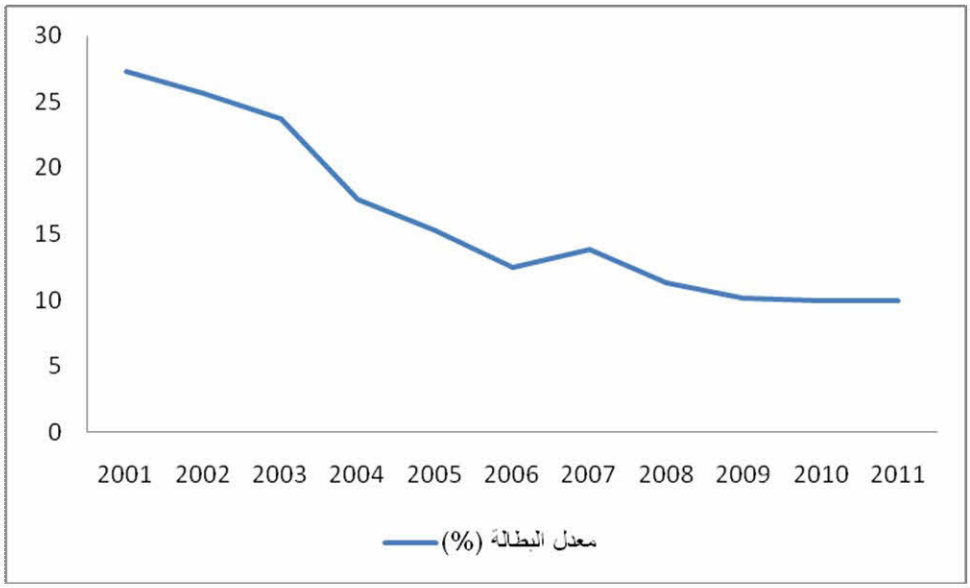

المرجع: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الملحق.

ورغم ذلك فإن الأرقام المتوفرة لا تبعث على التفاؤل، بل هي حاملة لكل الأخطار على الاستقرار الاجتماعي والسياسي للجزائر، فإذا إستمر هذا الوضع فإن الشارع سيستمر في احتواء هؤلاء الشباب اللذين يصبحون عرضة التشرد والتهميش، والإقصاء، والمخدرات، والعنف...إلخ.

وككل البلدان التي شرعت في الإصلاحات الهيكلية، فإن المؤسسات المالية والنقدية الدولية اقترحت عليها وضع إجراءات حمائية للتخفيف من انعكاسات برامج الإصلاح على البطالة والوضع الاجتماعي لتبقى في إطار معقول لا تهدد إستمرار الإصلاحات، وهذا ما سنتطرق إليه في العنصر الموالي.

IV-3 إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة

لقد سعت الدولة الجزائرية ومنذ استقلالها إلى إعداد برامج لترقية الشغل ومحاربة البطالة وذلك من خلال وضع مشروع لسياسة مواجهة البطالة مستخلصة من تجارب بعض الدول التي خاضت غمار الإصلاحات

الاقتصادية، ويظهر ذلك من خلال سياسة تقييم البرنامج الوطني لمكافحة البطالة ووضع إستراتيجية لنمو كثيف العمل، وأهم البرامج والإجراءات التي تبنتها الحكومة يمكن عرضها في أهم النقاط التالية:

IV-3-1 البرامج الأولية لمكافحة البطالة

لقد أدخلت تعديلات قانونية على قانون العمل حيث تمّ تبني صيغ جديدة للشغل لأول مرة في الجزائر وكان الهدف منها هو توسيع سوق العمل، واهم هذه الصيغ ما يلي:

1- برنامج تشغيل الشباب

هو أول برنامج شرع في تطبيقه سنة 1989، وهو موجّه لفئة الشباب المتراوحة أعمارهم ما بين 16 و27 سنة، ويتعلق بمنح المستخدمين منه عملا مؤقتا في ورشات ذات منفعة عامة، ويموّل من طرف الدولة عن طريق "صندوق مساعدة تشغيل الشباب" الذي تمّ إنشاءه خصيصا لذلك[1].

إلا أنّ تطبيق هذا البرنامج كشف عن وجود نقائص من بينها نجد:

أغلب المناصب العمل هي مناصب مؤقتة غير محفزة وغير مؤهلة[2].

سوء التنظيم بسبب غياب هيئة تتكفل بتوجيه وتنسيق النشاطات ومتابعتها ولهذا تقرر إنشاء جهاز جديد مع بداية 1990 لاستخلاف برنامج تشغيل الشباب، وهو جهاز الإدماج المهني للشباب.

2- جهاز الإدماج المهني للشباب

مع بداية عقد التسعينات تم إنشاء جهاز الإدماج المهني للشباب (DIPJ) كدعم لبرنامج تشغيل الشباب المنشأ سنة 89/86، وصندوق العمل على تشغيل الشباب (FAEJ) كجهاز مركزي، ونتيجة لعدم فعالية هذين الجهازين وتردد البنوك في منح القروض تم إنشاء (DIPJ) سنة 1990 لإزالة العقبات والقيود السابقة، ويضم الجهاز ثلاث أصناف من صيغ العمل وهي:

* إنشاء النشاطات، حيث تتكفل الوكالة الوطنية لتطوير الشغل ANDE بمساعدة الشباب العاطل على إنشاء تعاونيات، بلغت سنة 1995 حوالي 10335 تعاونية موزعة على 4 ولايات.

* إنشاء العمل المأجور بمبادرة محلية (ESIL) حيث يقترح مناصب شغل مؤقتة توفرها الجماعات المحلية، ورشات الأشغال ذات المنفعة العامة والإدارة لمدة 6 أشهر إلى سنة وبدعم من (FAEJ) الذي عوض سنة

1- سمير العابد، زهية عمار، "ظاهرة البطالة في الجزائر بين الواقع والطموحات"، مجلة الباحث، جامعة باتنة، العدد 2012/11، ص 79.

2- قنيدرة سمية، "مرجع سبق ذكره"، ص 42.

1996 بالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ)، بالإضافة إلى مناصب العمل التي تقترحها المؤسسات العمومية على المستوى المحلي.

* إنشاء الوكالة الوطنية للتشغيل ANEM، وتتكفل بجمع عروض العمل وتنظيم طلبات الشغل، وقد بلغ دعم الدولة لهذه الصيغ من التوظيف المؤقت ما بين (90-94) حوالي 9641 مليار دج[1].

3- برنامج الشغل بمبادرة محلية[2]

وهو بمثابة تدعيم للجماعات المحلية في إطار مجهوداتها لمواجهة البطالة موجه لإدماج الشباب البطال بدون مؤهلات أو بمؤهلات بسيطة الذين تتراوح أعمارهم ما بين 19 إلى 30 سنة في ورشات تكلف بإنجاز نشاطات تعود بالمنفعة العامة على المواطنين في كل بلدية، مع الإشارة إلى برنامج آخر يشبهه إلى حد كبير هو: برنامج النشاطات ذات المنفعة العامة في نظام الشبكة الإجتماعية الذي تشرف عليه مديرية النشاط الاجتماعي لحساب وكالة التنمية الإجتماعية التابعة لنفس الوزارة.

4- النشاطات ذات المنفعة العامة[3]

أنشأ هذا البرنامج سنة 1994 وتكفلت وكالة التنمية الاجتماعية بتطبيقه منذ 1996، وهو يدخل ضمن الشبكة الاجتماعية، إذ يقوم على أساس نظام المساعدة باتجاه الشباب الذين ليس لهم أيّ دّخل، والذين تمدّ لهم مناصب شغل مؤقتة للقيام بأشغال ذات منفعة عامة، مقابل 2.800 دج شهريا، وتسجيلهم ضمن المستخدمين من نظام الضمان الاجتماعي.

وقد بلغ عدد المستخدمين من هذا البرنامج 133.943 سنة 1997 بتكلفته إجمالية تقدر بـــ 4615 مليار دج، ووصل إلى 134.715 دج مستفيد سنة 1998، ارتفع عدد المستفيدين بـــ 0.57% ووصل عددهم إلى 135.000 دج مستفيد سنة 1999 حيث ارتفع بنسبة 0,21%.

5- الأشغال ذات المنفعة العامة ذات الاستغلال المكثف[4]

دخل هذا البرنامج حيز التنفيذ سنة 97، و يهدف إلى المعالجة الاقتصادية للبطالة خاصة بطالة الشباب والمساعدات الاجتماعية لفئات المجتمع المحرومة والضعيفة، و في هذا الإطار يهدف برنامج الأشغال ذات المنفعة العامة وذات الاستعمال المكثف لليد العاملة إلى إنشاء عدد كبير من مناصب شغل مؤقتة وكذلك من خلال

1- نذير عبدالرزاق، بن يوسف نوة، "مرجع سبق ذكرة"،ص 10-11.
2- غالم عبد الله، حمزة فيشوش، "إجراءات وتدابير لدعم سياسة الشغل في الجزائر"، الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، يومي 15-16 نوفمبر 2011، ص 06.
3- سمير العابد، زهية عمار، "مرجع سبق ذكرة"، ص 80.
4- زكي رياض، ريمى عقبة، "أثر برامج سياسة التشغيل على مواجهة البطالة في الجزائر"، ملتقى دولي بعنوان: "إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة"، جامعة المسيلة، 16/15 نوفمبر 2011، ص 12.

تنظيم ورشات عمل تخص العناية بشبكات الطرق والري والمحافظة على البيئة والغابات، وتتميز هذه الأشغال بنشاطات بسيطة لا تستدعي مستوى عالي من التقنية، وقد تم تطبيق هذا البرنامج على مرحلتين وهما:

المرحلة الأولى: وهي المرحلة النموذجية التي تم الشروع فيها سنة 1997 وانتهت سنة 2000 وقام البنك الدولي للإنشاء و التعمير بتمويل هذا البرنامج من خلال قرض خارجي قيمته 50 مليون دولار أي ما يعادل 4.13 % مليار دج لـــ 3.846 ورشة، وتخص مشاريع الميادين الكبرى المستعملة لليد العاملة والأشغال العمومية (الطرقات) بـــ 42%، الزراعة والري بـــ 30 %، منشآت الري الصغرى 24.3 %، العمران وأشغال التهيئة 3.5 %، وخلال هذه الفترة الممتدة من 1997 إلى 2000، أدى هذا البرنامج إلى تشغيل 140.000 شخص، حيث تم إنشاء 42.000 منصب شغل دائم و قدرت تكلفة مناصب الشغل بحوالي 99.000.

المرحلة الثانية: يخصص المخطط الثلاثي لدعم الإنعاش الاقتصادي الممتد على المرحلة 2001-2004 حيث استفادت وكالة التنمية الاجتماعية من غلاف مالي قدره 9 مليار دج لإنشاء حوالي 22.000 منصب شغل ثابت سنويا، وتم في هذه المرحلة رفع أجر الأشغال ذات المنفعة العامة وذات الاستعمال المكثف لليد العاملة إلى 3.000 دج.

6- عقود ما قبل التشغيل

يعتبر من أهم البرامج المطبقة حاليا ، موجه لإدماج الشباب المتحصليـــن على شهادات جامعية والذين يدخلون سوق الشغل لأول مرة.

وضع البرنامج حيز التنفيذ بموجب المرسوم رقم : 402/98 المـــــؤرخ فـــي: 1998/12/02 ويهدف إلى زيادة العروض وتشجيع وتسهيل إدماج المتحصلين على شهادات علمية في سوق الشغل من خلال الفرصة التي يمنحها إياهم عقد ما قبل التشغيل في اكتساب تجربة تساعدهم على الإدماج النهائي لدى أصحاب العمل وهم كل الهيـــآت والمؤسسات العمومية والخاصة[1].

و تستغرق مدة التوظيف سنة، وتموله وكالة التنمية الاجتماعية كليا من صندوق الخزينة، ويمكن تجديد هذا العقد مرة واحدة ولمدة ستة أشهر، وبعد انقضاء سنة يتحصل المستفيد من عقد ما قبل التشغيل على شهادة عمل، يمكن تقديمها لاحقا عند أي توظيف.

1 - غالم عبدالله، حمزة فيشوش، "اجراءت وتدابير لسياسة التشغيل في الجزائر"، ملتقى دولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة،، يومي 15 و16نوفمبر 2011، ص5.

في السداسي الثاني من سنة 1998، تم تقديم 7025 عرض في مجال التشغيل، ثم توفير منها 6025 منصب صادر عن الإدارة و1000 عن القطاع الاقتصادي من بينها 300 صادر عن القطاع الخاص.

أما المستفيدون فيمثلون 57 % من الجامعيين، 43 % من التقنيين السامين، وقد بلغ عدد الذين تم توظيفهم سنة 2001 حوالي 3443، ووصل عدد الجامعيين والتقنيين الذين تم توظيفهم منذ سنة 1998 إلى سنة 2001 حوالي 31085 موظف[1].

IV-3-2 الوكالات الوطنية المتخصصة

قامت الجزائر على غرار العديد من الدول العربية، باعتماد عدة آليات للحد من استمرار تزايد البطالة، أو على الأقل للتخفيف من حدة آثارها الاجتماعية على الطبقة العاملة، بصفة عامة، والشباب الذين هم في سن العمل بصفة خاصة، يمكن أن نذكر منها على سبيل المثال، وبصفة موجزة الآليات التالية:

1-الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

بمقتضى الأمر الرئاسي رقم 01-03 والمتعلق بتطوير الاستثمار أنشئت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار لتحل محل الوكالة الوطنية لدعم ومتابعة الاستثمار سابقا، وهي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تعنى بخدمة المستثمرين الوطنيين والأجانب على حد سواء، وتعتبر هذه الوكالة الأداة الأساسية للتعريف بفرص الاستثمار القائمة والترويج بها واستقطاب رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية المباشرة، ولقد تجسد الانتقال من وكالة ترقية ودعم ومتابعة الاستثمار إلى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في تعديلات على مستوى الإطارات المؤسساتية والتنظيمية، أدّت هذه التعديلات على مستوى الجهاز بنتائج أفضل، وتجلى ذلك في حجم الاستثمارات، عدد المشاريع بالإضافة إلى الأعداد المقبولة من مناصب الشغل المستحدثة، حيث بلغ عدد المشاريع حتى سنة 2009 بـــــ 71185 مشروع حصل ما يقارب 1 مليون منصب شغل[2].

2- الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب(ANSEJ)

أنشأ سنة 1997 موجه للإطارات المسرحة من العمل والشباب الراغب في إنشاء مؤسسة، والذين تتراوح أعمارهم بين (19-35) سنة، عاطلون عن العمل وقت تسليم الملف، و القادرون على تقديم مساهمة شخصية في تمويل المشروع في حدود (5-10) % ومدعم ماليا من طرف (ANSEJ) التي ترافق المشروع إلى غاية إنجازه مع إشراك البنوك في عملية التمويل (تمويل ثلاثي الأطراف)، وفي هذا الإطار فإن تمويل مشاريع إنشاء المؤسسات المصغرة يساهم فيه ثلاث مساهمين:

1 - ريمي رياض، ريمي عقبة، "مرجع سبق ذكره"، ص 12-13.
2- دادان عبد الغني، بن طجين محمد عبد الرحمن، "مرجع سبق ذكره"، ص 183.

المستثمر: إسهامات شخصية تتراوح ما بين 5% إلى 25% حسب تكلفة المشروع، ومنطقة إنشاء المؤسسة.

الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب: منح قروض بدون فائدة قد تصل نسبها إلى 25% من تكلفة الاستثمار.

البنك: منح قروض بنسبة 70% من تكلفة المشروع، مع نسب فوائد منخفضة.

وقد بلغ عدد المؤسسات المصغرة المنشأة سنة 1998 حوالي 3570 مؤسسة توظف 8280 عامل، والتي تستفيد من امتيازات جبائية وأسعار فائدة تفضيلية مخفضة.

بعد ستة سنوات من الممارسة العملية وإلى غاية 31 ديسمبر 2003 تم إحصاء حوالي 177429 مشروع مقبول على مستوى الوكالة من أصل 199523 ملف مسجل، موزعة على قطاع الخدمات بنسبة 52%، الزراعة بـ 21.5%، الحرف بـــ 10.5 %، الصناعات الغذائية بـــ 8.5 %، أخرى بـــ 7.5 .%، وتمثل حصة الإناث في هذه المشاريع نسبة 12 % ، وتوفر في مجموعها ما يقارب 490912 منصب شغل.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه الإجراءات قد تم مراجعتها لاحقا حيث تم رفع مبلغ الاستثمار إلى 10 مليون دج (المساهمة الشخصية بـــ 10%)، وتوسيع الاستفادة إلى الأشخاص من 35 سنة إلى 50 سنة، مع امتيازات جبائية وتسهيلات من طرف البنوك بالإضافة إلى إنشاء صندوق ضمان مخاطر القروض للشباب المقاول[1].

3- الصندوق الوطني للتأمين على البطالة

أنشئ سنة 1994 هدفه حماية العمال المسرحين لأسباب اقتصادية خلال فترة مؤقتة مدتها (3 سنوات)، ووفقا للنظام الجديد يتلقى العمال الذين تم الاستغناء عنهم مبلغا مقطوعا عند انتهاء الخدمة لمدة (03 أشهر) فقط ولا يستحقون الحصول على تعويضات البطالة بعد هذا الوقت لتشجيعهم على البحث النشط عن فرص عمل جديدة، وعلى جهات العمل دفع "رسم الدخول" لصندوق التأمين على البطالة (يعادل راتب 0.8 شهر) لكل سنة من سنوات الخدمات التي تزيد عن 03 سنوات بحد أقصى 12 شهرا عند وقت انتهاء الخدمة، ويخفف النظام الجديد من عبئ تنفيذ عملية الاستغناء بطريقتين وهما:

1- نذير عبدالرزاق، بن يوسف نوة، "مرجع سبق ذكره"، ص11.

1- يخفض مبلغ مكافآت نهاية الخدمة لتقليل التعويض للعاملين الذين تمتد خدمتهم من 03 إلى 05 سنوات.

2- يمكن أن يدفع رسم الدخول على أقساط شهرية لمدة سنة ومن المزايا الإضافية للنظام الجديد أن مدفوعات المبلغ المقطوع الصغيرة وعدم الأهلية للحصول على التعويضات خلال الثلاثة أشهر الأولى بعد ترك العمل، تشجع على البحث على عمل جديد كما يشجع ذلك أيضا على إنشاء الشركات الصغيرة التي تمثل أكبر المجالات تطورا في القطاع الخاص الجزائري[1].

وقد استفاد من تعويض البطالة ولغاية أواخر سنة 2006 ما يقارب 189.830 عاملا مسرحا بنسبة استيفاء 94%، كما قام الصندوق بتنفيذ إجراءات احتياطية بإعادة إدماج البطالين المستفيدين عن طريق المرافقة في البحث عن الشغل والمساعدة على العمل الحر تحت رعاية المستخدمين ثم توظيفهم وتكوينهم خصيصا لهذا الشأن، وتمّ تسجيل النتائج التالية[2]:

11.583 بطالا تمّ تكوينهم في مجال تقنيات البحث عن الشغل.

2.311 بطالا تمّ مرافقتهم في إحداث مؤسساتهم المصغرة.

12.780 بطالا تابعوا منذ سنة 1998 تكوينات لاكتساب معارف جديدة تؤهلهم لإعادة الإدماج في حياتهم المهنية.

4 – الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة"ENGEM"[3]

أنشئت بموجب قرار اللجنة الحكومية بـــــ 1 ديسمبر 2003، تصادق على قروض بمبالغ من 50 ألف إلى 400 ألف دينار جزائري وذلك نتيجة للمحيط التشريعي الذي نشر قانون الاستثمارات في 1993، والذي احتوى على الكثير من المبادئ والإيجابيات التي سوف تساهم في إنشاء المؤسسات وتطوير الاستثمار على العموم.

لكن في الواقع، المجهودات المبذولة لدفع عملية إنشاء المؤسسات لم تحقق إلا نتائج ضعيفة، إذ صنفت الجزائر في المرتبة 107 من أصل 155 دولة حسب لجنة تقييم عالمية لإنشاء مؤسسة خاصة.

حيث نجد في الجزائر عدد المؤسسات المصغرة ضئيل أي بنسبة 10 PME لكل ألف ساكن، وهذا بعيد عن المقاييس العالمية التي فيها أقل نسبة تعادل 45 PME لكل ألف ساكن.

1- ريمي رياض، ريمي عقبة، "مرجع سبق ذكره"، ص15- 16.

2- دادان عبد الغني، بن طجين محمد عبد الرحمن، " مرجع سبق ذكره "، ص 181.

3- غالم عبد الله، حمزة فيشوش، "مرجع سبق ذكره"، ص 08-09.

مما سبق يلاحظ أن الوكالات المتخصصة التي أنشأتها الدولة لترقية وتدعيم الشغل قد لعبت دورا في الحفاظ على النظام العام الاجتماعي إذ شكلت بوتقة لاحتواء اليأس الشبابي في الحصول على منصب عمل، كما أنها في الوقت ذاته لعبت دورا هاما في الضبط الاجتماعي من خلال الدراسة والإشراف والمراقبة والضمان للمشاريع المحصل عليها في إطار الوكالات المستحدثة لترقية وتدعيم الشغل، وفي هذا الصدد استحدثت الدولة صناديق لضمان الأخطار الناجمة عن المشاريع الممولة، حيث أنشئ الصندوق الوطني للتأمين على البطالة الذي سبق الإشارة إليه.

إن الشيء الذي يمكن الإشارة له هو أن كل من الوكالات المتخصصة وكذا الصناديق المنشأة في إطار سياسة تدعيم الشغل في الجزائر للتخفيف من حدة ظاهرة الفقر، كانت قبل التعديل الحكومي الحاصل في 2007 تابعة لوزارة التضامن الوطني باعتبار أن ملف التشغيل كان ضمن اختصاصها، الأمر الذي يكشف عجز الدولة من خلال مؤسسات الضمان الاجتماعي في تأمين الحماية الاجتماعية، نتيجة تضاعف عدد المؤمنين وتناقص عدد العمال المشتركين بفعل التسريح والإحالة على التقاعد المسبق وغلق المؤسسات وإيجاد مناصب عمل أخرى.

وبالتالي تم الانتقال من نظام وطني للحماية الاجتماعية إلى نظام وطني للتضامن، وبالنسبة لملف التشغيل تم تحويله تحت وصاية وزارة العمل والضمان الاجتماعي، أما وزارة التضامن الوطني فأضيف لها ملف الجالية الجزائرية بالخارج والأسرة.

خاتمة الفصل:

تعد مشكلة البطالة من أعظم المشاكل الاقتصادية والاجتماعية عبر تاريخ الفكر الاقتصادي وذلك لآثارها السلبية ليس على الفرد فقط بل على الاقتصاد الوطني ككل.

لهذا جاء هذا الفصل كمحاولة للإلمام بالمفاهيم المتعلقة بهذه الظاهرة الاجتماعية، وكما اشرنا في هذا الفصل فإن المحاولات التي تعرضت لتعريف البطالة قد اتفقت في الجوهر رغم اختلافها في التفاصيل والخلاف أتى في الواقع من تباين الآراء حول البطالة والنظر إليها من زوايا مختلفة.

وبعد سرد مختلف النظريات المفسرة للبطالة تبين أن هناك اختلافا بين الاقتصاديين فيما يتعلق بالموضوع، فالنظرية الكلاسيكية تستبعد في تحليلها على إمكانية حدوث البطالة، ولكن إن وجدت فإنهم يصنفونها ضمن البطالة الاختيارية، أما النظرية الكينزية فإنها تؤمن بوجود بطالة إجبارية التي ترجع بالأساس إلى عدم كفاية الطلب الكلي الفعال، وينفي كينز مما أتت به النظرية الكلاسيكية كون أن العمال هم المسئولين عن البطالة ويلقيها على رجال الأعمال الذين يتحكمون في جانب الطلب، وبسبب عدم قدرة النظرية الكلاسيكية والكينزية على تفسير زيادة البطالة إلى معدلات غير مسبوقة منذ أوائل السبعينات من القرن الماضي ظهرت عدة نظريات حديثة تقوم بالتطوير والتعديل وتكون أكثر قدرة على تفسير الظواهر الحديثة.

وإضافة على ما سبق كانت هناك العديد من الدراسات التي اهتمت بدراسة البطالة وحاولت ربطها ببعض المتغيرات الاقتصادية، ولعل أهمها منحنى فيلبس الذي اهتم بدراسة العلاقة ما بين البطالة والتضخم في الأجل الطويل، ولكنه سرعان ما انهار مع عدم قدرته على تفسير ظاهرة التضخم الركودي في بداية السبعينات إلى أن جاء إسهام فريدمان في هذا العمل انطلاقا من انتقاده لمنحنى فليبس بافتراضه نموذج فيلبس المدعم بالتوقعات التضخمية الذي أوضح من خلالها أن هناك علاقة عكسية بين البطالة والتضخم في المدى القصير فقط.

ولقد عرجنا في هذا الفصل إلى تطور البطالة في الجزائر منذ الاستقلال حيث كانت الدولة هي المسئولة عن التوظيف من خلال إستراتيجية مرتكزة على فلسفة التخطيط المركزي، ولكن الظروف المناوئة خلال منتصف الثمانينات المتمثلة في تدهور أسعار النفط تخلت الدولة لأول مرة عن مهمتها في التوظيف وتوفير فرص العمل من القطاع العام، وكذلك بدأت معدلات البطالة في ارتفاع بسبب هشاشة الاقتصادي الجزائري، وبالرغم من التحسن الذي عرفته المؤشرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري نتيجة تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي إلا أن الوضع الاجتماعي عرف تدهورا ناجما عن مرحلة الانتقال إلى اقتصاد السوق، لذلك سعت الدولة الجزائرية إلى إعداد برامج ترقية الشغل ومحاربة البطالة ووضع إستراتيجية لنمو كثيف للعمل.

ومما سبق يتضح لنا انه بالرغم من الإمكانيات المسخرة والجهود والتدابير المتخذة للحد من ظاهرة البطالة في الجزائر تبقى الآليات المعتمدة في ظل إستراتيجية التشغيل غير كافية تشوبها تعقيدات قانونية وإدارية، فضلا عن عدم قدرة الشباب البطال في الاندماج والتكيف مع الحلول المقترحة من قبل الحكومة سواء لبطئ الإجراءات المتخذة للإستفادة من القروض وتعقيداتها وافتقار الشباب لروح المبادرة.

الفصـــل الثالث

النمو الاقتصادي

مقدمة الفصل:

يعتبر النمو الاقتصادي أهم المؤشرات الاقتصادية وهدف أي سياسة اقتصادية كانت، بحكم أنه من جهة يعكس حقيقة الأداء الاقتصادي بصفة عامة ومن ثم يبرز الوضعية الاقتصادية، الأمر الذي يمكن من توضيح الرؤى الاقتصادية ويبرز في أي اتجاه يسير الاقتصاد، ومن جهة أخرى يعبر عن مدى تحسن رفاهية أفراد المجتمع، وبالتالي فالنمو الاقتصادي من هذا المنطلق له مدلول اقتصادي واجتماعي.

ويأتي النمو الاقتصادي في صدارة اهتمامات العديد من الاقتصاديين تماشيا وتطور الفكر الاقتصادي، إذ كان الاهتمام يدور حول العوامل المفسرة له والمحددات التي يتحدد من خلالها، وبتطور الوقائع الاقتصادية فإن ذلك ساهم في انقلاب عديد المفاهيم والأطر التي استندت عليها بعض النظريات من قبل في تفسير عملية النمو الاقتصادي، إذ بحكم أن النمو الاقتصادي يعنى بصفة مباشرة بعملية الإنتاج، فقد تشابكت المفاهيم والعلاقات بشكل يجعل من النمو الاقتصادي نتيجة عوامل عديدة ومتنوعة.

فمن اجل التعرف على أهم جوانب هذه المؤشر قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى أربعة مباحث أساسية هي:

- **المبحث الأول**: ماهية النمو الاقتصادي.
- **المبحث الثاني**: نظريات ونماذج النمو الاقتصادي.
- **المبحث الثالث**: علاقة النمو الاقتصادي بالبطالة.
- **المبحث الرابع**: نظرة عامة حول التحولات الاقتصادية في الجزائر.

I- ماهية النمو الاقتصادي

النمو الاقتصادي مفهوم حيّر العقول وحرك الأقلام للبحث، فهو مجال واسع للبحث سوف نتطرق في هذا الجانب إلى مضمون مفهوم النمو لكي نسهل علينا الدراسة.

I-1 مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي

يعتبر النمو الاقتصادي المرآة العاكسة للنشاط الاقتصادي ودرجة تطوره، وكان محل اهتمام العديد من الاقتصاديين أولهم "روبرت مالتوس" سنة 1798 في كتابه "مبدأ الأمة" وتبعه بعد ذلك العديد من الباحثين الاقتصاديين بشكل يعكس الأهمية الكبرى التي يعبر عنها النمو الاقتصادي من عدة جوانب.

I-1-1 تعريف النمو الاقتصادي

يعتبر مفهوم النمو الاقتصادي مفهوماً كميًا يعبر عن زيادة الإنتاج في المدى الطويل ويعرّف "النمو الاقتصادي هو الزيادة المحققة على المدى الطويل لإنتاج البلد"[1].

ويقصد بذلك أن النمو الاقتصادي هو حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي وإجمالي الدخل الوطني بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي[2].

إن تعريف النمو الاقتصادي يتطلب تحديد المتغير الذي على أساسه يقاس النمو الاقتصادي، وكذا تحديد الفترة التي من خلالها نرغب في تحديد وقياس قيمة هذا المتغير، وعلى هذا الأساس سوف نستعرض بعض التعاريف لمفكرين اقتصاديين اهتموا بهذا الموضوع في دراستهم فنجد:

تعريف "ساموبلسن" P.a Samwelson

عرّف المفكر الاقتصادي "ساموبلسن" النمو على أنه: « "مؤشر" فيقول أنّ المؤشر الأساسي للنمو الاقتصادي يتمثل في الناتج الوطني الحقيقي، ويشير "ساموبلسن" إلى إمكانية قياس مؤشر النمو باستخدام: الناتج الوطني الصافي PNN، أو الناتج الوطني الخام PNB، ويرى "ساموبلسن" أنّ المؤشر الجيد لقياس النمو الاقتصادي من بين المؤشرات السابقة هو مؤشر الناتج الوطني الصافي PNN وذلك لسهولة الحصول على المعطيات الخاصة بهذا المؤشر».

1- Longatte et Vanhove, "Economie Génerale", Dunod, Paris 2001, page 53.

2 محمد عبد العزيز عجيمة، إيمان عطية ناصف، علي عبد الوهاب نجا، "التنمية الاقتصادية-دراسة نظرية وتطبيقية"، الدار الجامعية الإبراهيمية- مصر، 2006، ص73.

تعريف "لويس" W.A. Lewis

لقد اتجه "لويس" في تعريفه للنمو من وجهة نظر إنتاجية، حيث ينظر "لويس" إلى النمو على أنه الإنتاج بالنسبة للفرد أي النمو بالنسبة لـــــ "لويس" هو « ما يحصل عليه الفرد من الإنتاج السلعي والخدمي».

تعريف "بروس" F.Perrous

يتمثل النمو الاقتصادي عند "بروس" في الزيادة المتوقعة خلال فترة زمنية أو عدة فترات زمنية لبلد ما للناتج الكلي الصافي بالقيمة الحقيقية.

تعريف "كيزنز" S.Kuznets

ينظر "كيزنز" (**S. Kuznets**) بالنسبة للنمو الاقتصادي المعاصر: "على أن يعكس قدرة توفير عرض دائم للسكان بارتفاع كمية كافية من السلع والخدمات بالنسبة للفرد، مع الأخذ بعين الاعتبار الخصائص التالية: وتيرة مرتفعة للناتج بالنسبة للفرد ترافقها وتيرة مرتفعة للفعّالية بالنسبة لوحدة عامل الإنتاج ووتيرة مرتفعة من التغيرات الهيكلية".

ومن خلال التعاريف السابقة، يمكن أن نستنتج التعريف التالي للنمو الاقتصادي: "هو الارتفاع السنوي المسجل كنسبة في الناتج المحلي الحقيقي".

ويبرز لنا من هذا التعريف والتعاريف السابقة الأخرى أن النمو الاقتصادي هو:

- متغير كمي يقيس التغير النسبي في حجم الناتج الحقيقي الخام.
- متغير يعبر عن التوسع الاقتصادي، ولهذا ارتبط تعريفه بالناتج الحقيقي الخام الذي يعبر فعلا عن المقدرة الاقتصادية والتوسع الاقتصادي.

I-1-2 مفهوم التنمية الاقتصادية

تعتبر التنمية الاقتصادية أهم أطروحات التيارات الفكرية وعلى أساسها يمكن الحكم على نجاح أو فشل سياسات الحكومات، ولتوضيح ذلك سنتطرق إلى تعريف التنمية الاقتصادية، ثم نتطرق إلى الفرق بين النمو والتنمية.

1- تعريف التنمية الاقتصادية

تتعدد تعاريف التنمية الاقتصادية فيعرفها البعض على "أنها العملية التي يتم بمقتضاها الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم، ويحدث بمقتضى هذا الانتقال إحداث العديد من التغيرات الجذرية والجوهرية في البنيان والهيكل الاقتصادي"[1].

كما يقصد بالتنمية الاقتصادية "العملية التي يتم من خلالها تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي على مدار الزمن، وتحدث من خلال تغييرات في كل من هيكل الإنتاج ونوعية السلع والخدمات المنتجة إضافة إلى إحداث تغيير في هيكل توزيع الدخل لصالح الفقراء".

وعلى ذلك وإضافة إلى ما يعنيه النمو الاقتصادي من:

- تحقيق زيادة في المتوسط نصيب الفرد من الدخل.
- أن تكون الزيادة حقيقة وليست نقدية.
- أن تكون الزيادة على المدى البعيد.

فان هناك ميزات أخرى تنفرد بها التنمية الاقتصادية وتتمثل في:

- تغييرات في الهيكل والبنيان الاقتصادي وذلك من خلال الاهتمام بقطاعات مختلفة كالصناعة والزراعة لزيادة الطاقة الإنتاجية.
- تحقيق عدالة أكبر في توزيع الدخل وذلك من خلال إعادة توزيع الدخل لصالح الفئات الفقيرة في المجتمع، وهذا ما لا يحققه النمو الاقتصادي وتسعى إليه التنمية.
- الاهتمام بنوعية السلع والخدمات المنتجة حيث تعطي التنمية الاقتصادية أولوية للسلع والخدمات التي تحتاجها الطبقات الفقيرة كالسلع الغذائية الضرورية، الملابس والمساكن، والخدمات الأساسية من تعليمية وصحية واجتماعية.

فالتنمية إذن لا تركز فقط على التغيير الكمي وإنما تمتد لتشمل التغيير النوعي والهيكلي، أي أن التنمية هي عملية تغيير في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من اجل بلوغ المجتمع لمستويات أعلى من حيث الكم والنوع لإشباع الحاجات الأساسية لغالبية أفراد المجتمع[2].

1- محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، "مرجع سبق ذكره"، ص 77.
2- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص 16.

2- الفرق بين النمو والتنمية الاقتصادية

يعني النمو الاقتصادي مزيدا من الناتج، بينما تتضمن التنمية الاقتصادية زيادته وكذلك تنويعه، فضلا عن التغيرات الهيكلية الفنية التي يتم بها الإنتاج، وإذا كان النمو يمكن أن يحدث عن طريق زيادة المدخلات التي تؤدي إلى زيادة الناتج أو إدخال تحسينات على مستوى الآلة الإنتاجية، فإن التنمية الاقتصادية تذهب إلى أبعد من ذلك حيث تتضمن تغييرا تقنيا في مكونات الناتج نفسه وفي إسهامات القطاعات المولدة لهذا الناتج.

فالتنمية إذن أوسع مضمونا من النمو حيث يمكن وصف التنمية على أنها مصحوبة بتغيرات هيكلية وهذه التغيرات يجب أن تشمل هيكل الاقتصاد الوطني وتسعى لتنويع مصادر الدخل فيه.

ويرى **بونبه** "أن النمو الاقتصادي ليس سوى عملية توسع اقتصادي تلقائي، تتم في ظل تنظيمات اجتماعية ثابتة ومحددة، وتقاس بحجم التغيرات الكمية الحادثة، في حين أن التنمية الاقتصادية تفترض تطويرا فعالا واعيا أي إجراء تغيرات في التنظيمات الاجتماعية للدولة"[1].

فمثلا لو أخذنا الإنسان الذي ينمو من مرحلة الطفولة إلى الشباب أي يزداد من حيث الوزن والطول وهذا معنى النمو، أما التنمية فتعني التغير في تصرفات الفرد نتيجة التجربة والخبرات المكتسبة.

كما أن الدكتور **فليح حسين خلف** "أن النمو يتضمن بالأساس نمو الناتج القومي دون حصول تغيرات مهمة وملموسة في الجوانب الأخرى، بينما تعني التنمية إضافة إلى نمو الناتج القومي حصول تغيرات مهمة واسعة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية وفي التشريعات والأنظمة التي تحكم هذه المجالات"[2].

I-1-3 أنواع النمو الاقتصادي:

تتمثل أنواع النمو الاقتصادي فيما يلي[3]:

1- محمد مدحت مصطفى، "النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية"، مصر، 1999، ص 39.
2- حسين فليح خلف، "التنمية والتخطيط الاقتصادي"، دارا الكتاب العلمي، عمان، الأردن، 2006، ص 178.
3 كيفاني شهيدة، "التنمية الاقتصادية والحماية الاجتماعية- مع دراسة خاصة للحماية الصحية في الجزائر"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان 2007/2006، ص 26-27.

– النمو الاقتصادي الموسع: Croissance extensive

يتمثل هذا النمو في كون نمو الدخل يتم بنفس معدل نمو السكان أي أن الدخل الفردي ساكن، حيث أنّ الظاهر من هذا النوع من النمو أنّ الوضع الاقتصادي يتحسن لكن في حقيقة الوضع الاجتماعي فإنّ دّخل الفرد ثابت ولا يتغير.

– النمو الاقتصادي المكثف: Croissance intensive

يتمثل في أن نمو الدخل يفوق معدل نمو السكان وبالتالي فان الدخل الفردي يرتفع.

– النمو الاقتصادي الطبيعي: Croissance normale

هو الذي ينتج من القوة الذاتية المتاحة للاقتصاد دون اللجوء إلى التخطيط على المستوى الوطني، وهو يتسم بالبطء، رغم انه في بعض الأحيان يتعرض إلى تغيرات وهزات قوية، كما يتطلب مرونة كبيرة ضمن الإطار الاجتماعي والثقافي كي يمكن له الانتقال من قطاع إلى آخر.

– النمو الاقتصادي العابر: Croissance transite

النمو الاقتصادي العابر هو ذلك النمو الذي يظهر في فترة زمنية معينة ثم يختفي، ويتسم هذا النوع من النمو بعدم استمراره ويكون نتيجة لعوامل طارئة عادة ما تكون خارجية، وأثره يكون محدود نظرا لجمود الإطار الاجتماعي كارتفاع أسعار البترول في البلدان التي تتميز بعدم تنوع الصادرات.

– النمو الاقتصادي المخطط: Croissance organiser

وهو الذي يحدث نتيجة لعملية تخطيط شاملة لموارد ومتطلبات المجتمع، كما ترتبط فعّاليته بالعديد من العوامل:

- ✓ واقعية الخطط المرسومة.
- ✓ كفاءة المخططين.
- ✓ فعّالية التنفيذ.
- ✓ جدّية المراقبة ومشاركة كل أطراف المجتمع.

I-1-4 مؤشرات النمو الاقتصادي[1]

من أجل قياس النمو الاقتصادي نأخذ الناتج المحلي الإجمالي باعتباره يقيس مستوى إنتاج السلع والخدمات في البلد سواء بالنسبة للعائلات والمؤسسات.

1- الناتج الداخلي الخام: هو عبارة عن القيمة النقدية السوقية لمجموع السلع والخدمات النهائية المنتجة خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة، وذلك من طرف عوامل الإنتاج المقيمة والتي تتشكل من عوامل وطنية وأخرى خارجية، والناتج المحلي الإجمالي للفرد يعتبر أكثر دقة عند الأخذ في الحسبان المستوى المتوسط للأفراد.

2- و يمكن تقييم النمو الاقتصادي أيضا عن طريق إنتاجية العمل ومن خلال معدل استعمال الطاقة الصناعية، فإذا كان مؤشر إنتاجية العمل يلعب دور في النمو الاقتصادي من خلال إبرازه العلاقات بين المعدل السنوي المتوسط لنمو الناتج المحلي الإجمالي لمختلف السنوات مع الإنتاجية المتوسطة للعمل، فان مؤشر استعمال الطاقة الصناعية يقيس الكثافة عندما تشغل المؤسسات كل إمكانياتها الإنتاجية من أجل الحصول على الربح.

معدل استعمال الطاقة الصناعة = الإنتاج الحقيقي / الإنتاج المحتمل

3- و توجد مؤشرات أخرى للنمو الاقتصادي يمكن استعمالها تتمثل في دليل التنمية البشرية (IDH)، باروماتر اللامساواة والفقر وكذلك مؤشر الصحة الاجتماعية (ISS)، حيث أن دليل التنمية البشرية يأخذ بعين الاعتبار مستوى معيشة الأفراد وصحتهم ومستوى ثقافتهم.

I-2 عوامل النمو الاقتصادي

لكي يكون هناك نمو اقتصادي لابدّ من توفر عدّة عوامل مجتمعة فيما بينها لكي تساهم في التكامل العضوي مع بعضها البعض حتى تعطي مخرجات لها قيمة اقتصادية، فمن بين العوامل الرئيسية والأساسية في عملية النمو والمسببة له نجد ما يلي:

I-2-1 عنصر العمل

يعتبر عنصر العمل عاملا مؤثرا بشكل كبير في عملية الإنتاج وذلك من ناحيتين:

الأولى: وتتمثل في اثر النمو الديمغرافي الذي يزيد من حجم العمالة النشطة وبالتالي زيادة مورد من موارد الاقتصاد.

1-R.Barro, "Les Facteurs de la croissance économique" , Economica, Paris,2000, pp 13-15.

الثانية: تتمثل من خلال الحجم الساعي للعمل، إذ انه كلما زاد حجم العمالة النشطة ومن ثم زيادة الحجم الساعي للعمل أمكن ذلك من ارتفاع حجم الناتج من خلال ارتفاع مساهمة عنصر العمل في حصيلة عملية الإنتاج[1].

وتبرز أهمية عنصر العمل في عملية الإنتاج من خلال ما يلي[2]:

إذا كانت الإنتاجية الحدية لعنصر العمل تعبر عن حجم الناتج الإضافي نتيجة زيادة عنصر العمل بوحدة واحدة وبالتالي: فان ارتفاع عنصر العمل بـــــ ΔL يؤدي إلى ارتفاع حجم الناتج بـــــ $PML-\Delta L$ حيث:

PML: الإنتاجية الحدية لعنصر العمل.

ΔL: التغير في عنصر العمل.

$$\Delta Y = PML - \Delta L \ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

I-2-2 عنصر رأس المال

يتعلق تراكم رأس المال كعامل مؤثر في معدل النمو الاقتصادي بالدرجة الأولى بحجم الدّخل الذي يمكن للمجتمع توفيره وعدم إنفاقه على السلع الاستهلاكية بل يتمّ توجيهه إلى الإنفاق على الآلات والتجهيزات والمباني والأراضي وغيرها من الأصول المادية التي تدخل في عملية الإنتاج، وهذا يتطلب من المجتمع الامتناع عن استهلاك جزء من الإنتاج في الوقت الحاضر وتحويل الدّخل المتوفر نتيجة هذا الامتناع إلى النشاطات الاستثمارية، إذ كلما زاد حجم مخزون رأس المال بوجه عام ونصيب الفرد من رأس المال بوجه خاص أدى ذلك إلى الرفع من حجم الناتج الداخلي الخام، أي أنّ على المجتمع التضحية بجزء من إنفاقه لإحداث التكوين والتراكم الرأسمالي المطلوب.

وتبرز أهمية عنصر رأس المال في عملية الإنتاج كما يلي[3]:

ΔK: التغير في مخزون رأس المال.

PMK: الإنتاجية الحدية لعنصر رأس المال.

$$\Delta Y = PMK - \Delta K \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (2)$$

فزيادة مخزون رأس المال بـــــ (ΔK) يؤدي إلى زيادة حجم الناتج بمقدار $(PMK - \Delta K)$

1-Stanley Fisher et autres, '' Macroéconomie '', edition dunod Paris,2ème edition, 2002, P293.
2-Gregory Mankiw, Macroéconomie, 3èmè édition, édition de Boek, Belgique 2003, P273.
1- Gregory Mankiw, Ipid, P272.

وإذا واكب عملية الإنتاج تغير في كل من عنصر العمل وعنصر رأس المال نجد:

$$\Delta Y = (PML-\Delta L)+(PMK-\Delta K).....(3)$$

I-2-3 التقدم التقني

التقدم التقني هو تنظيم جديد للإنتاج يسمح بـــ:

- إنتاج كمية أكبر من المنتوج بنفس كميات عناصر الإنتاج.
- أو إنتاج نفس الكمية من المنتوج بكميات أقل من عوامل الإنتاج.

أي أن التقدم التقني يعني الاستخدام الأمثل لعوامل الإنتاج في العملية الإنتاجية، وبالتالي فإنه حتى وإن بقيت كميات عناصر الإنتاج على حالها وحدث تقدم تقني فإن ذلك سيؤدي حتماً إلى زيادة الإنتاج وتحقق النمو الاقتصادي.

وبإضافة العامل التقني تصبح دالة الإنتاج على الشكل التالي:

$$Y=Af(K,L)... ... ...(4)$$

فالعامل التقني يساهم في حجم الناتج من خلال ما يسمى بـــــ"الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج"، وهو عبارة عن حجم الناتج المتبقى الذي لا يفسره لا عنصر العمل ولا عنصر رأس المال.

I-2-4 العوامل الأخرى

وإضافة إلى عوامل الإنتاج الرئيسية، هناك عوامل أخرى تؤثر بشكل هام على عملية الإنتاج ومن ثم على عملية النمو الاقتصادي من خلال تأثيرها على عوامل الإنتاج وهي[1]:

1- النظام المالي

يلعب النظام المالي دورا مهما في عملية النمو الاقتصادي وذلك يمثل مفتاحا لعملية التراكم الرأسمالي من جهة، وأساسا للتطور التكنولوجي من جهة أخرى، إذ انه يعمل على تعبئة المدخرات وتوفير السيولة للاقتصاد الوطني، كما أنه يزيد من خلق الثقة والضمان للأفراد والمؤسسات، وهذا كله يساهم في تطور الاستثمار المحلي بشكل ينعكس ايجابيا على الإنتاج والنمو الاقتصادي.

1- بودخدخ كريمة، "اثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي-دراسة حالة الجزائر 2001-2009"، مذكرة ماجستير في علوم التسيير تخصص: نقود ومالية، جامعة دالي ابراهيم-الجزائر، 2010/2009، ص 83-84.

2- الوضع السياسي

يعتبر استقرار الوضع السياسي في البلد المحلي عاملا مؤثرا في عملية النمو الاقتصادي، بحكم أنه يؤثر بصفة مباشرة على الوضع الاقتصادي وذلك من ناحيتين:

- يؤثر على فعالية القرارات المتخذة في الجانب الاقتصادي، إذ أن عدم الاستقرار السياسي يؤدي إلى تغليب المصالح الشخصية والخاصة لجهة معينة على المصالح الاقتصادية وهو ما يؤثر على فاعليتها الاقتصادية.
- يلعب الاستقرار السياسي دورا مهما في تحفيز الاستثمار في الاقتصاد المحلي، لأنه يزيد في ثقة المتعاملين الاقتصاديين ويوفر أفضل الظروف المناسبة التي تمكن من تحقيق نمو اقتصادي مقبول.

3- حقوق الملكية

انطلاقا من الدور الأساسي لعملية الاستقرار في النمو الاقتصادي، فإن نظام حقوق الملكية يعتبر من محددات النمو الاقتصادي، إذ أن وجود ضوابط وقوانين تكفل للمنتجين بشكل عام حقوقهم الفكرية يشجع من عمليات الاستثمار، كما يشجع من تطور العامل التكنولوجي وبروز اختراعات واكتشافات جديدة يكون لها الأثر الايجابي على عملية النمو الاقتصادي.

4- التضخم

إن المبدأ الرئيسي لضرورة وجود معدلات تضخم ثابتة في مستوى منخفض هو في أن ذلك يخفض من حالة الشك وعدم الاطمئنان في الاقتصاد ويزيد من كفاءة آلية السعر في تحقيق التوازن في سوق السلع والخدمات، إذ أن التضخم يعتبر بمثابة ضريبة على الاستثمار، حيث أن ارتفاع معدل التضخم يؤدي بالضرورة إلى رفع معدل الفائدة الاسمي كما يقول فيشر، وهذا ما يؤثر سلبا على الاستثمار ومن ثم على النمو الاقتصادي، وبالتالي فإن الدور السلبي الذي يلعبه ارتفاع معدلات التضخم على أحد أهم عوامل الإنتاج والنمو الاقتصادي، وهو التراكم الرأسمالي يزيد من توجه السياسات الاقتصادية نحو محاربة هذه الظاهرة.

5- القطاع العام

يلعب القطاع العام دورا هاما في عملية النمو الاقتصادي، بحكم أنه يشكل إضافة أساسية للطلب الفعال، ولم يعد الجدل يدور حول ضرورة تدخل الدولة في الاقتصاد من عدمها، بل أن الجدل قائم حول حجم القطاع العام في الاقتصاد، إذ أن القطاع العام من خلال السياسة المالية للدولة يساهم في تحسين الأداء الاقتصادي من خلال رفع معدلات النمو.

I-3 طرق قياس النمو الاقتصادي

يعتبر النمو الاقتصادي مؤشرا صريحا على حقيقة الأداء الاقتصادي، وتتوضح من خلاله العلاقة بين كل من المدخلات والمخرجات في الاقتصاد، ومن هذا المنطلق تكمن أهمية قياس النمو الاقتصادي والتي تختلف بين العديد من الدول لأسباب عديدة تتعلق بتوفر البيانات والإحصائيات، وكذا كيفية بناء المؤشرات والأساس المعتمد في ذلك.

وتقديرات النمو الاقتصادي هي انعكاس بالأساس لتقديرات حجم الناتج في الاقتصاد، بحكم أن النمو الاقتصادي هو عبارة عن التغير النسبي السنوي في حجم الناتج، وبالتالي تبرز خمسة طرق لتقدير حجم الناتج ترجع بالأساس إلى تساوي حجم الناتج مع حجم الدخل وحجم الإنفاق[1].

I-3-1 طريقة القيمة المضافة

نعني بالقيمة المضافة The value added الفرق بين قيمة الإنتاج عند كلّ مرحلة من المراحل الإنتاجية للسلعة وقيمة السلع الوسيطة التي تدخل في تركيب هذه السلعة عند كل مرحلة، ويمكن كتابة قانون القيمة المضافة كما يلي:

$$VA = VQ_t - VQ_{t-1}$$

VA: القيمة المضافة.

VQ_t: قيمة المنتج النهائي.

VQ_{t-1}: قيمة السلع الوسيطة.

و تعتبر طريقة القيمة المضافة من أكثر الطرق دلالة وتعبيرا عن حجم الناتج المحصل عليه من عملية الإنتاج، كونها تتفادى مشكلة تكرار قيم بعض المنتجات في حساب قيمة الناتج الداخلي الخام، حيث أنه تبعا لهذه الطريقة يكون:

الناتج الداخلي الخام = مجموع القيمة المضافة في كل قطاعات الاقتصاد المحلي

أي أن الناتج الداخلي الخام هو إجمالي القيمة المضافة لكل السلع والخدمات في الاقتصاد المحلي.

1 – بوددح كريمة، "مرجع سبق ذكره"، ص 75.

I-3-2 طريقة الدّخل الوطني الكلي[1]

إنّ البضائع والخدمات المنتجة كما هو معلوم هي حصيلة للتعاون بين عوامل الإنتاج: العمل، الأرض، رأس المال، الإدارة، فإذا طرحنا من قيمة البضائع والخدمات قيمة مستلزمات الإنتاج فإننا نحصل على "قيمة الناتج"، وتوزع قيمة الناتج على هذه العوامل لقاء مساهمتها في الإنتاج كما يلي:

- العمل وعائده هو الأجر.
- رأس المال وعائده هو الفائدة.
- الأرض وعائدها هو الريع.
- الإدارة وعائدها هو الربح.

فإذا جمعنا كلّ هذه العوائد فأننا نحصل على تقدير الدّخل الوطني:

$$y = y_w + y_i + y_r + y_p$$

حيث:

y: الدّخل الوطني (النمو)

y_w: مجموع الأجور

y_i: مجموع الفوائد

y_r: مجموع الريع

y_p: مجموع الربح

ومن المعروف أنّ تقدير الدّخل الوطني الذي نحصل عليه بهذه الطريقة يسمى بالناتج الوطني بتكلفة عوامل الإنتاج، ولذلك إذا أردنا الحصول على تقدير لإجمالي الناتج الوطني بسعر السوق فإنه يجب أن نضيف إلى التقدير السابق قيمة الضرائب غير المباشرة وقيمة الاهتلاك.

الناتج الوطني بقيمة السوق= الناتج الداخلي الخام بتكلفة عوامل الإنتاج + ضرائب غير مباشرة + قيمة الاهتلاك

1 - بريش السعيد، "الاقتصاد الكلي"، دار العلوم للنشر التوزيع، الجزائر 2007، ص9.

I-3-3 معيار متوسط الدخل

يعتبر متوسط نصيب الفرد من الدخل أكثر المعايير استخداما وأكثرها صدقا عند قياس مستوى النمو الاقتصادي في معظم دول العالم فمعظم جمهور الاقتصاديين يتمسك بمتوسط نصيب الفرد من الدخل، باعتباره المعيار الذي يجب الأخذ به لأن الهدف النهائي من النمو والتنمية هو رفع مستويات المعيشة ومستويات الرفاهية[1].

و يقاس النمو الاقتصادي مبدئيا باستخدام أسلوبين[2]:

معدل النمو البسيط: وهو يقيس معدل النمو في متوسط دخل الفرد الحقيقي في أي سنة مقارنة بالسنة السابقة لها، ولذا يستخدم في تقييم الخطط السنوية للحكومة، ويمكن الحصول عليه عن طريق المعادلة التالية:

$$\text{معدل النمو} = \frac{\text{الدخل الحقيقي في الفترة الحالية} - \text{الدخل الحقيقي في الفترة السابقة}}{\text{الدخل الحقيقي في الفترة السابقة}}$$

معدل النمو المركب: وهو يقيس متوسط معدل النمو السنوي في متوسط دخل الفرد الحقيقي خلال فترة زمنية معينة، وبالتالي يستخدم في تقييم الخطط المتوسط والطويلة الأجل، ويتم حسابه وفق للمعادلة التالية:

$$\text{معدل النمو} = \sqrt[n]{\frac{\text{متوسط دخل الفرد الحقيقي نهاية الفترة}}{\text{متوسط دخل الفرد الحقيقي بداية الفترة}}} - 1$$

حيث أن:

n: طول الفترة الزمنية

ويتعين الإشارة في نهاية هذا التحليل إلى ان النمو الاقتصادي يتركز على الكم الذي يحصل عليه الفرد من الدخل في المتوسط، أي على كمية السلع والخدمات التي تحصل عليها ولا يهتم بنوعية وجودة تلك السلع والخدمات من ناحية، أو بتوزيع الدخل بين فئات المجتمع من ناحية أخرى، إضافة إلى أن النمو الاقتصادي يتحقق تلقائيا دون تدخل من قبل السلطات الحكومية.

I-3-4 طريقة الإنفاق الكلي

1- محمد عبد العزيز عجمية وآخرين، " التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية"، الجامعية- الاسكندرية، 2006، ص 90.

2- السيد محمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا، "مرجع سبق ذكره"، ص 340.

حسب هذه الطريقة يتمّ قياس الناتج المحلي الإجمالي لسنة ما عن طريق جمع قيم السلع والخدمات المنتجة خلالها، ومن هنا نجد أنّ قيمة السلع تحدد حسب هذه الطريقة بمقدار الإنفاق عليها من قبل قطاعات المجتمع، وبما أن عملية الإنفاق أو شراء السلع والخدمات يتولد عنها دخول لدى الفئات الأخرى، فان ذلك يؤدي إلى المساواة بين الإنفاق الكلي والدخل الوطني الذي نفسه هو الناتج الداخلي الخام فان:

$$Y = C + I + G + (X - M)$$

حيث أن:

Y : يمثل الدخل الوطني

C : يمثل إنفاق القطاع العائلي(الاستهلاك)

I : يمثل إنفاق قطاع الأعمال (الاستثمار الخاص)

G : إنفاق القطاع الحكومي

$(X - M)$: يمثل إنفاق القطاع الخارجي

1-3-5 طريقة معادلة "سنجر" للنمو[1]

وضع الأستاذ "سنجر" معادلة النمو الاقتصادي في عام 1952، حيث عبر "سنجر" عن معادلة النمو بأنها دالة لثلاثة عوامل هي:

- الادخار الصافي
- إنتاجية رأس المال
- معدل نمو السكان

حيث تتخذ معادلة "سنجر" للنمو الشكل التالي:

$$D = SP - R$$

D: معدل النمو السنوي لدخل الفرد.

S: معدل الادخار الصافي.

P: إنتاجية الاستثمارات الجديدة.

R: معدل نمو السكان.

1 - محمد عبد العزيز عجمية و اخرون ، " مرجع سبق ذكره "، ص 92

معدل النمو السنوي لدخل الفرد = (معدل الادخار الصافي × إنتاجية الاستثمارات الجديدة) – معدل نمو السكان

II- نظريات ونماذج النمو الاقتصادي

عرف النمو الاقتصادي باعتباره أهم المتغيرات الاقتصادية وأكثرها دلالة وتعبيرا على الأداء الاقتصادي اهتماما كبيرا من طرف الاقتصاديين، الذين طوروا في هذا الإطار عدة نماذج ونظريات مفسرة في مجملها لظاهرة النمو الاقتصادي من خلال إبراز عوامله ومحدداته، وجاءت هذه النظريات والنماذج المختلفة حول النمو الاقتصادي نتيجة التطور الذي يشهده النمو الاقتصادي بجميع جوانبه مع مرور الحقبات الزمنية، إذ يقول "**جيمس توبين**" :" إن مشكل النمو لم يطرأ عليه جديد فالاقتصاديون دوما يعملون على مقارنة الحاضر والمستقبل "، وذلك يعني أن التطلع إلى مستقبل اقتصادي أحسن هو الذي يدفع إلى تطور نظريات النمو الاقتصادي.

II-1 نظريات ونماذج النمو التقليدية

لقد أصبح النمو الاقتصادي محور كثير من الدراسات الاقتصادية سواء في الجانب النظري أو التطبيقي، فتارة يعزى إلى زيادة الإنتاجية التي تؤدي إلى انتقال منحنى إمكانيات الإنتاج، وتارة يعزى إلى زيادة الصادرات وأخرى إلى التطور المالي، بينما ترجع بعض نماذج النمو الاقتصادي إلى الدور الايجابي للسياسات الاقتصادية كالإنفاق الحكومي، ويرجعها البعض إلى الاستثمار الحكومي أو الخاص، ولذلك سيتم الاقتصار على ذكر بعض نماذج النمو فقط التي لها صلة بالموضوع.

II-1-1 النظرية الكلاسيكية في النمو الاقتصادي

شهدت دول غرب أوروبا الثورة الصناعية في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر، وعاصر الاقتصاديون الكلاسيك تلك الفترة ليبنوا على أساسها أفكارهم وآرائهم في النمو الاقتصادي وأسبابه وكيفية تحقيقه، ولعل من أهم تلك الأفكار كانت في كتابات كل من آدم سميث، ريكاردو، ومالتوس.

1- تحليل آدم سميث للنمو الاقتصادي Adam Smith

ساهم آدم سميث مساهمة كبيرة في تحليل النمو الاقتصادي من خلال تعرضه للمبادئ العامة التي تحكم تكوين الثروة والدخل في كتابه الشهير "ثروة الأمم" **Welth of Nations** والذي نشر عام 1776 م وترجم إلى عشرات اللغات، ويوضح سميث أن التخصص وتقسيم العمل لا بد أن يسبق بتراكم رأسمالي والذي يتأتى أساسا من الادخار، وعليه يكون الادخار هو أساس النمو الاقتصادي، ويقول بأنه بوجود التراكم الرأسمالي،

تصبح عملية النمو عملية متجددة ذاتيا **Self Sustaining**، حيث يرفع تقسيم العمل من مستوى الإنتاجية فتزيد الدخول والأرباح، فتخصص أجزاء إضافية أكبر منها للادخار والاستثمار (تراكم رأسمالي أكبر)، فمزيد من تقسيم العمل مع تكنولوجيا أحدث ليزيد الإنتاج ومزيد من الأرباح وهكذا، ولكنه في الوقت نفسه يشير إلى أن هذه العملية التراكمية للنمو لها حدود، حيث يؤدي وصول الاقتصاد إلى مرحلة حدة التراكم الرأسمالي (حين يتكالب الرأسماليين على الاستثمار في مجالات معينة) إلى هبوط الأرباح وتقل المدخرات ومعدلات التكوين الرأسمالي، لينتهي الأمر بحالة ركود **Stationary State** (حلقة دائرية انكماشية).

2-تحليل دافيد ريكاردو للنمو David Ricardo[1]

يعتبر " دافيد ريكاردو" أن الأرض هي أساس أي نمو اقتصادي، وانطلاقا من ذلك يرى ان القطاع الزراعي هو مكمن أهم نشاط اقتصادي وهو الزراعة، لأنه يعتبر بمثابة الدعامة التي توفر موارد العيش للسكان.

و اهتم ريكاردو بمبدأ تناقص الغلة في القطاع الزراعي، ورأى بأن الإنسان قادر على تعويض تناقص الغلة، ومن هذا المنطلق فكر في كيفية استخدام تقنيات حديثة في عملية الإنتاج، لكنه رأى أن ذلك يكون ممكنا في القطاع الصناعي أكثر منه في القطاع الفلاحي.

وقسم ريكاردو المجتمع إلى ثلاثة (3) طبقات رئيسية وهي:

- الرأسماليون.
- العمال.
- ملاك الأراضي.

فحسب ريكاردو فإن الرأسماليون يلعبون الدور الرئيسي في عملية النمو الاقتصادي بصفة عامة، إذ أنهم يتولون البحث عن أسواق واسعة وزيادة الأرباح، مما ينعكس ايجابيا على النمو الاقتصادي من خلال إعادة استثمار هذه الأرباح في مشاريع جديدة، أما العمال فهم الأداة والوسيلة التي من خلالها تقوم عملية الإنتاج لكنهم حسب ريكاردو أقل أهمية من الرأسماليين، أما ملاك الأراضي فتكمن أهميتهم في كونهم يوفرون أساس عملية الإنتاج وهي الأرض.

وقسم ريكاردو الدخل الوطني إلى ثلاثة أقسام وهي:

- أرباح الرأسماليين.
- أجور العمال.

1- شعباني إسماعيل، " مقدمة في اقتصاد التنمية"، دار هومة، الجزائر، 1997، ص 64.

- ربوع ملاك الأراضي.

وبما أن الأرباح هي أعظم هذه الدخول، فقد ركز ريكاردو على الرأسماليين كون أن تحقيق الأرباح يسمح بإعادة استخدامها في العملية الإنتاجية وهكذا يستمر التوسع الإنتاجي ويزيد التراكم الرأسمالي.

و طور ريكاردو نظرية الريع والتي تنص على أن تزايد النمو السكاني بشكل أكبر يؤدي إلى استعمال الأراضي الأقل خصوبة في عملية الإنتاج، وهذا ما يؤدي إلى تناقص الدخل، وهو ما يؤكد التأثير السلبي لنمو السكان المتزايد لدى الكلاسيك.

3-تحليل توماس مالتوس للنمو Thomas Malthes

كان لمالتوس آرائه المشهورة في النمو السكاني، باعتباره زعيم المدرسة التشاؤمية الذي وضع نظريته السكانية المعروفة باسمه " نظرية مالتوس للسكان " والتي تنص على : " أن عدد السكان إذا لم يضبط سيتزايد بمتتالية هندسية كل ربع قرن (25 سنة) في حين لا يتزايد إنتاج الطعام وفق أحسن الظروف إلا بمتتالية حسابية في نفس الفترة ".

كما أبرز مالتوس أثر النمو السكاني على النمو الاقتصادي وبين أنه يجب أن يزيد نمو الإنتاج في الاقتصاد المحلي على نمو السكان حتى يكون هناك نمو ايجابي حقيقي، ويؤكد مالتوس أن النمو السكاني يكون تأثيره ايجابيا على النمو الاقتصادي إذا كان يخلق زيادة في الطلب الفعال، وللوصول إلى معدلات عالية من النمو الاقتصادي يبرز مالتوس أنه يوجد معدلات للادخار الذي لا يؤثر سلبا على الاستهلاك من جهة، ويعتبر مقابل أقصى مستوى للاستثمار من جهة أخرى وهو " المعدل الأمثل للادخار "، لكن زيادة معدل الادخار تؤدي إلى الحد من الإنفاق الاستهلاكي بشكل يحول من نمو جانب العرض وبالتالي الحيلولة دون تطور مستوى الاستثمار[1].

ونستخلص مما سبق إلى أن فكر الكلاسيك في النمو الاقتصادي يتركز في أن تطور النظام الاقتصادي الرأسمالي يعد سباقا بين التقدم التكنولوجي والنمو السكاني، فإذا سبق التقدم نمو السكان تظهر موجة من النمو، وذلك لكون زيادة التقدم الفني تعمل على زيادة التشغيل والإنتاج والأجور، أي تسود حالة من الانتعاش الاقتصادي، وتؤدي هذه الأخيرة إلى زيادة السكان فظهور موجة جديدة من الركود ثم النمو والانتعاش وهكذا، وتبين النظرية أن التقدم الفني يعتمد على التراكم الرأسمالي والذي يعتمد بدوره على مستوى الأرباح، ولنفهم ماسبق نلخص النموذج الكلاسيكي في الدوال التالية:

1- بودخدخ كريمة، "مرجع سبق ذكره"، ص 96.

1 - دالة النتاج :

$O = f\ (L , K , Q , T)$.....(1)

حيث أن:

O : الإنتاج Output

L : قوة العمل Labor force

K : المتاح من الأرض (الموارد) Know Ressources

Q : رأس المال Capital

T : التقدم الفني Technique

وقد تجاهل النموذج عنصر التنظيم لاعتباره عاملا غير استراتيجيا، وباعتبار ثبات المساحة المتاحة من الأرض فإن الموارد الجديدة تدخل ضمن التقدم الفني، وأن الثبات في الأرض والمقترن بزيادة مطردة في عنصر العمل يؤدي إلى تناقص الناتج الكلي.

2 – مستوى التقدم التكنولوجي يتوقف على الإستثمار : $T = T(I)$

.....(2)

3 – الاستثمار يتوقف على الأرباح : $I = dQ = I(R)$.....(3)

حيث يقصد بالاستثمار هذا الاستثمار الصافي I والذي يعبر عن الزيادة في الرصيد الرأسمالي، وR عبارة عن العائد من عناصر الإنتاج الثابتة (الأرض ورأس المال).

4 – الأرباح تتوقف على مستوى تكنولوجي وعرض العمل : $R = R\ (T , L)$.....(4)

5 – حجم قوة العمل يتوقف على حجم الأجور : $L = L\ (W$

$)$.....(5)

6 – الأجور تتوقف على حجم الاستثمار : $W = W\ (I$

$)$.....(6)

علما بأن مجموع الأرباح والأجور تعادل الناتج الكلي، أي : $Q= R + W$

أما شرط التوازن في الأجل الطويل فيكون : $W = \frac{}{wL}$

حيث أن:

w : معدل الأجر الأدنى.

وعلى ذلك فإنه وبافتراض أن الأرباح هي المحرك الاول للنظام الرأسمالي تكون كيفية سير النموذج الكلاسيكي للنمو على النحو التالي:

$$dR \longrightarrow dI \longrightarrow dQ \longrightarrow dT \longrightarrow dW \longrightarrow dL \longrightarrow dR$$

لقد ركزت النظرية على أهمية التراكم الرأسمالي في عملية النمو الاقتصادي مؤكدة على أهمية تحويل الفائض الاقتصادي إلى نواحي الاستثمار المنتجة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية، إلا أنه يعاب على النظرية موجة التشاؤم التي سادت أفكارها والمتمثلة في تزايد السكان من ناحية وتناقص الغلة من ناحية أخرى، وقد غالت النظرية الكلاسيكية في سردها لآثار هذين العاملين، وتبين في الواقع عدم تحقق النتائج التي انتهت إليها المدرسة الكلاسيكية و لم تتوقف عملية التنمية الاقتصادية رغم وجود بعض العقبات التي تعرقل من سيرها.

II-1-2 النظرية الكيترية في النمو الاقتصادي

1- افتراضات كيتز

في العام 1936م قدم " **ج.م.كيتز** " كتابه المشهور " **النظرية العامة في العمالة، الفائدة والنقود** " وأحدث ثورة في مجال النظرية الاقتصادية الكلية، وكسر بذلك الاعتقاد الذي ساد لسنوات عند الكلاسيك، وهو استحالة الوصول إلى توازن اقتصادي في ظل عدم التشغيل الكامل **The Full Employement** على المدى الطويل، حيث أكد أنه يمكن تحقيق هذا التوازن عند مستوى أقل من مستوى التشغيل الكامل.

إن نظرية النمو لها علاقة متينة بما تعالجه نظرية الاستخدام، فنظرية الاستخدام الكيترية هي في واقع الأمر نظرية الاقتصاد الساكن، لكونها تفترض ثبات في المستوى التقني وحجم السكان والموجودات الرأسمالية وينجر عن ثبات رأس المال بالضرورة عدم وجود ادخار واستثمار صافيين، لان الاستثمار يعرف على انه الزيادة الحاصلة في الموجودات الرأسمالية، لكن هذه النظرية تفترض من جانب آخر فرضا ظاهريا يناقض الفرض الاول، وهذا الفرض هو وجود استثمار صافي ايجابي، غير أن هذا التناقض يرجع لتجاهل التحليل الكيتري لأثر الاستثمار على حجم الطاقة الإنتاجية كما يبرر ذلك "Domar "، حين أوضح بان التحليل الكيتري هو تحليل نظري حيث تبقى به الموجودات الرأسمالية ثابتة بالرغم من وجود استثمار صافي ايجابي وذلك لكون أن حجم

الموجودات الرأسمالية كبير جدا مقارنة بالزيادة في الاستثمار، لذلك يتجاهل التحليل أثر هذه الزيادة على الطاقة الإنتاجية.

يضاف إلى هذا التبرير تبرير آخر، والذي يفيد بأن الفترة ما بين بدء الاستثمار وبين التوسع في الطاقة الإنتاجية هي نسبيا ليست بالفترة القصيرة، لذا في الأجل القصير نتجاهل أثر الزيادة في الاستثمار على الطاقة الإنتاجية، وهذا النوع من الاستثمار هو ما أسماه " Pigou " بالتوازن في الأمد القصير مقارنة بالتوازن الساكن في الأمد الطويل، ومن خصائص هذا التحليل أنه يأخذ بعين الاعتبار تأثير الاستثمار على الدخل الوطني من خلال مضاعف الاستثمار، فيما يتجاهل أثره على حجم الطاقة الإنتاجية.

وبناءا على الفرضيات السابقة، يتحدد مستوى الدخل في التوازن من منظور نظرية الاستخدام عند تساوي الادخار المرغوب فيه مع الاستثمار المرغوب فيه، كما يبقى الدخل الوطني التوازني والناتج الوطني مع مرور الزمن ثابتين ما دام الادخار المقرر يساوي في كل فترة زمنية الاستثمار المقرر، كما أن هناك مضاعفات توسعية أو مضاعفات انكماشية[1].

2- نموذج "هارود – دومار"

لقد ركز نموذج هارود- دومار (Hanod- Domar) على النظرية الديناميكية وعلى العلاقة بين الادخار والاستثمار والناتج، ويوضح النموذج العلاقة بين النمو والبطالة في المجتمعات الرأسمالية، إلا أنه قد اتخذ بشكل مكثف في البلدان النامية كوسيلة بسيطة للنظر في العلاقة بين النمو ومتطلبات رأس المال، ويؤكد النموذج بأنه للحفاظ على مستوى توازن الدّخل الذي يضعف الاستخدام الكامل من سنة لأخرى، من الضروري أن ينمو الدّخل الحقيقي والإنتاج بنفس المعدل الذي بموجبه تتوسع الطاقة الإنتاجية لمخزون رأس المال[2].

ويعتمد هذا النموذج على افتراض أساسي وهو أنّ الإنتاج لأيّ وحدة اقتصادية يعتمد على كمية رأس المال المستثمر في تلك الوحدة[3]، وعندئذ يمكن ربط الإنتاج بمخزون رأس المال من خلال المعادلة التالية:

$$y = \frac{k}{K} \dots\dots\dots (1)$$

y: الإنتاج.

1- مصطفى بن ساحة ، " أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر- دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة "، مذكرة نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص تجارة دولية – جامعة غرداية 2011/2010 ، ص 14-15.
2- مدحت القريشي، "التنمية الاقتصادية"، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن- عمان، ط1، 2007، ص 74.
3- محمد صالح تركي القريشي، "علم اقتصاد التنمية"، إثراء للنشر والتوزيع، ط1، 2010، ص 92.

k: رأس المال.

K: المعامل الحدي لرأس المال.

من المعادلة (1) يمكننا إيجاد التغير في الإنتاج حيث:

$$\Delta y = \frac{\Delta k}{K} \dots\dots\dots (2)$$

وبما أنّ معدل النمو الإنتاج (g) يمثل التغير في الإنتاج مقسوما على كمية الإنتاج الكلي:

$$g = \frac{\Delta y}{y} = \frac{\Delta k}{y} \times \frac{1}{k} \dots\dots . (3)$$

وبما أنّ الاستثمار يمثل التغير في الحاصل في مخزون رأس المال أي:

$$I = \Delta k$$

فيصبح لدينا:

$$g = \frac{I}{y} \times \frac{1}{k} \dots\dots\dots\dots\dots (4)$$

وفي حالة التوازن يكون الادخار مساويا للاستثمار $S = I$ تصبح لدينا المعادلة التالية:

$$g = \frac{S}{k} \dots\dots\dots\dots\dots\dots . . (5)$$

S: معدل الادخار نسبة سنوية في الناتج القومي.

k: المعامل الحدي لرأس المال.

وبالتالي فإنّ المعادلة (5) هي العلاقة الأساسية لنموذج ($H - D$)، من هنا فإنّ معدل النمو يمكن أن يزداد إما من خلال رفع نسبة الادخارات في الدّخل الوطني، أو بتخفيض المعامل الحدي لرأس المال (أي زيادة الكفاءة الإنتاجية لرأس المال)[1].

وفي الأخير تجدر الإشارة إلى أنّ إحدى خصائص النموذج الأساسية والذي تعرض بسببها إلى انتقادات في السنوات الأخيرة من قبل نظرية النمو الجديدة (داخلية) هي تأكيده بأنّ الاستثمار لا يؤثر بالنسبة للنمو طويل

1- مدحت القريشي، "مرجع سبق ذكره"، ص 76.

الأمد، لأنّ أيّ زيادة في معدل الادخار أو الاستثمار يتمّ تعويضها من خلال الزيادة في معامل رأس المال الناتج (R/y)، تاركا معدل النمو طويل الأمد دون تغيير.

إنّ هذه الفكرة تعتمد على انخفاض إنتاجية رأس المال عند حصول زيادة في معامل رأس المال الناتج، لكن هذه الفكرة ترفضها نظرية النمو الجديدة، التي تقول بأنه إذا كانت هناك آليات تمنع الانخفاض في إنتاجية رأس المال عند تزايد الاستثمارات فإنّ هذه الاستثمارات تؤثر في النمو طويل الأمد وبالتالي فإنّ النمو يصبح داخليا[1].

II-1-3 النظرية النيوكلاسيكية في النمو الاقتصادي

ظهر الفكر النيوكلاسيكي في السبعينات من القرن التاسع عشر وبمساهمات ابرز اقتصاديين "ألفريد مارشال A.Marshall وفيكسل K.Ficksell وكلارك J.Klark" قائمة على أساس إمكانية استمرار عملية النمو الاقتصادي دون حدوث ركود اقتصادي، حيث طور النيوكلاسيك آليات جديدة للنمو الاقتصادي تخلت عن الجمود والنطاق الضيق التي كانت تدور فيه أفكار الكلاسيك، حيث أدخلوا بالخصوص العامل التقني والابتكارات في سير العملية الإنتاجية، ولعل أهم أفكار النظرية النيوكلاسيكية تتلخص فيما يلي:

1 – نموذج سولو– سوان

بعد سنوات قليلة من الاستنتاجات التي قدمها نموذج "هارود – دومار" بدت وكأنها متناقضة إلى حد كبير، وقد حصلت نظرية النمو الاقتصادي بعد ذلك على بعد جديد وكان ذلك على يد "**روبرت سولو**"، وقد طور هذا النموذج لمحاولة تفسير الشواهد التاريخية حول أنماط النمو في العالم وفي الدول الصناعية المتقدمة حيث أوضحت الشواهد التاريخية لسجل النمو في هذه الدول عددا من الحقائق النمطية اشتملت على ما يلي:

– إن هناك تفاوت كبير في دخل الفرد بين أقطار العالم حيث يبلغ متوسط دخل الفرد أفقر الدول الفقيرة حوالي 0.05 متوسط دخل الفرد في أغنى الدول الغنية.

– إن معدلات النمو الاقتصادي تتفاوت تفاوتا كبيرا فيما بين الأقطار.

– إن معدلات النمو الاقتصادي ليست بالضرورة ثابتة مع الزمن.

– إن المكانة النسبية للقطر في التوزيع العالمي للدخل يمكن أن تتعدل بحيث يمكن أن يصبح القطر الفقير غنيا والعكس بالعكس.

1- نفس المرجع السابق، ص 77-78.

1- افتراضات النموذج

قدم سولو نموذجه على أساس عدة فرضيات نذكرها كما يلي [1]:

– الفرضية الأهم في هذا النموذج والتي تميزه عن نموذج "هارود – دومار" هي إمكانية الإحلال بين عناصر الإنتاج خاصة العمل ورأس المال، فعن طريق المعاملات الفنية للإنتاج أي النسبة (K/L)، ويمكن تعديل ممر النمو عبر الزمن نحو التوازن، واخذ كدالة لذلك "كوب دوغلاس" ذات غلة الحجم الثابتة:

$$y = f(K.L) = K^{\alpha} L^{1-\alpha}$$

- ❖ الاقتصاد يتكون من قطاع واحد ويقوم بإنتاج منتج واحد مركب.
- ❖ الاقتصاد مغلق وتسود المنافسة الكاملة جميع الأسواق.
- ❖ الاستهلاك يأخذ شكل دالة كينز.

$$S = (1 - C).y \qquad \leftrightarrow \qquad C = C.y$$

- نسبة مساهمة السكان في التشغيل ثابتة أي عندما ينمو عدد السكان بالمعدل(n) فان عرض العمل (L) هو الآخر ينمو بنفس المعدل n.
- سريان مفعول كل من قانون تناقص الغلة وقانون تناقص المعدل الحدي للإحلال.
- هناك مرونة في الأسعار والأجور وأن عوائد العمل ورأس المال تقدر على أساس الإنتاجية الحدية لهم h.
- عنصر التكنولوجيا متغير خارجي.

2- عرض النموذج

إن دالة الإنتاج عند سولو سوان ترتكز على رأس المال(K) وعنصر العمل(L):

$$y(t) = f[K(t), l(t)]$$

و هي دالة تتميز بالخصائص التالية[2]:

1- الإنتاجية الحدية لكل من الإنتاج العمل L ورأس المال K موجبة ومتناقصة حيث:

بالنسبة لأس المال K:

$$\frac{dF}{dK} > 0\,, \qquad \frac{d^2F}{d^2K} < 0$$

1- فطيمة حفيظ، "الإصلاحات الاقتصادية وإشكالية النمو الاقتصادي في دول المغرب العربي (الجزائر، تونس والمغرب)"، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية – اقتصاد التنمية، جامعة باتنة، 2011/2010، ص 103.

2- بودخيخ كريمة، "مرجع سبق ذكره"، ص 100.

بالنسبة للعمل L:

$$\frac{dF}{dL} > 0\,, \qquad \frac{d^2F}{d^2L} < 0$$

2- $F_{(.)}$ تدل على ثبات عوائد الإنتاج حيث:

$$f(\lambda K, \lambda L) = \lambda f(K, L) \quad \lambda > 0$$

3-

$$\lim_{k\to 0}(f_K) = \lim_{l\to 0}(f_L) = \infty$$

$$\lim_{k\to \infty}(f_K) = \lim_{l\to \infty}(f_L) = 0$$

وهي ما تسمى "**شروط ايندا**"، أي أن الإنتاجية الحدية للعمل (L) أو رأس المال (K) تؤول إلى مالا نهاية إذا كان العمل أو رأس المال يؤل إلى الصفر، وتؤول الإنتاجية الحدية للعمل أو رأس المال إلى الصفر إذا كان العمل أو رأس المال يؤل إلى مالا نهاية.

واستنادا إلى فرضية ثبات عوائد الإنتاج فان دالة الإنتاج يمكن كتابتها كما يلي:

$$\frac{y}{L} = f\left(\frac{K}{L}, \frac{L}{L}\right) \rightarrow \frac{y}{L} = f\left(\frac{K}{L}, 1\right)$$

ولكتابة المعادلة على أساس حصة الفرد من العمل حيث $y = \frac{y}{L}$ ، $y = \frac{K}{L}$، وباعتبار العدد(1) ثابت لذا يمكن إهماله فنجد:

$$y = F(K)$$

وفي ظل الفرضيات السابقة يمكن كتابة الإنتاج الفردي على الشكل التالي[1]:

$$y = F(K) = K^{\alpha}$$

1:فطيمة حفيظ، "مرجع سبق ذكره"، ص104.

الشكل رقم (17): دالة الإنتاج الفردية من نوع كوب دوغلاس ذات غلة حجم ثابتة.

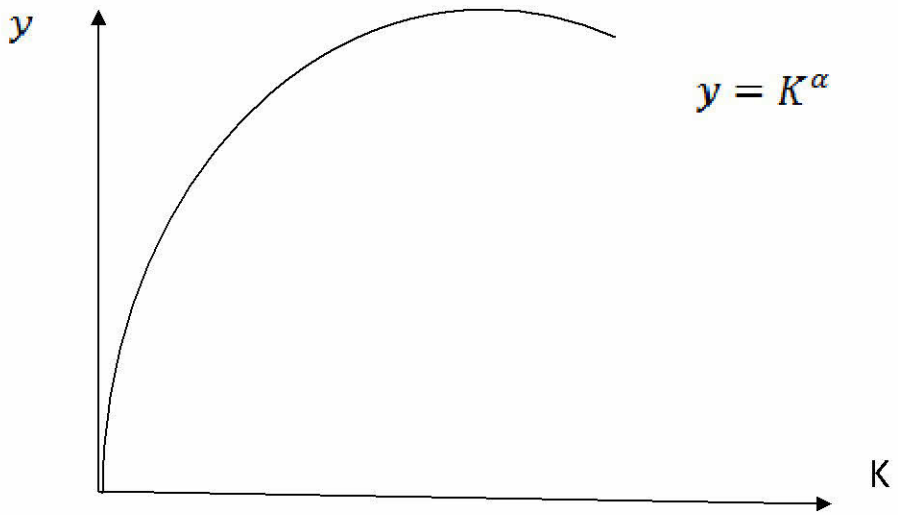

المرجع: فطيمة حفيظ، مرجع سبق ذكره، ص104

يشير النموذج النيوكلاسيكي إلى أن نصيب الفرد من الناتج يوجه إما إلى الاستهلاك أو الاستثمار على النحو التالي:

$$Y=C+I \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(01)$$

دالة الاستهلاك هي:

$$C=(1-s)Y \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(02)$$

من المعادلتين نجد:

$$C=(1-s)Y+I \quad \rightarrow \quad I=s.Y$$

وبالتعويض نجد:

$$I=s.f(K)\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(03)$$

وباعتبار أن رأس المال يستهلك بالمقدار δ وأن عدد السكان ينمو بمعدل ثابت n، بالتالي فان رأس المال المهتلك يقدر بالمقدار $(\delta+n)K$، وأن التغير في مخزون رأس المال هو:

$$\Delta K=I-(\delta+n)K\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(04)$$

$$\Delta K=s\,f(K)-(\delta+n)K\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(05)$$

وهذه المعادلة الأخيرة تمثل المعادلة الأساسية في نموذج سولو سوان حيث توضح أن حصة العامل من رأس المال (ΔK) تحدد على أساس عاملين وهما: حصة العامل من الاستثمار $[sf(K)]$، الاستهلاك الفعلي لرأس المال$[K(\delta+n)]$ وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم(18): نموذج سولو سوان

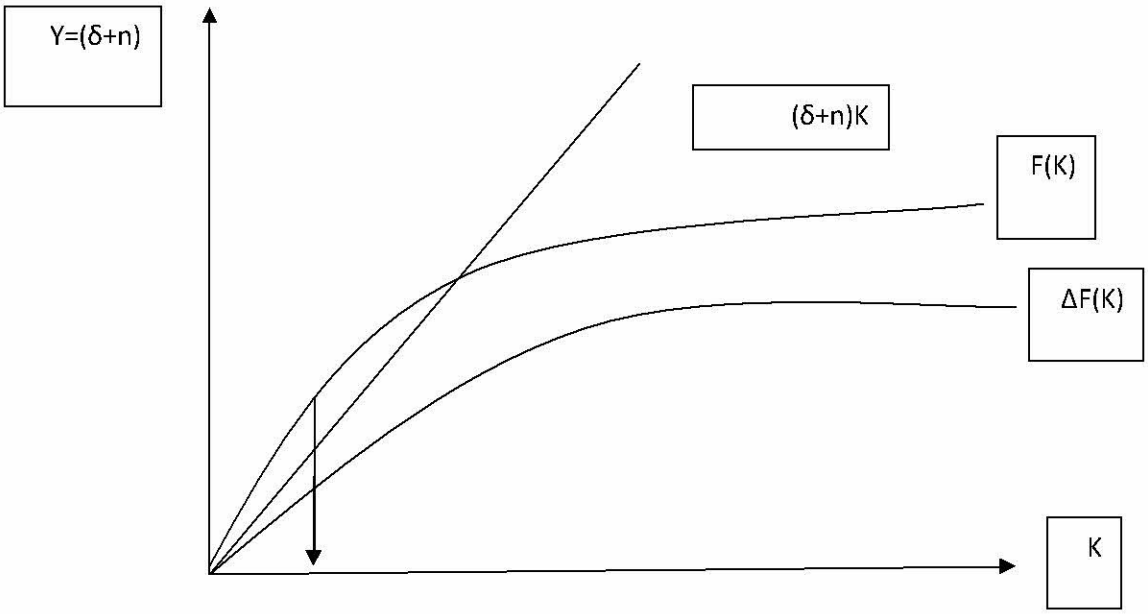

المصدر:فطيمة حفيظ، مرجع سبق ذكره، ص105

إن هذا التمثيل البياني يلخص بطريقة بسيطة ومختصرة كل معطيات الاقتصاد باستعمال رأس المال الفردي، حيث تعطي التغير في رأس المال (ΔK)بالفرق بين المنحنى $[sF(K)]$ و$[(\delta+n)K]$، وعند تقاطع هذين المنحنى نجد:

* $\Delta K=0$ وتتمثل في ثبات مخزون رأس المال أين يتساوى فيه الاستثمار مع الاستهلاك الفعلي لرأس المال وهذا المستوى التوازني من K يحدد لنا ما يسمى بـــــ "**الحالة المستقرة للاقتصاد**"، وهي حالة التوازن على المدى الطويل، ويمكن توضيح ذلك على انه إذا كان البلد يتمتع بمستوى من نسبة رأس المال للعامل اقل من الحالة المستقرة فان الاقتصاد سوف ينمو بمعنى ازدياد نسبة رأس المال للعامل حتى يصل إلى حالة المستقرة، وكلما كان البلد بعيدا عن الحالة المستقرة كلما كان معدل النمو اكبر، وعند الحالة المستقرة يضل دخل الفرد ثابتا.

من خلال ما سبق فانه في المدى الطويل عند مستوى الحالة المستقرة $\Delta K=0$ يمكننا الحصول على قيمة رأس المال العامل ويساوي:

$$K^*=\left[\frac{s}{\delta+n}\right]\frac{\alpha}{1-\alpha}$$

وبتعويض هذه المعادلة في دالة الإنتاج نتحصل على دخل الفرد في المدى الطويل:

$$y^*=\left[\frac{\Delta}{\delta+n}\right]\frac{\alpha}{1-\alpha}$$

فسرت هذه القيمة التوازنية على أنها تحمل جوابا للسؤال حول لماذا يتم مشاهدة بعض الأقطار وهي فقيرة بينما الأخرى غنية، وذلك بملاحظة انه مع بقاء قيمة العوامل الأخرى على حالها، كلما كانت معدلات الادخار مرتفعة كلما كان القطر غنيا نسبيا، ومع بقاء قيمة العوامل الأخرى على حالة، كلما كان معدل نمو السكان مرتفعا كلما كان القطر فقيرا.

2- نموذج سولو سوان مع التقديم التقني

استنادا على ما سبق يلاحظ أن النموذج لا يستطيع تفسير حقيقة نمو دخل الفرد، ففي المدى الزمني الطويل عندما يصل الاقتصاد إلى الحالة المستقرة لا ينمو متوسط دخل الفرد، ويظل ثابتا عند مستوى الحالة المستقرة، ولتوليد نمو في متوسط دخل الفرد في المدى البعيد تم إدخال مفهوم التقدم التقني.

يؤثر التقدم التقني حسب تحليل (Solow,1956) على دالة الإنتاج ككل والتي بدورها تمثل كل الاقتصاد، إذ يمكن تحديد أشكال التقدم التقني التي لا تغير كليا في التوازن بين عوامل الإنتاج فتجعل منه حياديا، وقد حدد كل من solow,harrod,hicks شروط حيادية التقدم التقني بوضوح، إذ تخص أساسا خصائصه، وذلك من حيث خضوع توزيع المداخيل إلى نظام المنافسة التامة.

وفي هذا الصدد إذا اعتبرنا أن عملية الإنتاج تكون وفق صيغة دالة الإنتاج ذات المردودية الثابتة للإنتاج الآتية:

$$Y=f(A,L,K) \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(1)$$

حيث يمثل A العامل التقني وL عنصر العمل ويمثل K رأس المال.

يكون التقدم التقني حياديا في عملية الإنتاج بحسب (Hicks,1931) إذا كان يؤدي إلى زيادة الإنتاجية الحدية لعوامل الإنتاج بنفس النسب عند نفس كثافة رأس المال K/L، أي يسمح بعدم تغير نسبة الإنتاجية الحدية لعوامل الإنتاج (المعدل الحدي للإحلال)، ويمكن عندها صياغة دالة الإنتاج على الشكل التالي:

$$Y=Af(K,L).....(2)$$

أما حسب Harrod فان التقدم التقني يكون محايدا إذا كان مستوى كثافة رأس المال الذي يجعل معدل الفائدة ثابتا، بعد زيادة عنصر التقدم التقني يؤدي إلى ثبات عنصر رأس المال، وهو بذلك يسمح بزيادة فعالية عنصر العمل، ويمكن عندها صياغة دالة الإنتاج كما يأتي:

$$Y=f(K,AL).....(3)$$

ومن جهة أخرى فان العامل التقني يكون محايدا حسب Solow إذا سمح بثبات استعمال اليد العاملة عند معدل اجر ثابت وهو ما يعني ضرورة زيادة إنتاجية رأس المال، ويمكن عندها صياغة دالة الإنتاج وفق الشكل الأتي[1]:

$$Y=f(AK,L)..... .....(4)$$

إذا كانت دالة الإنتاج على الشكل العام $f(K,L)$ يمكن النظر إلى التقدم التقني A على انه زيادة في الناتج المحلي الإجمالي متأتية من مختلف تأثيرات التقدم العلمي:

- التقدم التقني الذي "يعضد إنتاجية العامل" ويأخذ الشكل $Y=f(K,AL)$ حيث A هو مؤشر التقدم التقني ويسمى هذا النوع من التقدم التقني تقدما حياديا من وجهة نظر هارود.
- التقدم التقني الذي "يعضد إنتاجية رأس المال" ويأخذ الشكل $Y=f(AK,L)$ ويسمى هذا النوع من التقدم التقني تقدما حياديا من وجهة نظر سولو.
- التقدم التقني الحيادي من وجهة نظر هيكس ويأخذ الشكل $Y=Af(K,L)$.

وعادة ما يتم افتراض التقدم التقني الذي "يعضد إنتاجية العامل" لدراسة النمو طويل المدى كما يتم افتراض أن التقدم التقني ينمو بمعدل ثابت يرمز إليه بالحرف g بمعنى أن:

$$G(A)=g.....(05)$$

على أساس تعريف التقدم التقني يلاحظ أن التوازن في سوق السلع لا يزال يتطلب أن يتساوى الادخار مع الاستثمار بحيث:

$$G(K)= s\ \frac{Y}{K} - \delta.....(06)$$

يلاحظ أيضا انه تحت العوائد الثابتة للحجم يمكننا كتابة دالة الإنتاج على النحو التالي:

$$y=f(k,A).....(07)$$

1- عبد القادر قدير،عبد القادر علي بن يحي، "دور المنشات القاعدية في نمو الاقتصادي للجزائر في المدى البعيد"، الملتقى الدولي الجزائر خمسون سنة من التجارب التنموية ممارسة الدولة والاقتصاد والمجتمع، ص 05.

كذلك يلاحظ أن رأس المال بالنسبة للعامل k يتغير مع الزمن حسب المعادلة التعريفية التالية:

$$G(K)=G(K)-n \ldots\ldots\ldots(08)$$

والتي يمكن استخدامها لكتابة توازن سوق السلع على النحو التالي:

$$G(K)=s\frac{f(K,A)}{k}-(n+\delta) \ldots\ldots(09)$$

من هذه المعادلة يتضح أن رأس المال بالنسبة للعامل يتغير مع الزمن نسبة لوجود تقدم تقني وكما يتضح من متوسط إنتاجية رأس المال التي تتغير مع الزمن لاعتمادها على التقدم التقني A، مما يعني أن متوسط الدخل للفرد في الحالة المستقرة يتغير أيضا مع التقدم التقني وعلى أساس هذه الملاحظة عادة ما يتم تعريف الحالة المستقرة في المدى الزمني الطويل على أساس متغير جديد يتم الحصول عليه بالتعبير عن النموذج بدلالة A لهذا الغرض يمكن تعريف نسبة الناتج للتقدم التقني على أنها:

$$\bar{y}=f(\bar{k}) \ldots\ldots\ldots(10)$$

حيث $\bar{y}={}^{y}/_{A}$ و$\bar{k}=\frac{\bar{k}}{A}$، تحت هذا التعريف نحصل على:

$$G(\bar{k})=G(K)-G(A)-G(L) \ldots\ldots\ldots(11)$$

والآن يمكن كتابة شروط التوازن في السوق السلع على النحو التالي:

$$G(\bar{k})=s\frac{\bar{y}}{\bar{k}}-(n+g+\delta)=s\frac{f(\bar{k})}{\bar{k}}-(n+g+\delta) \ldots..(12)$$

نلاحظ انه على خلاف المعادلة (09) التي تعبر عن النموذج بدلالة نسبة رأس المال للعامل، فان المعادلة (12) تمكن من ثبات نسبة رأس المال للفرد للتقدم التقني على المدى الزمني الطويل، ويتطلب ثبات نسبة رأس المال للفرد للتقدم التقني نمو نسبة الناتج للفرد للتقدم التقني $f(\bar{k})$ ، ونسبة رأس المال للفرد للتقدم التقني $\bar{k}$، بنفس المعدل كما يتضح من الشق الأيمن للمعادلة، وباستخدام تعريف هذه النسب يمكن التثبت من أن معدل النمو طويل المدى لكل منها يساوي معدل التقدم التقني كما يتضح من مثال دالة كوب دوغلاس.

مثال: تحت دالة الإنتاج من نوع كوب دوغلاس حيث α هي نصيب رأس المال في إجمالي الناتج ويمكن كتابة دخل الفرد على النحو التالي:

$$y=k^{\alpha}A^{(1-\alpha)} \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(13)$$

وعليه تصبح نسبة الإنتاج للفرد للتقدم التقني $\bar{y}$ على النحو التالي:

$$\bar{y} = \bar{k}^{\alpha} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(14)$$

ويمكن كتابة شرط التوازن في السوق السلع على النحو التالي:

$$G(\bar{k}) = s\bar{k}^{(\alpha-1)} - (n+g+\delta) \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(15)$$

وعند مساواة (15) للصفر يمكننا أن نحصل على تعبير صريح لنسبة رأس المال للفرد للتقدم التقني على المدى الزمني الطويل على النحو التالي:

$$\bar{k}^{*} = \left[\frac{s}{n+g+\delta}\right]^{\frac{1}{(1-\alpha)}} \quad \ldots\ldots(16)$$

فإذا كان معدل نمو التقدم التقني g مساويا للصفر لاحظ أن $\bar{k}^{*}$ ثابت، بمعنى أنها لا تتغير مع الزمن وذلك لثبات المعاملات على يمين المعادلة.

والآن يمكن ملاحظة أن نسبة رأس المال للعامل تنمو بنفس معدل نمو التقدم التقني:

$$k(t) = A(t)\bar{k} = A(t)\left[\frac{s}{n+g+\delta}\right]^{\frac{\alpha}{(1-\alpha)}} \ldots\ldots\ldots(17)$$

كذلك الحال بالنسبة للناتج للفرد:

$$y(t) = A(t)\bar{y} = A(t)\left[\frac{s}{n+g+\delta}\right]^{\frac{\alpha}{(1-\alpha)}} \ldots\ldots\ldots\ldots(18)$$

وتعني هذه النتائج أن معدل النمو طويل المدى لدخل الفرد يساوي معدل نمو التقدم التقني وهو معدل معطى من خارج النموذج، وذلك لان A هي المتغير الوحيد مع الزمن على يمين المعادلات (17) و(18).

II-2 نظريات النمو الاقتصادي في الفكر المعاصر

إن الأداء المتواضع للنظرية النيوكلاسيكية في توضيح مصادر النمو الاقتصادي في المدى الطويل قاد إلى عدم الرضا من نظرية النمو التقليدية، وفي الحقيقة استنادا إلى النظرية التقليدية ليس هناك خصائص أو صفات جوهرية أو حقيقية تدفع الاقتصاد إلى أن ينمو عبر فترات محددة من الزمن، وبالرغم من ذلك فقد استفاد الاقتصاديون في الفكر المعاصر بشكل كبير من أفكار التقليدين حول النمو الاقتصادي إذ كانت بمثابة القاعدة الصلبة التي انطلقت منها نظريات وأبحاث النمو الاقتصادي في الفكر المعاصر.

II-2-1 نظرية مراحل النمو لروستو

إن الفكرة الأساسية في نظرية روستو (Rostou) هي الانطلاق أو التخلص من فخ توازن مستوى المنخفض، حيث يفترض روستو أن عملية النمو الاقتصادي يمكن اعتبارها على نحو مفيد بأنها ترتكز على فترة قصيرة نسبيا من عقدين أو ثلاثة عقود من الزمن عندما يتحول الاقتصاد الوطني والمجتمع بطريق ينتج عنها نمو اقتصاد تلقائي[1].

1- مرحلة المجتمع التقليدي

هي المرحلة التي يكون فيها المجتمع معتمدا على الزراعة، 75% على الأقل من نسبة السكان تنشط في عملية إنتاج المواد الغذائية[2].

تسود هذا المجتمع حالة من الركود الاقتصادي، ويغلب عليه طابع المقايضة والاكتفاء الذاتي، أما اجتماعيا فيتصف بالجمود، وتحكمه العلاقات الأسرية القبلية[3]، ويعتقد روستو أن هذه المرحلة تكون طويلة نسبيا وتتميز بالبطء الشديد.

2- مرحلة التهيئة للانطلاق

وهي فترة انتقالية بين مرحلة المجتمع التقليدي ومرحلة الانطلاق، حيث يحدث بعض التحسن في مستوى المعيشة مع بداية نمو اقتصادي وتحول هيكلي وزيادة النمو السكاني مع انخفاض في معدلات الوفيات[4]، من جهة، ومن جهة أخرى تظهر مجموعة من رجال الأعمال ترغب في الاستثمار وتحقيق الأرباح وتحمل المخاطرة.

3- مرحلة الانطلاق

وهي مرحلة أساسية وحاسمة من مراحل النمو الاقتصادي، يتمكن فيها المجتمع من القضاء على كافة الحواجز التي تعوق نموه وتقدمه، ومن أهم التغيرات التي تحدث في هذه المرحلة ما يلي[5]:

1- ارتفاع معدل الاستثمار الصافي إلى ما يفوق 05 % حتى 10% من الدخل الوطني PIB.

1- محمد صالح تركي القريشي، "علم الاقتصاد التنمية"، إثراء للنشر والتوزيع، الشارقة، الأردن، ط1، 2010، ص 125.

2 - bernard conte , le sous-développement :retard de développement, site web :http://cont.u-bordeaux.fr.2003, p/02/06/2013

3: عجمية محمد عبد العزيز، الليتي محمد علي، "التنمية الاقتصادية، نظريات، سياسيتها"، الدار الجامعية، مصر، 2004، ص 151.

4: محمد صالح تركي القريشي،"مرجع سبق ذكره"، ص 125.

5 - عجمية محمد عبد العزيز وآخرون، " مرجع سبق ذكره"، ص 152.

2- توسع في قطاع النقل والمواصلات والبنوك والمؤسسات المالية فضلا عن توسع نطاق الأسواق الداخلية والخارجية.

3- وجود تشكيلة سياسية، اجتماعية مؤهلة لدفع عجلة النمو الاقتصادي والقدرة على الرفع من نسقه.

4- ظهور مجموعة من الصناعات القيادية في الاقتصاد والتي تنمو بشكل متسارع.

4- مرحلة النضج

تتميز هذه المرحلة على حسب روستو بالخصائص التالية:

1- ازدياد نسبة الاستثمار الذي يفوق 10% إلى 20% من الدخل الوطني.

2- انتشار واسع في عملية التصنيع وعلى نطاق واسع.

3- حدوث تغيير في بنية اليد العاملة (ارتفاع نسبة العمالة الماهرة في الاقتصاد)

4- ازدياد حركة التجارة الخارجية ونضج المجتمع فكريا وفنيا وزيادة متوسط الدخل الفردي فيه.

5- مرحلة الاستهلاك الكبير

هذه المرحلة هي أرقى مراحل النمو والتطور وتتميز بالميزات التالية:

ارتفاع الأجور إلى حد بلوغ مستويات عالية من الرخاء وعليه ينصرف تركيز المجتمع إلى إنتاج السلع الكمالية والسلع الاستهلاكية المثمرة مثل: إنتاج السيارات والالكترونيات المختلفة والتوسع في تقديم الخدمات المختلفة والرفع من نوعيتها، كما توجه مختلف البرامج لدعم رفاهية المواطن من خلال زيادة النشاط الاجتماعي وتوسيعه ليشمل كافة شرائح المجتمع، فضلا عن نقص ساعات العمل اليومية بالشكل الذي يتيح للأفراد الاستمتاع بأوقاتهم.

II-2-2 نظريات النمو الداخلي

أصبح نموذج "سولو" مع بداية الثمانينات من القرن الماضي غير قادر على تفسير ذلك التفاوت المتزايد في معدلات النمو بين الدول المتقدمة والدول النامية، وعليه فالسؤال الذي كان يطرح ومازال يطرح: ما هي الأسباب التي أدت إلى ظهور مثل هذا التفاوت بين الدول الغنية والدول الفقيرة؟ ثم ما هي الأسباب التي جعلت نموذج" سولو" غير قادر على تفسير هذا التفاوت المتبادل رغم انه كان في فترة من الزمن يدعي تفسير ذلك بين الدول النامية والدول الغنية؟.

وهذا ما حاولت نظريات النمو الداخلي تفسيره، حيث أرجعت هذه النظريات عدم قدرة نموذج "سولو" على تفسير ذلك التفاوت الحاصل بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة على الأقل إلى سببين هما: افتراض ثبات معدل نمو A، وكذلك افتراض دالة فردية متزايدة بمعدل متناقص، أي إنتاجية متناقصة.

1- نموذج AK [1]

يعتبر نموذج AK احد أول نماذج النمو الداخلي وأكثرها بساطة والتي يكون فيها للسياسات الاقتصادية دور وانعكاسات على النمو في المدى الطويل.

يفترض نموذج AK إلغاء فرضية تناقص الإنتاجية الحدية أي أن $\alpha=1$، ودالة الإنتاج المعتمدة في نموذج AK تأخذ الشكل الخطي البسيط التالي:

$$Y=AK \dots\dots\dots\dots\dots\dots (1)$$

حيث A معامل ثابت وk تمثل رصيد رأس المال، ويكون العائد هنا ثابت، وتراكم رأس المال يكتب على الشكل التالي:

$$\bar{k} = sy - \delta K \qquad \bar{K} = \frac{dk}{dt} \dots\dots\dots\dots\dots (2)$$

مع افتراض أن عدد السكان ثابت:

$$\bar{L} = nL = 0$$

من (1) و(2) يمكن استخراج معادلة النمو التالية:

$$\frac{\bar{y}}{y} = sA - \delta \dots\dots\dots\dots\dots\dots (3)$$

$$\frac{\bar{k}}{k} = sA - \delta \dots\dots\dots\dots\dots\dots (4)$$

$$\frac{\bar{k}}{k} = s\frac{y}{k} - \delta \dots\dots\dots\dots\dots\dots (5)$$

فتمثل Y حجم الإنتاج، أما K فتمثل رأس المال الموسع (رأس المال العيني ورأس المال البشري)، وتمثل s الادخار، أما A ثابت موجب ويعكس المستوى التكنولوجي، و عليه يمكننا رسم الشكل التالي مع مراعاتنا لفرضية نموذج AK:

1- Michael borda, marles wyplosz,''macroeconomie '', 3 eme édition traduction de la 3eme par jean harourd de baeck , p 65.

الشكل رقم (19): نموذج AK

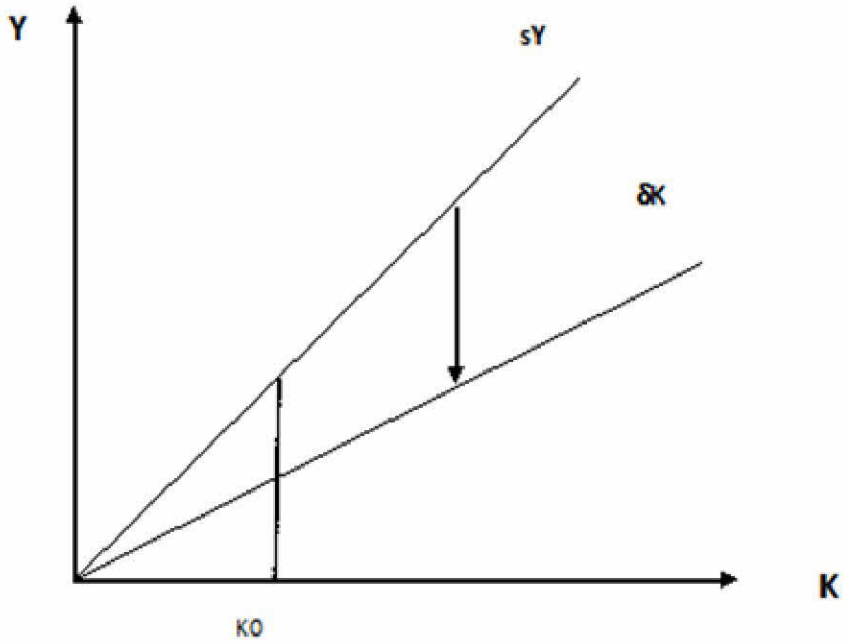

إن الخط δK يبين مبلغ الاستثمار اللازم لتعويض رأس المال المهتلك، أما المنحنى sY فيعطينا الاستثمار بدلالة رصيد رأس المال، وبما أن Y هي خطية في K فهذا المنحنى يكون عبارة عن خط مستقيم وهي احد خصائص نموذج AK.

لنفترض أن اقتصادا ما يبدأ من النقطة K_0، ففي حالة "سولو" كان تراكم رأس المال خاضعا للمردودية المتناقصة ($\alpha<1$)، أي أن كل وحدة جديدة من رأس المال تكون إنتاجيتها اقل من سابقتها، فالاستثمار الكلي ينتهي بوصول إلى مستوى δ مع توقف تراكم رأس المال الفردي K، أما في النموذج AK فيتميز تراكم رأس المال بالمردودية الثابتة، أي أن الإنتاجية الحدية لكل وحدة رأس المال تساوي التي قبلها والتي بعدها، وتكون مساوية لـــــ A حيث:

$$A = \frac{y}{k} \text{ ، } \frac{\bar{k}}{k} = s\frac{y}{k} - \delta$$

وبالتالي:

$$\frac{\bar{y}}{y} = sA - \delta = g_y$$

ومن المعادلة (03) و(04) نستنتج أن معدل نمو رأس المال يساوي معدل نمو الإنتاج، و(g_y) هو دالة متزايدة في معدل الاستثمار- الادخار- ونتيجة لذلك فان أي سياسة من شانها أن تزيد في معدل الاستثمار فسيكون لها اثر دائم على معدل النمو الاقتصادي.

ولقد واجه هذا النموذج عدة انتقادات فيما يخص ارتكازه على خاصية غياب تناقص غلة الحجم لعنصر رأس المال، إلا أن هذا النموذج لا يقوم على المفهوم التقليدي لرأس المال والمتمثل في الآلات، التجهيزات، الأراضي والمباني والذي يصح عليه قانون تناقص غلة الحجم، بل انه يقوم على مفهوم واسع لرأس المال تصح عليه من خلاله خاصية ثبات غلة الحجم من خلال المقدار A، وهو مقدار ثابت وايجابي وحتى قد تصح عليه خاصية تزايد غلة الحجم، حيث أن رأس المال بمفهومه الواسع حسب هذا النموذج يتضمن المعرفة وتقنيات الإنتاج، وهذا ما أمكن اعتبار المعرفة والتأهيل من عناصر رأس المال وبالتالي واقعية انطلاق النموذج من خاصية ثبات غلة الحجم لرأس المال، إذ أن رأس المال على هذا الشكل يتكون من رأس المال مادي ورأس المال البشري.

2- نموذج Lucas بإدخال رأس المال البشري[1]

لقد ادخل Lucas في نموذج الرأس المال البشري (Kh) حيث اعتمد على مجموعة من الفرضيات:

- لكاس (Lucas) يعتبر أن الاقتصاد مشكل من قطاعين فقط احدهم مكرس في إنتاج السلع والأخر في تكوين رأس المال البشري.
- كل الأعوان أحادية بمعنى لا يوجد تباين لا في الاختيارات التربوية ولا في المردود الفردي المبذول في الدراسة: عددهم يساوي n.
- كذلك نستطيع أن نلمس مع Lucas أن تراكم رأس المال البشري (Kh) مقيد بالمعادلة التالية:

$$\bar{h} = \beta(1-\mu)h$$

حيث μ الزمن المسخر للعمل و$(1-\mu)$ هو الزمن المسخر للحصول على المعارف، وβ هو مقدار الفعالية ومنه يصبح لدينا:

$$\frac{\bar{h}}{h} = \beta.(1-\mu)$$

- أما الدالة الإنتاج فهي من نوع Cobb-douglas تأخذ الشكل التالي:

$$\bar{y} = k^{\beta}(hL)^{1-\beta}$$

حيث تمثل h رأس المال البشري الفردي .

1- البشير عبد الكريم، دحمان بوعالي سمير، "تطورات نظريات النمو الاقتصادي"، منتدى الاقتصاديين المغاربة، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، ص 16.

ونموذج Lucas يجمع كثيرا في بعض الخصائص مع نموذج Solow وذلك في حالة إذا ما استبدلنا h مكان A حيث يلعب رأس المال البشري في نموذج Lucas نفس الدور الذي يلعبه الرقي في نموذج Solow لكن Lucas يقدم تفسيرا لنمو رأس المال البشري في نموذجه وذلك على عكسSolow الذي اعتبره ثابتا، فتفسيره في نموذج Lucas هو انه كلما كان هناك تسخير وقت كبير وكافي للتكوين (1-μ) من طرف الأفراد كلما ساعد ذلك على زيادة الرأس المال البشري (**Kh**) وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي، والعكس يحدث في حالة إهمال التكوين والتعليم.

وفي هذا النموذج نلمس أن سبب وجود اختلاف في درجة الغنى والفقر بين مختلف الدول يرجع إلى الأساس إلى اختلاف المدة الزمنية المسخرة للتكوين والتعليم، فنجد أن دول الشمال تمتاز بمعدلات تنموية جيدة وذلك لأنها أعطت الأهمية الكبيرة والوقت الكافي للتكوين، في حين نجد أن دول الجنوب تمتاز بمعدلات تنموية ضعيفة وذلك لعدم اهتمامها أو اهتمام أفرادها بالتكوين، ولهذا فان السياسة التي لها القدرة على الرفع من وقت التكوين بشكل دائم- تفضيل تراكم المعارف - سوف يكون لها اثر ايجابي على النمو الاقتصادي.

3- نموذج رومر 1990 Romer[1]

يصنف نموذج رومر 1990 من نماذج الجيل الثاني لنظرية النمو الداخلي، حيث تعتبر هذه النماذج أكثر واقعية من ناحية تمثيلها لعملية تراكم المعرفة والتطور التكنولوجي مقارنة مع نماذج الجيل الأول، وينطلق رومر في هذا النموذج من محاولة تقديم صياغة صريحة تفسر عملية تراكم المعرفة والتطور التكنولوجي الذي اعتبره بمثابة ثمرة الأفكار الجديدة والاختراعات التي تحضر بدافع الربح المنتظر من خلال بيع براءات الاختراع.

1- افتراضات النموذج

- في هذا النموذج الرقي التقني داخلي المنشأ وينتج عن إنتاج المعارف من طرف باحثين دافعهم الربح.
- يبحث النموذج في تفسير كيف ولماذا البلدان الأكثر تقدما تعرف نموا مساندا - مضاعفا -.
- الرقي التقني المرتبط بنشاطات البحث والتطوير هو أساس التفسير.
- دالة الإنتاج التي تكون النموذج هي مجموعة من المعادلات التي تشرح الطريقة التي تتطور بها عوامل الإنتاج في الزمن وهي على الشكل التالي:

$$Y = K^{\alpha}.AL_y{}^{1-\alpha}$$

$(0<\alpha<1)$

1- البشير عبد الكريم، "دعم البحث والتطوير في المؤسسات كاداة لتحقيق الميزة التنافسية -تحليل نظري وميداني"، ملتقى دولي حول المؤسسة الاقتصادية الجزائرية والابتكار، جامعة قالمة، الجزائر، ص 06-11.

حيث:

A: رصيد الأفكار.

K: رصيد رأس المال.

- إن مردودية Y هي ذات غلة حجم ثابتة في L_Y وK، ولكن عندما يتم اعتبار A عامل إنتاج تصبح دالة الإنتاج المعطاة ذات غلة حجم متزايدة، ويتراكم K مثل نموذج سولو- بتحويل الاستهلاك الحالي إلى فترة أخرى أي الادخار - بمعدل ثابت s، ويهتلك بمعدل خارجي المنشأ δ وعليه نكتب:

$$\bar{k} = sy - \delta K$$

- إن العمل العائد إلى اليد العاملة بنسبة خارجية المنشأة ثابتة n حيث:

$$\frac{\bar{L}}{L} = n$$

- في نموذج "سولو" كان A خارجي المنشأ، حيث انه يتزايد بمعدل ثابت، أما في نموذج Romer فـــان A يكون داخلي المنشأ، حيث A_t هو رصيد أو مخزون المعارف المتراكمة عبر التاريخ حتى اللحظة (t)، و□ هو عدد الأفكار الجديدة في كل لحظة والتي تساوي عدد الأشخاص الباحثين عن الأفكار الجديدة L_A مضروبا في المعدل الذي يجد به الأشخاص هذه الأفكار (γ)، وعليه نكتب المعادلة التالية:

$$\bar{A} = \gamma . L_A$$

إذن:

$$L = L_A + L_Y$$

حيث: L_Y الإنتاج المباشر وL_A إنتاج الأفكار أو التكوين.

- يمكننا افتراض أن:

$$\gamma = b . A^{\rho}$$

وهذا الافتراض استمد من الملاحظة الواقعية حيث: b وρ ثوابت، فعندما يكون (ρ□0) فإن إنتاجية البحث ترتفع مع إنتاجية المعارف والأفكار المكتشفة، أما عندما يكون (ρ□0) فإن الأفكار الجديدة تصبح أكثر فأكثر صعبة الاكتشاف.

- فإذا فرضنا أن عدد الاكتشافات يرتفع مع عدد الباحثين يكون لدينا:

$$L = L_A^{\lambda} (0 < \lambda < 1)$$

حيث يكون عدد الاكتشافات يساوي عدد الباحثين عندما يكون معامل الإهتلاك المعرفي λ يساوي الواحد، ومنه فإن التغيير المعرفي يأخذ الشكل التالي:

$$\bar{A} = b.A^{\rho} L_A^{\lambda}$$

حيث نلاحظ أنه بأخذ كل باحث على حدا فإن (γ) يعتبر ثابت – مردودات ثابتة – أما على المستوى الكلي فإن (γ) يتغير متأثرا بنشاط المجموعة – ظهور الآثار الجانبية Externalités– وفي نفس السياق يتم معاملة A^{ρ} بطريقة خارجية المنشأ من طرف الأفراد مع أنه داخلي المنشأ من طرف المجموعة.

2- النمو المتوازن

مع الجزء الثابت من الباحثين يعطى معدل النمو المتوازن بالشرط التالي:

$g_{\gamma} = g_K = g_A$

هذا يدل على أن الإنتاج الفردي ورأس المال الفردي ومخزون المعارف تتزايد بنفس المعدل على طول سلسلة النمو المتوازن، وفي غياب الرقي التقني فإنه ليس هناك نمو في هذا النموذج.

لنأخذ ثانية $\bar{A} = b.A^{\rho} L_A^{\lambda}$ فيكون لدينا:

$$\frac{\bar{A}}{A} = b.\left(\frac{L_A^{\lambda}}{A^{1-\rho}}\right)$$

على طول خط النمو المتوازن يكون $\frac{\bar{A}}{A} = g_A$ ثابت، بأخذ المشتقة اللوغاريتمية نستطيع الكتابة:

$$0 = \lambda.\left(\frac{\bar{L}_A}{L_A}\right) - (1-\rho)\left(\frac{\bar{A}}{A}\right)$$

وبوضع $n = \left(\frac{\bar{A}}{A}\right)$ أي معدل نمو السكان يساوي معدل نمو عدد الباحثين (إذا كان أكبر منه L_A يفوق L) نستطيع إذن كتابة ما يلي:

$$g_A = \frac{\lambda n}{(1-\rho)}$$

على المدى الطويل g^* يحدد بعوامل دالة إنتاج المعارف ومعدل نمو عدد الباحثين الذي يرتبط بمعدل نمو السكان العاملين، فإذا كان $\lambda = 1$ و$\rho = 0$ – غياب الخارجيات– إذن:

$$\bar{A} = b.L_A$$

فإذا كان b ثابت فإن $b.L_A$ كذلك يكون ثابت، ويؤول $\bar{A}$ إلى الصفر عندما يؤول t إلى ما لا نهاية، ولا يكون النمو ممكنا إلا إذا كان عدد الأفكار الجديدة يرتفع مع الوقت، وهذا لا يتم الحصول عليه إلا إذا كان n كبيرا بالكفاية –خلافا لنموذج "سولو" حيث تزايد n يؤول إلى سلبية g– غير أن هذه الفرضية البسيطة لا يمكن اختبارها في حالة الدول المتقدمة وذلك لأن n يكون متناقص أو ثابت، ولتفادي هذا العائق نستطيع أخذ فرضية أخرى حيث يكون فيها: $\rho = \lambda = 1$ ومنه يصبح لدينا:

$$\bar{A} = b.L_A.A$$

إذن:

$$\frac{\bar{A}}{A} = b.L_A$$

حيث تتزايد إنتاجية الباحثين مع الزمن حتى لو بقي عدد الباحثين ثابتا.

لاحظنا في النموذج النيوكلاسيكي انه لا يمكن لتغيرات السياسات الاقتصادية ولا لتغيرات معدل الاستثمار أن تؤثر في المدى الطويل على g، لأنه في هذا النموذج فقط المعدل الخارجي المنشأ للرقي التقني هو الذي يحدد النمو، وفي نموذج الداخلي المنشأ المبين هنا حصلنا على نفس النتيجة، غير أن الأعمال المندرجة في هذا الإطار والتي تمت في فترة التسعينات من القرن الماضي من طرف "رومار" وآخرون حاولت تبيين دور السياسات الاقتصادية على النمو الاقتصادي في المدى الطويل.

3– الأساسيات الجزئية والأساسيات الكلية[1]

النموذج أعلاه مكون من ثلاث قطاعات أساسية: قطاع إنتاج السلع النهائية، قطاع السلع الوسيطية وقطاع البحث والتطوير، حيث ينتج هذا الأخير المعارف التي تستعمل في الإنتاج الجديد للسلع، وحقوق هذه الأسواق مباعة لقطاع السلع الوسيطية الذي ينتج بهذه الأفكار الجديدة ويبيع السلع المنتجة إلى مؤسسات القطاع النهائي، وهذا ينتج الرقي التقني من اختيار العوامل المعظمة.

- قطاع الإنتاج النهائي يعرض سلع متجانسة Y وتنافسية:

$$y = L_y^{1-\alpha} \sum_{j=1}^{A} X_j^{\alpha}$$

1- البشير عبد الكريم، دحمان بوعالي سمير، "مرجع سبق ذكره"، ص 20.

حيث نتحصل على الإنتاج Y بمساعدة العمل L، وكذلك بعدد من السلع الوسيطية X_j التي تمثل كل منها نوعا من رأس المال، وα هو عدد السلع الوسيطية. حيث تستعمل المؤسسات برنامج تعظيم الربح بشكل تنافسي.

- أما قطاع السلع الوسيطية فهو احتكاري وذلك عن طريق شراء الشهادة من قطاع البحث والتطوير، حيث كل مؤسسة تنتج سلعة وسيطية، ويعطى برنامج تعظيم الربح لهذا القطاع كما يلي:

$$Max: \pi_j(X_j) - r(X_j)$$

الشرط الأول في حالة الاحتكار هو:

$$\acute{P}(X).X + P(X) - r = 0 \quad (avec\ \acute{P}(X) < 0)$$

إذن:

$$\acute{P}(X).\left(\frac{X}{P}\right) + 1 = \frac{r}{P}$$

- أما بالنسبة لقطاع البحث فإن المخترعين يبحثون عن تعظيم ربحهم انطلاقا من نشاطهم البحثي، هذا الربح هو مثلا سعر الشهادة – أو براءة الاختراع – التي يبيعونها لقطاع السلع الوسيطية.

نستطيع إذن اعتبار هذه المشكلة كمشكلة تحكيم بين استثمار رأس المال معدل فائدة معين في السوق المالي أو الاستثمار في الشهادة – شراء شهادة بسعر بيع الباحثين – للإنتاج في ظروف الإحتكار، وفي حالة التوازن يجب أن يتساوى الربحان كي لا تبقى إمكانية التحكيم بين مختلف إمكانيات تسخير الموارد أي:

$$r.P_A = \pi + \bar{P}$$

حيث يعبر الجزء الأيسر عن الفوائد المتحصل عليها عند P_A في السوق المالي أو في البنك، أما الجزء الأيمن الأول فهو الربح المتحصل عليه الباحثون من استغلال الشهادة المشتراة والجزء الثاني هو الربح أو الخسارة في رأس المال عند إعادة بيع الشهادة المستعملة خلال الفترة. ونستطيع أيضا كتابة:

$$r = \left(\frac{\pi}{P_A}\right) + \left(\frac{\overline{P_A}}{A}\right)$$

في حالة التوازن يكون r ثابت، إذن $\left(\frac{\pi}{P_A}\right)$ يجب أن يكون ثابتا أي يجب أن يكونا π وP_A يتزايدا بنفس المعدل، وهذا المعدل يساوي n.

السؤال الذي يطرح الآن هو: بما أن الفعالية تستلزم في النظرية الاقتصادية تساوي السعر مع التكلفة الحدية فهل يكون عمل السوق فعالا في مثل هذه الظروف (الشروط التي جاء بها "رومر")؟.

وتكون الإجابة بالنفي وذلك أساسا لثلاثة أسباب هي:

- لا توجد أي آلة تكافئ الباحثين على مساهمتهم في تحسين إنتاجية باحثي المستقبل، فتحفيز الباحث من طرف السوق غير كافٍ.

- يوجد أيضا آثار جانبية سلبية ناتجة مثلا عن تصرفات التقليد من المنافسين الذين لا يتحملون تكاليف البحث ولكن يستفيدون من تحسين ظروفهم الإنتاجية، وهنا يظهر دور حماية حقوق الملكية الفكرية.

- إن حساب الفائدة الشخصية تعطي نتيجة أقل من الفائدة الاجتماعية التي ينتظرها المجتمع من نشاطات البحث الخاصة، وبالتالي فإن الدافع لإنتاج أفكار جديدة مرتبط بالأرباح التي ينتظر المخترع تحقيقها وليس بالفوائد الاجتماعية لهذا الإنتاج، لهذا فإن بعض الأفكار المفيدة اجتماعيا لا تستطيع أن ترى النور وذلك لأن فوائدها الخاصة غير كافية لدفع بمخترعيها الخواص إلى إنتاجها.

تدل هذه الأسباب على أنه في نموذج النمو الداخلي المنشأ هناك مكانة اقتصادية إيجابية للسلطات العمومية في دفع معدلات النمو الاقتصادي، والتي يكون بإمكانها القيام بالإنتاج و/أو بتنظيم البحث العلمي و/أو حماية حقوق الملكية وتوزيعها وذلك حسب آليات قابلة للمراقبة في السوق.

III- علاقة النمو الاقتصادي بالبطالة

إن التفاعل بين النمو الاقتصادي والتضخم والبطالة يقوم على ثلاثة علاقات وهي:

- منحنى فيليبس الذي يبين علاقة التضخم بالبطالة.
- قانون أكيون (**OKun**) الذي يبين تأثير معدل النمو الاقتصادي على البطالة.
- علاقة الطلب الإجمالي الذي تبين كيفية تأثير كل من التضخم ونمو الكتلة النقدية على النمو الاقتصادي.

والشكل التالي يلخص كافة هذه العلاقات:

الشكل رقم (20): التفاعل بين النمو الاقتصادي والتضخم والبطالة

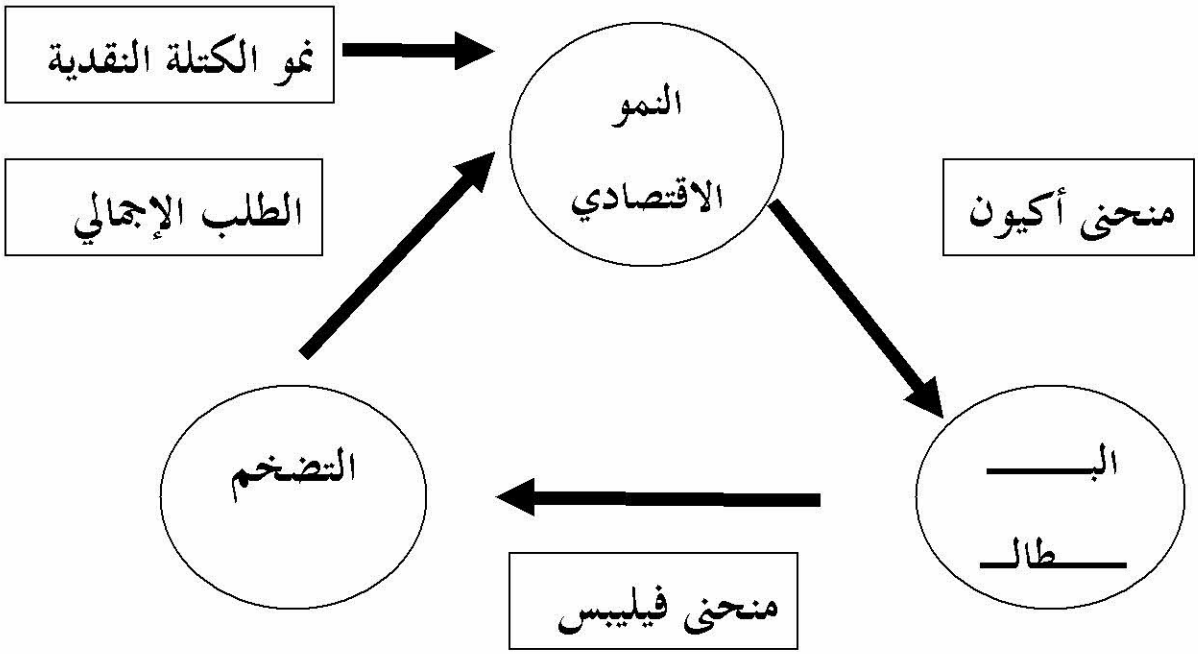

المصدر: سليم عقون، مرجع سبق ذكره، ص 33.

سوف نركز في هذا الجزء على العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة (علاقة أكيون).

III-1 علاقة البطالة بالنمو الاقتصادي وقانون Okun

نظرا للاهتمام الكبير الذي يلقاه كل من مفهوم البطالة والنمو الاقتصادي لدى الباحثين والدارسين، فإن العديد من الدراسات والبحوث تؤكد على وجود علاقة ترابطية بين معدلات النمو الاقتصادي ومعدلات البطالة في أي اقتصاد، والاتجاه العام لهذه العلاقة هو اعتبار أن هناك ارتباط بين ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي وانخفاض نسبة البطالة.

ارتفاع معدل النمو ⟵ ارتفاع نسبة التشغيل ⟵ انخفاض معدل البطالة.

قانون "أكيون" (Okun)

يعتبر الاقتصاد الأمريكي "آرثر أكيون" (**Okun**) أول من اكتشف العلاقة الموجودة بين النمو الاقتصادي والبطالة، حيث قام Okun بدراسة الاقتصاد الأمريكي للفترة (1947-1960) وبين وجود علاقة عكسية بين النمو الاقتصادي ومعدل البطالة في الاقتصاد الأمريكي.

بين Okun أنه عند انخفاض الفارق بين الناتج المحلي الإجمالي الفعلي (الحقيقي) والناتج المحلي الإجمالي الممكن الحصول عليه عند الاستعمال الأمثل لوسائل الإنتاج بثلاث نقاط، ينخفض معدل البطالة بنقطة واحدة، وذلك في مقاله الشهير 1962[1]. وأعطى Okun لهذه العلاقة صيغتين مختلفتين هما[2]:

1- الأولى تربط معدل البطالة (ΔU) بمعدل نمو الناتج المحلي (ΔY):

$$\Delta U_t = -0.3\Delta y_t + 0.3 + \mu_t$$

$$\Delta U_t = U_t - U_{t-1}$$

والتي تحدد معدل النمو الاقتصادي من أجل أن يستقر معدل البطالة، والذي يكون 1٪ فصليا (كل ثلاثة أشهر).

وهناك بعض الاقتصاديين يستعملون صيغة أخرى بالنسبة للنموذج الأول لـــــــ Okun:

$$\Delta U_t = -0.4(\Delta y_t - 3\%)$$

$$\Delta U_t = -\alpha(\Delta y_t - \beta)$$

α: معلمة النموذج.

β: النمو الاقتصادي الممكن.

2- الصيغة الثانية تربط بين الفارق في معدل البطالة (الفرق بين المعدل الفعلي للبطالة والمعدل الطبيعي للبطالة (الذي يقدر بـــــ 3,72٪ = 4٪ في الاقتصاد الأمريكي) بالفارق في معدل النمو الاقتصادي (الفرق بين معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الممكن) والتي تسمى بفجوة أكيون gap:

$$U_t = -0.36gap_t + 3.72\% + \mu_t$$

والمعادلة (2) تبين أن البطالة تكون مستقرة في معدل يقارب من 4٪.

- من خلال كل ما سبق يمكن كتابة الصيغة العامة الأكثر بساطة لقانون أكيون:

-بالنسبة للصيغة الأولى:

$$\Delta U_t = -ß\Delta y_t + \alpha + \mu_t$$

حيث:

1 - DURAND jeam, HUCHET Marilyne, "La loi d'OKUN comme indication de dispersion des pays européens: peut-on peules de convergence des structures?", communication, un journée des l'Association françaises des sciences économiques, Lilles 26-27 Mars 2003, P 03.

2- ipp, p 03.

ΔU_t: التغير في البطالة.

Δy_t: معدل نمو الناتج المحلي.

μ_t: متغير عشوائي.

β, α: معلمتا نموذج Okun.

-بالنسبة للصيغة الثانية:

$$U - \overline{U} = -\beta(\Delta y - \Delta \bar{y}) + \mu$$

U: معدل البطالة الفعلي.

$\overline{U}$: معدل البطالة الطبيعي.

Δy: معدل النمو الحقيقي (معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي).

$\Delta \bar{y}$: معدل النمو الممكن.

μ: المتغير العشوائي.

ß: معلمة نموذج Okun.

تشير ß إلى العلاقة بين البطالة والنمو، وهو يحدد نسبة تغير البطالة مع كل تغير قدره 1٪ في النمو الاقتصادي.

من خلال الصيغتين السابقتين يمكن أن نستنتج ما يلي:

- وجود علاقة عكسية ما بين معدل النمو الاقتصادي ومعدل البطالة، وهي علاقة نسبية ذات اتجاه واحد من النمو الاقتصادي إلى البطالة، فأي زيادة تحدث في معدل النمو الاقتصادي يصاحبها انخفاض في معدل البطالة.

- نسبة الزيادة في معدل النمو الاقتصادي لا تساوي نسبة الانخفاض في معدل البطالة، حيث أن ارتفاع النمو الاقتصادي بـــــ 1٪ تقابلها انخفاض في معدل البطالة بنسبة أقل من 1٪ أي ان معامل Okun هو محصور ما بين الصفر والواحد، $0<\square<1$ (معامل Okun ß في النموذج الثاني يمثل نسبة انحراف معدل النمو الحقيقي عن معدل النمو الكامن).

- من أجل تخفيض نسبة البطالة في النموذج الثاني يجب أن يكون معدل النمو الحقيقي أكبر من معدل النمو الكامن، أما من أجل استقرار معدل البطالة يجب أن يتساوى معدل النمو الحقيقي مع معدل النمو الكامن.

III-2 علاقة Okun المطورة La loi d'Okun augmenté

حسب الباحثين **Huchet** و**Durand** في دراستهما لاقتصاديات دول أوروبا ما بين 1990-2002 وجدا أن الصيغتين السابق ذكرهما غير مستقرتين، ذلك لأنهما لا تخضعا لنفس الاعتبارات الإحصائية، بحيث تفترض العلاقة الأولى تغيرا مستقرا في قيمة المشاهدات المتضمنة في السلسلة الزمنية، في حين تفترض الصيغة الثانية استقرار البطالة حول معدلها الطبيعي[1]، كما المتغيرات المفسرة غير مستقرة في نموذج Okun العام، مما استدعى ذلك إلى ظهور علاقة ديناميكية جديدة ما بين معدل النمو ومعدل البطالة، فمعامل Okun المطور **(coefficient d'Okun augmenté)**

يمكن تقديره بالاعتماد على الطريقة المقدمة من طرف R.J. Gordon (1980) كما يلي:

III-2-1 علاقة جوردن البسيطة[1]

إن العلاقة البسيطة لجوردن من أجل تقدير معلمتا النموذج، تكون عن طريق إيجاد علاقة الانحدار ما بين معدل البطالة الظرفية ومعدل نمو الناتج المحلي الظرفي حسب العلاقة التالية:

$$U_t^c = \alpha y_t^c + \beta + \mu_t \qquad \alpha < 0$$

حيث أن:

U_t^c: الفارق بين الاتجاه العام ومعدل البطالة.

y_t^c: الفارق بين الاتجاه العام ومعدل النمو الاقتصادي.

α،β: معلمتا نموذج Okun.

μ_t: المتغير العشوائي.

ويتم حساب كل من U_t^c وy_t^c بالطريقة التالية:

$$U_t^c = U_t - U_t^T \quad ; \quad y_t^c = logy_t - logy_t^T$$

مع:

y_t^T و U_t^T هما الاتجاه العام لكل من النمو الاقتصادي ومعدل البطالة على التوالي.

إن العلاقة البسيطة لجوردن لا تأخذ بعين الاعتبار الطابع الديناميكي لعلاقة التأثير والتأثر بين البطالة والنمو الاقتصادي.

1-DURAND, HUCHET, ipp, p 04.

III-2-2علاقة جوردن المطورة[1]

من خلال هذا النموذج تم الحصول على علاقة ديناميكية جديدة ما بين النمو الاقتصادي والبطالة، وذلك بإدخال متغيرات مفسرة متأخرة زمنيا بالنسبة للنمو الاقتصادي على معدل البطالة:

$$U_t^c = \sum_{i=1}^{k} b_{t-i} U_{t-i}^c + \sum_{i=0}^{k} C_{t-i} y_{t-i}^c + \mu_t$$

ومن ثم يتم تقدير أثر التغير الحاصل في النمو الاقتصادي على معدل البطالة كمايلي:

$$\alpha_{lt} = \frac{\sum_{i=0}^{k} C_{t-i}}{\sum_{i=1}^{k} b_{t-i}}$$

إن استعمال التأخرات الزمنية يسمح بإزالة الارتباط الذاتي للأخطاء، كما أن عدد التأخرات يتم تحديدها عن طريق معاملات الاقتصاد القياسي مثل (AIC,BIC,YUNG BOX)

والجدولين التاليين يقدمان لنا نتائج تقدير معامل Okun ومعامل Okun المطور لثماني 08 دول أوروبية خلال الفترة الزمنية 1970-2001.

1-DURAND, HUCHET,op-cit, p 6.

الجدول رقم (06): معامل Okun المقدر (Standard)

الدولة	α	الفترة
ألمانيا	-0,24	1970:1 2001:3
النمسا	-0,08	1970:1 2001:1
بلجيكا	-0,33	1983:1 2001:3
إسبانيا	-0,09	1970:1 1998:3
فلندا	-0,34	1970:1 2001:3
فرنسا	-0,3	1970:1 2001:3
إيطاليا	-0,03	1970:1 2001:3
هولندا	-0,29	1970:1 2001:2

Source: DURAND, HUCHET,op-cit, p 04.

الجدول رقم (07): معامل Okun المطور (augmenté)

α_{lt}	k	1970–2001	1970–1980	1980–1990	1990–2001
ألمانيا	2	-0.10	-0.17	-0.06	0.02
النمسا	2	-0.016	-1.80	-0.08	-0.04
بلجيكا	5	-0.55	-	-0.67	-0.5
اسبانيا	5	-0.21	-0.62	0.27	-0.08
فلندا	2	-0.45	-0.37	-0.47	-0.53
فرنسا	2	-0.34	-0.20	-0.38	-0.51
ايطاليا	4	-0.17	-0.26	-0.02	-0.3
بولندا	5	-0.52	-0.34	-0.52	-0.5

Source: DURAND, HUCHET, p 07.

IV- نظرة عامة حول التحولات الاقتصادية في الجزائر

مر الاقتصاد الجزائري بعدة مراحل منذ الاستقلال، من اقتصاد اشتراكي أين هيمنت الدولة على كل المجالات الاقتصادية باستعمالها المؤسسات العمومية كأداة لتنفيذ سياستها، كون المجتمع آنذاك مجتمعا زراعيا عن

طريق إنشاء مزارع ضخمة، إلى مرحلة الانتقال نحو اقتصاد السوق مرورا بمجموعة من الإصلاحات الاقتصادية وذلك بمعية المؤسسات النقدية والمالية الدولية في إطار تطبيق برنامج التعديل الهيكلي.

IV-1 وضعية الاقتصاد الجزائري قبل الإصلاحات الاقتصادية

عرف الاقتصاد الجزائري خلال هذه المرحلة فترتين:

IV-1-1 مرحلة الانتظار

تميزت هذه المرحلة بصفة عامة بمشاكل تسييرية للجهاز الإنتاجي نتيجة ذهاب المعمرين الأوربيين، الأمر الذي أدى بتولي العمال الجزائريين بإدارة تلك المشروعات الاقتصادية الموجودة آنذاك، وتولدت عن تلك المرحلة وجود قطاعات مسيرة من طرف العمال مع وجود القطاع الخاص في المجال الصناعي والفلاحي والتجاري، وقامت السلطات الجزائرية بتأميم الأراضي الزراعية سنة 1963، والمناجم سنة 1966، وبدأت اللجان التسييرية تزول وحلت مكانها الشركات الوطنية، بعدما قامت الدولة الجزائرية بإنشاء الأدوات التي تمكنها من القيام بالتخطيط بعد توفير الشروط المناسبة[1].

IV-1-2 مرحلة التصحيح الهيكلي الاول (1967-1979)

لقد تم تبني سياسة التصنيع كنموذج اقتصادي يسمح بتحقيق التنمية الشاملة وكذا تحقيق نمو اقتصادي مستمر و متسارع عبر الزمن، كما أن القطاع الزراعي تم اعتبار نموه وتطوره كنتيجة حتمية للنمو والتطور الحاصل في القطاع الصناعي.

لقد ميز هذه المرحلة تطبيق مجموعة من المخططات التنموية بدءا من المخطط الثلاثي (67-69)، الرباعي الأول (70-73)، الرباعي الثاني (74-77)، ولكن بالرغم من ذلك فإن الأهداف المحققة لم تكن في المستوى المطلوب، فالاهتمام بالصناعة أدى إلى إهمال الزراعة ومن ثم قلت مساهمتها في الإنتاج الداخلي الخام، ضف إلى ذلك الثورة الزراعية التي كانت وراء الحد من ملكية الأراضي الزراعية وهو ما رسخ التبعية الغذائية للجزائر خاصة إذا ما قورنت بالنمو الديمغرافي السريع الذي شهدته هذه المرحلة (حوالي3.5%سنويا)، لتأتي بعد ذلك المرحلة التكميلية (78-80) وهي مرحلة انتقالية بين المخطط الرباعي الثاني والخماسي الأول، تم فيها استكمال البرامج الاستثمارية التي لم يتم تنفيذها في أجلها طبقا للمخططات الثلاثة السابقة، لتبدأ بعد

1 - كربالي بغداد، "نظرة عامة حول التحولات الاقتصادية في الجزائر"، مجلة العلوم الانسانية – جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد الثامن، جانفي 2005، ص 02.

ذلك مساوئ التخطيط المركزي تطفو على السطح ابتداء من فترة الثمانينات، حيث وابتداء من سنة 1980 تم الشروع في تطبيق المخطط الخماسي الأول (80-84) والذي ميزه ارتفاع الإعتمادات المالية ومحاولة إحداث التوازن والتكامل بين القطاعات[1].

وتميزت هذه المرحلة على العموم بالتخطيط التوجيهي للاستثمارات والتنظيم التساهمي، حيث كانت المخططات السالفة تهدف إلى بناء الاقتصاد الوطني على أساس إنشاء شركات وطنية كبرى تحتكر السوق الوطنية، إلا أن هذا الأمر أدى إلى وجود ممارسات بيروقراطية، وزيادة مفرطة في عدد العمال، إضافة إلى عدم وجود توازن في حجم الاستثمارات.

IV-1-3 مرحلة التصحيح الهيكلي الثاني (1979-1987)

تميزت هذه المرحلة بقيام السلطات الجزائرية بعدة إجراءات تمثلت في عملية التنازل عن الممتلكات العمومية من خلال صدور القانون 84/81، ثم القانون 87/19 المتعلق بإصلاح القطاع الفلاحي الذي من خلاله قسمت الأراضي الفلاحية إلى مزارع فردية ومستثمرات فلاحية جماعية، بهدف تشجيع القطاع الفلاحي الذي كان مهمشا بالمقارنة بالقطاعات الأخرى، ومن اجل التسيير المحكم والفعال للمؤسسات العمومية قامت السلطات الجزائرية بإعادة هيكلتها العضوية بمرسوم 80-240، حيث تم تقسيم 50 مؤسسة عمومية كبيرة الحجم إلى 300 مؤسسة جديدة، وقامت بعد ذلك بإعادة هيكلتها المالية ابتداءا من سنة 1983، وكانت هذه الإجراءات ترمي في عمومها إلى التخلي التدريجي عن مفاهيم العقد القديم، والانفتاح التدريجي للسوق الوطنية وإعطاء مكانة للقطاع الخاص في التنمية الاقتصادية.

لقد استهدفت الإصلاحات الاقتصادية في البداية المؤسسة العمومية بغية تغيير قانونها الأساسي وتنظيمها وكيفية عملها وعلاقتها مع الدولة ومحيطها، ويفهم من ذلك أن نية الإصلاحات هي جعل النظام الاقتصادي أكثر فعالية ونجاعة، وهذا بإعطاء المؤسسة العمومية وظيفتها الأساسية[2].

ولكن مع انهيار أسعار النفط في النصف الثاني من الثمانينات التي كانت تمثل 98% من الصادرات الجزائرية حدث أكبر انهيار اقتصادي في الجزائر مؤديا إلى خلل مزدوج في ميزانية الدولة وميزان المدفوعات وأصبح الاقتصاد الجزائري يعاني من خلل هيكلي كبير ولم يستطيع التقويم والتعديل، وبالتالي تعثر مرة أخرى

1- محمد بلقاسم حسن بهلول، "سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، الجزء الأول، ص 292.
2 - كربالي بغداد، "مرجع سبق ذكره"، ص 4- 5.

أداء الاقتصاد وأصبحت لأول مرة معدلات نمو الاقتصاد تتسم بالسلبية بعد مرحلة هامة من التطور في مجال النمو يمكن القول عنها أنها كانت مرحلة ذهبية بالنسبة للنمو، وقد أدت هذه الاختلالات المتلاحقة إلى بلورة جهود الإصلاح الاقتصادي بزعامة المؤسسات الدولية وبالتالي دخول الاقتصاد الجزائري في مرحلة جديدة "الإصلاح".

IV-2 مرحلة الإصلاحات والتعديل الهيكلي (1986-1998)

لقد أثبتت الصدمة النفطية لعام 1986 حقيقة هشاشة الاقتصاد الوطني، وكونه اقتصاد يعتمد على تصدير منتوج واحد بنسبة (90%) ولأجل ذلك تبنت الجزائر برنامجا شاملا للتعديل الهيكلي مس مختلف نواحي السياسة الاقتصادية الكلية.

إن السياق التاريخي لعملية الإصلاح في الجزائر مر بثلاثة مراحل أساسية في إطار تطبيق هذا الجيل الأول من الإصلاح المتعلق بالتثبيت والتكيف (التعديل) الهيكلي، ووفقا لذلك تنقسم هذه الفترة إلى ثلاثة مراحل وهي: مرحلة الإصلاحات المحتشمة، مرحلة التردد والتراجع في الإصلاح، مرحلة الإصلاحات الاقتصادية المتسارعة.

IV-2-1 مرحلة الإصلاحات المحتشمة

حيث حاولت السلطات تعزيز جهودها لتصحيح الأوضاع الاقتصادية الكلية التي عرفت اختلالات كبيرة، وعرفت هذه المرحلة أول اقتراب للجزائر من المؤسسات المالية الدولية، وتم التفاهم حول برنامجين بدعم من صندوق النقد الدولي يغطي الفترة 1989-1991 تعتمد الجزائر من خلالها على سياسة لإدارة الطلب أقل ما يقال عنها أنها كانت صارمة من خلال تخفيض قيمة العملة.

وقد ساعدت سياسات الطلب الأكثر تشددا وما صاحبها من إجراءات لتحرير التجارة وتعديلات تسعير الصرف الاسمي على خفض القيمة الفعلية للعملة بنسبة تزيد عن 60% خلال 1988-1991، زيادة على امتصاص السيولة الزائدة.

وبفضل مزيج سياسات تحويل الإنفاق وخفضه مع تحسين أسعار البترول أدى إلى تحسين ميزان الحساب الجاري حيث تحول من عجز بنسبة 3% من إجمالي الناتج المحلي سنة 1988 إلى فائض 6% سنة 1991، ومن جهة أخرى فإن تطورات الحساب الرأسمالي كانت عكس ذلك، حيث زادت قدرة الجزائر على التعاقد على قروض خارجية جديدة، ومن تم ارتفعت مدفوعات استهلاك الدين ارتفاعا كبيرا.

خلال هذه الفترة لم تتمكن الجزائر من تنفيذ برنامج الإصلاح بمساعدة صندوق النقد الدولي خلال 1991 وذلك للأسباب التالية:

- قررت الجزائر رفض إعادة الجدولة مما حد من حجم التمويل الاستثنائي المتاح للبرنامج وكان هذا الرفض يستند إلى عدم الاعتراف بفشل السياسات الاقتصادية السابقة.

- الاعتماد على مقولة أن الجزائر بلد غير مثقل بالدين فهي تعاني من مجرد نقص في السيولة النقدية، ومن ثم فإن أزمة المديونية أزمة ظرفية وليست هيكلية.

- الاعتماد على قانون استغلال المحروقات الذي يسمح للأجانب اقتناء مصالح في الجزائر وهو ما يسمح للجزائر بالحصول على موارد إضافية.

- تفادي تعرض الاقتصاد الوطني للإختلالات من خلال الصدمات، حيث رفضت الجزائر مقولة صندوق النقد الدولي بخصوص تخفيض قيمة العملة.

- لم يتحقق جزء من التمويل الخارجي للمخطط لعام 1991 الأمر الذي أدى إلى انكماش الواردات إلى نسبة تزيد عن 20% من حيث قيمتها بالدولار، مما أدى إلى هبوط الإنتاج خاصة في قطاع صناعات التحويلية والبناء.

وأهم الإجراءات المتخذة في هذه الفترة:

- تقسيم المزارع الحكومية الكبيرة إلى تعاونيات 3500 مزرعة سنة 1987.

- استقلالية المؤسسات العمومية سنة 1988.

- قانون المنافسة والأسعار 1989.

- شطب كمية كبيرة من الديون الأجنبية والمحلية على المؤسسات سنة 1990.

- إصدار قانون النقد والقرض سنة 1990.

- إدخال المرونة في سوق العمل في تحديد الأجور وفي علاقات العمل والترخيص بتسريح العمال لأسباب اقتصادية.

ما يمكن قوله خلال هذه الفترة أن المنافع المتوقعة لعملية التحرير والإصلاح لم تتحقق لأسباب كثيرة أهمها الإجراءات المتخذة لم تكن شاملة، حيث كانت الإصلاحات جزئية، ولذلك فشلت في إدخال تحسن في عملية

تخصيص الموارد ومن ثم وضع الاقتصاد الوطني على مسار النمو الاقتصادي الدائم، حيث أن إجمالي الناتج المحلي الحقيقي خارج المحروقات انخفض بنسبة 1.5% خلال الفترة من 1986 إلى 1991[1].

IV-2-2- مرحلة التردد والتراجع في الإصلاح

خلال هذه الفترة من 1992 إلى 1993 حلت فترة أخرى في مسار الإصلاح يمكن تسميتها بفترة التردد والتراجع حيث طبع مسار الإصلاح بطابع التردد والارتخاء بخصوص السياسة الاقتصادية، في الوقت الذي عادت الاختلالات الاقتصادية في الظهور من جديد ولذلك تباطأت خطى الإصلاح الاقتصادي نتيجة انخفاض قيمة العملة وزيادة الاختلالات رغم أن إستراتيجية البلاد كانت تهدف إلى الوفاء تماما بخدمة الدين الخارجي الذي وصل 30% من حصيلة الصادرات زيادة على الاستهلاك الحكومي الذي زاد بنسبة 2% من إجمالي الناتج المحلي، كما أن الاستثمار الحكومي ارتفع إلى 6% سنة 1994 ونتيجة لذلك هبطت نسبة الادخار إلى الاستثمار الحكومي بأكثر من 10% من الناتج المحلي أما بالنسبة للإختلالات المالية فقد عرفت الميزانية العامة عجزا قدره 10% سنة 1993 بسبب عدم تعديل سعر الصرف الذي قلص الإيرادات من الصادرات البترولية وكذا انتشار الدعم الحكومي للسلع الاستهلاكية التي شكلت 5% من الناتج سنة 1992-1993، زيادة على تراجع السلطات قليلا عن سياسة التشدد المالي مما أثر على التطورات النقدية.

إن التناقض بين سياسات إدارة الطلب التوسعية والتردد في تعديل سعر الصرف إضافة إلى إستراتيجية الدين الخارجي كلها عوامل تؤدي إلى تجنب عملية إعادة الجدولة.

IV-2-3- مرحلة الإصلاحات الاقتصادية المتسارعة (1994-1998)

خلال هذه الفترة حدث تدهور جديد في الاختلالات زيادة على انخفاض أسعار البترول، وتضاؤل فرص الحصول على التمويل الخارجي، مما أدى إلى أزمة في ميزان المدفوعات أدت بالسلطات العامة إلى صياغة برنامج شامل للإصلاح الاقتصادي تجسد في إبرام اتفاقيتي ماي 1994 وماي 1995، وخلال هذه الفترة تم ضخ بعض القروض من خلال إعادة جدولة الديون وكان الهدف تخفيض قيمة الدينار استجابة لإشارة التحول إلى اقتصاد السوق وضبط الأوضاع عن طريق إنعاش الاقتصاد.

1- برنامج الاستقرار الاقتصادي

وهو عبارة عن اتفاق للاستعداد الائتماني مدته سنة يهدف إلى تحقيق ثلاثة أهداف:

1- حاكمي بوحفص، "مسيرة الاقتصاد الجزائري وأثرها على النمو الاقتصادي"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 32، جانفي 2007، ص 18-20.

- رفع معدل النمو الاقتصادي حتى يتم استيعاب الزيادة في قوة العمل، وخفض معدل البطالة تدريجيا، وتحرير التجارة الخارجية، والتسيير الجيد للطلب المحلي عن طريق سياسة نقدية صارمة.

- احتواء وتير التضخم ومحاولة تقريبه من معدل الشركاء التجاريين.

- إعادة توازن ميزان المدفوعات.

لتحقيق هذه الأهداف وبهدف إيجاد وقت ملائم لتنفيذ إستراتيجية متوسطة الأجل للإصلاح الهيكلي اتخذت عدة إجراءات وهي: ضبط الإنفاق وتعديل الأسعار، وإنشاء آليات انتقال اقتصاد السوق، واللجوء إلى التمويل الثنائي ومتعدد الأطراف بالإضافة إلى جدولة مستحقات الديون الخارجية.

وكان من نتائج هذا البرنامج: تراجع التضخم إلى 29% بدلا من 40% المتوقعة وتحسن احتياطات الصرف.

ورغم هذه النتائج إلا أن هذه الإصلاحات لم تثبت فعاليتها لسببين أولا لم تستطع السلطات منع تراكم خسائر المؤسسات العامة، وثانيا أن الإصلاحات المتعلقة بالمؤسسات لم تكن ذات فعالية.

2- برنامج التعديل الهيكلي 1995-1998[1]

لقد كان هدف الجزائر من خلال برنامج التعديل الهيكلي إحداث تحولات جذرية في الجانب الاقتصادي والاجتماعي عن طريق تطبيق سياسات معينة التي ترمي إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي، وكان من أهداف برنامج التثبيت الاقتصادي الذي تم الاتفاق عليه مع صندوق النقد الدولي يوم 22 ماي 1995 ما يلي:

- تحقيق نمو متوسط 5% من إجمالي الناتج الإجمالي الخام خارج المحروقات.

- تخفيض نسبة التضخم إلى 10.3%.

- التحرير التدريجي للتجارة الخارجية، وتحرير الأسعار وإلغاء التدعيم للسلع.

- الشروع في الخوصصة من خلال وضع إطار تشريعي.

ولقد تميزت سيرورة الإصلاح الاقتصادي بعدة سمات ايجابية تتمثل بصورة عامة في:

- تحقيق معدل نمو 3.8%، 4.1% و1.1% خلال السنوات 1996، 1996 و1997 على التوالي.

1 - كربالي بغداد، "مرجع سبق ذكره"، ص 10-13.

- تحقيق فائض في الميزانية بلغ 3% من إجمالي الناتج الداخلي الخام سنة 1996، و1.3% في سنة 1997، ويرجع السبب في ذلك إلى الارتفاع النسبي في أسعار البترول.

- انخفاض معدلات التضخم إلى 29.8%، 18.7% و5.7% خلال سنوات 1995، 1996 و1997 على التوالي، الذي يرجع بالأساس إلى تخفيض قيمة العملة.

- تقليص المديونية نتيجة عملية إعادة جدولة بعض الديون، حيث انخفضت نسبة خدمة الدين من 82% في سنة 1993 إلى 24% في سنة 1997.

وقد صدر قانون خوصصة المؤسسات العمومية في المرسوم الرئاسي 95/22 المعدل بالأمر 97/12، وبدأ في تنفيذ هذه العملية في افريل 1996، حيث مست 200 مؤسسة عمومية محلية صغيرة اغلبها في قطاع الخدمات، وتواصلت العملية لتمس أكثر من 800 مؤسسة محلية وهذا في شهر افريل 1998، أما قانون الخوصصة المعدل في مارس 1997، فيهدف إلى بيع 250 مؤسسة كبرى خلال الفترة 1998-1999، كما أن القطاع الصناعي هو المتضرر من تلك العملية بـــــ 54%، وساهم برنامج الخوصصة لسنة 1995 على إدخال رأس المال والتكنولوجية المتطورة إلى قطاع الصناعة لإعطائه ديناميكية والرفع من قدراته، حيث واجهه صعوبات جمة نتيجة انخفاض الطاقة الإنتاجية وارتفاع التكاليف في السابق.

كلفت عملية تطهير المؤسسات 13 مليار دولار خلال الفترة 1994-1999 من اجل إعادة تنظيم القطاع العام، غير أنها لم تحقق الأهداف المسطرة كما هو مطلوب، رغم أن الحكومة انشأت وزارة إعادة الهيكلة كاملة لهذه العملية، وقد مست عملية التطهير 23 مؤسسة في نهاية 1996، مما ترتب عنها تسريح العمال بصورة جماعية في معظم القطاعات، فعلى سبيل المثال فقد قطاع البناء 80.000 عامل.

للإشارة فان أهم نتائج عملية الإصلاح الاقتصادي هي تحقيق معدلات نمو مرتفعة نوعا ما على ضوء الأهداف المسطرة، أي تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي ولكن بدرجة نسبية، وأهملت بعض الجوانب الاجتماعية كالبطالة التي ارتفعت إلى 28% في سنة 1998 نتيجة عملية تصفية المؤسسات وخوصصة البعض منها، كما أن تحرير أسعار السلع الاستهلاكية نتيجة رفع التدعيم سنة 1996، انعكس سلبا على مستوى المعيشة لأغلبية المواطنين نتيجة انخفاض الأجور الحقيقية وخاصة في الفترة 1994-1997 وساهم إلى حد ما في اتساع رقعة دائرة الفقر، وقد أكد تقرير الأمم المتحدة الصادر في جويلية 1999 أن ما يقارب 6 ملايين من الجزائريين لا يتجاوز دخلهم اليومي 2 دولار أي دون الأجر الوطني القاعدي 6000 دج.

وعلى الرغم من كل ما ذكرناه إلا أن الاقتصاد الجزائري عرف أداء لا بأس به في ظل مرحلة الإصلاحات وكانت آثاره واضحة على إطار الاقتصاد الكلي والتوازنات المالية وخاصة النمو الاقتصادي.

IV-3 مرحلة الإنعاش الاقتصادي (1999 - 2014)

إن عودة ارتفاع المحروقات ابتداء من الثلاثي الأخير لسنة 1999 أضفى نوعا من الراحة المالية على هذه الفترة تم استغلالها في بعض النشاط الاقتصادي من خلال سياسة مالية تنموية، عبر عنها ارتفاع حجم الإنفاق العام ضمن ما سمي بمخطط دعم الإنعاش الاقتصادي، بحيث ارتفعت نسبة الإنفاق العمومي من الناتج المحلي الخام من 28.31% سنة 2000 إلى حوالي 34.87% سنة 2003، فمبلغ 155 مليار دولار الذي تم اعتماده خارج ميزانية الدولة لتمويل هذا البرنامج يعبر بوضوح عن رغبة الدولة في انتهاج سياسة مالية تنموية ذات طابع كينيزي تهدف إلى تنشيط الطلب الكلي من خلال تحفيز المشاريع الاستثمارية العمومية الكبرى، وقد ساهمت السياسة المالية بشكل ملحوظ في تحسين بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية ظاهريا، لعل من أهمها انخفاض حجم المديونية الخارجية إلى حدود 4.88 مليار دولار سنة 2007، وارتفاع نسب النمو الاقتصادي إلى مستويات مقبولة، إذ بلغت نسبة 6.9% سنة 2003، نفس الشيء عرفته مستويات التشغيل أين انخفضت نسبة البطالة في الجزائر إلى أكثر من النصف خلال السنوات الستة الماضية، إذ سجلت الأرقام الرسمية لسنة 2007 نسبة 13.79%، أما عن معدلات التضخم فقد وصلت إلى أدنى مستوياتها حيث بلغت 0.33% سنة 2000 و1.64% سنة 2005.

أما فيما يخص برنامج الإنعاش الخماسي بين سنتي 2010-2014 يخصص هذا البرنامج أكثر من 1500 مليار دج لدعم تنمية الاقتصاد الوطني من خلال دعم التنمية الفلاحية والريفية، وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال إنشاء مناطق صناعية والدعم العمومي للتأهيل وتسيير القروض البنكية التي قد تصل إلى 300 مليون دج لنفس الغرض.

وعلى صعيد آخر يخصص البرنامج مبلغ 250 مليار دج لتطوير اقتصاد المعرفة من خلال دعم البحث العلمي وتعميم التعليم واستعمال وسائل الإعلام الآلي داخل المنظومة الوطنية للتعليم وفي المرافق العمومية.

خاتمة الفصل:

لقد اختلف الاقتصاديون في تحديد مفهوم موحد للنمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية على حد سواء، إلا أنهم اتفقوا على أن هناك فرقا بينهما بحيث أن النمو الاقتصادي هو التغير السنوي المسجل في نسبة الناتج المحلي الحقيقي، في حين أن التنمية الاقتصادية لا تتحقق إلا بتحقيق النمو الاقتصادي مصحوبا بتغيرات هيكلية واسعة في مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تسعى إلى بلوغ المجتمع لمستويات أعلى من الرفاهية.

ومن خلال ما جاء في هذا الفصل توصلنا إلى أن النمو الاقتصادي هو نتيجة لجملة من العوامل ترتكز بالأساس في عوامل الإنتاج: رأس المال، العمل، التكنولوجيا، إضافة إلى عوامل ومحددات أخرى لها تأثيرها على حجم الناتج ومن ثم على عملية النمو الاقتصادي.

وانطلاقا من تطور نظريات ونماذج النمو الاقتصادي لاحظنا أن نظرية النمو الاقتصادي قد مرت بمرحلتين، ابتداءا بالنظرية الكلاسيكية والكينزية التي كانت تعتمد على التحليل النظري لعوامل النمو الاقتصادي دون أن تكون هناك دراسات قياسية لهذه النظريات، إلا أنه كان لها الفضل في إبراز أهم عوامل النمو الاقتصادي لكنها لم تحاول تفسير العلاقة بين هذه العوامل، وبعد ظهور مدى أهمية التحليل القياسي في التحليل الاقتصادي بدأت مرحلة جديدة تعتمد على التحليل القياسي وقد ظهرت بعض المحاولات الجريئة في بناء النماذج الاقتصادية لعل أبرزها نموذج هارود- دومار ونموذج سولو بالإضافة إلى نماذج النمو الداخلية (رومر وAK) هذه النماذج إلى يومنا هذا محل التطوير والاستمرار.

وقد تناولنا أيضا في هذا الفصل مسار الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر فتوصلنا إلى أن النمو الاقتصادي في الجزائر يرتبط بشكل كبير بصادرات المحروقات التي تمثل 97 % من إجمالي الصادرات، ويتضح ذلك من خلال الفترة الذهبية التي عاشتها الجزائر (السبعينات وبداية الثمانينات)، ولكن سرعان ما تلاشت هذه الفترة بعد أزمة 1986 التي شهدت بعدها تقلبات حادة في أسعار البترول التي انعكست على مستوى النمو الاقتصادي بسبب انكماش الاقتصادي، مما دفع بالحكومة الجزائرية إلى تبني سياسة الإصلاحات الاقتصادية بمعية المؤسسات الدولية (BM, FMI) منذ بداية 1990، وبالرغم من ذلك بقي الاقتصاد الجزائري معتمدا بشكل كبير على المحروقات وهذا ما يظهر مدى خطورة الموقف مع تزامن تقلبات أسعار البترول في الأسواق العالمية باختلالات هيكلية يعاني منها الاقتصاد الجزائري.

الفصـــل الرابع

الدراسة القياسية

مقدمة الفصل:

أصبح حاليا علم الاقتصاد مسرحا لاستعراض النظريات الاقتصادية المختلفة التي تبني أحكامها على الاستنباط والمنطق، حيث أصبحت المهمة الأساسية للاقتصادي هي محاول النفاذ إلى البيئة الاقتصادية لتفهم متغيراتها وضبط اتجاهاتها، ويمكن إنجاز ذلك عن طريق استخدام أساليب الاقتصاد القياسي والتي قد تؤدي إلى التوصل إلى نظريات جديدة أو إلى ضرورة تعديل النظريات القائمة.

وقد تعددت الطرق المستعملة لتقدير معادلات نماذج الانحدار، ففي أواخر الثمانينات ظهرت طريقة التكامل المتزامن وأصبحت الأكثر شيوعا واستعمالا لتقدير نماذج الانحدار كونها تأخذ الاتجاه العشوائي للسلاسل الزمنية المدروسة في الحسبان، مما يجنبنا الوقوع في الانحدار الزائف.

وبناءا على ما سبق قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى المباحث الأساسية التالية:

- **المبحث الأول**: مفاهيم عامة حول الاقتصاد القياسي.
- **المبحث الثاني**: نمذجة قياسية للعلاقة الموجودة بين التضخم والبطالة والنمو الاقتصادي في الجزائر.
- **المبحث الثالث**: الدراسة القياسية للعلاقة بين التضخم والبطالة والنمو الاقتصادي في الجزائر.

I- مفاهيم عامة حول الاقتصاد القياسي

إن عجز النظرية الاقتصادية على تحقيق الغاية التي يرجوها كل باحث وعالم وهي الوصول إلى المعرفة العلمية الدقيقة، ولو كانت هذه النظرية مبسطة في شكل رياضي فإنها تبقى غير قادرة على أن تكون أداة تنبؤية تساهم في عملية اتخاذ القرارات الدقيقة لتسير الاقتصاد.

لتفادي هذا كله استحضر العلماء والاقتصاديون قدراتهم مكنتهم من خلالها القيام بعمليات التنبؤ وهي الاقتصاد القياسي *L'économétrie*، فهو يربط بين النظرية والاقتصاد الرياضي والإحصاء ولكنه أشد دقة وتفصيل من كل هؤلاء، وجاء نتيجة التفسيرات أو النظريات المختلفة التي يصعب علينا التمييز بينهما وبين الاختبارات البديلة واختيار أفضلها على أساس نظري بحث، فمن هنا تنشأ الحاجة إلى مواجهة النظرية الاقتصادية بالواقع وإعطائها محتوى علمي تطبيقي وذلك عن طريق:

- ❖ قياس الظواهر أو العلاقات الاقتصادية.
- ❖ اختيار النظريات والواقع.
- ❖ استعمال النظريات ولو تقريبا على الواقع والإسهام في اتخاذ القرارات وذلك بالتنبؤ بالقيم المستقبلية للمتغيرات الاقتصادية وهذا هو جوهر القياس الاقتصادي.

I-1 مفهوم الاقتصاد القياسي

I-1-1 تعريف الاقتصادي القياسي

إنّ أصل مصطلح الاقتصاد القياسي يوناني وهي كلمة مكونة من جزأين، Economic اقتصادي، وMetrics وتعني قياس، أي القياس الاقتصادي، والذي يهتم بقياس المتغيرات الاقتصادية في حين يرى البروفسور "أوسكار لانكه Osker Lang" بأنّ أصل هذا المصطلح مشتق من مفهوم Bio-Matrics الذي ظهر في القرن التاسع عشر في حقل الدراسات البيولوجية، وقد أصبح فيما بعد علما مستقلا بحدّ ذاته[1].

أمّا "جوهنسين J. Johinston" فقد حدده بعلم يهتم بتقييم واختبار المعلمات a,b وغيرها للنموذج الاقتصادي، ويحدده "ساموليلسون Samulelson" بأنه فرع من علم الاقتصاد يبحث في التحليل الكمي للظواهر الاقتصادية الحقيقية مستعينا بتطور النظرية الاقتصادية والطرائق الإحصائية، ويحده "ثايل H. Thiel"

1- وليد إسماعيل السيفو، أحمد محمد مشعل، "الاقتصاد القياسي التحليلي بين النظرية والتطبيق"، دار المجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2003، ص 22.

بأنه علم يتعامل مع التحديد العددي للقوانين الاقتصادية، أما البروفيسور "لانج Lange" عرّفه بأنه العلم الذي يبحث، في تحديد قوانين كمية ثابتة بالطرق الإحصائية لمتغيرات الحياة الاقتصادية.

كما عرّفه الباحث "A.S. Gldberge" أنّ القياس الاقتصادي يستخدم أدوات النظرية الاقتصادية والرياضيات والإحصاء لتحليل الظواهر الاقتصادية[1].

نلاحظ مما سبق أنّ جل التعاريف متشابهة ومتفقة على أنّ الاقتصاد القياسي هو ذلك العلم الذي يدمج بين النظرية الاقتصادية والطرق الرياضية والإحصائية للوصول إلى تقييم كمي للمتغيرات الاقتصادية.

I-1-2 علاقة الاقتصاد القياسي بالعلوم الأخرى

يعتبر الاقتصاد القياسي محصلة لثلاثة فروع من العلوم، هي الإحصاء، النظرية الاقتصادية والاقتصاد الرياضي، ويمكن توضيح ذلك كما يلي:

1- النظرية الاقتصادية والاقتصاد القياسي

يعتبر الاقتصاد القياسي انعكاس كمي للنظرية الاقتصادية، فهو لا يختلف عن النظرية الاقتصادية إلا في تقنية تعبيره عن العلاقات الاقتصادية بين الظواهر وتحويلها إلى علاقات كمية يمكن قياسها بالتقنيات الرياضية والإحصائية، فالتعابير اللفظية لا يمكن التعبير عنها عدديا إلا عبر تحويلها الكمي.

2- الاقتصاد القياسي والإحصاء

ينقسم الإحصاء إلى إحصاء اقتصادي وإحصاء رياضي، ويختلف كلّ منهما عن الاقتصاد القياسي، فالإحصاء الاقتصادي يتناول الجانب الوصفي الذي يتعلق بجمع بيانات واقعية عن المتغيرات الاقتصادية، وجدولتها ومحاولة وصف التطورات الحاصلة فيها خلال فترة زمنية معينة، واشتقاق بعض العلاقات بين المتغيرات بدون اللجوء إلى تقييم المتغيرات الاقتصادية، أي لا يقيس معلمات العلاقات الاقتصادية بين المتغيرات المختلفة.

في حين نجد الاقتصاد القياسي يستخدم البيانات التي يقدمها الإحصاء الاقتصادي في قياس تلك المعلمات الاقتصادية إضافة إلى ذلك يقدم تفسير للتغير في سلوك المتغيرات الاقتصادية مستخدما هذه المتغيرات[2].

1- وليد إسماعيل السيفو، "مرجع سبق ذكره"، ص 23.
2- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، "الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق"، الدار الجامعية، الإسكندرية- مصر، 2005، ص 4.

أما عن الإحصاء الرياضي فهو يقوم باستخدام طرق تقييم مؤشرات التغيرات الاقتصادية التي تمّ الحصول عليها من التجارب المختبرية، بعد تثبيت العوامل المؤثرة بها، في حين يبحث التحليل الإحصائي في الوسائل المناسبة لتقييم العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية غير المحددة وغير المختبرية.

يستخدم الاقتصاد القياسي الطرق الإحصائية بعد تكيفها مع المشاكل والعلاقات الاقتصادية التي تتحول إلى الطرق القياسية تتلاءم مع طبيعة العلاقات الاقتصادية بعد إدخال العنصر العشوائي عليها إذ ويهتم بالمتغيرات العشوائية المحددة باستخدام العينات العشوائية.

3- الاقتصاد القياسي مع الرياضيات

يضع الاقتصاد القياسي هذه العلاقات المراد قياسها في صيغ رياضية من خلال معادلات تأخذ أشكالا دالية مختلفة وقابلة للقياس، إلا أنّ الرياضيات لا تهتم بقياس معلمات العلاقات الاقتصادية بل تتناولها على أنها معطاة أو مستخرجة بطريقة إحصائية أو قياسية.

الشكل رقم (21): العلاقة بين الاقتصاد القياسي والنظرية الاقتصادية والاحصاء والرياضيات.

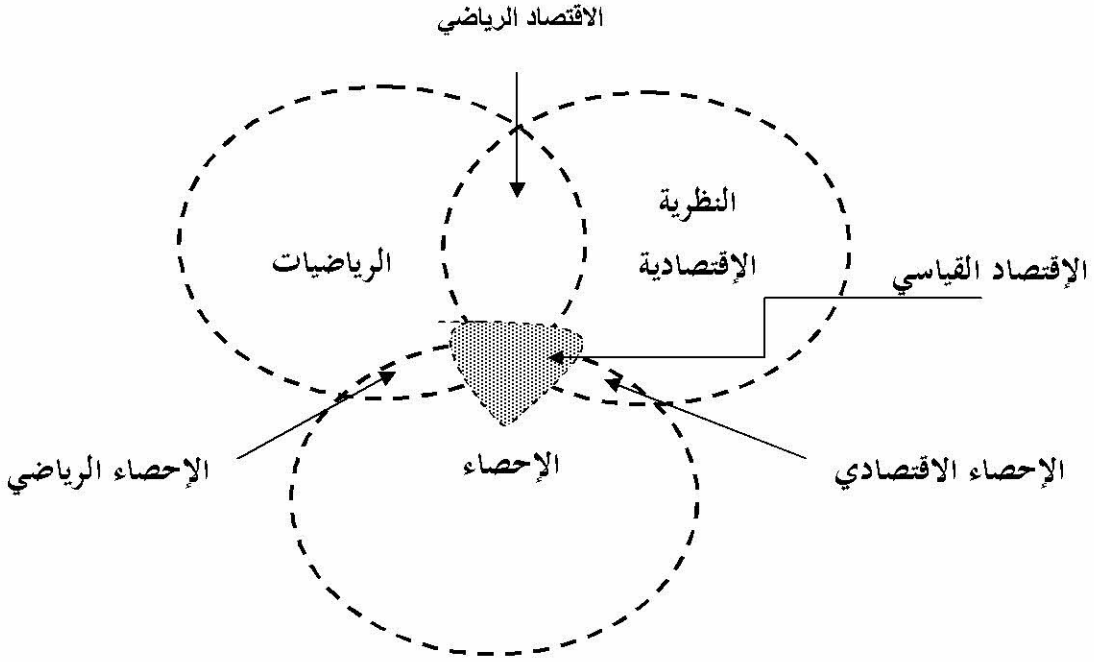

المرجع: من إعداد الطالب

I-1-3 أهداف الاقتصاد القياسي

لكل علم أهداف معرفية نظرية وتطبيقية، وللاقتصاد القياسي ثلاث أهداف رئيسية نوجزها فيما يلي:

1- الاختبار للنظرية الاقتصادية

وهو اختبار للنظرية الاقتصادية، حيث قام الاقتصاديون ببنائها على مجموعة من الفرضيات وتمّ استخدام فيها السببية والتحليل المنطقي لدعم نظرياتهم وإثباتها من واقع الظواهر الاقتصادية المدروسة، وبدون محاولة اختبار صحة تلك النظريات واتساقها، لهذا يهدف الاقتصاد القياسي إلى اختبار مدى صحة تلك النظريات عن طريق التقييم والتحليل للوصول إلى قيم عددية لاختبار قوة المتغير المستقل في تأثيره على سلوكية المتغير التابع.

2- اتخاذ القرارات ورسم السياسات

يساهم الاقتصاد القياسي برسم السياسات واتخاذ القرارات عن طريق الحصول على قيم عددية لمعلمات العلاقات الاقتصادية بين المتغيرات لتساعد رجال الأعمال والحكومات في اتخاذ القرارات الحالية من حيث توفيره للصيغ وأساليب مختلفة لتقدير قيم تلك المعلمات التي تساعد في عملية المقارنات، واتخاذ القرار المناسب[1].

3- التنبؤ بقيم المتغيرات الاقتصادية

يقوم الاقتصاد القياسي على إيجاد القيم العددية لمعلمات المتغيرات الاقتصادية التي تساعد متخذي القرار في رسم السياسات والتنبؤ عن اتجاهات هذه المتغيرات مستقبلا، هذه الأهداف ليست بالضرورة مكملة لبعضها البعض، ولكن الباحث القياسي في دراسته التطبيقية عليه أن يعمل على دمج أو التوفيق بين هذه الأهداف.

I-1-4 منهاج الاقتصاد القياسي

يتخذ منهاج الاقتصاد القياسي الخطوات التالية:

1- بناء النموذج القياسي

لبناء نموذج ما يجب التعبير عن النظرية الاقتصادية في شكل معادلة أو مجموعة من المعادلات، تضم متغير تابع ومتغير مستقل واحد أو عدة متغيرات مستقلة، بحيث يكون المتغير المستقل (التفسيري) هو المتغير الذي يؤثر في المتغير التابع.

1- حسين علي بخيت، سحر فتح الله، "الاقتصاد القياسي"، دار البازوري، عمان- الأردن، 2007، ص 20.

ويتوقف نوع الصيغة الرياضية لمعادلة ما (خطية أو غير خطية) على ما تقترحه النظرية الاقتصادية أو ما يوحي به شكل انتشار النقاط أو ما أثبتته الدراسات التطبيقية السابقة.

2- تقدير النموذج القياسي

إن تقدير النموذج القياسي هو عبارة عن محاولة الوصول إلى تقديرات دقيقة لقيم معلماته، إن عملية التقدير هذه تتم بعد تجميع البيانات عن المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، وإعدادها لاستخدامها بواسطة تحليل الانحدار.

3- تقييم النموذج القياسي المقدر

يتم هذا التقييم من خلال ثلاث اختبارات رئيسية:

- **اختبار المعنويات الاقتصادية لنتائج تقدير النموذج الاقتصادي**

ويختص ببيان مدى اتفاق الإشارات والقيم المقدرة لمعاملات انحدار النموذج القياسي مع مثيلاتها في النظرية الاقتصادية، وإلا فان النموذج المقدر يجب أن يعدل أو يرفض.

- **اختبار المعنوية الإحصائية لنتائج تقدير النموذج القياسي**

ويختص هذا الاختبار بعدة اختبارات فرعية منها:

- اختبار معنوية معالم معادلة الانحدار المقدرة.
- اختبار معنوية الانحدار المقدر.

- **اختبار الأداء العام للنموذج القياسي المقدر**

ويتم ذلك من خلال ما يلي:

- معامل التحديد بين القيم الفعلية والقيم المقدرة للمتغير التابع $\left(R^2\right)$.
- اختبار عدم تجانس التباين.
- الارتباط الذاتي ما بين الأخطاء.

4- استخدام النموذج القياسي المقدر في التنبؤ

إن الهدف الرئيسي عادة من النموذج القياسي المقدر هو التنبؤ بالقيمة المستقبلية للمتغير التابع على أساس القيمة المستقبلية المعروفة أو المتوقعة للمتغير المستقل (أو المتغيرات المستقلة)، ويلاحظ أنه قبل استخدام النموذج القياسي المقدر في التنبؤ يجب التأكد من جودة الأداء العام للنموذج القياسي المقدر.

ويوضح الشكل الآتي منهاج الاقتصاد القياسي الذي يؤدي في النهاية إلى أحد الأمرين:

- قبول النظرية الاقتصادية ومن ثم القيام بإجراء التنبؤ.

- رفض أو تعديل النظرية الإقتصادية قائمة أو التوصل إلى نظرية اقتصادية جديدة.

الشكل(22): منهجية البحث في الاقتصاد القياسي

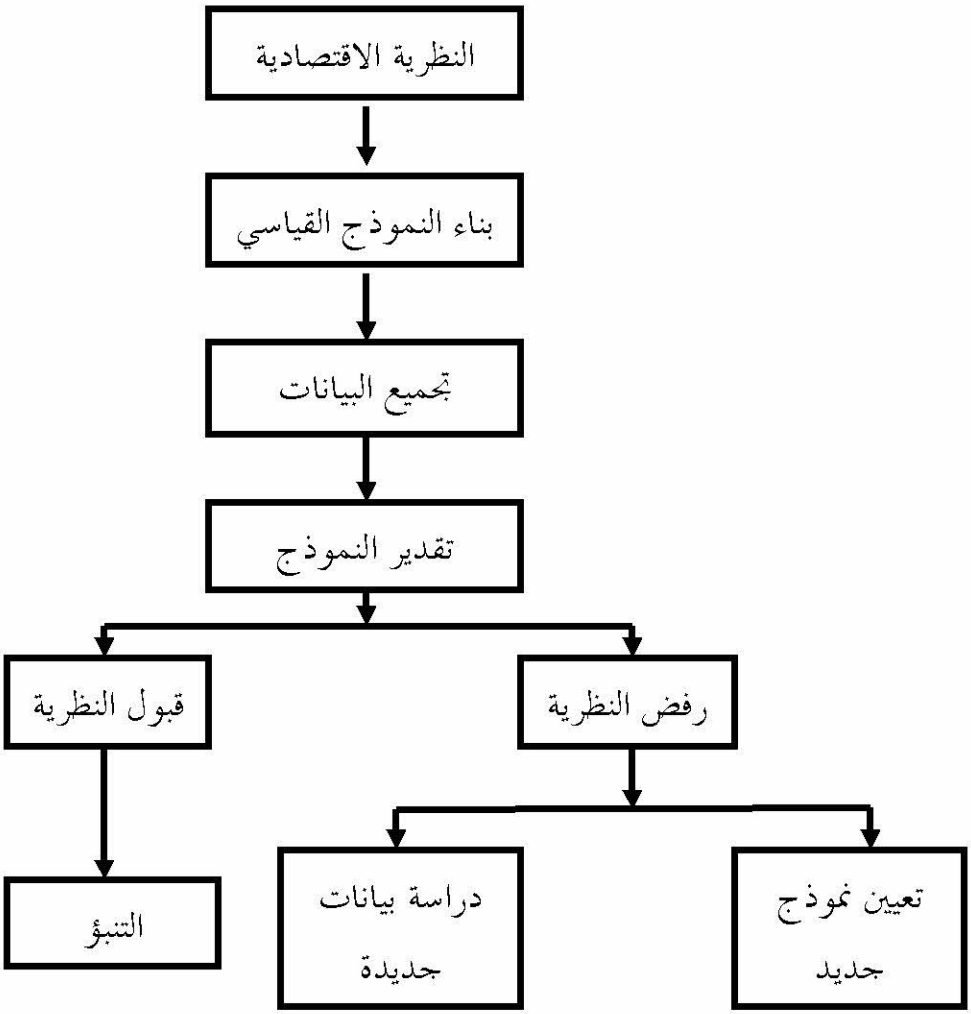

Source: Régis Bourbonnais, " Econométrie", Dunod, Paris, 7ème édition, Paris, p 07.

I-2 السلاسل الزمنية

لقد أصبح الاتجاه العام في البحوث والدراسات هو استخدام طرق القياس الكمية ووسائل الإقناع الإحصائية وذلك من أجل تحليل الظواهر الإقتصادية والتنبؤ بها وتعتبر السلاسل الزمنية من أهم الوسائل الإحصائية.

I-2-1 استقرارية السلاسل الزمنية

1- تعريف السلسلة الزمنية المستقرة

تعتبر السلسلة الزمنية مجموعة من المعلومات أو المشاهدات الإحصائية لظاهرة معينة جمعت خلال فترة زمنية منتظمة قد تكون يوم أو شهر أو سنة مثلا، وتعدّ الاستقرارية من أحد الشروط الضرورية عند القيام بتحليل السلاسل الزمنية (دراسة علاقة التكامل المتزامن)، لأنها تؤثر على جودة الدراسة وتسبب مشاكل قياسية من بينها الانحدار الزائف، الذي من شأنه أن يجعل معظم الاختبارات الإحصائية مضللة، وبالتالي يجعل النموذج مقبولا إحصائيا لارتفاع مختلف المعاملات الإحصائية (معامل الارتباط...).

وبالتالي يمكن تعريف السلسلة الزمنية المستقرة على أنها: "السلسلة الزمنية التي لا تحتوي على اتجاه عام ولا على التغيرات موسمية".

أما التعريف الإحصائي للسلسلة الزمنية المستقرة فهي السلسلة التي يكون متوسطها الحسابي وتباينها ثابتات عبر الزمن[1]:

- المتوسط الحسابي ثابت عبر الزمن

$$E(y_t) = E(y_{t+m}) = \mu \ \forall_t \ , \forall_m$$

- التباين ثابت ومستقل عن الزمن

$$Var(y_t) < \infty$$

- التباين المشترك مستقل عبر الزمن

$$Cov(y_t, y_{t+k}) = E(y_t - \mu)(y_{t+k} - \mu) = \gamma_k$$

وخلاصة لما سبق تكون السلسلة الزمنية مستقرة إذا كان كلّ من المتوسط الحسابي والتباين، والتباين المشترك ثابت مستقلين عن الزمن (t).

إلا أنه في بعض الأحيان يصعب تحديد طبيعة السلسلة الزمنية (مستقرة أو غير مستقرة) سواءا بالملاحظة البسيطة أو حتى بالرسم البياني، فهنا نلجأ إلى استخدام مقاييس إحصائية لاختبار وجود أو عدم وجود الاتجاه

1 - Régis Bourbonnais, " Econométrie", Dunod, Paris, 7ème édition, Paris, p 226.

العام في السلسلة، مثل دالة الارتباط الذاتي التي تختلف باختلاف النماذج وتساعد على تمثيل السلاسل الزمنية ميدانيا، وأيضا اختبار الجذور الوحدوية الذي يعتبر الأداة الأكثر فعالية[1].

2- دالة الارتباط الذاتي

دالة الارتباط الذاتي للسلسلة (FAC) التي نرمز إليها ρ_k توضح الارتباط الموجود لمشاهدات السلسلة الزمنية لفترات مختلفة مع فترة تأخير قدرها k فترة، وتكتب على الشكل التالي[2]:

$$\rho_k = \frac{Cov(y_t, y_{t-k})}{\sqrt{y_t}\sqrt{y_{t-k}}} = \frac{\sum_{t=k+1}^{n}(y_t - \bar{y})(y_{t-k} - \bar{y})}{\sqrt{\sum_{t=k+1}^{n}(y_t - \bar{y})^2}\sqrt{\sum_{t=k+1}^{n}(y_{t-k} - \bar{y})^2}} \dots\dots\dots (1)$$

مع $\bar{y}$ هو متوسط الحسابي للسلسلة الزمنية خلال $(n-k)$ مرحلة، و n تمثل عدد المشاهدات.

ويمكن أن نبرهن أنّ:

$$\rho_0 = 1 \qquad \rho_k = \rho_{-k}$$

وتتراوح قيمة معامل الارتباط الذاتي (ρ_k) بين (-1) و $(+1)$.

نقول إذن عن السلسلة أنها مستقرة إذا كان معامل الارتباط الذي يساوي الصفر أو قريب منه عند كل فترة تأخير أكبر من الصفر، أي أنه في هذه الحالة يجب أن تنخفض الارتباطات الذاتية بسرعة كلما ارتفع k.

3- اختبارات "الضجيج الأبيض" والإستقرارية

إنّ دراسة الاستقرارية للسلسلة الزمنية في هذه الحالة تعتمد على دراسة دالة الارتباط (أو من خلال الرسم البياني لدالة الارتباط Correlograme)، فالسلسلة الزمنية المستقرة هي التي لا تحتوي لا على اتجاه عام ولا على المركبات الموسمية، وفي هذه الحالة ومن خلال دراسة دالة الارتباط الذاتي سوف نحاول شرح الطرق التي يمكن من خلالها اكتشاف هاتين المركبتين[3]:

1- شيخي محمد، "طرق الاقتصاد القياسي"، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن- عمان، ط1، 2012، ص 201.
2- Régis Bourbonnais,op-cit, p 226.
3 - Ipid, p 228.

- **تحليل دوال الارتباط الذاتي**

عند تحليل دوال الارتباط الذاتي لسلسلة زمنية فإنّ السؤال الذي يطرح هو تحديد ρ_k التي تكون معنويا تختلف عن الصفر.

ومن أجل ذلك يتمّ اختبار الفرضيتين:

$$H_0: \rho_k = 0$$

$$H_1: \rho_k \neq 0$$

إذ نستطيع استعمال معامل الارتباط الذي يرتكز على إحصائية ستودنت t هذا من جهة، ومن جهة أخرى برهن Quenouille, M.H سنة 1949، أنه من أجل عينة أقل من 30 مشاهدة ($n < 30$) فإنّ المعامل ρ_k ينتهي تقاربيا نحو القانون الطبيعي ذو متوسط معدوم 0 وانحراف معياري $1/\sqrt{n}$.

مجال الثقة للمعامل P_k يعطى بالصيغة التالية:

$$\rho_k = O^{\pm} t^{\alpha}/_2 \frac{1}{\sqrt{n}}$$

إذا كان المعامل المحسوب $\widehat{\rho_k}$ خارج هذا المجال، فهو يختلف معنويا عن الصفر بنسبة معنوية قدرها α (في الحالة العامة $\alpha = 0.05$ و $t^{\alpha}/_2 = 1.96$)[1].

- **إحصائية Box Pierre et Ljung-Box**

إنّ إحصائية Box Pierre توضح لنا عن وجود ضجيج أبيض، حيث يكون لدينا في هذه الحالة:

$$Cov(y_t, y_{t+k}) = 0 \quad \text{و} \quad \rho_k = 0 \ \forall k$$

لدينا الفرضيتين التاليتين:

$$H_0: P_1 = P_2 = \cdots = P_k = 0$$

H_1: يوجد على الاقل معامل ارتباط ρ_k معنويا يختلف عن الصفر

1 - Régis Bourbonnais,op-cit, p 228-229.

ومن أجل اختبار مشترك لمعنوية معاملات الارتباط الذاتي كمجموعة نستخدم إحصائية Q (Box Pierre)[1]:

$$Q = n\sum_{k=1}^{h} \rho_k^{1/2}$$

h: درجة أو عدد التأخرات.

n: عدد المشاهدات.

$\rho_k^{1/2}$: انحدار الذاتي للدرجة k.

إنّ إحصائية Q تتبع توزيع x^2 بدرجة حرية h ونسبة معنوية $\propto$.

- نرفض فرضية الضجيج الأبيض (كل معاملات الارتباط الذاتي مساوية للصفر)، عندما تكون إحصائية Q أكبر من x^2 ($Q \geq x^2$) التي تقرأ من الجدول عند درجة معنوية $(\propto -1)$ و h درجة الحرية، وهذا يعني أنّ السلسلة الزمنية غير مستقرة[2].

كما توجد إحصائية أخرى بديلة تستخدم في إجراء نفس الاختبار السابق تسمى بـــــ Ljung-Box statistique[3]، وهي إحصائية Box- Pierre المعدلة والتي تعطى بالعلاقة التالية:

$$Q' = n(n+2)\sum_{k=1}^{n} \frac{\rho_k^{1/2}}{n-k}$$

والتي بدورها تتبع توزيع x^2 بدرجة حرية h ونسبة معنوية $\propto$، ويمكن استخدامها في حالة العينات الصغيرة الحجم لأنها تعطي نتائج أفضل من Q، مع كونها تصلح للعينات كبيرة الحجم[4].

1- Box GE.P et Pierre D.A,o 1970.
2- Régis Bourbonnais,op-cit, p 229.
3- Ljung G.M. et Box G.E.P. 1978.
4- شيخي محمد، "مرجع سبق ذكره"، ص 205.

♦ اختبار الطبيعية[1]

من أجل حساب مجال الثقة المقدرة وكذلك من أجل القيام باختبارات ستودنت t على المعلمات، يجب علينا قبل ذلك أن نتحقق من أنّ الخطأ العشوائي يتبع توزيعا طبيعيا.

– اختبار Skewness et du Kurtosis

ليكن:

$$\mu_k = \frac{1}{n}\sum_{i=n}^{n}(x_i - \bar{x})^k$$

الذي يمثل المتوسط المتحرك عند الدرجة k

معامل Skewness يكون مساويا لـــــ:

$$B_1^{1/2} = \frac{\mu_3}{\mu_2^{3/2}}$$

ومعامل Kurtosis مساوي لـــــ:

$$B_2 = \frac{\mu_4}{\mu_2^2}$$

إذا كان التوزيع طبيعيا وعدد المشاهدات كبير ($n > 30$):

$$B_1^{1/2} \to N\left(0; \sqrt{\frac{6}{n}}\right) \quad \text{و} \quad B_2 \to N\left(3; \sqrt{\frac{24}{n}}\right)$$

ثم نقوم بحساب الإحصائيات التالية:

$$V_1 = \frac{\left|B_1^{1/2} - 0\right|}{\sqrt{\frac{6}{n}}} \quad \text{و} \quad V_2 = \frac{|B_2 - 3|}{\sqrt{\frac{24}{2}}}$$

ونقارنها مع القيمة 1,96 (قيمة التوزيع الطبيعية عند درجة معنوية 5%)

1- Régis Bourbonnais,op-cit, p 235.

إذا كانت الفرضيات:

$$H_0: V_1 = 0 \quad و \quad V_2 = 0$$

محققة فإنّ:

$$V_1 \leq 1{,}96 \quad و \quad V_2 \leq 1{,}96$$

وفي الحالة العكسية فإنّ فرضية التوزيع الطبيعي تكون ملغاة.

- اختبار Jarque et Bera

هناك اختبار آخر يؤكد لنا النتيجة المحصلة عليها في الاختبار السابق، إذا كانت $B_1^{1/2}$ و B_2 يتبعان توزيعا طبيعيا فإنّ الكمية S :

$$S = \frac{n}{6}B_1 + \frac{n}{24}(B_2 - 3)^2$$

تتبع توزيع x^2 لـــــ (2) درجة للحرية.

إذا كانت $S > x^2_{1-\alpha}(2)$ ، ترفض الفرضية H_0 للتوزيع الطبيعي للبواقي عند درجة معنوية $\propto$.

I-2-2 عدم الاستقرارية واختبارات الجذر الوحدوي

1- عدم الاستقرارية: المسارات *TS* و*DS*

في سنة 1982 قام الباحثان Pesser et Nelson بالتفريق بين نوعين من السلاسل غير المستقرة وهي:

- السلسلة الزمنية من نوع TS
- السلسلة الزمنية من نوع DS

أ. **المسارات من *TS*: Trend Stationary**

هذه النماذج غير مستقرة، و تبرز عدم استقرارية تحديدية déterministe، وتكتب على الشكل التالي:

$$x_t = f_t + \varepsilon_t$$

حيث أنّ:

f_t: هي دالة كثيرة الحدود بدلالة الزمن (t).

ε_t: الضجيج الأبيض.

وأكثر هذه النماذج انتشارا يأخذ شكل كثير الحدود من الدرجة الأولى، على الشكل التالي:

$$x_t = a_0 + a_1 t + \varepsilon$$

هذا النموذج Ts غير مستقر لأنّ متوسطه الحسابي $\epsilon(x)$ مرتبط بالزمن[1]، لكننا نجعله مستقرا بتقدير المعلمات $\hat{a}_0$ و $\hat{a}_1$ بطريقة المربعات الصغرى العادية MCO ، وطرح تقدير الاتجاه العام من السلسلة الأصلية

$$\gamma_t - (\hat{a}_0 + \hat{a}_1 t) = e_t$$

وتكون البواقي (e_t) هي سلسلة خالية من الاتجاه العام.

ب.المسارات من DS: Differency Stationary

وتسمى هذه السلاسل المسار الاحتمالي أو العشوائي "Marché Aléatoire"، وتكتب على الشكل التالي:

$$x_t = x_{t-1} + \beta + \varepsilon_t$$

وعلى عكس Ts الذي يتميز بالاتجاه المحدد، فالمسار العشوائي يوضح لنا أنّ مسار x_t عند اللحظة الزمنية (t) يبدأ عند توقف مسار (x_{t-1}) ويتبع اتجاه الصدمة (ε_t)، وتكون في مسار DS.

علاقة الاتجاه غير واضحة (غير أكيدة) حيث أنّ أيّ صدمة غير متوقعة في لحظة من الزمن تؤثر في مسار الاتجاه في المستقبل، أي أنّ أثر الصدمة دائم على مستوى المسار، بما أنّ المسار لا يعود إلى حالته الأولى بسبب الصدمة.

فالسلسلة الزمنية من نوع DS يمكن أن نرجعها مستقرة باستعمال الفروقات:

$$(1 - D)^d x_t = \beta + \varepsilon_t$$

β: ثابت حقيقي.

d: درجة الفروقات.

وغالبا ما تستعمل الفروقات من الدرجة الأولى $(d = 1)$:

1 - Régis Bourbonnais, p 235.

$$(1-D)x_t = \beta + \varepsilon_t \Leftrightarrow x_t = x_{t-1} + \beta + \varepsilon_t$$

وتأخذ هذه النماذج شكلين من خلال الثابت الحقيقي :

2) $\beta = 0$: المسار DS بدون مشتقة ويكتب على الشكل التالي:

$$x_t = x_{t-1} + \varepsilon_t$$

ومن أجل إرجاع هذا النوع من المسار DS إلى مسار مستقر نقوم بعملية الفروقات من الدرجة الأولى:

$$x_t = x_{t-1} + \varepsilon \Leftrightarrow (1-D)x_t = \varepsilon_t$$

1) $\beta \neq 0$: يسمى النموذج DS بالمشتقة ويكتب على الشكل التالي:

$$x_t = x_{t-1} + \beta + \varepsilon$$

ونقوم بإرجاع هذا النوع من المسار DS إلى مسار مستقر نقوم بعملية الفروقات من الدرجة الأولى[1]:

$$x_t = x_{t-1} + \beta + \varepsilon_t \Leftrightarrow (1-D)x_t = \beta + \varepsilon_t$$

2- اختبارات الجذر الوحدوي

إنّ اختبارات الجذر الوحدوي لا تعمل فقط على اكتشاف عدم استقرارية السلاسل الزمنية (وجود اتجاه عام أو مركبات فصلية)، بل تعمل أيضا على معرفة نوعية عدم الاستقرار ما إذا كانت من نوع TS أو DS ، وذلك من أجل تحديد الطريقة المناسبة لجعل السلسلة مستقرة.

أ.اختبار DF (Dickey- Fuller) (1979)

يعتبر اختبار ديكي فولار للكشف عن استقرار السلاسل الزمنية أهم الاختبارات الإحصائية الذي يبين إن كانت السلسلة مستقرة أم لا وذلك من خلال معرفة ما إذا كان هناك اتجاه عام أم لا عن طريق اختبارDF للجذور الوحدية unit root test في حالة وجود نموذج ذو انحدار ذاتي من الرتبة الأولى (1) AR .

ويرتكز هذا الاختبار على فرضيتين وثلاث نماذج.

الفرضية العدمية:

$$H_0 : \phi = 1$$

1 - Régis Bourbonnais, p 231-232.

الفرضية البديلة:

$$H_1 : \phi \neq 1$$

فإذا تحققت هذه الفرضية في أحد النماذج التالية فالسلسلة غير مستقرة[1]:

النموذج الاول..... $[1]: X_t = \Phi_1 X_{t-1} + \varepsilon_t$

النموذج الثاني..... $[2]: X_t = \Phi_1 X_{t-1} + B + \varepsilon_t$

النموذج الثالث..... $[3]: X_t = \Phi_1 X_{t-1} + bt + c + \varepsilon_t$

إذا تحققت الفرضية العدمية معناه السلسلة تحتوي على الجذر الأحادي وبالتالي هي غير مستقرة، وإذا تـــحققت الفرضية البديلة معناه عدم وجود الجذر الأحادي وبالتالي السلسلة الزمنية هي مستقرة.

بحيث:

c : تمثل الثابت.

B : تمثل الاتجاه الزمني.

ε_t : هو حد الخطأ العشوائي.

X_t : متغيرة عند الزمن (t).

X_{t-1} : متغيرة عند الزمن (t-1).

في النموذج الثالث (03) إذا قبلنا الفرضية البديلة ($H_1: \emptyset \neq 1$) وكانت b معنوية مختلف عن الصفر، فإنّ النموذج من نوع TS ويرجع مستقرا بطريقة الانحدار.

حسب الفرضية H_0 ، فإنّ القواعد الإحصائية الاعتيادية من غير الممكن تطبيقها في هذا الاختبار، لذلك لجأ "ديكي وفولار" إلى دراسة التوزيع التقاربي للمتغير $\emptyset$، وذلك بمساعدة محاكاة Monte-Carlo، حيث جدولوا القيم الحرجة من أجل عينات ذات أطوال مختلفة، هذه الجداول هي شبيهة لجداول ستودنت t.

يلجأ العديد من الكتّاب إلى اختيار اختبار ($\widehat{\emptyset}_1 - 1$) عوض $\emptyset_1$ حتى يأخذ صيغة إحصائية، حيث يكتب على الشكل التالي:

$$x_t - x_{t-1} = \emptyset x_{t-1} - x_{t-1} + \varepsilon_t$$

$$Dx_t = (\emptyset - 1)x_{t-1} + \varepsilon_t$$

1 -Régis bourbonnais, op-cit, p233

ومنه فإنّ اختبار $H_0: \emptyset = 1$ هو نفسه $H_0: \emptyset - 1 = 0$

ولاختبار مدى استقرار السلسلة الزمنية نتبع الخطوات التالية:

- التقدير عن طريقة MCO المعلمات $\emptyset_1$ من أجل النماذج [1] و [2] و [3].
- حساب القيمة لـــــ t المحسوبة وذلك بقسمة $\emptyset_1$ على الخطأ المعياري لها أي:

$$t = \frac{\widehat{\emptyset}_1}{\sqrt[1]{\emptyset_1}}$$

- إيجاد قيمة t المجدولة من الجداول المعدّة خصيصا بواسطة "ديكي وفولار" (DF Test).
- إذا كانت $t_{\widehat{\emptyset}_1} \geq t_{tab}$ نقبل الفرضية H_0 ، ونقول أنّ هناك جذر وحدوي وبالتالي فالسلسلة الزمنية غير مستقرة.

ب. اختبار "ديكي فولر" المطور *ADF* *Dickey et Fuller Augmentés* (1981)

في النماذج السابقة عند استعمالنا لاختبار DF البسيط، فإنّ ε_t عبارة عن صدمات عشوائية افتراضا، إلا أنه في حالة وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء فقد قام DF بتطوير نموذجهما عن طريق استعمال اختبار يسمى اختبار "ديكي فولر المطور" ADF.

إنّ اختبار ADF يرتكز على الفرضيتين التاليتين:

$$\begin{cases} H_0: \emptyset_1 = 1 \\ H_1: \emptyset_1 < 1 \end{cases} \Leftrightarrow \begin{cases} H_0: \emptyset_1 - 1 = 0 \\ H_1: \emptyset_1 - 1 < 0 \end{cases}$$

وعلى التقدير بواسطة المربعات الصغرى للنماذج الثلاثة التالية:

النموذج الأول:..... $[4]: \Delta X_t = \phi Y_{t-1} + \sum_{j=2}^{K} \rho_j \Delta X_{t-j+1} + \varepsilon_1$

النموذج الثاني:..... $[5]: \Delta X_t = \phi Y_{t-1} + \sum_{j=2}^{K} \rho_j \Delta X_{t-j+1} + c + \varepsilon_1$

النموذج الثالث:..... $[6]: \Delta X_t = \phi Y_{t-1} + \sum_{j=2}^{K} \rho_j \Delta X_{t-j+1} + c + bt + \varepsilon_1$

وتتمثل خطرات ADF كما يلي[1]:

1- عبد القادر محمد عطية، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، مرجع سابق، ص 623.

❖ نقوم بتقدير النموذج الثالث أي الصيغة ذات الاتجاه الزمني والحد الثابت، ثم نجري اختبار الفرضية الخاصة بهذا النموذج، فإذا تم قبول الفرضية (H_0) فإن هذا يعني أن السلسلة غير مستقرة أي يوجد بها جذر أحادي، وبالتالي يتم اختبار معنوية المعامل (b) باستعمال اختبار ستودنت (t)، فإذا كان يختلف عن الصفر فإن السلسلة الزمنية من المسار TS، وأفضل طريقة لإرجاعها مستقرة هي تقدير معادلة الاتجاه العام لإجراء الدراسة على البواقي، أما إذا رفضنا الفرضية العدمية (H_0) وقبلنا الفرضية البديلة (H_1) فإننا نمر إلى تقدير النموذج الثاني.

❖ في النموذج الثاني إذا تم قبول الفرضية العدمية (H_0) هذا يعني أن السلسلة الزمنية غير مستقرة، وبالتالي يتم اختبار معنوية المعامل الثابت (c) باستعمال اختبار ستودنت (t)، فإذا كان (c) مختلف عن الصفر فإن السلسلة الزمنية من المسار DS بانحراف، وأحسن طريقة لإرجاعها مستقرة هي طريقة الفروقات مع إضافة الثابت (c)، أما إذا كان (c) يساوي الصفر فهذا يعني أن السلسلة من المسار DS دون انحراف، وأفضل طريقة لإرجاعها مستقرة هي طريقة الفروقات دون إضافة الثابت (c)، أما إذا رفضنا الفرضية العدمية (H_0) وتم قبول الفرضية البديلة (H_1) نمر إلى تقدير النموذج الأول.

❖ في النموذج الأول إذا تم قبول الفرضية العدمية (H_0) هذا يعني أن السلسلة الزمنية غير مستقرة من المسار DS دون انحراف وأفضل طريقة لإرجاعها مستقرة طريقة الفروقات، أما إذا تم قبول الفرضية البديلة (H_1) فإن السلسلة الزمنية مستقرة في مستواها الأصلي.

يعتمد اختبار ADF على عدد التأخر أي درجة التأخير k وتحدد باستعمال معيار Shwortz 1978 ومعيار Akaike 1974.

معيار Akaike (AIC) يتحدد بالعلاقة:

$$Aic\ (k) = \text{T}\ \log\left(\hat{\theta}^2_{\varepsilon t}\right) + 2(k)$$

ومعيار Shwortz (SC) يتحدد بالعلاقة:

$$SC\ (K) = \text{T}\ \log\ \hat{\theta}^2_{\varepsilon t} + k\ \log\ (\text{T})$$

وباستعمال البرامج المتخصصة مثل برنامج Eviews يتم إعطاء عدد التأخر الأمثل (lags optimal) لهذين المعاملين.

إنّ اختبار ADF يحمل نفس خصائص اختبار DF، عدى الجداول الإحصائية المستعملة فهي مختلفة.

ج.اختبار "فيليبس وبيرون": *Le test de Philips et Perron*

يعتبر هذا الاختبار غير المعلمي فعّالا، حيث يأخذ بعين الاعتبار التباين الشرطي للأخطاء، فهو يسمح بإلغاء التغيرات الناتجة عن المميزات الخاصة للتذبذبات العشوائية، حيث اعتمد PP (1988) نفس التوزيعات المحدودة لاختباري DF و ADF.[1]

ويجري هذا الاختبار في أربعة (04) مراحل[2]:

1. التقدير بطريقة المربعات الصغرى العادية MCO للنماذج الثلاثة القاعدية لاختبار Dickey- Fuller، مع حساب الإحصائيات المرافقة.

2. تقدير التباين قصير المدى: $\hat{\delta}^2 = \frac{1}{n}\sum_{t=1}^{n} e_t^2$

حيث e_t تمثل البواقي.

3. تقدير المعامل المصحح S_1^2 (المسمى التباين طويل المدى)، المستخرج من خلال التباينات المشتركة لبواقي النماذج السابقة، بحيث:

$$S_i^2 = \frac{1}{n}\sum_{t=1}^{n} e_t^2 + 2\sum_{i=1}^{l} 1+\left(\frac{i}{l+1}\right)\frac{1}{n}\sum_{t=i+l}^{n} e_t e_{t-1}$$

ومن أجل تقدير هذا التباين في المدى الطويل، يجب تحديد عدد التأخرات L ويتم تقديره من خلال عدد المشاهدات n

$$L \approx 4\left(n/120\right)^{2/9}$$

4. حساب إحصائية PP:

$$PP = t^{\bullet}_{\Phi_1} = \sqrt{k} \times \frac{(\hat{\Phi}_1 - 1)}{\hat{\delta}\Phi_1} + \frac{n(k-1)\hat{\delta}\hat{\Phi}_1}{\sqrt{k}}$$

مع:

$$k = \frac{\hat{\delta}}{S_t^2}$$

1- شيخي محمد، "مرجع سبق ذكره"، ص 212.

2- Régis Bourbonnais, p 234-235.

والذي يساوي (-1) في الحالة التقاربية (asympotic) عندما تكون e_t تشويشا أبيضا، هذه الإحصائية تقارن مع القيمة الإحصائية لجدول Marckinnon .

د. اختبار KPSS (KPSS Test, 1992)[1]

اقترح سنة 1992 Kwiatkowski, Philips, Schmidt, Shin اختبار مضاعف لاغرنج، لاختبار فرضية العدم التي تقرر الاستقرارية للسلسلة، ويكون اختبار KPSS على المراحل التالية:

1- بعد تقدير النموذج (2) أو (3)، فحسب المجموع الجزئي للبواقي

$$S_t = \sum_{t=1}^{L} e_t$$

2- نقدر التباين الطويل الأجل S_t^2 ، بنفس طريقة PP

3- حساب إحصائية KPSS من خلال العلاقة التالية:

$$LM = \frac{1}{S_t^2} \Sigma \frac{S_t^2}{n^2}$$

- نرفض فرضية العدم (فرضية الاستقرار): إذا كانت الإحصائية المحسوبة LM أكبر من القيمة الحرجة المستخرجة من الجدول المعدّ من طرف KPSS سنة 1992.

- نقبل فرضية العدم (فرضية الاستقرار): إذا كانت الإحصائية LM أصغر من القيمة الحرجة.

I-3 التكامل المشترك نموذج تصحيح الخطأ: *Cointegration and VECM*

I-3-1 مفهوم التكامل المتزامن: *Concept of Cointegration*

ظهرت تقنية التكامل المشترك في أواسط الثمانينات على يد Granger (1983) وEngle (1987)، ارتكز تطورها قبل كل شيء على صحة فرضية استقرارية السلاسل الزمنية، وهي ناتجة عن عملية دمج بين تقنية "بوكس- جينكيز" والتقارب الحركي (الديناميكي) لنماذج تصحيح الخطأ، ترتكز هذه التقنية على السلاسل الزمنية غير المستقرة، في حين تكون التركيبات الخطية التي فيما بينها مستقرة، ووجود التكامل

1- شيخي محمد، "مرجع سبق ذكره"، ص 213.

المتزامن مرتبط باختبارات الجذور الوحدوية للتحقق من استقرار السلاسل الزمنية، كما تسمح هذه الاختبارات من التأكد من وجود تكامل متزامن أي التقارب بين سيرورات السلاسل الزمنية في المدى الطويل[1].

و مفهوم التكامل المتزامن يقوم على فكرة جوهرية هي:

في المدى القصير قد تكون السلسلتين الزمنيتين x_t وy_t غير مستقرتين لكنها تتكامل في المدى الطويل، أي توجد علاقة ثابتة في المدى الطويل بينهما، هذه العلاقة تسمى علاقة تكامل متزامن وللتعبير عن العلاقات بين مختلف هذه المتغيرات غير المستقرة لابدّ أوّلا من إزالة مشكل عدم الاستقرار وذلك بإدخال الجذر الأحادي واستعمال نماذج تصحيح الأخطاء ECM .

ويرتكز تعريف التكامل المشترك على أنه عملية تهدف إلى التعرّف على الانحدار الزائف بين المتغيرات، الذي يأتي عن وجود اتجاه عام في السلاسل، الأمر الذي يؤدي إلى وجود علاقة معنوية بين المتغيرات حتى وإن كان الاتجاه العام هو الشيء الوحيد المشترك بين تلك السلاسل.

1- درجة تكامل السلسلة[2]

سلسلة زمنية من الدرجة d (تكتب على الشكل $[x_t \rightarrow I(d)]$ يتطلب الأمر إجراء فروقات d مرات على هذه السلسلة من أجل جعلها مستقرة.

لنفترض سلسلة زمنية x_{1t} مستقرة، وسلسلة زمنية x_{2t} متكاملة من الدرجة 1:

$$\begin{matrix} x_{1t} \longrightarrow I(0) \\ x_{2t} \longrightarrow I(1) \end{matrix} \Longrightarrow x_{1t} + x_{2t} \longrightarrow I(1)$$

السلسلة الزمنية $y_t = x_{1t} + x_{2t}$ هي سلسلة غير مستقرة لأنها مجموع سلسلتين إحداهما تحتوي على اتجاه عام والأخرى سلسلة مستقرة.

لنفترض وجود سلسلتين x_{1t} و x_{2t} متكاملتين من الدرجة d

$$\begin{matrix} x_{1t} \longrightarrow I(d) \\ x_{2t} \longrightarrow I(d) \end{matrix} \Longrightarrow x_{1t} + x_{2t} \longrightarrow I(?)$$

1- شيخي محمد، "طرق الاقتصاد القياسي"، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، ط1، 2012، ص 289.
2- Régis Bourbonnais, op.cit, p 281.

التوفيقة الخطية:

$\alpha x_{1t} + \beta x_{2t} \longrightarrow I(?)$ في الحقيقة النتيجة تعتمد على المعاملين α و β ووجود ديناميكية مشتركة غير مستقرة.

لنختبر حالة أخرى:

$$\begin{matrix} x_{1t} \longrightarrow I(d) \\ x_{2t} \longrightarrow I(d')\ d' \neq d \end{matrix} \Longrightarrow x_{1t} + x_{2t} \longrightarrow I(?)$$

فمن المستحيل أن نجمع سلسلتين من درجتي تكامل مختلفتين.

2- شروط التكامل المتزامن

تكون السلسلتين الزمنيتين x_t وy_t متكاملتين زمنيا إذا تحقق الشرطين التاليين:

- أن تكون السلسلتين متكاملتين من نفس الدرجة.
- أن تكون سلسلة البواقي (ε_t) تشكل سلسلة مستقرة من درجة أقل.

فإذا كان:

$$\begin{matrix} x_t \longrightarrow I(d) \\ y_t \longrightarrow I(d) \end{matrix}$$

مهما يكن:

$$\alpha_1 x_t + \alpha_2 y_t \rightarrow I(d-b)$$

مع: $d \geq b > 0$

ونكتب:

$$x_t . y_t \rightarrow CI(d,b)$$

مع α_1 وα_2 هما شعاعا التكامل المتزامن.

فإذا وجدت سلسلتين متكاملتين من الدرجة الأولى $I(1)$ على الشكل:

$$y_t = a + bx_t + \varepsilon_t$$

نتوقع أن تكون هذه العلاقة علاقة تكامل مشترك بحيث تكون العلاقة:

$$\varepsilon_t = y_t - a - bx_t$$

والتي تمثل البواقي عبارة عن سلسلة مستقرة أي متكاملة من الدرجة الصفر $I(0)$ عندها نقول أنه يوجد تكامل مشترك بين (x_t) و(y_t).

وفي الحالة العامة لـــــ k متغير يكون لدينا:

$$\begin{matrix} x_{1t} \to I(d) \\ x_{2t} \to I(d) \\ \vdots \quad \vdots \\ x_{kt} \to I(d) \end{matrix} \qquad \text{تكتب} \quad X_t = [x_{1t} + x_{2t} \ldots\ldots + x_{kt}]$$

يوجد شعاع تكامل متزامن $\propto = [\propto_1, \propto_2, \ldots\ldots \propto_k]$ ذو بعد $(k, 1)$ و$\propto x_t \to I(d-b)$ ، إذا k متغير متكامل وشعاع الإدماج هو $\propto$ ، وتكتب: $X_t \to I(d,b)$

I-3-2 اختبار التكامل المتزامن

يوجد العديد من الطرق لاختبار التكامل المتزامن ، وسنقتصر على ثلاثة طرق بسيطة هي:

- اختبار *ENGLE-GRANGER*
- اختبار *DURBIN-WATSON*
- اختبار*JOHANSEN*

1- اختبار *ENGLE-GRANGER*

تتم مراحل اختبار التكامل المتزامن وفق مرحلتين أساسيتين هما:

المرحلة الأولى: اختبار درجة تكامل المتغيرات[1].

الشرط الأساسي هو أن تكون السلاسل من نفس درجة التكامل، إذا لم تكن السلاسل من نفس الدرجة لا يوجد تكامل، ويتم تحديد درجة تكامل كل سلسلة باستعمال اختبار (DF)، (ADF) و(PP).

إذا كانت السلاسل الإحصائية المدروسة ليست من نفس الدرجة، تتوقف العملية، ولا يوجد التكامل.

1 -Régis bourbonnais, op-cit, p285

$$y_t \to I(d), x_t \to I(d)$$

المرحلة الثانية: تقدير العلاقة في المدى الطويل.

الشرط الأساسي هو تقدير العلاقات في المدى الطويل بواسطة طريقة MCO:

$$y_t = a_0 + a_1 x_t + \varepsilon_t$$

ولكي تتحقق علاقة التكامل المتزامن بين المتغيرين (X_t) و(Y_t) يجب أن تكون بواقي هذا الانحدار مستقرة أي:

$$e_t = y_t - \hat{a}_1 x_t - \hat{a}_0$$

وتفحص البواقي لمعاملة الانحدار فيها إذا كانت ساكنة أو مستخرجة أم لا، فإذا كانت سلسلة البواقي ساكنة أو مستقرة دلّ هذا على وجود تكامل مشترك بين متغيرين x_t وy_t، أما إذا كانت سلسلة البواقي غير ساكنة أو غير مستقرة فهذا يعني عدم وجود تكامل مشترك بين هذين المتغيرين.

يقوم مفهوم هذا النموذج على فرضية أنّ هناك علاقة توازنية طويلة المدى، وبالرغم من وجودها فإنها من النادر أن تتحقق حيث يمثل الفرق بين القيمتين عند كلّ فترة زمنية بخطأ التوازن (*Equilibriun error*)، لذلك جاءت تسمية هذا النموذج بنموذج تصحيح الخطأ[1].

وللإشارة فإنّ أسلوب *Granger and Engel* يستعمل في حالة وجود متغيرين فقط، وهذا يعدّ من أحد عيوب هذا الاختبار.

2- اختبار *Durban Watson*

بعد تقدير معادلة مسار الانحدار لقيم البواقي، نقوم بإتباع الخطوات التالية:

1/ نقوم بحساب إحصائية $(Dw)Durban\ Watson$ المصاحبة للانحدار الأصلي بين (y_t) و(x_t) وتسمى بـــــ (Dw) محسوبة، حيث النموذج هو:

$$y_t = a_1 x_t + a_0 + \varepsilon_t$$

1- ندو خزعل رشاد، "استعمال اختبار كرانجر في تحليل السلاسل الزمنية المستقرة"، المجلة العراقية للعلوم الإحصائية (19)، 2011، ص 270.

$$d = \frac{\sum_{t=2}^{t}(e_t - e_{t-1})^2}{\sum_{t=1}^{t} e_t^2}$$

2/ نبحث في الجداول الإحصائية عن قيمة (Dw) المجدولة.

3/ نختبر فرضية العدم $Dw = 0$ فإذا كانت Dwالمحسوبة $< Dw$ الجدولية نرفض فرضية العدم، وبالتالي يوجد هناك تكامل مشترك ولا يكون الانحدار المقدر زائفا والعكس صحيح.

من جهة أخرى إذا كانت القيمة المحسوبة لـــــ (Dw) تؤول للقيمة (02) فإنّ البواقي مستقرة وبالتالي تحقق فرضية التكامل المتزامن، أما إذا كانت القيمة المستجوبة الإحصائية (Dw) تؤول إلى الصفر فإنّ البواقي تتبع شكل مسار عشوائي وبالتالي فهي غير مستقرة، وعليه فإنّ فرضية التكامل المتزامن غير محققة.

كما يمكن استخدامه عندما يكون عدد المشاهدات صغير نسبيا بشرط أن لا يقل عن 15 مشاهدة.

3- اختبار *Johansen*

يتفوق هذا الاختبار على اختبار "أنجل وغرانجر" للتكامل المشترك نظرا لأنّه يتناسب مع العينات صغيرة الحجم، وكذلك في حالة وجود أكثر من متغيرين والأهم من ذلك أنّ هذا الاختبار يكشف عن ما إذا كان هناك تكاملا مشتركا فريدا، أي يتحقق التكامل المشترك فقط في حالة انحدار المتغير التابع على المتغيرات المستقلة، وهذا له أهمية في نظرية التكامل المشترك، حيث تشير إلى أنه في حالة عدم وجود تكامل مشترك فريد، فإنّ العلاقة التوازنية بين المتغيرات تظل مثارا للشك، التساؤل (S.G. Hall 1986).

ويسمح اختبار Johansen (1988) بحساب عدد علاقات التكامل المتزامن من خلال حساب عدد أشعة التكامل المتزامن، والمسماة برتبة مصفوفة التكامل المتزامن، ويقوم هذا الاختبار على تقدير النموذج التالي:

$$\Delta y_t = A_0 + A_1 \Delta y_{t-1} + A_2 \Delta y_{t-2} + \cdots + A_\rho \Delta y_{t-\rho+1} + \pi \Delta y_{t-1} + \varepsilon$$

حيث أنّ المصفوفة π تكتب على الشكل التالي:

$$\pi = \sum_{i=1}^{\rho} A_{i-1}$$

ρ: عدد التأخرات في النموذج.

$R_g(\pi_\rho) = r$: رتبة المصفوفة π ، والتي تمثل عدد علاقات التكامل المتزامن[1].

والجدول التالي يوضح قواعد التكامل المتزامن:

الجدول رقم (08): قواعد القرار للتكامل المتزامن.

رتبة المصفوفة	النتيجة
$r = 0$	لا توجد علاقة تكامل متزامن.
$r = k$	كل المتغيرات مستقرة ولا يمكن إجراء الاختبار.
$k - 1 > r > 1$	يوجد علاقة تكامل متزامن بين المتغيرات.

ولتحديد عدد متجهات التكامل المشترك يقترح (Johenson, 1981,1991) (Johenson and Juselius, 1990) (في حالة $k - 1 < r > 1$)

اختبار إحصائيتين وهما:

الأول: اختبار الأثر (*Trace test- λ Trace*)

حيث نختبر فرضية العدم القائلة بأنّ عدد متجهات التكامل المشترك الفريدة يقل عن أو يساوي العدد (k) مقابل الفرضية البديلة ($k = r$) وتحسب بالصيغة التالية:

$$\lambda_{Trace}(r) = -n \sum_{i=r+1}^{k} ln(1 - \widehat{\lambda}_i)$$

حيث أنّ:

n: عدد المشاهدات.

r: رتبة المصفوفة.

k: عدد المتغيرات.

1- Allain Pirotte, " L'économétrie des origines au développement récent ", Edition CNRS, Paris, 2004, p 101.

$\hat{\lambda}$: القيم الخاصة بالمصفوفة.

$$\begin{cases} H_0: r \geq k \\ H_1: r = k \end{cases}$$

حيث $(\lambda_{r+1}, \dots, \lambda_n)$ تمثل أقل المتجهات الكامنة $(k-r)$ (eingenvectors)، وتشير فرضية العدم أنّ عدد متجهات التكامل المشترك الكامنة يساوي أو يقل عن (r)

الثاني: اختبار القيمة الكامنة العظمى (*Maximal eingenvector*).

وتحسب بالصيغة التالية:

$$\lambda_{max}(r_1, r_{+1}) = -nln(1 - \hat{\lambda}_{r+1})$$

ويقوم هذا الاختبار باختبار فرضية العدم القائلة بأنّ هناك (r) متجه للتكامل المشترك مقابل الفرضية البديلة يوجد $(r+1)$ للتكامل المشترك.

أما الحالة التي يكون لدينا فيها النموذج القياسي مكون من k متغير يتم إختبار التكامل المتزامن وفق الخطوات التالية:

1- يأخذ النموذج الصيغة التالية :

$$y_t = \beta_0 + \beta_1 x_{1t} + \beta_2 x_{2t} + \cdots + \beta_k x_{kt} + \varepsilon_t$$

2- يتم اختبار إستقلالية السلاسل الزمنية المدروسة والمكونة للنموذج .

3- نقوم بتقدير معادلة البواقي بواسطة طريقة المربعات الصغرى العادية MCO .

$$e_t = y_t - \beta_0 - \beta_1 x_{1t} - \beta_2 x_{2t} - \cdots - \beta_k x_{kt}$$

ويتم اختبار إستقرارية البواقي باستعمال أحد الاختبارات ADF،DF حيث نقوم بمقارنة القيمة المحسوبة مع القيمة الجدولية، فإذا كانت القيمة المحسوبة أقل من القيمة الجدولية فإننا نرفض الفرضية العدمية H0 أي أن البواقي مستقرة ومنه وجود علاقة تكامل متزامن بين المتغيرات المدروسة، أما في حالة القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية فإننا نقبل الفرضية العدمية H0 وبالتاي عدم وجود علاقة تكامل متزامن بين المتغيرات المدروسة[1].

1- Regis Bourbonnais, op-cit, p 293.

وفي هذا الصدد أثبت كلّ من Engle وGranger (1987) أنه يمكن تقدير العلاقة الحقيقية بين السلاسل الزمنية التي تربط بينها علاقة تكامل متزامن من خلال تمثيلها بنموذج لتصحيح الخطأ.

I-3-3 نموذج تصحيح الخطأ *Error correction Model ECM*

إنّ المتغيرات الاقتصادية المتصفة بالتكامل المشترك من المفروض أن تتجه في المدى الطويل نحو الاستقرار أو ما يسمى بوضع التوازن، ولكن قد يحدث أن تنحرف عن مسارها لأسباب مؤقتة فلا يطلق عليها صفة الاستقرار إلا إذا ثبت أنها متجهة لوضع التوازن في المدى الطويل، ولذلك نستخدم نموذج تصحيح الخطأ من أجل التوفيق بين السلوكين طويل وقصير الأجل للعلاقات الاقتصادية.

1- مفهوم نموذج تصحيح الخطأ

يتميز نموذج تصحيح الخطأ *ECM* بأنه يفصل العلاقة في المدى الطويل عنها في المدى القصير، كما يتميز بخواص أفضل في حالة العينات الصغيرة، وتعدّ المعلمة المقدرة في النموذج أكثر اتساقا من تلك الطرق الأخرى. ولاختبار مدى تحقق التكامل المتزامن بين المتغيرات في ظل (*ECM*) يقدم (Persaram, 2001) منهجا حديثا لاختبار مدى تحقق العلاقة التوازنية (القصيرة والطويلة الأجل)، حيث يتميز بإمكانية التطبيق سواء كانت المتغيرات التفسيرية متكاملة من الدرجة الصفر $I(0)$ أو متكاملة من الدرجة الأولى $I(1)$ أو كان بينهما تكامل مشترك من نفس الدرجة، ويمكن تطبيقها في حالة العينات الصغيرة[1].

2- صيغة نموذج تصحيح الخطأ

إذا بدأنا بمتغيرين (X_t) و(Y_t) وقدرنا العلاقة بينهما باستخدام الصيغة التالية:

$$Y_t = \alpha_0 + \alpha_1 X_t + \varepsilon_t$$

إذن يمكن الحصول على متغير جديد يسمى حد تصحيح الخطأ يتمثل في البواقي ε_t حيث:

$$e_t = y_t - \alpha_0 - \alpha_1 x_t$$

ويمكن أن نميز بين شكلين من أشكال نموذج تصحيح الخطأ:

الشكل الأول: نموذج تصحيح الأخطاء من شكل المتوسطات المتحركة: يأخذ هذا النموذج الصيغة التالية:

$$Z_t = \beta\mu + \beta\varphi(L)S_t + \beta\varphi(L)e_t$$

1- يوسفات علي، "مرجع سبق ذكره"، ص 10.

حيث:

Z_t : تمثل علاقة غير مستقرة لأن شعاع المسار العشوائي غير مستقر.

$\beta\mu + \beta\varphi(L)S_t + \beta\varphi(L)e_t$: تمثل علاقة مستقرة.

<u>الشكل الثاني</u>: نموذج الانحدار الذاتي لتصحيح الأخطاء: يأخذ هذا النموذج الصيغة التالية:

$$\Delta y_t = c - \mathrm{B} z_{t-1} + \sum_{i=1}^{p=1} Q_i \Delta y_{t-1} + u_t$$

حيث:

Δy_t : تمثل علاقة مستقرة.

$c - \mathrm{B} z_{t-1} + \sum_{i=1}^{p=1} Q_i \Delta y_{t-1} + u_t$: تمثل علاقة غير مستقرة ولإرجاعها مستقرة يجب أن تكون المركبة: $Z_{t-1} = \alpha\left(y_{t-1} - \delta(t-1)\right)$ مستقرة.

وبالتالي لدينا ثلاث حالات:

<u>الحالة الأولى</u>: إذا كانت رتبة المصفوفة (Q) ثابتة أي مساوية لعدد التغيرات، فإن المتغيرات المدروسة تكون مستقرة حول اتجاه عام، لذلك نكتفي ببناء نموذج للمتغيرات العادية من نوع شعاع انحداري دون اللجوء إلى نموذج تصحيح الأخطاء.

<u>الحالة الثانية</u>: إذا كانت رتبة المصفوفة تساوي الصفر فإننا نكتفي ببناء نموذج من شكل انحدار ذاتي لفروق المتغيرات.

<u>الحالة الثالثة</u>: إذا كانت رتبة التكامل المتزامن محصورة ما بين الرتبة التامة والصفر، فإن النموذج الأمثل هو نموذج تصحيح الأخطاء، وإذا كانت رتبة المصفوفة تساوي الواحد تكون طريقة التقدير لهذا النموذج هي طريقة "Angeles-Granger" ذات المرحلتين، أما في الحالة الأخرى نستعمل فيها طريقة "Johenson"

<u>3- تقدير نموذج تصحيح الخطأ</u>

إذا كانت لدينا سلاسل زمنية غير مستقرة ومتكاملة، يمكن تقدير العلاقة الموجودة بينهم انطلاقا من نموذج تصحيح الخطأ (ECM).

Engle et Granger بيّنا أنّ كلّ السلاسل المتكاملة يمكن تمثيلهم بنموذج تصحيح الخطأ (ECM).

أولا: في حالة متغيرين

إذا كانت لدينا سلسلتين y_t و$x_t \leftarrow I(1)$ ، باستعمال طريقة المربعات الصغرى MCO يمكن تقدير العلاقة طويلة الأجل بين هذين المتغيرين والتي تشير إلى إستقرارية البواقي e_t ، فإنّ ذلك يدل على أنّ السلسلتين (x_t) و(y_t) متكاملتين زمنيا، وتكتب $CI(1,1)$

ويتم تقدير نموذج تصحيح الخطأ عبر خطوتين:

الخطوة الأولى: تقدير عن طريق المربعات الصغرى (MCO) العلاقة في المدى الطويل:

$$y_t = \hat{\alpha} + \hat{\beta} x_t + e_t \qquad (ECM)$$

الخطوة الثانية: تقدير المربعات الصغرى (MCO) العلاقة النموذج الديناميكي (المدى القصير):

$$\Delta y_t = \propto_1 \Delta x_t + \propto_2 e_{t-1} + \mu_t \qquad (\propto_2 < 0)$$

المعامل $\propto_2$ يكون مفسرا سالبا، وفي الحالة العكسية نرفض نموذج تصحيح الخطأ ECM.

ثانيا: في حالة k متغير

في حالة نموذج قياسي من (k) متغير مفسر.

$$y_t = \beta_0 + \beta_1 x_{1t} + \cdots + \beta_k x_{kt} + \varepsilon_t$$

تكون لدينا حالتين لتقدير نموذج تصحيح الخطأ.

الحالة (1): وجود شعاع تكامل متزامن وحيد

في حالة وجود شعاع تكامل متزامن وحيد يمكن استخدام خطوات طريقة *Engle et Granger* في تقدير نموذج تصحيح الخطأ.

الخطوة 1: تقدير عن طريق MCO العلاقة في المدى الطويل، ومن ثمّ حساب البواقي:

$$e_t = {}^{1}/_{E} - \hat{\beta}_0 - \hat{\beta}_1 x_{1t} - \cdots - \hat{\beta}_k x_{kt}$$

الخطوة 2: التقدير عن طريق MCO العلاقة للنموذج الديناميكي (المدى القصير):

$$\Delta y_t = \propto_1 \Delta x_{1t} + \propto_2 \Delta x_{2t} + \cdots + \propto_k \Delta x_{kt} + \gamma_1 e_{t-1} + M_t$$

المعامل γ_1 مثل الحالة التي يكون فيها متغير مفسر، يكون مفسرا سالبا.

الحالة (2): وجود عدّة أشعة للتكامل المتزامن

في هذه الحالة فإنّ طريقة *Engle et Granger* غير فعّالة لتقدير نموذج تصحيح الخطأ، وهنا نلجأ إلى تمثيل شعاع تكامل المتزامن (VCEM) (*Modèle Vectoriel à Correction*)، والذي يسمى كذلك نموذج VAR مع تصحيح الخطأ (VAR-ECM):

لنأخذ على سبيل المثال (2) VAR ذو k متغير:

$$y_t = A_0 + A_1 y_{t-1} + A_2 y_{t-2} + \varepsilon \dots\dots\dots\dots (1)$$

y_t: شعاع ذو البعد $(k \times 1)$ يحتوي مع k متغير $(y_{1t}, y_{2t}, \dots\dots, y_{kt})$.

A_0: شعاع ذو البعد $(k \times 1)$.

A_i: شعاع ذو البعد $(k \times k)$.

هذا النموذج يمكن كتابته من خلال الفروق الأولى كما يلي:

$$y_t - y_{t-1} = A_0 + A_1 y_{t-1} - y_{t-1} + A_2 y_{t-2} + \varepsilon \dots\dots\dots\dots (2)$$

$$\Delta y_t = A_0 + (A_1 - 1) y_{t-1} + A_2 y_{t-2} + \varepsilon \dots\dots\dots\dots\dots\dots (3)$$

وبعد إتمام عملية الفروق الأولى يمكننا أن نضيف ونطرح $A_1 y_{t-2} - y_{t-2}$ كما يلي:

$$\Delta y_t = A_0 + (A_1 - I) y_{t-1} + A_1 y_{t-2} - y_{t-2} - A_1 y_{t-2} + y_{t-2} + A_2 y_{t-2} + \varepsilon$$

$$\Delta y_t = A_0 + A_1 y_{t-1} - y_{t-1} + A_1 y_{t-2} - y_{t-2} - A_1 y_{t-2} + y_{t-2} + A_2 y_{t-2} + \varepsilon. (4)$$

$$\Delta y_{t-1} = y_{t-1} - y_{t-2}$$

وبعد تبسيط النموذج نحصل على ما يلي:

$$\Delta y_t = A_0 + (A_1 - I) y_{t-1} + (A_1 + A_2 - I) y_{t-2} + \varepsilon \dots\dots\dots\dots (5)$$

لنفترض أنه قبل إيجاد علاقة التكامل المتزامن ما بين المتغيرات نبحث على كتابة المعادلة (4) بدلالة y_{t-1}

ومن خلال المعادلة (3) يمكن إضافة $A_2 y_{t-1}$ وبعد التبسيط نجد الصيغة التالية:

$$\Delta y_t = A_0 - A_2 \Delta y_{t-1} + (A_1 + A_2 - I) y_{t-1} + \varepsilon \dots\dots\dots\dots\dots (6)$$

ثم نجد:

$$\Delta y_t = A_0 + \beta_1 \Delta y_{t-1} + \pi y_{t-1} + \varepsilon \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (7)$$

مع:

$$A_2 = -\beta_1$$
$$\pi = (A_1 + A_2 - 1)$$

هذه النتيجة يمكن أن نعممها على نموذج VAR(p) من k متغير عبر الشكل المصفوفي التالي:

$$y_t = A_0 + A_1 y_{t-1} + A_2 y_{t-2} + \cdots + A_\rho Y_{t-\rho} + \varepsilon$$

مع:

y_t: شعاع ذو البعد $(k \times 1)$ تحتوي على k متغير $(y_{1t}, y_{2t}, \dots\dots, y_{kt})$.

A_0: شعاع ذو البعد $(k \times 1)$.

A_i: مصفوفة بعدها $(k \times k)$.

وهذا النموذج يمكن كتابته من خلال عملية الفروق الأولى على شكلين:

$$\Delta y_t = A_0 + (A_1 - I)\Delta y_{t-1} + (A_2 + A_1 - I)\Delta y_{t-2} + \cdots + \left(A_{\rho-1} + \cdots + A_1\right)\Delta y_{t-\rho+1} + \pi y_{t-\rho} + \varepsilon$$

أو عن طريق المعادلة التالية y_{t-1}:

$$\Delta y_t = A_0 + \beta_1 \Delta y_{t-1} + \beta_2 \Delta y_{t-2} + \cdots + \beta_{\rho-1} \Delta y_{t-\rho+1} + \pi y_{t-1} + \varepsilon$$

المصفوفات β_i هي دالة للمصفوفات A_i.

$$(\pi = \sum_{i=1}^{\rho} A_i - I)$$ و

إذا كانت رتبة المصفوفة π تساوي (0) إذا:

$$(A_{\rho-1} + \cdots + A_2 + A_1 = I)$$

إذا كان رتبة المصفوفة مساوي لـــ k هنا يمكن أن نقول أنّ كافة المتغيرات هي مستقرة $I(0)$ ومشكل التكامل التزامن غير موجود، وفي هذه الحالة يمكن تقدير نموذج VAR

وإذا كان رتبة المصفوفة π (نكتب x) محصورا بين 1 و $k-1$ ($1 \leq r \leq k-1$) إذا يوجد r علاقة تكامل متزامن وتمثل ECM يكون صحيحا:

$$\Delta y_t = A_0 + \beta_1 \Delta y_{t-1} + \beta_2 \Delta y_{t-2} + \cdots + \beta_{\rho-1} \Delta y_{t-\rho+1} + x e_{t-1} + \varepsilon$$

مثال للتحديد: ليكن لدينا نموذج VAR(2) من 3 متغيرات y_{1t}، y_{2t}، y_{3t} وعلاقة التكامل المتزامن VECM تكتب على الشكل التالي:

$$\Delta y_{1,t} = a_0^1 + b_1^1 \Delta y_{1,t-1} + b_2^1 \Delta y_{2,t-1} + b_3^1 \Delta y_{3,t-1} + \alpha^1 \left(y_{1,t-1} - \beta_2 y_{2,t-1} - \beta_3 y_{3,t-1} - \beta_0\right) + \varepsilon_t^1$$

$$\Delta y_{2,t} = a_0^2 + b_1^2 \Delta y_{1,t-1} + b_2^2 \Delta y_{2,t-1} + b_3^2 \Delta y_{3,t-1} + \alpha^2 \left(y_{1,t-1} - \beta_2 y_{2,t-1} - \beta_3 y_{3,t-1} - \beta_0\right) + \varepsilon_t^2$$

$$\Delta y_{3,t} = a_0^3 + b_1^3 \Delta y_{1,t-1} + b_2^3 \Delta y_{2,t-1} + b_3^3 \Delta y_{3,t-1} + \alpha^3 \left(y_{1,t-1} - \beta_2 y_{2,t-1} - \beta_3 y_{3,t-1} - \beta_0\right) + \varepsilon_t^3$$

4- اختبار السببية

يستخدم اختبار السببية للكشف الإحصائي عن اتجاه العلاقة السببية (علاقة السبب والتأثير) بين متغيرات النموذج، أي أنّ المتغير المعتمد الذي يتأثر بالمتغيرات المستقلة قد يكون في بعض الحالات تأثير متبادل بين المتغيرات باتجاهين أو باتجاه واحد، أو قد لا تكون هناك علاقة بينهما.

1/ السببية بمفهوم *Granger*[1]

- قام جرانجر بوضع مصطلحي "السببية" و"الخارجية" بحيث يكون المتغي x مسبب لـــ y إذا تحسنت القيمة التنبؤية لـــ y عند إدخال المعلومة المتعلقة بـــ x .
- ويقال x تسبب في y لو أن تنبؤ بقيم y عن طريق القيم السابقة للمتغير x بالإضافة إلى القيم السابقة للمتغير y كان أفضل من التنبؤ المبني على القيم السابقة للمتغير y فقط.

1 -Régis bourbonnais, op-cit, p275-274

❖ فلو أن x وy يتصفان بخاصية التكامل المشترك من الرتبة الأولى، يتعين إضافة حد تصحيح الخطأ المقدر من العلاقة بين x وy في نموذج السببية، بالإضافة إلى القيم السابقة لكل من x وy.

وفي سنة 1969 قدم Granger اختباره للسببية والذي يسمح بمعرفة أي المتغيرين يؤثر، ويجري هذا الاختبار كما يلي:

لدينا نموذج $VAR(P)$ للمتغيرين y_{1t}و y_{2t} المستقران.

$$\begin{bmatrix} y_{1t} \\ y_{2t} \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} a_0 \\ b_0 \end{bmatrix} + \begin{bmatrix} a_1^1 b_1^1 \\ a_1^2 b_1^2 \end{bmatrix} \begin{bmatrix} y_{1t-1} \\ y_{2t-1} \end{bmatrix} + \begin{bmatrix} a_2^1 b_2^1 \\ a_2^2 b_2^2 \end{bmatrix} \begin{bmatrix} y_{1t-2} \\ y_{2t-2} \end{bmatrix} + \ldots\ldots + \begin{bmatrix} a_p^1 b_p^1 \\ a_p^2 b_p^2 \end{bmatrix} \begin{bmatrix} y_{1t-p} \\ y_{2t-p} \end{bmatrix} + \begin{bmatrix} \varepsilon_{1t} \\ \varepsilon_{2t} \end{bmatrix}$$

y_{2t}: لا تسبب في y_{1t} إذن نقبل الفرضية Ho التالية:

$$H_0 : b_1^1 = b_2^1 = \ldots\ldots b_p^1 = 0$$

y_{1t}: لا يسبب في y_{2t} إذن نقبل الفرضية Hoالتالية:

$$H_0 : a_1^2 = a_2^2 = \ldots\ldots a_p^2 = 0$$

في حالة قبول الفرضيتين: y_{1t} تسبب في y_{2t} وy_{2t} تسبب في y_{1t} إذن نحن في حلقة ذات مفعول ارتجاعي "*feedback effect*".

ولاختبار هذه الفرضيات تستعمل اختبار Fisher بانعدام المعاملات دالة بعد دالة

$$F^* = \frac{SCRR - SCRU / C}{SCRU / N - K - 1}$$

C : عدد المعاملات المختبرة.

SCRR: مجموعة البواقي للنموذج المقيد.

SCRU: مجموعة البواقي للنموذج الغير المقيد.

K: عدد المعالم المقدرة.

N: عدد المشاهدات.

النموذج الغير مقيد هو انحدار y_{1t} على كل من y_{1t-1} وy_{2t-1}،أما النموذج المقيد هو انحدار y_{1t} على y_{1t-1} فقط.

2/ سببية Sims

في سنة 1980 قام Sims بوضع اختبار يختلف قليلا عن اختبار Granger وذلك باعتبار أنه إذا سمحت القيم المستقبلية لـــ: y_{1t} بتفسير القيم الحالية y_{2t}، هي سبب y_{1t} وهذا يترجم بالصيغة التالية:

$$Y_{1t} = a_1^0 + \sum_{i=1}^{p} a_{1i}^1 Y_{1t-i} + \sum_{i=1}^{p} a_{1i}^2 Y_{2t-i} + \sum_{i=1}^{p} b_i^2 Y_{2t+i} + u_{1t}$$

$$Y_{2t} = a_2^0 + \sum_{i=1}^{p} a_{2i}^1 Y_{1t-i} + \sum_{i=1}^{p} a_{2i}^2 Y_{2t-i} + \sum_{i=1}^{p} b_i^2 Y_{2t+i} + u_{2t}$$

y_{1t} لا تسبب في y_{2t} إذا تحققت الفرضية التالية:

$$H_0 : b_1^2 = b_2^2 = ... = b_p^2 = 0$$

y_{2t} لا تسبب في y_{1t} إذا تحققت الفرضية التالية:

$$H_0 : b_1^1 = b_2^1 = ... = b_p^1 = 0$$

ويتعلق الأمر هنا كذلك باختبار Fisher للمعاملات المعدومة بحيث:

$$F^* = \frac{SCRR - SCRU/C}{SCRU/N-K-1}$$

II- نمذجة قياسية للعلاقة الموجودة ما بين التضخم والبطالة والنمو الاقتصادي في الجزائر

II-1 منظور قياسي لمنحنى فيلبس في الجزائر

سنحاول في هذا المطلب إسقاط الأفكار الأولى لفيليبس على الاقتصاد الجزائري من خلال ربط ظاهرة التضخم بالبطالة محاولين بذلك الإجابة على السؤال التالي: هل يمكن التقليص في معدلات التضخم مقابل الزيادة في معدلات البطالة أو العكس؟

II-1-1 منحنى فيلبس في الجزائر

1- نموذج انحدار البطالة على التضخم

من أجل إظهار وجود من عدم وجود العلاقة العكسية بين البطالة والتضخم لا بد من تقدير نموذج لمنحنى فليبس كما أتت به النظرية الاقتصادية.

وللإشارة فإنه كانت هناك عدة دراسات تبحث عن مدى تحقق العلاقة العكسية ما بين البطالة والتضخم وما هو أحسن نموذج لتقدير هذه العلاقة (خطي أو أسي محدب)، ومن هذه الدراسات نجد

Lixston,Clark (1996)، جوردن (1997)، *laxton et Debelle* (1997)، فتوصلوا أن النموذج غير الخطي (أسي محدب) هو الأحسن لتفسير هذه العلاقة والصيغة الجبرية لعلاقة فليبس هي[1] :

$$INF_t = \alpha UNE_t^{-\beta}$$

و بإدخال اللوغاريتم النيبيري على النموذج (1) تصبح لدينا الصيغة التالية :

$$LNINF_t = LN\alpha - \beta LNUNE_t + \varepsilon_t$$

بحيث أن:

INF: معدل التضخم بالأسعار التي يدفعها المستهلكون (%سنويا).

UNE: معدل البطالة (% سنويا).

β،α: معلمتا النموذج.

ε: الخطأ العشوائي.

الشكل التالي يوضح لنا تطور معدلات البطالة والتضخم في الجزائر الفترة خلال (1980-2011):

الشكل رقم (23): تطور البطالة خلال فترة 1980-2011.

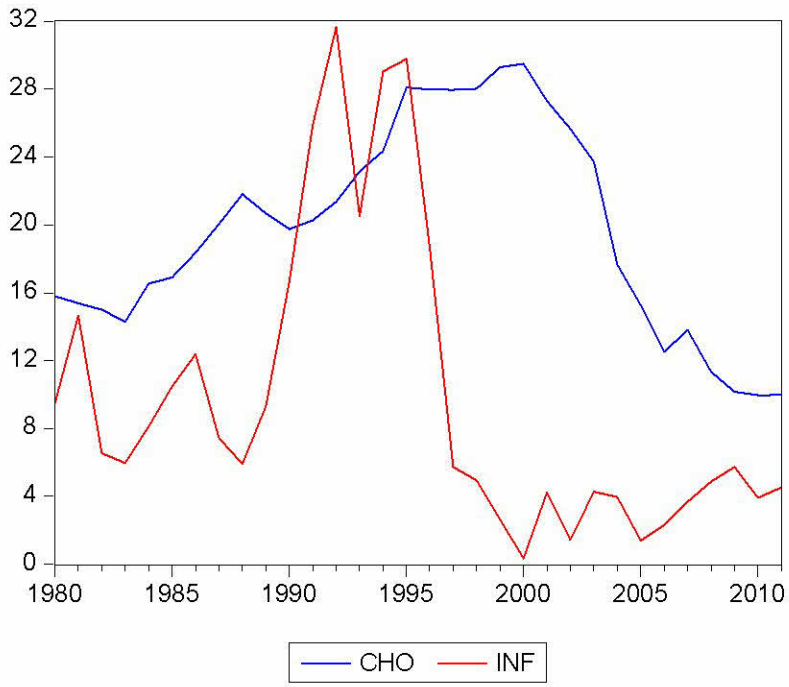

المرجع: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الملحق.

1-Yvon Faurvel , Alaun Guay et Alain paquet, "Les neuf vies de la courbe de Phillips americaine" , L'actualite economique , vol 81 ,n°4 ,2005,p684-685

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أنه خلال فترة الثمانينيات العلاقة بين البطالة التضخم هي علاقة طردية، حيث نجد أن إرتفاع معدلات التضخم خلال هذه الفترة يقابله إرتفاع في معدلات البطالة، في حين نجد انه خلال فترة التسعينات وجود علاقة عكسية بين المتغيرين البطالة والتضخم لذا يمكن لعلاقة فيلبس أن تتحقق خلال هذه الفترة، حيث شهدت انخفاض متتالي في معدلات التضخم وسجلت أدنى قيمة له خلال فترة الدراسة سنة 2000 بـــــ 0,33%، وفي المقابل عرفت معدلات البطالة إرتفاعا متصاعدا وكبيرا وصلت إلى أعلى قيمة لها وفي نفس السنة 2000 وبلغت 29,50%، وخلال بقية السنوات الأخيرة عرفت معدلات التضخم استقرار نوعي مع حدوث تغيرات طفيفة إلا أن معدلات البطالة واصلت انخفاضها المستمر كنتيجة لسياسة التشغيل التي إنتهجتها الدولة الجزائرية خلال هذه الفترة.

2- تقدير العلاقة بين البطالة والتضخم

لتقدير معلمتي النموذج α , β اعتمدنا على طريقة المربعات الصغرى MCD وذلك بعد الاستعانة ببرنامج Evies 6:

$$LNINF_t = \alpha' - \beta LNUNE_t + \varepsilon_t$$

و تحصلنا على النتائج التالية:

Dependent Variable: LNINF
Method: Least Squares
Date: 10/15/13 Time: 02:09
Sample: 1980 2011
Included observations: 32

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1.169259	1.598347	0.731543	0.4701
LNUNE	0.244288	0.541836	0.450852	0.6553

R-squared	0.006730	Mean dependent var	1.885372
Adjusted R-squared	-0.026379	S.D. dependent var	0.996360
S.E. of regression	1.009416	Akaike info criterion	2.917082
Sum squared resid	30.56761	Schwarz criterion	3.008691
Log likelihood	-44.67332	Hannan-Quinn criter.	2.947448
F-statistic	0.203267	Durbin-Watson stat	0.636089
Prob(F-statistic)	0.655338		

$$\mathrm{LNINF_t} = 1{,}169259 + 0{,}244288\mathrm{LNUNE_t} + \mathrm{e_t}$$

$$(0{,}731543) \qquad (0{,}451836)$$

R^2=0.006 ; F=0.20 ; DW=0.63 ; AIC=2.91 ; SC=3.00

3- الدراسة الاقتصادية والإحصائية للنموذج المقدر

لدراسة مدى صلاحية النموذج القياسي المقدر والخاص بالعلاقة بين التضخم والبطالة في الجزائر، لابد من إجراء مجموعة من الاختبارات لمعرفة مدى صلاحية النموذج من منظور منطق النظرية الاقتصادية ومدى صلاحيته من الناحية الإحصائية، وبعد قبوله يتم اختباره من الناحية القياسية.

-الدراسة الاقتصادية

من خلال النموذج المقدر نلاحظ ما يلي:

يظهر نموذج منحنى فيلبس بالمعطيات الجزائرية عدم توافقه مع افتراضات النظرية الاقتصادية وعدم اتساقه مع الدراسات السابقة في هذا الميدان، فبالنسبة لمعامل البطالة (β)، نلاحظ أن إشارته موجبة ما يدل على وجود علاقة طردية بين معدل البطالة ومعدل التضخم خلال طول فترة الدراسة، فحدوث تغير في معدل البطالة بوحدة واحدة سيتغير معدل البطالة بـــــ 0,244288 وحدة، وهذا نقيض ما جاء به منحنى فيلبس الذي ينص على وجود علاقة عكسية مابين البطالة والتضخم.

-الدراسة الإحصائية

سيتم اختبار النموذج المقدر باستعمال معايير إحصائية التي تهدف إلى اختبار مدى الثقة الإحصائية في التقديرات الخاصة بمعلمات النموذج.

1/ اختبار معنوية المعالم

نستخدم إحصائية ستودنت t لتقييم معنوية معالم النموذج ومدى تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع، وذلك على النحو التالي:

يتم مقارنة قيمة t_{cal} المحسوبة مع القيمة الجدولية t_{tab} التي نستخرجها من جدول ستودنت عند مستوى معنوية 5% ودرجة حرية (n-k-1) و تساوي 30=2-32

$$t_{n-k-1}^{\alpha} = t_{30}^{0.05} = 2.042$$

بالنسبة لمعامل التضخم (β)،نلاحظ t المحسوبة $t_{cal} = 0,45$ وهي اقل من القيمة الجدولية $t_{cal} < t_{tab}$، ولدينا ادنى مستوى معنوية لـــــ (β) يساوي PV=0,65 اكبر من 5% وبالتالي نقبل الفرضية H_0، أي أن β غير معنوي، ومنه نقول أن معدل البطالة ليس له معنوية إحصائية عند مستوى معنوية 5% في تفسير معدل التضخم خلال فترة الدراسة، و بالتالي فإن المتغير المستقل (البطالة) ليس مفسرا أو ليس له تأثير على المتغير التابع (التضخم) .

2/ معامل التحديد

القيمة الإحصائية لمعامل التحديد يساوي R=0,006730 وهي قيمة شبه معدومة، أي أن البطالة (المتغير المستقل) يتحكم بـــ 0,67% فقط من التغيرات التي تحدث في معدلات التضخم وهذا يدل على عدم وجود ارتباط بين التضخم والبطالة لأن التغيرات في البطالة تتأثر بـــ 99,33% من عوامل أخرى غير التضخم، ومنه يمكن القول أن التغيرات التي تحدث في التضخم مستقلة تماما عن التغيرات التي تحدث في معدلات البطالة.

من خلال الدراسة الاقتصادية والإحصائية لنموذج منحنى فليبس المقدر نلاحظ أن البطالة ليست لها معنوية، ومع انعدام الارتباط بين المتغيرين نقول أن البطالة غير مفسرة للتضخم خلال فترة الدراسة 1980-2011 وعدم تحقق الافتراضات الأولى لمنحنى فليبس المرتكز على الفرضيات الكينزية السائدة في ذلك الوقت، وهذه النتيجة توافق ما توصل إليه تحليل فريدمان الذي يشير إلى أن العلاقة العكسية بين معدل البطالة ومعدل التضخم (منحنى فليبس) هو ظاهرة قصيرة الأجل وليست طويلة الأجل، وبالتالي لا يوجد هناك أي علاقة بين معدل البطالة ومعدل التضخم في الأجل الطويل.

وهنا يمكن أن نشير إلى أن الفترة التي كان يمكن فيها أن تتحقق علاقة فليبس هي (1993-2001)، وتمثل هذه الفترة مرحلة خاصة مر بها الاقتصاد الجزائري حيث شهدت إبرام الجزائر اتفاقية التعديل الهيكلي مع صندوق النقد الدولي التي إنجر عنها تخفيض قيمة العملة المحلية وإعادة جدولة الديون الخارجية، حيث فرض ذلك على الحكومة الجزائرية إتباع سياسة نقدية انكماشية من خلال الضغط على الأجور والتقشف في عملية الإنفاق الحكومي فأدى ذلك بالضرورة إلى تفاقم مشكلة البطالة وانخفاض معدلات التضخم.

II-1-2 منحنى فيلبس المطور

وفقا لتحليل فريدمان فإن العلاقة العكسية بين البطالة والتضخم هي ظاهرة قصيرة الأجل، بحيث يترتب على زيادة الطلب الكلي ارتفاع مستوى الأسعار بمعدلات تفوق معدل ارتفاع الأجور النقدية، ومن ثم تنخفض مستويات الأجور الحقيقية للعمال مع المحافظة على مستويات مرتفعة من التوظيف وذلك في الأجل القصير، أما في الأجل الطويل فإن الأفراد يتوقعون استمرار ارتفاع الأسعار بناءا على المعدلات التي سادت في تلك الفترات السابقة من التضخم، ولذا يطالبون برفع أجورهم النقدية، وبالتالي ينتقل منحنى فليبس في الأجل القصير الذي يكون سالب الميل إلى الأعلى عند نفس مستوى التوظيف، وقد أدى ذلك إلى إتلاف العلاقة الثابتة التي كانت قائمة بين البطالة والتضخم .

1- تقدير العلاقة بين البطالة والتضخم

ومن أجل مسايرة هذه الأفكار الجديدة لعلاقة منحنى فليبس على الاقتصاد الجزائري، سنحاول تقدير العلاقة منحنى فليبس المطورة التالية :

$$LNINF_t = \alpha' - \beta LNUNE_t + \lambda P^e + \varepsilon_t$$

INF: معدل التضخم (%سنويا)

UNE: معدل البطالة (%سنويا)

P^e: المعدل المتوقع للتضخم (%سنويا)

λ, β, α: معلمات النموذج

ε: الخطأ العشوائي

ونشير هنا ان التوقعات التضخمية تكون متكيفة مع التضخم المستقبلي من طرف الجمهور.

ومن أجل معرفة مدى قدرة هذه المعادلة على تفسير ظاهرة التضخم خلال فترة الدراسة (1980-2011)، وذلك بافتراض أن التوقعات التضخمية المستقبلية تكون مساوية لتضخم الفترة السابقة (t-1) ، وجب علينا تقدير نموذج منحنى فليبس المطور كالتالي :

$$LNINF_t = \alpha' - \beta LNUNE_t + \lambda LNUNE_{t-1} + \varepsilon_t$$

وباستخدام طريقة المربعات الصغرى بالاستعانة ببرنامج Eviews 6 تحصلنا على النتائج التالية:

Dependent Variable: LNCPI
Method: Least Squares
Date: 09/16/13 Time: 23:15
Sample: 1980 2011
Included observations: 32

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.998306	1.183311	0.843655	0.4058
LNUNE	-0.151232	0.408474	-0.370237	0.7139
LNCPI_1	0.695038	0.136890	5.077345	0.0000

R-squared	0.474167	Mean dependent var	1.885372
Adjusted R-squared	0.437903	S.D. dependent var	0.996360
S.E. of regression	0.747002	Akaike info criterion	2.343563
Sum squared resid	16.18237	Schwarz criterion	2.480976
Log likelihood	-34.49701	Hannan-Quinn criter.	2.389112
F-statistic	13.07530	Durbin-Watson stat	2.389002
Prob(F-statistic)	0.000090		

2- الدراسة الاقتصادية والإحصائية للنموذج المقدر

- التفسير الاقتصادي للنموذج

بالنسبة لمعامل البطالة β فنلاحظ أن إشارته سالبة، أي أن هناك علاقة عكسية ما بين البطالة والتضخم (المتغير المستقل والمتغير التابع)، وتتفق هذه النتيجة مع منطق النظرية الاقتصادية وافتراضات منحنى فليبس القائلة بأن هناك علاقة عكسية ما بين هذين المتغيرين، ويخالف صاحب فكرة التوقعات التضخمية الاقتصادي فريدمان (بالنسبة للمعطيات الجزائرية)، حيث أن ارتفاع معدل البطالة بوحدة واحدة يؤدي إلى انخفاض معدلات التضخم بـــــ (0,151232-) وحدة، هنا يمكن أن نقول أن المعامل (β) له معنوية اقتصادية.

بالنسبة لمعامل التوقعات التضخمية (λ) فهو اصغر من قيمة (1)، فهذا يعني من الناحية الاقتصادية أن التوقعات التضخمية المستقبلية لها أثر كبير على التضخم، ففي هذه الحالة فإن العمال كلما رأوا أن هناك إرتفاع في معدلات التضخم (انخفاض القدرة الشرائية) يضغطون على أرباب أعمالهم ويطالبون برفع أجورهم النقدية وهذا من شأنه أن يزيد في معدلات التضخم، أما عن أن هذا المعامل أصغر من الواحد فهذا يعني أن التوسعات النقدية تكون ضرورية لتعميم التضخم.

-التفسير الإحصائي للنموذج

1/ اختبار معنوية المعالم

نقوم باختبار الفرضيتين التاليتين :

فرضية العدم $H_0 : \beta=\lambda = 0$

الفرضية البديلة $H_1 : \beta\neq\lambda \neq 0$

بالنسبة لمعامل التضخم (β) ، نلاحظ أن قيمة t المحسوبة t_{cal} أقل من القيمة الجدولية t_{tab}، ولدينا أدنى مستوى معنوية لـــــ (β) يساوي PV= 0,7139 أكبر من 5%، وعليه نقبل الفرضية العدمية H0 أي أن (β) غير معنوي، وبالتالي فإن معامل البطالة (β) ليس له معنوية إحصائية عند مستوى معنوية 5% على تفسير معدل التضخم خلال فترة الدراسة، وبالتالي فإن المتغير المستقل (البطالة) ليس له تأثير على المتغير التابع (التضخم).

2/ معامل الارتباط

إن قيمة معامل الارتباط بعد إدخال التوقعات التضخمية عرف ارتفاعا بحيث أصبح يساوي 0,43، ورغم ذلك فإن النموذج المتحصل عليه غير جيد أي أن معدل البطالة كما توصلنا في النموذج السابق غير مفسر للتغيرات التي تحدث في التضخم في الجزائر.

ومن هنا يمكن الإشارة إلى أن الطريقة التي يتم من خلالها حساب معدلات البطالة في الجزائر تجعل من هذا النموذج صعب التحقيق، فالبطالة في الجزائر وخاصة في السنوات الأخيرة تتميز بأنها بطالة مقنعة وذلك بسبب سياسة الحكومة الجزائرية من خلال برامج القضاء على البطالة، فهناك بعض الفئات في المجتمع يتم إدماجهم في صيغ مختلفة (الشبكة الاجتماعية ...) مقابل أجر دون الأجر القاعدي، وبالرغم من ذلك يتم إدراجهم ضمن الفئة النشطة في المجتمع، وهناك بعض القطاعات التي تعرف كثافة في عملية توظيف اليد العاملة فوق طاقتها الاستيعابية عبر الصيغ المختلفة للتشغيل، وهناك بعض الفئات يتم تشغيلهم بعقود محددة المدة، بالإضافة إلى تفاقم ظاهرة السوق السوداء التي تحوي العديد من اليد العاملة غير المصرح بها ،كل هذه الأسباب وغيرها تجعل من أرقام البطالة في الجزائر غير واقعية، وبالتالي فاليد العاملة في الجزائر لا تخضع إلى قوى العرض والطلب في سوق العمل، وإنما تخضع إلى اعتبارات أخرى وأهداف أخرى سطرتها الحكومة الجزائرية في ظل الأوضاع السياسية المشحونة تحت عنوان سياسة الإرضاء، فمن الناحية الإحصائية للمتغيرات الكلية للاقتصاد الوطني نلاحظ أرقام مذهلة في تراجع نسبة البطالة، وانخفاض معدلات التضخم، وزيادة الاحتياطات من العملة الصعب، إلا أنه من الناحية الاجتماعية فهناك غير ذلك من قضايا الفساد، الفقر، عدم العدالة في توزيع الدخل الوطني...الخ.

II-2 التحليل القياسي لقانون Okun في الجزائر

سنحاول في هذا المطلب تقديم معالجة قياسية للعلاقة بين النمو الاقتصادي ومعدلات البطالة في الجزائر للفترة الممتدة بين 1980 و2011، وسنعتمد على التحليل الوصفي وتقدير نموذج يربط متغير البطالة مع الناتج الكلي الإجمالي بهدف معرفة مدى تحقق قانون Okun في الواقع الاقتصادي الجزائري مستعينا بذلك ببعض المؤشرات الإحصائية.

1- النمو الاقتصادي والبطالة في الجزائر خلال الفترة 1980-2011

يلاحظ من الشكل أدناه، أن هناك تذبذب واضح في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1980-2011، حيث يتراوح هذا المعدل ما بين 2,10% كأدنى مستوى له سنة 1993 و6,9% كأعلى قيمة له سنة 2003، ويعود سبب هذا التذبذب أساسا إلى التقلبات الحادة التي شهدتها أسعار النفط العالمية

(قطاع المحروقات)، حيث شهدت فترة الثمانينات انخفاضا حادا في معدل النمو الاقتصادي ويعود السبب في ذلك إلى أزمة 1986 المالية بحيث انخفض معدل النمو تحت مستوى الصفر سنوات 1987 و1988، وخلال فترة التسعينات شهدت معدلات النمو انخفاضا خلال أغلب سنوات هذه الفترة بسبب الانكماش الاقتصادي الناتج عن انهيار أسعار النفط وتفاقم الأزمة الاقتصادية والاجتماعية وغياب الاستقرار الأمني.

وخلال السنوات الأخيرة شهدت الجزائر معدلات نمو إيجابية (2000-2011) ويرجع ذلك بالأساس إلى الطفرة المسجلة في أسعار النفط في الأسواق العالمية الذي انعكس إيجابا على الأداء الاقتصادي الجزائري، بالإضافة إلى تحسن مؤشرات الاقتصاد الكلي الناتجة عن تطبيق إصلاحات واسعة في إطار برنامج التعديل الهيكلي.

وفي المتوسط، قدر نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة ب 2,69% وهو نمو ضعيف نسبيا.

أما معدلات البطالة، فالمعدل المتوسط خلال فترة الدراسة يقدر بـــــ 19,75%، وهو معدل مرتفع نوعا ما، حيث شهدت معدلات البطالة منذ بداية الثمانينات ارتفاعات كبيرة بسبب الانكماش الذي شهده الاقتصاد الوطني نتيجة انخفاض وتراجع أسعار النفط في الأسواق الدولية، بالإضافة إلى العشرية السوداء التي عاشتها الجزائر في التسعينات وتطبيق برنامج التعديل الهيكلي المبرم مع FMI الذي كان من نتائجه زيادة نسبة البطالة بسبب إعادة هيكلة المؤسسات وتصفية بعض المؤسسات العمومية، أما خلال السنوات الأخيرة فشهدت معدلات البطالة انخفاضا متتاليا بسبب ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي الناتجة عن ارتفاع في أسعار النفط وانتهاج الحكومة سياسات مختلفة للقضاء على البطالة.

الشكل رقم (24): تطور معدلات النمو الاقتصادي ومعدلات البطالة خلال الفترة 1980-2011.

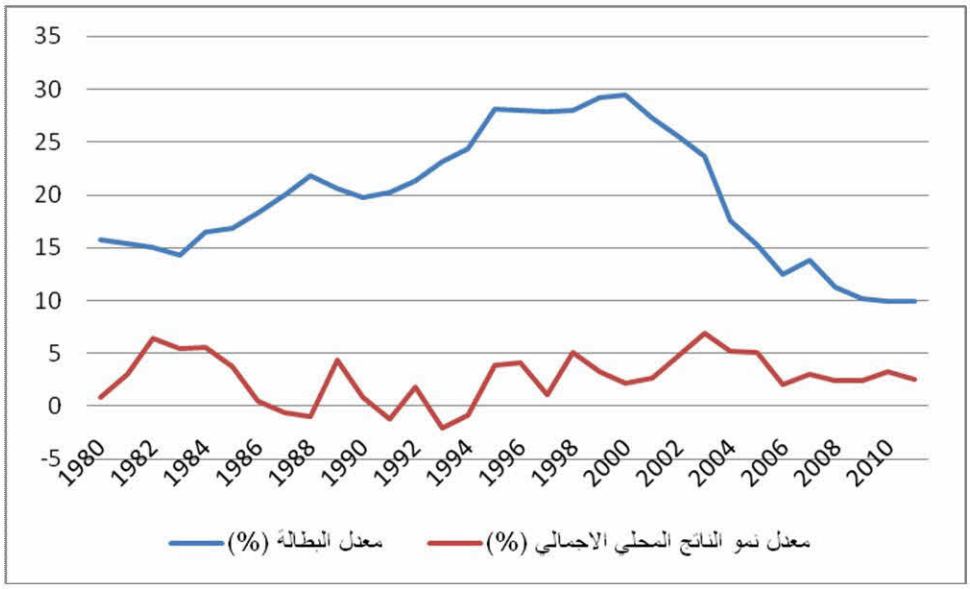

المرجع: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الملحق

2- التحليل القياسي لنموذج Okun

إنّ قانون Okun قبل كلّ شيء هو قانون إحصائي يدرس علاقة الارتباط ما بين نمو الناتج المحلي الإجمالي مع نمو معدلات البطالة.

إنّ قانون Okun يشير إلى وجود علاقة خطية بين النمو الاقتصادي الممثل بالنمو في الناتج الداخلي الخام GDP والتغيرات في معدلات البطالة، والصيغة الأكثر بساطة لقانون OKUN تكتب على الشكل التالي:

$$\Delta U_t = a_0 + a_1 \frac{\Delta y_t}{y_t} + \cdots \quad (1)$$

ويمكن كتابتها على الصيغة الثنائية التالية:

$$\Delta U_t = -\alpha(gy_t - \beta)$$

gy_t: معدل نمو GDP الحقيقي.

ΔU_t: التغير في معدل البطالة

α: معامل Okun.

β: يمثل معدل النمو الاقتصادي الذي يؤثر على البطالة ويسمح بإنشاء مناصب شغل جديدة.

ونشير هنا أنّ نسبة الزيادة في معدل النمو الاقتصادي تكون أكبر من نسبة الانخفاض في معدل البطالة (علاقة عكسية) أي أنّ معامل Okun محصور بين الصفر والواحد $0 < \alpha < 1$

والسؤال الذي يطرح هنا هو: لماذا يتغير الناتج المحلي الإجمالي (GDP) بسرعة أكبر من التغير في البطالة وفي عكس الاتجاه؟ ربما تتجلى الإجابة في النقاط التالية[1]:

- انخفاض في أثر المضاعف الناتج عن تداول الأموال من قبل العمال.
- توقف بعض العاطلين عن العمل وعن البحث عن فرص العمل، كذا يتم شطبهم من قوائم وسجلات البطالة لسنوات قادمة.
- بعض العمال يعملون بالتوقيت الجزئي.
- قد تتناقص إنتاجية العمل، ربما لرغبة أرباب العمل في الاحتفاظ بكم عمالة أكثر مما يحتاجونه، كما يحدث في القطاع العام، مما ينتج عنه بطالة مقنعة.

وسوف نقوم في هذا الجزء بالكشف عن وجود من عدم وجود علاقة عكسية ما بين النمو الاقتصادي والبطالة من خلال بناء نموذج قياسي Okun كما أتت به النظرية الاقتصادية، وما هو متوفر لدينا من معطيات وإحصائيات عن الاقتصاد الوطني، ولذلك لابد من تقدير النموذج Okun البسيط التالي:

$$\Delta UNE_t = a_0 - a_1 gy_t + \varepsilon_t \dots\dots\dots \quad (1)$$

حيث أنّ:

$$\Delta UNE_t = UNE_t - UNE_{t-1}$$

$$gy_t = \frac{GDP_t - GDP_{t-1}}{GDP_{t-1}}$$

ΔUNE_t: التغير في معدل البطالة.

gy_t: معدل النمو الاقتصادي.

a_0: الحد الثابت.

a_1: معامل OKUN وهو يمثل المرونة بين النمو الاقتصادي والبطالة.

1- جلال شيخ العيد، عيسى بهدي، "قياس أثر النمو الاقتصادي على معدلات البطالة في الأراضي الفلسطينية 1996-2011"، مجلة الباحث، عدد 11، 2012، ص 26.

ε_t: الخطأ العشوائي.

3- تقدير نموذج Okun للاقتصاد الجزائري

لتقدير نموذج Okun استعنا بطريقة المربعات الصغرى من خلال استعمال برنامج Eviews فتحصلنا على النتائج التالية:

Dependent Variable: DUNE
Method: Least Squares
Date: 09/21/13 Time: 01:01
Sample: 1981 2011
Included observations: 31

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.673808	0.493630	1.365008	0.1827
GY	-0.313451	0.137345	-2.282217	0.0300

R-squared	0.152258	Mean dependent var	-0.187677
Adjusted R-squared	0.123025	S.D. dependent var	1.891196
S.E. of regression	1.771047	Akaike info criterion	4.043359
Sum squared resid	90.96158	Schwarz criterion	4.135875
Log likelihood	-60.67207	Hannan-Quinn criter.	4.073517
F-statistic	5.208512	Durbin-Watson stat	1.521960
Prob(F-statistic)	0.029997		

المرجع: من إعداد الطالب.

ويأخذ نموذج Okun بالمعطيات الجزائرية الصيغة التالية:

$$\Delta UNE_t = 0{,}673808 - 0{,}313451 gy_t + e_t \dots\dots (1)$$

ويمكن كتابته على الشكل التالي:

$$\Delta UNE_t = -0{,}313451(gy_t - 2{,}1496438) + e_t$$

$$R^2 = 0{,}15, \quad F = 5.20, \quad Dw = 1{,}52, \quad AIC = 4{,}04, \quad SC = 4.13$$

4- الدراسة الاقتصادية والإحصائية والقياسية لنموذج Okun المقدر

1- الدراسة الاقتصادية والإحصائية والقياسية للنموذج المقدر

1/ الدراسة الاقتصادية

بالنسبة لمعامل Okun (a_1) نلاحظ أنّ إشارته سالبة أقل من (1)، أي هناك علاقة عكسية ما بين معدل النمو الاقتصادي والتغير في معدلات البطالة، وتتفق هذه النتيجة مع التوقعات السابقة وما أتت به النظرية الاقتصادية من خلال نموذج Okun الأولي، حيث أنّ الزيادة في معدل النمو الاقتصادي بوحدة واحدة يؤدي إلى انخفاض في معدلات البطالة بـــــ 0,313451 وحدة.

كما أنّ معدل النمو اللازم لكي يؤثر على البطالة يجب أن يزيد عن $gy_t = 2{,}149643$ حتى يكون هناك تأثير على انخفاض في معدلات البطالة مما يسمح بالزيادة في فرص التوظيف.

2/ الدراسة الإحصائية للنموذج

- **اختبار معنوية المعالم**

نستخدم إحصائية ستودنت باختبار الفرضيات:

$$H_0: a_1 = 0$$

$$H_1: a_1 \neq 0$$

والقيمة الجدولية لـــــ t_{tab} نستخرجها من جدول ستودنت عند مستوى معنوية 5% ودرجة حرية (n-k-1)

$$31 - 2 = 29 \qquad (n-2)$$

أي:

$$t_{n-2}^{\alpha} = t_{2,9}^{0,05} = 2{,}045$$

فبالنسبة لمعامل Okun (a_1) نلاحظ أنّ القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية $t_{tab} < t_{cal}$، وبهذا نرفض الفرضية العدمية H_0 ، أي أنّ a_1 معنوي عند أدنى مستوى معنوية تساوي $PV = 0{,}03$ ، وبالتالي يمكن القول أنّ النمو الناتج المحلي الإجمالي له معنوية إحصائية عند 5% في تفسير التغيرات التي تحدث في معدلات البطالة، ومنه فإنّ النمو الاقتصادي يؤثر على معدل البطالة في الجزائر.

- **اختبار Fisher**

يهدف هذا الاختبار إلى معنوية النموذج ككل من خلال الفرضيتين التاليتين:

$$H_0: a_0 = a_1 = 0$$

$$H_1: a_0 \neq a_1 \neq 0$$

ويتمّ مقارنة القيمة F_{cal} مع القيمة الجدولية F_{tab} المستخرجة من جدول Fisher

$$F_{n-k-1}^{k} = F_{29}^{1} = 4.20$$

ومنه نلاحظ أنّ قيمة F_{cal} المعنوية أكبر من قيمة F_{tab} الجدولية وهذا يؤكد على وجود علاقة خطية معنوية بين المتغير التابع (البطالة) والمتغير المستقل (النمو الاقتصادي)، وبالتالي النموذج ككل له معنوية.

- **معامل التحديد**

إنّ قيمة معامل الارتباط تساوي $R^2 = 0,15$ وهي ضعيفة، حيث تشير هذه القيمة أنّ معدل النمو الاقتصادي يتحكم بـــــ 15% من التغيرات التي تحدث في معدلات البطالة (15% من التغيرات التي تحدث في البطالة يفسرها النمو الاقتصادي) ويرجع ذلك أنّ 75% من التغيرات التي تحدث في معدلات البطالة تفسرها عوامل أخرى غير النمو الاقتصادي من أهمها: حجم السكان، حجم النفقات العمومية...الخ.

وبالتالي نقول أنّ هناك ارتباط ضعيف ما بين البطالة والنمو الاقتصادي.

3/ اختبار النموذج من الناحية القياسية

بعدما تأكدنا من صلاحية النموذج من الناحية الاقتصادية والإحصائية رغم ضعف معامل التحديد سنختبره من الناحية القياسية.

- **اختبار عدم تجانس التباين:**

يتم اختبار عدم تجانس التباين من خلال اختبار White من اجل التأكد ما إذا كان هناك تجانس للأخطاء أم لا، والذي يعتمد على تقدير الصيغة التالية بالاستعانة على الخدار مساعد من a_t^2 والمتغير المفسر:

$$e_t^2 = a_0 + a_1 gy_t + a_1' gy_t^2 + V_t$$

ونقوم باختبار التالي:

$$\begin{cases} H_0: a_0 = a_1 = a_1' = 0 \\ H_1: a_0 \neq a_1 \neq a_1' \neq 0 \end{cases}$$

فرضية العدمية: ثبات التباين.

الفرضية البديلة: عدم ثبات التباين.

وبالاستعانة على برنامج Eviews نحصل على النتائج التالية:

Heteroskedasticity Test: White

F-statistic	1.112219	Prob. F(2,28)	0.3429
Obs*R-squared	2.281517	Prob. Chi-Square(2)	0.3196
Scaled explained SS	3.750126	Prob. Chi-Square(2)	0.1533

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 09/21/13 Time: 02:28
Sample: 1981 2011
Included observations: 31

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1.134004	1.605471	0.706337	0.4858
GY	0.900571	0.939299	0.958769	0.3459
GY^2	-0.052245	0.174049	-0.300177	0.7663

R-squared	0.073597	Mean dependent var	2.934244
Adjusted R-squared	0.007426	S.D. dependent var	5.781044
S.E. of regression	5.759540	Akaike info criterion	6.431358
Sum squared resid	928.8243	Schwarz criterion	6.570131
Log likelihood	-96.68605	Hannan-Quinn criter.	6.476594
F-statistic	1.112219	Durbin-Watson stat	2.416481
Prob(F-statistic)	0.342923		

المرجع: من إعداد الطالب.

بعد ذلك يتمّ حساب قيمة إحصائية WH عند مستوى معنوية 5% ودرجة حرية تساوي $V = 2k$.

نقارن إحصائية WH_{cal} مع $x^2_{k,0,05}$ حيث:

$$x^2_{k,0,05} = x^2_{2,0,05} = 5{,}991$$

نقارن إحصائية WH_{cal} المتمثلة في:

$$nR^2 = (31) \times 0{,}073597 = 2{,}281517$$

مع قيمة $x^2_{k,0,05}$

نلاحظ أنّ قيمة WH_{cal} أصغر من قيمة $x^2_{k,0,05}$، وبالتالي نقبل الفرضية H_0، ومنه هناك تجانس ما بين الأخطاء عند مستوى ثقة 5% (ثبات في التباين).

- **الارتباط الذاتي للأخطاء Dw (Test de Durbin- Weston)**

يتم هذا الاختبار عن طريق اختبار الفرضيتين:

فرضية العدم: عدم وجود ارتباط ذاتي $H_0: P = 0$

فرضية بديلة: وجود ارتباط ذاتي $H_1: P \neq 0$

في هذا الاختبار يتمّ مقارنة Dw المحسوبة والتي تساوي $Dw = 1{,}52$ وقيمة Dw المستخرجة، حيث لدينا عدد المشاهدات $n = 31$ ، عدد المتغيرات المستقل =1

0	d_1	d_2	2	$4-d_2$	$4-d_1$	4
$D > 0$	?	$D = 0$	$D = 0$	?	$D < 0$	
ارتباط ذاتي (+)	منطقة غير محددة	عدم وجود ارتباط	عدم وجود ارتباط	منطقة غير محددة	ارتباط ذاتي (−)	
0	1,36	1,50	2	2,50	2,64	4

من خلال جدول Dw نستخرج قيمة D_1 وD_2

$D_1 = 1.36$

$D_2 = 1.50$

نلاحظ من خلال ما سبق أنّ قيمة $Dw = 1,52$ المحسوبة تقع داخل منطقة عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء، وبالتالي فالنموذج خالي من مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء.

نتائج الدراسة

من خلال الدراسة الاقتصادية والإحصائية والقياسية لنموذج *Okun* في الجزائر فإنه يمكننا قبول هذا النموذج، فمن الناحية الاقتصادية استوفى شروط النموذج الأولي لـــــ *Okun* فلقد وجدنا أنّ البطالة ترتبط

بالنمو الاقتصادي بعلاقة عكسية كما أنّ معامل *Okun* وجدناه أقل من الواحد بقيمة سالبة، أما من الناحية الإحصائية والقياسية فإنّ النموذج مقبول على العموم رغم أنّ معامل الارتباط كان ضعيف إلا أننا ارتأينا أن لا ندخل متغيرات أخرى تفسيرية من شأنها أن ترفع من معامل الارتباط، واعتمدنا فقط على النمو في الناتج المحلي قصد معرفة درجة الارتباط الحقيقية الموجودة بين البطالة والتضخم في الجزائر.

II-3 عتبة التضخم في الجزائر

على مدى العقود القليلة الماضية، كانت دراسة العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي تلقى اهتماما واسعا من خبراء واقتصاديين وصانعي السياسات ومحافظي البنوك المركزية، وفي كل البلدان سواء المتقدمة أو النامية، على وجه التحديد مسألة ما إذا كان التضخم مفيدا للنمو الاقتصادي أو ضارا له، لأنّ هذا الأمر ولد نقاشا وجدلا كبيرا نظريا وتجريبيا بين أنصار النظرية البنيوية (Structuralists) وأنصار النظرية النقدية (Manetorists).

1- ماهية عتبة التضخم: The Threshod level of inflation

يمكن وصف عتبة التضخم بأنها نقطة انعطاف التي يكون بعدها نمو الناتج المحلي الإجمالي ليس أمثلا، وقد أظهرت الدراسات العديدة في هذا المجال أن معدلات التضخم عند مستوى أعلى تضر بالنمو الاقتصادي[1].

وبسبب أهمية هذا الموضوع وآثاره المهمة على الاقتصاد كانت هناك العديد من الدراسات في هذا المجال من أهمها[2]:

Fisher (1993), Sarel (1996), Ghosh et Phillips (1998), Burno et Easterly (1998)، حيث اقترحوا وجود مستوى معين من التضخم يجعل من هذه العلاقة علاقة عكسية ومستوى آخر يكون فيه العلاقة إيجابية.

➢ **Sarel (1996)**: من خلال أخذ عينة لـــ 87 دولة خلال فترة 1970-1990 باستخدام نموذج للانحدار مع معطيات Panel، اكتشف أنه إذا كان معدل التضخم ضعيف فإنه لا يكون هناك أيّ أثر ذو دلالة إحصائية على النمو الاقتصادي وقد يكون هناك أثر جد ضعيف إيجابي على النمو الاقتصادي، ولكن

1- علي يوسفات، "عتبة التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر (دراسة قياسية للفترة 1970-2009)"، مجلة الباحث، عدد 2012/11، ص 68.

2- BIKAI Jacques Landry, KAMBNA Yves Séverin, « Effets de SEvils de l'inflation sur l'activité Economique en Cemae », Journées internationales du Risque, 26-27 mai 2011, Niort, P 15-19.

إذا كان هناك معدلات تضخم مرتفعة فيكون هناك أثر سلبي على النمو الاقتصادي هذا التأثير يكون سلبي وذو دلالة إحصائية وجد كبير، وقد قدر عتبة التضخم عند مستوى 8% سنويا.

➢ **Christoffersen et Doyle (1998)**: استخدموا 22 دولة من أوروبا من وسط الاتحاد السوفياتي سابقا، خلال فترة 1990-1997، وكانت النتيجة المتحصل عليها هي: التضخم يؤثر على النمو الاقتصادي فقط إذا تجاوز عتبة 13%.

➢ **Ghosh et Phillips (1998)**: استعملوا عينة من عدة دول أوروبية خلال فترة 1960-1996، حيث قاما بتحديد معدل التضخم الأمثل، الذي من خلاله تكون العلاقة بين التضخم والبطالة ذو دلالة إحصائية، هذا المعدل يقع بين 2 و3%، وقد وجدوا أنّ التضخم هو أحسن حد للنمو الاقتصادي.

➢ Khan and Shenhadj **(2001)**: استعملوا 140 دولة خلال فترة 1960-1990، من خلال استخدام نموذج Panel، ووجدوا نتائج مختلفة ما بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة، فوجدوا أنّ نسبة التضخم محصورة ما بين 1 و3% للدول الصناعية وما بين 7-11% للدول في طريق النمو.

➢ **Drukker et al (2005)**: استعملوا عينة لـــ 138 دولة خلال الفترة 1950-2000 باستخدام نموذج Panel a seuil dynamique، فوجدوا أنّ معدل التضخم الأمثل هو 19,16%، ولكن للدول الصناعية فقط يقع هذا المعدل داخل مجال 2,57% و12,61%.

2- التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة 1980-2011

من خلال الشكل أدناه شهدت الفترة 1980-1990 تراجعا في معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي حتى أنه وصل إلى معدلات سالبة لسنتي 1987 و1988 بنسبة -0,70% و-1,01% على التوالي، وأما معدلات التضخم فعرفت تذبذبا كبيرا لها خلال هذه الفترة فقدر معدل التضخم لسنة 1990 بـــــ 16,65% بعدما كان 9,30% للسنة التي قبلها، أما الفترة 1991-2000 ظهرت معدلات سالبة للنمو الاقتصادي لكل من سنة 1990، 1993 و1994 وبلغ سنة 1998 نسبة 5,10% بعد مرور 13 سنة من تجاوزه لسقف 5% (1984)، وفي المقابل فإنّ هذه الفترة شهدت أعلى قيمة للتضخم، وأدنى قيمة له خلال فترة الدراسة، فأعلى قيمة له كانت سنة 1992 بنسبة 31,67%، وأدنى قيمة له كانت سنة 2000 بنسبة 0,34% بعد سلسلة من الانخفاضات المتتالية منذ سنة 1995، وخلال فترة 2001-2011 عرف معدل النمو الاقتصادي ارتفاعا ملحوظا حتى بلغ سنة 2003 بـــــ 6,9% وبعد ذلك عرف انخفاضا متتاليا

ليصل إلى 2% سنة 2006 وبعد سنة 2006 عرف نوعا من الاستقرار في حدود 2,4% إلى 3,3%، أمّا معدلات التضخم فلم تشهد استقرارا من سنة إلى أخرى وكانت تأخذ قيما في حدود 1,38-5,73%.

الشكل رقم (25):تطور معدلات التضخم والنمو الاقتصادي خلال فترة 1980-2011.

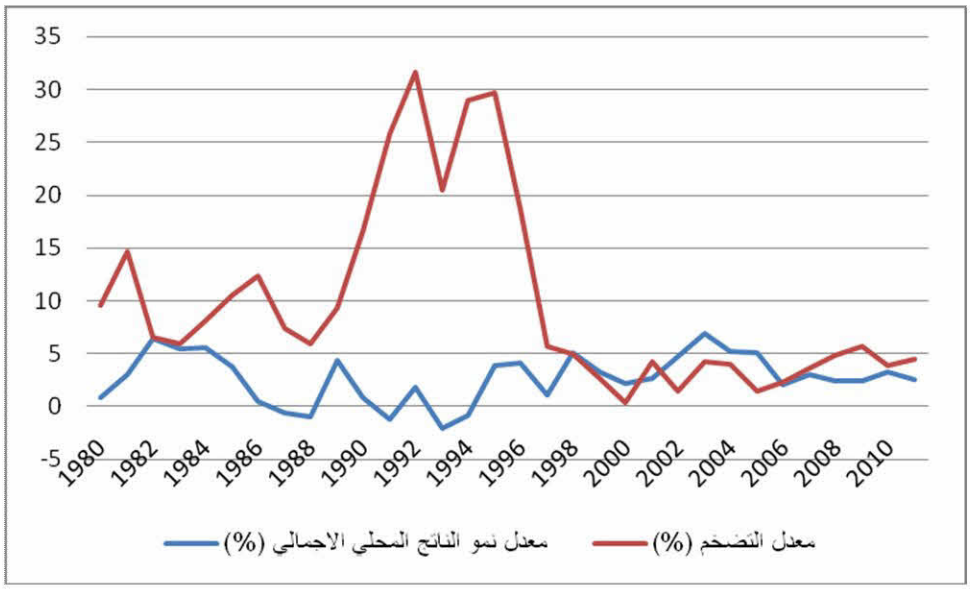

المرجع: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الملحق.

3- طريقة تقدير عتبة التضخم

من أجل تقدير النموذج الذي يحدد لنا المعدل الأمثل للتضخم (Inflation Threshod)، نقوم بإتباع طريقة تقدير عتبة التضخم لكل من (Khan and Shenhadji)، هذه الطريقة اختبرت وتمّ استعمالها على المعطيات الأردنية من طرف (Swedan, 2004)، في باكستان من طرف (– 2005-Nawaz Nasirad-, 2010 Hussain, 2005 – Mubarik,)، في بنغلادش (Shamin and Mortaza, 2005)، في مليزيا (Muir and Mansur, 2004)، والصيغة العامة لنموذج عتبة التضخم لكل من Khan and Shenhadj هي كالتالي:

$$GROW\ TH_t = \alpha_0 + \alpha_1 INF_t + \alpha_2 D(INF_t - K) + X_t\beta + \varepsilon_t \dots\dots (1)$$

$$D = \begin{cases} 1 \dots if\ INF_t > K \\ 0 \dots if\ INF_t \leq K \end{cases}$$

$$GROW\ TH = \Delta ln(RGDP)$$
$$INF = \Delta \ln(CPI)$$

حيث أنّ:

$GROW\ TH_t$: معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي.

α_0: تأثير الثابت.

α_1: معلمة النموذج.

INF_t: معدل التضخم القائم على الأسعار التي يدفعها المستهلكون CPI.

K: المعدل الأمثل للتضخم (عتبة التضخم).

X_t: يمثل المتغيرات التفسيرية الأخرى (السكان، الاستثمار، ... الخ)

ε_t: المتغير العشوائي.

يتمّ تقدير المعادلة (1) بعد إجراء اختبارات الجذور الوحدوية لمعرفة ما مدى استقرارية السلاسل الزمنية المستعملة لتجنب الانحدار الزائف.

4- عتبة التضخم في الجزائر

من أجل معرفة المعدل الأمثل للتضخم في الجزائر نقوم في هذا الجزء بالاعتماد على البيانات السنوية للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بعد إدخال عنصر اللوغاريتم $lnGDP$ ، وكذلك لوغاريتم مؤشر أسعار الاستهلاك للمستهلكين ($ln\ CPI$) والذي سيحسب من خلال التغيرات في معدلات التضخم ونرمز لها بـــــ INF، وهذا قصد الوصول إلى معدل التضخم الأمثل في الجزائر باستخدام نموذج (Khan and Shenhadji) 2001.

ولهذا نتبع الخطوات التالية:

الخطوة الأولى: اختبار الجذور الوحدوية (Unit Root test)

من خلال دراسة الاستقرارية لسلسلتي كلّ من $lnGDP$ وINF تبيّن أنّ القيمة المحسوبة لـــــ t_{cal} المقدرة أكبر من القيمة المحسوبة (Mackinon) من اختبار ADF وPP عند الفروق الأولى عند مستوى معنوية 5%، وبالتالي فإنّ السلسلتين $lnGDP$ وINF مستقرتين عند الفروق الأولى، ومنه يمكن إجراء عملية تقدير لنموذج خان وصنهاجي لعتبة التضخم في الجزائر.

الخطوة الثانية: تقدير عتبة التضخم في الجزائر (نموذج خان وصنهاجي)

من أجل تحديد عتبة التضخم في الجزائر (المعدل الأمثل للتضخم) نقوم بتقدير نموذج خان وصنهاجي (2001) بالاعتماد على البيانات السنوية لكل من الناتج الداخلي الخام ومعدل التضخم من سنة 1980 إلى 2011، والنموذج يأخذ الصيغة التالية:

$$LNGDP_t = \alpha_0 + \alpha_1 INF_t + \alpha_2 D(INF_t - K) + \varepsilon_t \dots\dots(1)$$

$$D = \begin{cases} 1 \dots if\ INF_t > K \\ 0 \dots if\ INF_t \leq K \end{cases}$$

$LNGDP_t$: لوغاريتم GDP الناتج الداخلي الحقيقي.

INF_t: معدل التضخم

K: عتبة التضخم (معدل التضخم الأمثل)

α_0: تأثير الحد الثابت.

α_1: معامل التضخم.

α_2: معامل المتغير الوهمي.

ε_t: المتغير العشوائي.

وبالاستعانة ببرنامج Eviews 6 تمّ إنشاء الجدول أدناه، لنتائج تقدير نموذج عينة التضخم في الجزائر ابتداءا من أدنى قيمة $K = 1$ إلى أعلى قيمة $K = 12$ وذلك بالاستناد إلى دراسة (Khan and Shenhadji) 2011 الذي أكد فيها على أنّ مستوى عتبة التضخم في الدول المتقدمة ما بين 1% إلى 3% أما بالنسبة للدول في طريق النمو فهي بين 7% و11% ولكي نتأكد من ذلك نقوم بتحليل نتائج الجدول أدناه:

الجدول رقم (09): تقدير عتة التضخم في الجزائر

K	Variable	Coefficient	Std.Error	t-stats	Prob	RSS	R2
1%	C INF D(INF-k)	24.69094 0.105643 -0.118319	0.329068 0.338792 0.339642	75.03293 0.311823 -0.348365	0.0000 0.7574 0.7301	1.360690	0.218022
2%	C INF D(INF-k)	24.80167 -0.011208 -0.001175	0.235579 0.125221 0.126494	105.2796 -0.089507 -0.009285	0.0000 0.9293 0.9927	1.366380	0.214752
3%	C INF D(INF-k)	24.86469 -0.035754 0.023976	0.184901 0.067576 0.069143	134.4758 -0.529088 0.346762	0.0000 0.6008 0.7313	1.360742	0.217992
4%	C INF D(INF-k)	24.89139 -0.038647 0.027452	0.156208 0.043776 0.045504	159.3476 -0.882849 0.603275	0.0000 0.3846 0.5510	1.349449	0.224482
5%	C INF D(INF-k)	24.98985 -0.060549 0.051920	0.134740 0.032039 0.034225	185.4673 -1.889862 1.517029	0.0000 0.0688 0.1401	1.265923	0.272484
6%	C INF D(INF-k)	25.06180 -0.072949 0.067945	0.113742 0.024037 0.026590	220.3389 -3.034833 2.555273	0.0000 0.0050 0.0161	1.115277	0.359059
7%	C INF D(INF-k)	25.08368 -0.074401 0.073058	0.099659 0.019515 0.022552	251.6943 -3.812524 3.239463	0.0000 0.0007 0.0030	1.003318	0.423401
8%	C INF D(INF-k)	25.07537 -0.069654 0.071140	0.089373 0.016294 0.019722	280.5712 -4.274777 3.607237	0.0000 0.0002 0.0011	0.943183	0.457960
9%	C INF D(INF-k)	25.05825 -0.063935 0.067821	0.082351 0.014106 0.017941	304.2841 -4.532330 3.780242	0.0000 0.0001 0.0007	0.915337	0.473963
10%	C INF D(INF-k)	25.03887 -0.058517 0.064535	0.077902 0.012662 0.016981	321.4134 -4.621590 3.800463	0.0000 0.0001 0.0007	0.912107	0.475819
11%	C INF D(INF-k)	25.02008 -0.053866 0.061954	0.075335 0.011753 0.016695	332.1168 -4.583273 3.710841	0.0000 0.0001 0.0009	0.926463	0.467569
12%	C INF D(INF-k)	25.00083 -0.049377 0.059244	0.073102 0.010944 0.016515	341.9996 -4.511599 3.587357	0.0000 0.0001 0.0012	0.946405	0.456109

المرجع: من إعداد الطالب

بعد تقدير نموذج Khan and Shenhadji (2001) لإيجاد عتبة التضخم في الجزائر، توصلنا إلى النتائج المدرجة في الجدول أعلاه، فاستنتجنا من خلال تحليل القيم الإحصائية أنّ عتبة التضخم في الجزائر تكون ابتداءا من $K = 6\%$ فما فوق أي من 6%- 12%، حيث نجد أنّ كافة المتغيرات في هذا المجال 6% إلى 12% ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5%، والمعامل الوهمي (الشرطي) لعتبة التضخم $DINF - (\alpha_2)$ إحصائيا هو معنوي.

وبالتالي فإنّ معدلات التضخم الأقل من 6% ($K < 6\%$) ليس لها تأثير على النمو الاقتصادي الجزائري لأنّ ليس لها دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5%.

يبدأ تأثر النمو الاقتصادي بالتضخم ابتداءا من معدل تضخم قدره 6%، ويكون هذا التأثير باتجاه عكسي، أي أنّ معدلات تضخم أكبر أو تساوي 6% تأثر سلبا على النمو الاقتصادي، فزيادة معدلات التضخم فوق هذا الحد من شأنه التضييق على النشاط الاقتصادي بسبب نقص الطلب المحلي والعالمي على السلع لغلاء ثمنها وضعف قدرتها التنافسية، ومن شانه أيضا الزيادة في تكاليف الإنتاج بسبب ارتفاع أسعار السلع الوسيطة الداخلة في العملية الإنتاجية مما يؤدي إلى كبح الآلة الإنتاجية وانخفاض الربحية لدى المؤسسات وكلّ هذا يؤثر بطبيعة الحال وبشكل آلي على الإنتاج الوطني ككل في صورة انخفاض في معدلات النمو للناتج المحلي الإجمالي.

والنموذج الأحسن من النماذج المقدرة هو عندما تكون عتبة التضخم مساوية ل $K = 10\%$ أين يكون معامل الارتباط في أعلى قيمة له $R^2 = 0{,}4758$ وقيمة $RSS = 0{,}9121$ في أدنى قيمة له، ما يوحي إلى القدرة التفسيرية للنموذج، وبالتالي يكون للنموذج دلالة إحصائية وقياسية واقتصادية كون أنّ التضخم يؤثر عكسا على النمو الاقتصادي.

III- الدراسة القياسية للعلاقة بين التضخم البطالة والنمو الاقتصادي في الجزائر

يهدف هذا الجزء إلى تحليل العلاقة الموجودة بين معدلات التضخم ومعدلات البطالة والنمو الاقتصادي، وهذا من خلال التعرف على خصائص السلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة ومن ثم تقدير المعادلات وإيجاد العلاقة في المدى الطويل.

تعتمد هذه الدراسة على سلاسل زمنية سنوية لكل من معدلات التضخم بالأرقام القياسية لأسعار الاستهلاك التي يدفعها المستهلكون، معدلات البطالة والناتج الداخلي الخام الذي يعبر عن النمو الاقتصادي

خلال الفترة الممتدة بين (1980-2011) في بياناتها على الإحصاءات المنشورة من قبل البنك العالمي وصندوق النقد الدوليين.

III-1 اختبار علاقات التكامل المتزامن

III-1-1 دراسة استقرارية السلاسل الزمنية: (درجة تكامل المتغيرات)

بما أن متغيرات النموذج عبارة عن سلاسل زمنية تمتد عبر الفترة 1980-2011، وحيث انه في الغالب إدخال السلاسل الزمنية في النموذج يفضي إلى نتائج مضللة كارتفاع قيمة معامل التحديد (R^2) حتى في ظل عدم وجود علاقة حقيقية ما بين المتغيرات، والذي يوصف بالانحدار الزائف (spurious régression)، لذلك لابد من التأكد من سكون هذه السلاسل الزمنية لكل متغير على حدا.

ولاختبار سكون السلاسل الزمنية للمتغيرات لابد من اختبار الجذور الوحدية، ولعل أهم هذه الاختبارات هما: ADF وPP، ويمكن توضيح هذه الاختبارات من خلال المعادلات التالية:

بالنسبة للناتج الداخلي الخام(GDP)

$$\Delta LNGDP_t = \phi LNGDP_{t-1} - \sum_{j=2}^{K} \rho_j LNGDP_{t-j+1} + \varepsilon_1$$

$$\Delta LNGDP_t = \phi LNGDP_{t-1} - \sum_{j=2}^{K} \rho_j LNGDP_{t-j+1} + c + \varepsilon_1$$

$$\Delta LNGDP_t = \phi LNGDP_{t-1} - \sum_{j=2}^{K} \rho_j LNGDP_{t-j+1} + c + bt + \varepsilon_1$$

بالنسبة لمعدل التضخم (INF)

$$\Delta INF_t = \phi_{t-1} - \sum_{j=2}^{K} \rho_j \Delta INF_{t-j+1} + \varepsilon_1$$

$$\Delta INF_t = \phi INF_{t-1} - \sum_{j=2}^{K} \rho_j \Delta INF_{t-j+1} + c + \varepsilon_1$$

$$\Delta INF_t = \phi INF_{t-1} - \sum_{j=2}^{K} \rho_j \Delta INF_{t-j+1} + c + bt + \varepsilon_1$$

بالنسبة للوغاريتم معدل التضخم (INF)

$$\Delta LNINF_t = \phi LNINF_{t-1} - \sum_{j=2}^{K} \rho_j \Delta LNINF_{t-j+1} + \varepsilon_1$$

$$\Delta LNINF_t = \phi LNINF_{t-1} - \sum_{j=2}^{K} \rho_j \Delta LNINF_{t-j+1} + c + \varepsilon_1$$

$$\Delta LNINF_t = \phi LNINF_{t-1} - \sum_{j=2}^{K} \rho_j \Delta LNINF_{t-j+1} + c + bt + \varepsilon_1$$

بالنسبة لمعدل البطالة (UNE)

$$\Delta UNE_t = \phi UNE_{t-1} - \sum_{j=2}^{K} \rho_j \Delta UNE_{t-j+1} + \varepsilon_1$$

$$\Delta UNE_t = \phi UNE_{t-1} - \sum_{j=2}^{K} \rho_j \Delta UNE_{t-j+1} + c + \varepsilon_1$$

$$\Delta UNE_t = \phi UNE_{t-1} - \sum_{j=2}^{K} \rho_j \Delta UNE_{t-j+1} + c + bt + \varepsilon_1$$

بالنسبة للوغاريتم معدل البطالة (LNUNE)

$$\Delta LNUNE_t = \phi LNUNE_{t-1} - \sum_{j=2}^{K} \rho_j \Delta LNUNE_{t-j+1} + \varepsilon_1$$

$$\Delta LNUNE_t = \phi LNUNE_{t-1} - \sum_{j=2}^{K} \rho_j \Delta LNUNE_{t-j+1} + c + \varepsilon_1$$

$$\Delta UNE_t = \phi UNE_{t-1} - \sum_{j=2}^{K} \rho_j \Delta UNE_{t-j+1} + c + bt + \varepsilon_1$$

الفرضية العديمة H0 :

$\phi = 0$

الفرضية البديلة H1 :

$\phi < 0$

حيث تمثل (Δ) الفروق الأولى للسلاسل الزمنية للنماذج محل الدراسة، ويتم اختبار فرض العدم بان المعلمة (ϕ=0) أي وجود جذور وحدية في السلسلة الزمنية أي أنها غير ساكنة، وإذا كانت معنوية واقل من الصفر (ϕ<0) فإننا نقبل الفرضية البديلة بعدم وجود جذور وحدية، وبالتالي فالسلسلة الزمنية ساكنة ومستقرة.

بطريقة المربعات الصغرى يتم تقدير ϕ في النماذج الثلاثة فنحصل على t_{cal} التي تخضع لتوزيع ستودنت، فإذا كانت t_{cal} اصغر من إحصائية ستودنت الجدولية فإننا نقبل الفرضية العديمة ويعني ذلك وجود جذور

وحدية، وبالتالي عدم استقرار السلسلة الزمنية، والعكس إذا كانت قيمة t_{cal} اكبر من إحصائية ستودنت الجدولية فإننا نرفض الفرضية العديمة ونقبل الفرضية البديلة أي عدم وجود جذور وحدية وبالتالي استقرار السلسلة الزمنية.

الجدول رقم (10): نتائج اختبار ADF عند المستوى للمتغيرات

المتغيرات	t_{tab}	t_{cal}		
		%1	%5	%10
LNGDP	2.394863	-2.644302	-1.952473	-1.610211
INF	-1.194583	-2.641672	-1.952066	-1.610400
LNINF	-1.038820	-2.644302	-1.952473	-1.610211
UNE	-0.563473	-2.644302	-1.952473	-1.610211
LNUNE	-0.551323	-2.644302	-1.952473	-1.610211

المرجع: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الملحق (04)

الجدول رقم (11): نتائج اختبار ADF عند الفروق الأولى للمتغيرات

المتغيرات	t_{tab}	t_{cal}		
		%1	%5	%10
LNGDP	-3.187002	-3.670170	-2.963972	-2.621007
INF	-4.803926	-4.296729	-3.568379	-3.218382
LNINF	-7.741692	-4.296729	-3.568379	-3.218382
UNE	-3.311518	-2.644302	-1.952473	-1.610211
LNUNE	-4.445993	-4.296729	-3.568379	-3.218382

المرجع: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الملحق (04)

الجدول رقم (12): نتائج اختبار PP عند المستوى للمتغيرات

المتغيرات	t_{tab}	t_{cal}		
		%1	%5	%10
LNGDP	4.628223	-2.641672	-1.952066	-1.610400
INF	-1.251046	-2.641672	-1.952066	-1.610400
LNINF	-1.032834	-2.641672	-1.952066	-1.610400
UNE	-0.605323	-2.641672	-1.952066	-1.610400
LNUNE	-0.596735	-2.641672	-1.950266	-1.610400

المرجع: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الملحق (04)

الجدول رقم (13): نتائج اختبار PP عند الفروق الأولى للمتغيرات

المتغيرات	t_{tab}	t_{cal}		
		%1	%5	%10
LNGDP	-3.151691	-3.670170	-2.963972	-2.621007
INF	-4.825479	-4.296729	-3.568379	-3.218382
LNINF	-7.741692	-4.296729	-3.568379	-3.218382
UNE	-3.220014	-2.644302	-1.952473	-1.610211
LNUNE	-4.417465	-4.296729	-3.568379	-3.218382

المرجع: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الملحق (04)

مما سبق ومن خلال اختبارات ADF وPP للسلاسل (INF، LNINF، UNE، LNUNE، LNGDP) أثبتت لنا أن هذه المتغيرات غير مستقرة كلها عند المستوي (level) أي بها جذور وحدية واستقرت عند التفاضل الأول، ونقول أن السلسة الزمنية: INF، LNINF، UNE، LNUNE، LNGDP متكاملة من الدرجة الأولى.

وبالتالي السلاسل الزمنية (INF، LNINF، UNE، LNUNE،LNGDP) مستقرة ومتكاملة من الدرجة الأولى I(1)، وبما أن هذه المتغيرات متكاملة من نفس الدرجة فانه يمكن إجراء اختبار التكامل المتزامن.

III-1-2 دراسة اتجاه العلاقات السببية بين التضخم والبطالة والنمو الاقتصادي

سنقوم بتحديد اتجاه التأثير بين مختلف المتغيرات من خلال اختبار العلاقات السببية وذلك باستخدام طريقة Granger، وأما نتائج الاختبار فهي كما يلي:

1- اتجاه العلاقة السببية بين التضخم والبطالة

بتطبيق منهجية غرانجر لاختبار العلاقة السببية على معدل البطالة ومعدلات التضخم، تحصلنا على النتائج التالية عند درجة إبطاء (P=1):

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 09/29/13 Time: 19:32
Sample: 1980 2011
Lags: 1

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
LNUNE does not Granger Cause LNINF	31	0.29932	0.5886
LNINF does not Granger Cause LNUNE		8.31044	0.0075

المرجع: من إعداد الطالب.

باختبار معنوية هذا النموذج عن طريق إحصائية فيشر ($F_{cal} = 8.31044$) وجدنا أن هناك علاقة سببية في اتجاه وحيد من التضخم إلى معدلات البطالة بدرجة معنوية 5%، والعلاقة العكسية غير محققة لان إحصائية فيشر ($F_{cal} = 0.29932$) ليست معنوية عند درجة معنوية 5%.

2- اتجاه العلاقة السببية بين النمو الاقتصادي والبطالة

بتطبيق منهجية غرانجر لاختبار العلاقة السببية على معدل البطالة ومعدلات التضخم، تحصلنا على النتائج التالية عند درجة إبطاء (P=2):

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 09/29/13 Time: 19:38
Sample: 1980 2011
Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
UNE does not Granger Cause LNGDP	30	0.63058	0.5405
LNGDP does not Granger Cause UNE		5.24106	0.0126

المرجع: من إعداد الطالب.

باختبار معنوية هذا النموذج عن طريق إحصائية فيشر($F_{cal} = 5.24106$) وجدنا ان هناك علاقة سببية في اتجاه وحيد من الناتج الداخلي الخام إلى معدلات البطالة بدرجة معنوية 5%، والعلاقة العكسية غير محققة لان إحصائية فيشر ($F_{cal} = 0.63058$) ليست معنوية عند درجة معنوية 5%.

3- اتجاه العلاقة السببية بين النمو الاقتصادي والتضخم

بتطبيق منهجية غرانجر لاختبار العلاقة السببية على معدل البطالة ومعدلات التضخم، تحصلنا على النتائج التالية عند درجة إبطاء (P=1):

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 09/29/13 Time: 19:37
Sample: 1980 2011
Lags: 1

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
INF does not Granger Cause LNGDP	31	5.02537	0.0331
LNGDP does not Granger Cause INF		0.67301	0.4189

المرجع: من إعداد الطالب.

باختبار معنوية هذا النموذج عن طريق إحصائية فيشر($F_{cal} = 5.02537$) وجدنا أن هناك علاقة سببية في اتجاه وحيد من التضخم إلى الناتج الداخلي الخام بدرجة معنوية 5%، والعلاقة العكسية غير محققة لان إحصائية فيشر ($F_{cal} = 0.67301$) ليست معنوية عند درجة معنوية 5%.

بما أن هناك علاقة سببية بين كل من النمو الاقتصادي والبطالة وبين البطالة والتضخم وبين التضخم والنمو الاقتصادي في اتجاه واحد، وبما أن هذه المتغيرات متكاملة من نفس الدرجة فانه يمكن إجراء اختبار التكامل المتزامن.

III-2 اختبار التكامل المتزامن

في هذه المرحلة سنقوم باختبار التكامل المتزامن باستخدام منهجية granger&engle واختبار johansen للبحث عن إمكانية وجود علاقة تكامل متزامن بين المتغيرات في المدى الطويل.

III-2-1 منهجية (إنجل – غرانجر) Engle – Granger

باستخدام منهجية granger&engle يقوم مفهوم التكامل المشترك على انه إذا كان مستوى متغيرات النموذج غير مستقر أي أنها متكاملة من الدرجة الأولى، وإذا أمكن الحصول على سلسلة بواقي من هذه المتغيرات تتصف بالسكون أي متكاملة من الدرجة الصفر I(0)، فانه في هذه الحالة تصبح المتغيرات آنيا متكاملة من نفس الرتبة، وبالتالي فانه يمكن استخدام مستوى المتغيرات في الانحدار، ولا يكون الانحدار في هذه الحالة زائفا.

ويتم استخراج سلسلة البواقي من النماذج المختلفة للدراسة عن طريق تقدير علاقات المدى الطويل بواسطة طريقة المربعات الصغرى العادية كالتالي:

1- العلاقة بين التضخم والبطالة

$$LNUNE_t = \alpha + \beta LNINF_t + \varepsilon_t$$

وباستخدام برنامج Eviews تحصلنا على النتائج التالية:

Dependent Variable: LNUNE
Method: Least Squares
Date: 09/30/13 Time: 13:57
Sample: 1980 2011
Included observations: 32

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	2.879493	0.129859	22.17401	0.0000
LNINF	0.027549	0.061105	0.450852	0.6553

R-squared	0.006730	Mean dependent var	2.931434
Adjusted R-squared	-0.026379	S.D. dependent var	0.334597
S.E. of regression	0.338981	Akaike info criterion	0.734718
Sum squared resid	3.447249	Schwarz criterion	0.826326
Log likelihood	-9.755484	Hannan-Quinn criter.	0.765083
F-statistic	0.203267	Durbin-Watson stat	0.098164
Prob(F-statistic)	0.655338		

المرجع: من إعداد الطالب.

$$LNUNE_t = 2.879493 + 0.027549 LNINF_t + \varepsilon_t$$

نتحصل على سلسلة البواقي كالتالي:

$$\varepsilon_t = LNUNE_t - 2.879493 - 0.027549LNINF_t$$

وباختبار سلسلة البواقي نحصل على النتائج التالية:

الجدول رقم (14):نتائج اختبار ADF وPP لسلسلة البواقي عند المستوى

الاختبار	t_{tab}	t_{cal}		
		%1	%5	%10
ADF	-1.595732	-2.647120	-1.952910	-1.610011
PP	-0.772359	-2.641672	-1.952066	-1.610400

المرجع: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الملحق (05)

من خلال اختبارات ADF وPP للسلسة البواقي أثبتت لنا أنها غير مستقرة عند المستوي (level) أي بها جذور وحدية.

2- العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة

$$LNGDP_t = \alpha + \beta UNE_t + \varepsilon_t$$

وباستخدام برنامج Eviews تحصلنا على النتائج التالية:

Dependent Variable: LNGDP
Method: Least Squares
Date: 09/30/13 Time: 15:33
Sample: 1980 2011
Included observations: 32

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	24.93171	0.136591	182.5281	0.0000
UNE	-0.012674	0.006611	-1.917117	0.0648

R-squared	0.109140	Mean dependent var	24.68144
Adjusted R-squared	0.079445	S.D. dependent var	0.236920
S.E. of regression	0.227314	Akaike info criterion	-0.064507
Sum squared resid	1.550151	Schwarz criterion	0.027102
Log likelihood	3.032104	Hannan-Quinn criter.	-0.034141
F-statistic	3.675339	Durbin-Watson stat	0.024997
Prob(F-statistic)	0.064790		

المرجع: من إعداد الطالب.

$$LNGDP_t = 25.55776 - 0.298938LNUNE_t + \varepsilon_t$$

$$\varepsilon_t = LNGDP_t - 25.55776 + 0.298938LNUNE_t$$

وباختبار سلسلة البواقي نحصل على النتائج التالية:

الجدول رقم (15):نتائج اختبار ADF وPP لسلسلة البواقي عند المستوى

الاختبار	t_{tab}	t_{cal}		
		%1	%5	%10
ADF	-1.663314	-2.641672	-1.952066	-1.610400
PP	-1.462309	-2.641672	-1.952066	-1.610400

المرجع: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الملحق (06)

من خلال اختبارات ADF وPP للسلسة البواقي أثبتت لنا أنها غير مستقرة عند المستوي (level) أي بها جذور وحدية.

3- العلاقة بين النمو الاقتصادي والتضخم

$$LNGDP_t = \alpha + \beta INF_t + \varepsilon_t$$

وباستخدام برنامج Eviews تحصلنا على النتائج التالية:

Dependent Variable: LNGDP
Method: Least Squares
Date: 09/30/13 Time: 15:28
Sample: 1980 2011
Included observations: 32

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	24.80380	0.056991	435.2210	0.0000
INF	-0.012370	0.004319	-2.864329	0.0076

R-squared	0.214750	Mean dependent var	24.68144
Adjusted R-squared	0.188575	S.D. dependent var	0.236920
S.E. of regression	0.213415	Akaike info criterion	-0.190691
Sum squared resid	1.366384	Schwarz criterion	-0.099082
Log likelihood	5.051054	Hannan-Quinn criter.	-0.160325
F-statistic	8.204381	Durbin-Watson stat	0.117205
Prob(F-statistic)	0.007559		

المرجع: من إعداد الطالب.

$$LNGDP_t = 24.80380 - 0.012370INF_t + \varepsilon_t$$

$$\varepsilon_t = LNGDP_t - 24.80380 + 0.012370INF_t$$

وباختبار سلسلة البواقي نحصل على النتائج التالية:

الجدول رقم (16): نتائج اختبار ADF وPP لسلسلة البواقي عند المستوى

الاختبار	t_{tab}	t_{cal}		
		%1	%5	%10
ADF	-1.144083	-2.641672	-1.952066	-1.610400
PP	-1.228048	-2.641672	-1.952066	-1.610400

المرجع: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الملحق (07)

من خلال اختبارات ADF وPP للسلسة البواقي أثبتت لنا أنها غير مستقرة عند المستوي (level) أي بها جذور وحدية.

من خلال اختبارات ADF وPP لسلسلة البواقي للنماذج المختلفة توصلنا إلى انه لا يوجد تكامل مشترك ما بين المتغيرات محل الدراسة وهذا يعني أنه لا توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين معدلات البطالة ومعدلات النمو الاقتصادي ومعدلات التضخم في الجزائر، طالما أن هذا الاختبار لم يتحقق لا يمكن المرور إلى نموذج تصحيح الخطأ الذي يهتم بالعلاقات التوازنية القصيرة الأجل.

III-2-2 اختبار جوهانسن (Johansen) للتكامل المتزامن

يتفوق هذا الاختبار على اختبار انجل غرانجر للتكامل المشترك ، نظرا لأنه يتناسب مع العينات صغيرة الحجم، والاهم من ذلك أن هذا الاختبار يكشف عن ما إذا كان هناك تكاملا مشتركا فريدا، أي يتحقق التكامل المشترك فقط في حالة انحدار المتغير التابع على المتغيرات المستقلة، وهذا له أهميته في نظرية التكامل المشترك، حيث تشير إلى انه في حالة عدم وجود تكامل مشترك فريد، فإن العلاقة التوازنية بين المتغيرات تظل مثارا للشك والتساؤل.

يتم اختبار وجود توازن طويل الأجل بين السلسلتين المستقرتين ومن نفس الرتبة على الرغم من وجود اختلال في الأجل القصير، من خلال اختبار التكامل المشترك بين المتغيرات باستخدام منهجية (جوهانسن، Johansen) و(جوهانسن – جوسليوس، Johansen and Juselius) المستخدمة في النماذج التي تتكون من أكثر من متغيرين، والتي تعتبر أفضل حتى في حالة وجود متغيرين فقط ؛ لأنها تسمح بالأثر المتبادل بين المتغيرات موضع الدراسة، ويفترض أنها غير موجودة في منهجية (إنجل – غرانجر، Engle – Granger) ذات الخطوتين[1].

1 - يوسفات علي، "مرجع سبق ذكره"، ص 9.

وباستعمال طريقة Johansen توصلنا فقط إلى إمكانية وجود علاقة تكامل متزامن مابين التضخم والنمو الاقتصادي عند مستوى معنوية 5%، وكانت النتائج المتحصل عليها باستخدام برنامج Eviews كالتالي:

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.353505	15.78035	12.32090	0.0127
At most 1	0.085906	2.694653	4.129906	0.1190

Trace test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.353505	13.08570	11.22480	0.0233
At most 1	0.085906	2.694653	4.129906	0.1190

Max-eigenvalue test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

المرجع: من اعداد الطالب.

من الجدول اعلاه نلاحظ قيمة λ_{trace} وλ_{max} اكبر من القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5% وبالتالي نقبل الفرضية العدمية القائلة بوجود علاقة واحدة للتكامل المتزامن ومنه نسلم بوجود علاقة تكامل متزامن بين التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر.

III-3 نموذج تصحيح الخطأ ECM

بما أن جوهانسن اثبت وجود متجه واحد (علاقة في اتجاه واحد) وتكامل متزامن بين المتغيرات التضخم والنمو الاقتصادي، نمر إلى نموذج (ECM) الذي يعتبر الأكثر ملائمة لتقدير العلاقة بينهما.

ويمكننا أن نقدر نموذج لتصحيح الأخطاء كالتالي:

Error Correction:	D(LNGDP)	D(INF)
CointEq1	0.000864	0.117452
	(0.00036)	(0.10986)
	[2.37259]	[1.06907]
D(LNGDP(-1))	0.484128	-125.9411
	(0.17023)	(51.3393)
	[2.84391]	[-2.45311]
D(LNGDP(-2))	-0.150613	62.08787
	(0.18531)	(55.8849)
	[-0.81278]	[1.11100]
D(INF(-1))	0.000180	0.085228
	(0.00059)	(0.17714)
	[0.30654]	[0.48114]
D(INF(-2))	-0.001497	-0.119219
	(0.00058)	(0.17415)
	[-2.59167]	[-0.68458]
R-squared	0.444522	0.239304
Adj. R-squared	0.351942	0.112522
Sum sq. resids	0.008102	736.9104
S.E. equation	0.018374	5.541173
F-statistic	4.801503	1.887516
Log likelihood	77.50302	-88.05919
Akaike AIC	-5.000208	6.417875
Schwarz SC	-4.764468	6.653616
Mean dependent	0.025551	-0.071414
S.D. dependent	0.022824	5.881970
Determinant resid covariance (dof adj.)		0.010313
Determinant resid covariance		0.007063
Log likelihood		-10.48226
Akaike information criterion		1.550500
Schwarz criterion		2.116278

المرجع: من إعداد الطالب

من الجدول أعلاه، يمكن القول أن التغيرات في INF تساعد في تفسير التغيرات التي تحدث في GDP، أي أن معدلات التضخم تأثر في معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر، لان قيمة F المحسوبة (4.80) لها معنوية إحصائية عند مستوى معنوية 5%، في حين أن التغيرات في معدلات النمو الاقتصادي ليس لها أي تأثير على التغيرات في النمو الاقتصادي لان القيمة المحسوبة لـــــ F (1.88) ليس لها معنوية عند مستوى 5%، ومنه توجد علاقة سببية ذات اتجاه واحد من INF نحو GDP في المدى القصير.

كما نلاحظ من الجدول أن حد تصحيح الخطأ في معادلة GDP له معنوية إحصائية عند مستوى معنوية 5%، لان قيمة t المحسوبة (2.37) اكبر من قيمتها الجدولية، وهذا يعني أن حد تصحيح الخطأ يساعد في تفسير التغيرات التي تحدث في GDP، أما حد تصحيح الخطأ في معادلة INF ليس له معنوية إحصائية عند

مستوى معنوية 5%، لان قيمة t المحسوبة (1.06) اصغر من قيمتها الجدولية، وهذا يعني أن حد تصحيح الخطأ لا يساعد في تفسير التغيرات التي تحدث في INF ، ويعني هذا وجود علاقة سببية ذات اتجاه واحد من INF نحو GDP في المدى الطويل.

كما يظهر من النتائج أن 0.08% من انحراف الناتج الداخلي الخام عن مستوى التوازن في المدى الطويل سيتم تصحيحه كل عام.

خاتمة الفصل:

إن اطلاعنا على النظرية الاقتصادية سمح لنا بتحديد العلاقة الموجودة ما بين التضخم والبطالة والنمو الاقتصادي محاولين بذلك صياغتها على الاقتصاد الجزائري بما توفر لدينا من معطيات وإحصائيات.

في بداية الأمر قمنا بتقدير نماذج قياسية للعلاقة الموجودة ما بين هذه المتغيرات وذلك كما أتت به النظرية الاقتصادية، وتتمثل هذه النماذج في: منحنى فيلبس للعلاقة ما بين التضخم والبطالة، قانون اكيون للعلاقة ما بين البطالة والنمو الاقتصادي ونموذج خان وصنهاجي للعلاقة ما بين النمو الاقتصادي والتضخم، فبالنسبة لمنحنى فلبس توصلنا إلى أن المفاضلة ما بين التضخم والبطالة لا يمكن تحقيقها على الاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة (1980-2011) التي تميزت بعدة تناقضات من الناحية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية حتى بإدخال متغير التوقعات التضخمية، وفيما يخص قانون أكيون فوجدنا أن البطالة في الجزائر ترتبط بالنمو الاقتصادي بعلاقة عكسية ولكن هذا الارتباط كان ضعيفا نسبيا كون أن البطالة ترتبط بعوامل أخرى غير النمو الاقتصادي، أما لنموذج خان وصنهاجي الذي يحدد لنا عتبة التضخم وجدنا أن النمو الاقتصادي في الجزائر يتأثر بالتضخم ابتداءا من معدل 6% ويكون تأثير التضخم سلبيا على النشاط الاقتصادي.

أما الدراسة القياسية التي استعملنا فيها منهجية التكامل المتزامن من خلال بناء نموذج قياسي للتعرف على العلاقة ما بين التضخم والبطالة والنمو الاقتصادي في المدى الطويل وبعد إجراء اختبار الجذور الوحدوية والعلاقات السببية وباستعمالنا منهجية granger-Angel توصلنا إلى عدم وجود علاقة تكامل متزامن ما بين متغيرات الدراسة، بعدها استعنا بطريقة Johansen فتوصلنا إلى وجود علاقة تكامل متزامن واحدة من التضخم باتجاه النمو الاقتصادي وهي علاقة عكسية، ومن خلال معادلة ECM اتضح أن سلوك المتغير التابع المستقل يستغرق فترة واحدة حتى يصل إلى وضع التوازن في الأجل الطويل.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة:

تعتبر البطالة والتضخم من المشاكل الأساسية على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي التي تعاني منها كافة الدول، آخذة حيزا كبيرا من أفكار واهتمامات وجهود الاقتصاديين والسياسيين وبرامجهم الهادفة لمعالجتها، من هذا المنطلق حاولنا الإجابة على بعض التساؤلات واختبار الفرضيات وفقا لمنهجية تحليلية قياسية للعلاقة الموجودة ما بين التضخم والبطالة والنمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة 1980-2011، حيث نجد أن الجزائر اعتمدت خلال هذه الفترة على العديد من الإصلاحات الاقتصادية بمعية صندوق النقد الدولي والبنك العالمي وغيرت العديد من المتغيرات الاقتصادية التي أثرت بأشكال مختلفة على مستويات التضخم والبطالة والنمو الاقتصادي.

وللإلمام بمختلف جوانب هذه الظواهر وللوصول إلى أهداف الدراسة من خلال الإجابة على الإشكالية، استوجب منا الأمر تقديم الإطار العام لظاهرة التضخم والبطالة والنمو الاقتصادي ومحاولة تحليلها في الاقتصاد الجزائري وتتبع مسارها ومحاولة بناء نماذج قياسية للعلاقة الموجودة ما بين التضخم والبطالة والنمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة.

وفيما يلي أهم النتائج والاقتراحات المتوصل إليها من خلال هذه الدراسة.

1- النتائج

بعد دراستنا هذا الموضوع والوقوف عند مختلف الجوانب التي تشكل أهم معالمه توصلنا إلى النتائج التالية:

- إن ظاهرة البطالة والتضخم ظاهرة معقدة وتحمل في طياتها العديد من الآثار السلبية تنعكس على الوضع الاقتصادي والاجتماعي للبلد، وأن استمرارها وعدم الاهتمام بها يزيد من حدتها مما ينجر عنها تبعات خطيرة على المجتمع.

- أسهمت العوامل الداخلية والخارجية الاختلالات الهيكلية في بنيان الاقتصاد الوطني في توفير بيئة ملائمة ساهمت في تنامي الضغوط التضخمية وتفشي ظاهرة البطالة.

- إن الجزائر أخذت على عاتقها بعض الإصلاحات خلال مرحلة تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي لعلاج الاختلالات الداخلية والخارجية، وبالرغم من تراجع معدلات التضخم خلال فترة الإصلاحات خاصة سنة 2000 التي شهدت ادنى نسبة له قدرت بـــــ 0.34% إلا أننا نجد على اثر تلك الإصلاحات آثار

سلبية شملت النواحي الاقتصادية والاجتماعية حيث تفاقمت مشكلة البطالة مما يعني أن الإصلاحات الاقتصادية كان لها اثر سلبي على مستوى التشغيل والبطالة حيث وصل معدل البطالة سنة 2000 إلى 29,50%.

- توصلنا من خلال الدراسة القياسية أن معدلات النمو الاقتصادي لها أثر ايجابي على العمالة في الجزائر وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.

- استنتج Okun أن معدل النمو الربع السنوي للناتج المحلي الإجمالي يزداد بوحدة واحدة، ينخفض معدل النمو الربع سنوي للبطالة بمقدار 3 %، وهذا لا يتماشى مع نتائج دراستنا إذ نجد في الاقتصاد الجزائري ككل أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي إذا زاد بوحدة واحدة (1%)، سينخفض معدل التغير السنوي للبطالة بمقدار(0,31 %)، وعلى الرغم من ذلك فان الفرضية الخامسة حيث أن هناك علاقة سببية ذات اتجاه واحد من النمو الاقتصادي إلى البطالة.

- إن معدلات التضخم تحت مستوى 6% لا يوجد لديها تأثير كبير على النمو الاقتصادي أما معدلات التضخم أعلى من 6% فلها تأثير سلبي كبير على النمو الاقتصادي في الجزائر كما تم إثبات أن هناك علاقة سببية ذات اتجاه واحد من التضخم إلى النمو الاقتصادي وهذا ما يثبت صحة الفرضية الرابعة.

- لا توجد علاقة واضحة ما بين معدل البطالة والتضخم في الجزائر في الآجل الطويل وبالتالي لا تأثر التغيرات في معدلات البطالة على معدلات التضخم وبالتالي عدم تحقق أفكار فيليبس على الاقتصاد الجزائري، ولهذا نرفض الفرضية الثالثة.

وجود تكامل متزامن ما بين التضخم والنمو الاقتصادي بطريقة johanssen وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.

2-التوصيات و الاقتراحات

على ضوء النتائج المتوصل إليها من خلال هذا البحث ارتأينا أن نقدم بعض الاقتراحات والتوصيات التالية:

- العمل على توفير قاعدة بيانات وإحصاءات دقيقة عن سوق العمل وتوحيد مصادر الإحصائيات الرسمية بإسنادها إلى هيئة رسمية واحدة.

- يجب على بنك الجزائر المحافظة على قيمة العملة الوطنية في ظل مرونة سعر الصرف للتأثير على التوقعات التضخمية.

- ضرورة إعطاء الأهمية الكافية للدراسات القياسية والتحليلية لمختلف الظواهر الاقتصادية بإنشاء مخابر خاصة وأخذ نتائجها بمحمل الجد مع محاولة تطوير وسائل التحليل القياسي من جانبنا.

- ضرورة محاربة الانعكاسات الخطيرة لظاهرة التضخم ومحاولة القضاء على مظاهر الفساد الإداري كالرشوة والبيروقراطية.

- قيام السلطات الحكومية المختصة بتقييم ومراجعة برنامج الإصلاحات الاقتصادية ومعالجة النقائص المصاحبة لهذه المواضيع.

3-آفاق البحث

من خلال هذه الدراسة رأينا أن هناك العديد من الموضوعات تناولتها الدراسة بصفة مختصرة بما يخدم موضوع الدراسة، غير أن هذه المواضيع تعد نقطة انطلاق لدراسات جديدة ومن أهم تلك الموضوعات:

- تحليل السلسلة الزمنية لمعدلات التضخم باقتراح نموذج انحدار ذاتي مشروط بعدم تجانس التباين للأخطاء GARCH.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

الكتب

1- غازي حسين عناية، "التضخم المالي"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2006.

2- السيد محمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا، "النظرية الاقتصادية الكلية "، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008.

3- بلعزوز بن علي، "محاضرات في النظريات والسياسات النقدية "، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون- الجزائر، ط2، 2006.

4- زينب عوض الله، أسامة محمد الفولي، "أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي"، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت- لبنان، 2003.

5- أسامة محمد الفولي، مجدي محمد شهاب، "مبادئ النقود والبنوك"، دار الجامعة الجديدة للنشر، 1999.

6- خالد أحمد سليمان شيكة، "التضخم وأثره على الدين"، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ط1، 2008.

7- وضاح نجيب رجب، "التضخم والكساد"، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2010.

8- رمزي زكي، "التضخم في العالم العربي"، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1986.

9- السيد محمد السريتي، محمد علي عبد الوهاب نجا، "النظرية الاقتصادية الكلية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.

10- وضاح نجيب رجب، "التضخم والكساد"، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2011.

11- شافعي محمد زكي، "مقدمة في النقود والبنوك"، دار النهضة العربية- القاهرة، 1996.

12- بسام الحجار عبد الله رزق، "الاقتصاد الكلي"، دار المنهل اللبناني، ط1، 2010.

13- محمود حسين الوادي، كاظم جاسم العيساوي، "الاقتصاد الكلي"، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطبع، عمان- الاردن، ط1، 2007.

14- رحيم حسين، "النقد والسياسة النقدية في إطار الفكريين الإسلامي والضريبي"، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، ط1، 2006.

15- علي عبد الوهاب نجا، "مشكلة البطالة"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005.

16- رمزي زكي، "الاقتصاد السياسي للبطالة"، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1998.

17- زكي رمزي، "الاقتصاد السياسي للبطالة"، عالم المعرفة، الكويت، 1998.

18- بسام الحجار، عبد الله رزق، "الاقتصاد الكلي"، دار المنهل اللبناني، بيروت، ط1، 2010.

19- مدحت القريشي، "اقتصاديات العمل"، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2007.

20- جمال حسين أحمد عيسى السرامنة، "البطالة وعلاجها"، اليمامة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط1، 2000.

21- خالد واصف الوزني وآخرون، "مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق"، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، ط 9، 2008.

22- مجيد علي حسين، عفاف عبد الجبار سعيد، "مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي"، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2004.

23- صلاح محمد عبد الحميد، "أزمة البطالة دراسة مقارنة (مصر، السعودية، الكويت)"، مطبعة النيل العربية للنشر والتوزيع، مصر، ط1، 2011.

24- محمد علاء الدين عبد القادر، "البطالة"، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2003.

25- هوشيار معروف، "تحليل الاقتصاد الكلي"، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2005.

26- وليد عبد الحميد عايب، "الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي"، مكتبة حسن المصرية، بيروت- لبنان، ط1، 2010.

27- محمد عبد العزيز عجيمة، إيمان عطية ناصف، علي عبد الوهاب نجا، "التنمية الاقتصادية-دراسة نظرية وتطبيقية"، الدار الجامعية الإبراهيمية-مصر 2006.

28- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، "اتجاهات حديثة في التنمية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.

29- محمد مدحت مصطفى، "النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية"، مصر، 1999.

30- حسين فليح خلف، "التنمية والتخطيط الاقتصادي"، دارا الكتاب العلمي، عمان، الأردن، 2006.

31- بريش السعيد، "الاقتصاد الكلي"، دار العلوم للنشر التوزيع، الجزائر 2007.

32- محمد عبد العزيز عجمية وآخرين، " التنمية الاقتصادية دراسات نظرية و تطبيقية"، الجامعية- الاسكندريية، 2006.

33- شعباني اسماعيل، " مقدمة في اقتصاد التنمية"، دار هومة، الجزائر، 1997.

34- مدحت القريشي، "التنمية الاقتصادية"، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن- عمان، ط1، 2007.

35- محمد صالح تركي القريشي، "علم اقتصاد التنمية"، إثراء للنشر والتوزيع، ط1، 2010.

36- محمد صالح تركي القريشي، "علم الاقتصاد التنمية"، إثراء للنشر والتوزيع، الشارقة، الأردن، ط1، 2010.

37- عجمية محمد عبد العزيز، الليتي محمد علي، "التنمية الاقتصادية، نظريات، سياسيتها"، الدار الجامعية، مصر، 2004.

38- محمد بلقاسم حسن بهلول، "سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، الجزء الأول.

39- حاكمي بوحفص، "مسيرة الاقتصاد الجزائري وأثرها على النمو الاقتصادي"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 32، جانفي 2007.

40- وليد إسماعيل السيفو، أحمد محمد مشعل، "الاقتصاد القياسي التحليلي بين النظرية والتطبيق"، دار المجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2003.

41- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، "الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق"، الدار الجامعية، الإسكندرية- مصر، 2005.

42- حسين علي بخيت، سحر فتح الله، "الاقتصاد القياسي"، دار البازوري، عمان- الأردن، 2007.

43- شيخي محمد، "طرق الاقتصاد القياسي"، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن- عمان، ط1، 2012.

الرسائل العلمية

1- أحمد محمد صالح جلال، "دور السياسة النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية- دراسة لجمهورية اليمنية 1990-2003"، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2005-2006.

2- بن بوزيان جازية، "التضخم الركودي في الجزائر"- دراسة قياسية"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، السنة الجامعية 2006/2005.

3- بودخدخ كريمة، "اثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي-دراسة حالة الجزائر 2001-2009"، مذكرة ماجستير في علوم التسيير تخصص: نقود ومالية، جامعة دالي ابراهيم-الجزائر، 2010/2009.

4- بوصافي كمال، "دور البطالة الظرفية والبطالة البنيوية في الجزائر خلال المرحلة الاستقلالية"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الدولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006.

5- دراوسي مسعود، "السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي- حالة الجزائر 1990-2000"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة، جامعة الجزائر، 2006/2005.

6- سعيد هتهات، "دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة البطالة في الجزائر"،رسالة ماجستير، جامعة ورقلة، 2006/2005.

7- سليم عقون، "قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة، دراسة قياسية تحليلية، حالة الجزائر"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص تقنيات كمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2010/2009..

8- عبد الله منصوري، "السياسات النقدية والجبائية لمواجهة انخفاض كبير في الصادرات"، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه الدولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2007/2006.

9- فطيمة حفيظ، "الاصلاحات الاقتصادية واشكالية النمو الاقتصادي في دول المغرب العربي (الجزائر، تونس والمغرب)"، اطروحة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية – اقتصاد التنمية، جامعة باتنة، 2011/2010.

10- قنيدرة سمية، "دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة، دراسة ميدانية بولاية قسنطينة"، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، فرع الموارد البشرية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2010/2009.

11- كيفاني شهيدة، "التنمية الاقتصادية والحماية الاجتماعية- مع دراسة خاصة للحماية الصحية في الجزائر"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان 2007/2006.

12- مراد عبد القادر، "دراسة أثر المتغيرات النقدية على سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار"، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة- الجزائر، 2011/2010.

13- مصطفى بن ساحة، " أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر- دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة "، مذكرة نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص تجارة دولية – جامعة غرداية 2011/2010.

14- هلال عبد السلام، "دراسة تحليلية وتنبؤية على المدى القصير لحالة التضخم في الجزائر"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، اقتصاد كمي، جامعة الجزائر، 2006/2005.

15- غزوي سليمة، "دراسة قياسية لمشكل البطالة في الجزائر"، رسالة ماجستير، جامعة تلمسان، 2009/2008.

المجلات والملتقيات

1- البشير عبد الكريم، "دعم البحث والتطوير في المؤسسات كاداة لتحقيق الميزة التنافسية –تحليل نظري وميداني"، ملتقى دولي حول المؤسسة الاقتصادية الجزائرية والابتكار، جامعة قالمة، الجزائر.

2- جلال شيخ العيد، عيسى بهدي، "قياس أثر النمو الاقتصادي على معدلات البطالة في الأراضي الفلسطينية 1996-2011"، مجلة الباحث، عدد 11، 2012.

3- حاكمي بوحفص، "البطالة بين التحدّي والاحتواء- دراسة حالة الجزائر"، مجلة الاقتصاد والمجتمع- العدد 2010/6.

4- حاكمي بوحفص، "مسيرة الاقتصاد الجزائري وأثرها على النمو الاقتصادي"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 32، جانفي 2007.

5- دادان عبد الغني، بن طجين محمد عبد الرحمان، "دراسة قياسية لمعدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1970-2008"، جامعة ورقلة، الجزائر، مجلة الباحث، عدد 2012/10.

6- زكي رياض، ريمى عقبة، "أثر برامج سياسة التشغيل على مواجهة البطالة في الجزائر"، ملتقى دولي بعنوان: 'إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة'، جامعة المسيلة، 16/15 نوفمبر 2011.

7- عبد القادر قدير،عبد القادر علي بن يحي، "دور المنشات القاعدية في نمو الاقتصادي للجزائر في المدى البعيد"، الملتقى الدولي الجزائر خمسون سنة من التجارب التنموية ممارسة الدولة والاقتصاد والمجتمع.

8- علي يوسفات، "عتبة التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر (دراسة قياسية للفترة 1970-2009)"، مجلة الباحث، عدد 2012/11.

9- عياد سعيد حسين، "البطالة في الاقتصاد العراقي: أسبابها، وسبل معالجتها"، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، العراق، المجلد 4، العدد 8، السنة 2012.

10- غالم عبد الله، حمزة فيشوش، "إجراءات وتدابير لدعم سياسة الشغل في الجزائر"، الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، يومي 15-16 نوفمبر 2011.

11- فلاح خلف الريعي، " تفسير التضخم في الاقتصاد العراقي"، كلية الاقتصاد، جامعة عمر المختار.

12- كربالي بغداد، "نظرة عامة حول التحولات الاقتصادية في الجزائر"، مجلة العلوم الانسانية – جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد الثامن، جانفي 2005.

13- ماضي بلقاسم، أمال خدادمية، "أسباب مشكلة البطالة في الجزائر وتقييم سياسات علاجها"، ملتقى دولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، الجزائر، يوم 2011.09.20.

14- ناصر دادي عدون، عبدالرحمان العايب، "البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد"(من خلال حالة الجزائر)"، ديوان المطبوعات الجامعية، 2010.

15- ندو خزعل رشاد، "استعمال اختبار كرانجر في تحليل السلاسل الزمنية المستقرة"، المجلة العراقية للعلوم الإحصائية (19)، 2011.

16- نذير عبد الرزاق، بن يوسف نوة، "انعكاسات الإصلاحات الاقتصادية على التشغيل والبطالة في الجزائر"، ملتقى دولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، الجزائر، يوم 2011.09.20.

17-بوزيان راضية، "سياسات التشغيل والوساطة المؤسسية النشيطة للحد من البطالة في الجزائر مقاربة سوسيو الاقتصادية"، مداخلة للمشاركة في الملتقى الدولي حول: إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، الجزائر، 15-16 نوفمبر 2011.

18- سمير العابد، زهية عمار، "ظاهرة البطالة في الجزائر بين الواقع والطموحات"، مجلة الباحث، جامعة باتنة، العدد 2012/11.

المراجع باللغة الأجنبية

Ouvrages

1- Allain Pirotte, " L'économétrie des origines au développement récent ", Edition CNRS, Paris, 2004.

2- David Begg, Stanley Fischer, Rudiger DornBusch, " Macro économie ", Dunod, Paris, 2éme Edition, 2002 .

3- Debboub.y ," Le nouveau mécanisme économique en Algérie",Alger, OPU,1995 .

4- Gregory Mankiw, "Macroéconomie", 3èmè édition, édition de Boek, Belgique 2003.

5- H. Temmar, " Les explications théoriques de l'inflation ", Office des publications Universitaire, 1984.

6- Henri-Louis VEDIE, " Macro Economie en 24 Fiches ", Dunod, Paris, 2006.

7- Henry, Gérard Marie, " Keynes et Keynésianisme ", Armand Colin, Paris.

8- Marie-Ange ANDRIEUX, Rodolphe DURAND, " Chômage et Relance de l'emploi la vision des entreprises ", Economica, Paris, 1997.

9- Michael borda, marles wyplosz," macroéconomie ", 3 eme édition traduction par jean harourd de baeck.

10- Patrick ARTUS, Pierre Alain MUET, " Théories du Chômage ", Economica, Paris, 1995.

11- R.Barro, "Les Facteurs de la croissance économique" , Economica, Paris,2000.

12- Régis Bourbonnais, " Econométrie ", Dunod, Paris, 7ème édition, Paris.

13- Stanley Fisher et autres, " Macroéconomie ", édition dunod Paris,2ème édition, 2002.

14- Longatte et Vanhove, "Economie Générale", Dunod, Paris 2001.

Périodiques, Etudes et Thèses

1- BIKAI Jacques Landry, KAMBNA Yves Séverin, " Effets de SEvils de l'inflation sur l'activité Economique en Cemae ", Journées internationales du Risque, 26-27 mai 2011, Niort.

2- MENAGUER Noureddine, "la demande de monnaie en l'Algérie ", thèse de l'obtention de doctorat d'état en sciences économique, université de Tlemcen,2009-2010.

3- DURAND jeam, HUCHET Marilyne, "La loi d'OKUN comme indication de dispersion des pays européens: peut-on peules de convergence des structures?", communication, un journée des l'Association françaises des sciences économiques, Lilles 26-27 Mars 2003.

4- L'Insee en bref, " la mesure de chômage pour l'Insee ", N°4 Septembre 2012.

5- Yvon Faurvel , Alaun Guay et Alain paquet, "Les neuf vies de la courbe de Phillips américaine" , L'actualité économique , vol 81 ,n°4 ,2005.

Site d'internet

-www.bank-of-algeria.dz
-www.imf.org
-www.ons.dz
-www.cnes.dz
-bernard conte , le sous-développement :retard de développement, site web :http://cont.u-bordeaux.fr.2003.

فهرس الجداول

فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	الميزان الجبائي والنقدي	105
02	مرونة الواردات مقيمة بالدولار بالنسبة لسعر الصرف الدينار	108
03	معدلات البطالة خلال الفترة 1990-2000	115
04	توزيع البطالة حسب فئات السن والجنس للثلاثي الأخير لسنة 2010	118
05	توزيع البطالة حسب المستوى الدراسي والشهادة المتحصل عليها للثلاثي الأخير لسنة 2010	119
06	معامل Okun المقدر (Standard)	176
07	معامل Okun المطور (augmenté)	176
08	قواعد القرار للتكامل المتزامن	211
09	تقدير عتبة التضخم في الجزائر	241
10	نتائج اختبار ADF عند المستوى للمتغيرات	245
11	نتائج اختبار ADF عند الفروق الأولى للمتغيرات	245
12	نتائج اختبار PP عند المستوى للمتغيرات	246
13	نتائج اختبار PP عند الفروق الأولى للمتغيرات	246
14	نتائج اختبار ADF وPP لسلسلة البواقي عند المستوى	249
15	نتائج اختبار ADF وPP لسلسلة البواقي عند المستوى	250
16	نتائج اختبار ADF وPP لسلسلة البواقي عند المستوى	251

فهرس الأشكال

فهرس الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	التضخم في النظرية الكيترية	25
02	معدلات النمو لكل من الناتج الداخلي الخام والمعروض النقدي بمعناه الواسع	54
03	تطور معدلات التضخم خلال الفترة 1970-1989	60
04	تطور معدلات التضخم خلال الفترة 1980-2011	62
05	إيضاح من هم العاطلون	68
06	البطالة وفقا للنظرية الكلاسيكية	80
07	نموذج التوازن العام وفقا للنظرية النيوكلاسيكية	82
08	سوق العمل بالنسبة للنظرية الكيترية	84
09	منحنى فيليبس	91
10	منحنى فيليبس	93
11	ظاهرة التضخم الركودي	97
12	منحنى فيليبس في الأجل الطويل	99
13	منحنى فيليبس في المدى الطويل	102
14	فرضية التسارع	103
15	النمو السكاني في الجزائر	107
16	معدل البطالة خلال الفترة 2001-2011	121
17	دالة الإنتاج الفردية من نوع كوب دوغلاس ذات غلة حجم ثابتة	154
18	نموذج سولو سوان	155
19	نموذج AK	163
20	التفاعل بين النمو الاقتصادي والتضخم والبطالة	171
21	العلاقة بين الاقتصاد القياسي والنظرية الاقتصادية والإحصاء والرياضيات	189
22	منهجية البحث في الاقتصاد القياسي	192
23	تطور البطالة خلال فترة 1980-2011	221
24	تطور معدلات النمو الاقتصادي ومعدلات البطالة خلال الفترة 1980-2011	228
25	تطور معدلات التضخم والنمو الاقتصادي خلال فترة 1980-2011	238

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
المقدمة العامة	01
الفصل الاول: التضخم في النظرية الاقتصادية	
مقدمة الفصل	07
I –ماهية التضخم	08
I-1- مفهوم التضخم	08
1- التعريف العام للظاهرة	08
2- تعاريف مختلفة للتضخم	09
I-2 أسباب التضخم	10
I-2-1 العوامل الدافعة بالطلب الكلي نحو الارتفاع	11
I-2-2 العوامل الدافعة بالعرض الكلي نحو الانخفاض	13
I-2-3 الاختلالات الهيكلية	14
I-3 أنواع التضخم	15
I-3-1 تقسيم التضخم من حيث تحكم الدولة في جهاز الائتمان	15
I-3-2 تقسيم التضخم من حيث سرعته أو معدله	16
I-3-3 تقسيم التضخم من حيث القطاعات الاقتصادية	17
I-3-4 تقسيم التضخم على حسب المصدر	18
II- النظريات المفسرة للتضخم	19
II-1 تفسير التضخم في الفكر الكلاسيكي	19
II-1-1 معادلة التبادل "لفيشر"	20
II-1-2 معادلة الأرصدة (معادلة كمبردج)	21
II-2 تفسير التضخم في النظرية الكينزية	23
II-2-1 مرحلة ما قبل وصول الاقتصاد الوطني مستوى التشغيل الكامل	25
II-2-2 مرحلة وصول الاقتصاد الوطني إلى حالة التشغيل الكامل	26
II-3 الاتجاهات المعاصرة في تفسير التضخم	27
II-3-1 المدرسة النقدية المعاصرة	27
II-3-2 التحليل النقدي للتضخم	30
III- آثار التضخم وطرق قياسه	31

III-1 آثار التضخم	31
III-1-1 الآثار الاقتصادية للتضخم	32
III-1-2 الآثار الاجتماعية للتضخم	34
III-2 طرق قياس التضخم	35
III-2-1 الأرقام القياسية للأسعار	35
III-2-2 الفجوة التضخمية	39
IV- وسائل مكافحة التضخم	43
IV-1 السياسة النقدية وعلاج التضخم	43
IV-1-1 تعريف السياسة النقدية	44
IV-1-2 أدوات السياسة النقدية في مكافحة التضخم	44
IV-2 السياسة المالية في ضبط التضخم	49
IV-2-1 مضمون السياسة المالية	49
IV-2-2 أدوات السياسة المالية في ضبط التضخم	50
V- التضخم في الجزائر	51
V-I أسباب ومصادر التضخم في الجزائر	51
V-I-1 الأسباب والمصادر الداخلية لظاهرة التضخم في الجزائر	52
V-I-II الأسباب والمصادر الخارجية لظاهرة التضخم في الجزائر	55
V-II تطور التضخم في الجزائر	57
خاتمة الفصل	63
الفصل الثاني: الإطار النظري للبطالة	
مقدمة الفصل	65
I- ماهية البطالة	66
I-1 مفهوم البطالة	66
I-1-1 التعريف اللغوي	66
I-1-2 التعريف الاقتصادي	66
I-1-3 تعريف منظمة العمل الدولية (OIT)	67
I-1-4 تعريف هيئة الأمم المتحدة (ONU)	68
I-1-5 تعريف المكتب الدولي للعمل: (BIT)	68
I-1-6 تعريف الديوان الوطني للإحصاء: (ONS)	69

I-2 أنواع البطالة	69
I-2-1 البطالة السافرة (الصريحة)	70
I-2-1-1 البطالة الإجبارية	70
I-2-1-2 البطالة الاختيارية: Valuntary Unemployment	72
I-2-2 البطالة المقنعة Disguised Unemployment	72
I-3 قياس البطالة والآثار الناجمة عنها	73
I-3-1 قياس البطالة	73
I-3-1-1 المقياس الرسمي للبطالة	73
I-3-1-2 المقياس العلمي للبطالة	74
I-3-2 آثار البطالة	76
I-3-2-1 الآثار الاقتصادية للبطالة	76
I-3-2-2 الآثار الاجتماعية للبطالة	77
I-3-2-3 الآثار السياسية للبطالة	78
II- النظريات المفسرة للبطالة	79
II-1 النظريات التقليدية	79
II-1-1 النظرية الكلاسيكية	79
II-1-2 النظرية النيوكلاسيكية	81
II-1-3 النظرية الكينيزية	83
II-2 النظريات الحديثة المفسرة للبطالة	85
II-2-1 نظرية البحث عن العمل	85
II-2-2 نظرية الاختلال	87
II-2-3 نظرية تجزئة سوق العمل	88
II-2-4 نظريات أخرى للبطالة	89
III- تحليل العلاقة بين البطالة والتضخم	90
III-1 منحني فيليبس	90
III-1-1 تحليل منحنى فيليبس	91
III-1-2 علاقة التضخم بالبطالة لسام ولسون- سولو	92
III-1-3 ظاهرة التضخم الركودي وعقم منحنى فيليبس	96
III-2 تحليل النقديين (فريدمان) لمنحنى فيليبس	98

III-2-1 اثر إدخال متغير التضخم المتوقع في تحليل منحنى فيليبس	98
III-2-2 تحليل منحنى فيليبس في ظل فرضيتي المعدل الطبيعي للبطالة وتسارع التضخم	101
IV- واقع العمل والبطالة في الجزائر	104
IV-1 أسباب تفاقم ظاهرة البطالة في الجزائر	104
IV-1-1 الأسباب الخارجة عن إرادة الدولة	104
IV-1-2 الأسباب النابعة من اتجاهات الدولة الجزائرية	109
IV-2 تطور البطالة في الجزائر	111
1- البطالة في مرحلة المخططات التنموية	111
2- تطور البطالة في ظل أزمة النفط (1985-1989)	113
3- أزمة البطالة في ظل الإصلاحات الاقتصادية (1989-2000)	114
4- البطالة في الجزائر بعد الإصلاحات الاقتصادية	116
IV-3 إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة	121
IV-3-1 البرامج الأولية لمكافحة البطالة	122
IV-3-2 الوكالات الوطنية المتخصصة	125
خاتمة الفصل	129
الفصل الثالث: النمو الاقتصادي	
مقدمة الفصل	131
I- ماهية النمو الاقتصادي	132
I-1 مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي	132
I-1-1 تعريف النمو الاقتصادي	132
I-1-2 مفهوم التنمية الاقتصادية	133
I-1-3 أنواع النمو الاقتصادي	135
I-1-4 مؤشرات النمو الاقتصادي	136
I-2 عوامل النمو الاقتصادي	137
I-2-1 عنصر العمل	137
I-2-2 عنصر رأس المال	138
I-2-3 التقدم التقني	138
I-2-4 العوامل الأخرى.	139
I-3 طرق قياس النمو الاقتصادي	140

I-3-1 طريقة القيمة المضافة	141
I-3-2 طريقة الدّخل الوطني الكلي	141
I-3-3 معيار متوسط الدخل	142
I-3-4 طريقة الإنفاق الكلي	143
I-3-5 طريقة معادلة "سنجر" للنمو	144
II- نظريات ونماذج النمو الاقتصادي	144
II-1 نظريات ونماذج النمو التقليدية	144
II-1-1 النظرية الكلاسيكية في النمو الاقتصادي	145
II-1-2 النظرية الكيترية في النمو الاقتصادي	149
II-1-3 النظرية النيوكلاسيكية في النمو الاقتصادي	151
II-2 نظريات النمو الاقتصادية في الفكر المعاصر	160
II-2-1 نظرية مراحل النمو لروستو	160
II-2-2 نظريات النمو الداخلي	161
III- علاقة النمو الاقتصادي بالبطالة	170
III-1 علاقة البطالة بالنمو الاقتصادي وقانون OKun	171
III-2 علاقة Okun المطورة La loi d'Okun augmenté	174
III-2-1 علاقة جوردن البسيطة	174
III-2-2 علاقة جوردن المطورة	175
IV- نظرة عامة حول التحولات الاقتصادية في الجزائر	176
IV-1 وضعية الاقتصاد الجزائري قبل الإصلاحات الاقتصادية	177
IV-1-1 مرحلة الانتظار	177
IV-1-2 مرحلة التصحيح الهيكلي الاول (1967-1979)	177
IV-1-3 مرحلة التصحيح الهيكلي الثاني (1979-1987)	178
IV-2 مرحلة الإصلاحات والتعديل الهيكلي (1986-1998)	179
IV-2-1 مرحلة الإصلاحات المحتشمة	179
IV-2-2 مرحلة التردد والتراجع في الإصلاح	181
IV-2-3 مرحلة الإصلاحات الاقتصادية المتسارعة (1994-1998)	181
IV-3 مرحلة الإنعاش الاقتصادي (1999 - 2014)	184
خاتمة الفصل	185

الفصل الرابع: الدراسة القياسية	
مقدمة الفصل	186
I- مفاهيم عامة حول الاقتصاد القياسي	187
I-1 مفهوم الاقتصاد القياسي	187
I-1-1 تعريف الاقتصادي القياسي	187
I-1-2 علاقة الاقتصاد القياسي بالعلوم الأخرى	188
I-1-3 أهداف الاقتصاد القياسي	190
I-1-4 منهاج الاقتصاد القياسي	190
I-2 السلاسل الزمنية	192
I-2-1 استقرارية السلاسل الزمنية	193
I-2-2 عدم الاستقرارية واختبارات الجذر الوحدوي	198
I-3 التكامل المشترك نموذج تصحيح الخطأ: Cointégration and VECM	205
I-3-1 مفهوم التكامل المتزامن: Concept of Cointégration	205
I-3-2 اختبار التكامل المتزامن	208
I-3-3 نموذج تصحيح الخطأ Error correction Model ECM	213
II- نمذجة قياسية للعلاقة الموجودة بين التضخم والبطالة والنمو الاقتصادي في الجزائر	220
II-1 منظور قياسي لمنحنى فيلبس في الجزائر	220
II-1-1 منحنى فيلبس في الجزائر	220
II-1-2 منحنى فيلبس المطور	224
II-2 التحليل القياسي لقانون Okun في الجزائر	227
II-3 عتبة التضخم في الجزائر	235
III- الدراسة القياسية للعلاقة بين التضخم البطالة والنمو الاقتصادي في الجزائر	242
III-1 اختبار علاقات التكامل المتزامن	243
III-1-1 دراسة استقرارية السلاسل الزمنية: (درجة تكامل المتغيرات)	243
III-1-2 دراسة اتجاه العلاقات السببية بين التضخم والبطالة والنمو الاقتصادي	247
III-2 اختبار التكامل المتزامن	248
III-2-1 منهجية (إنجل – غرانجر) Engle – Granger	248
III-2-2 اختبار جوهانسن (Johansen) للتكامل المتزامن	252
III-3 نموذج تصحيح الخطأ ECM	253

خاتمة الفصل	256
الخاتمة العامة	257
قائمة المراجع	260
فهرس الجداول	268
فهرس الأشكال	269
فهرس المحتويات	270
الملاحق	277

الملاحق

الملحق رقم (02):

السنوات	النمو السكاني (%)	تعداد السكان
1960	2,543277426	11277757
1961	2,477471126	11560650
1962	2,429266904	11844928
1963	2,430705271	12136371
1964	2,496546804	12443175
1965	2,601127307	12771084
1966	2,717615721	13122912
1967	2,807638763	13496577
1968	2,852029341	13887045
1969	2,838146275	14286826
1970	2,788733745	14690855
1971	2,735113486	15098212
1972	2,703062935	15511892
1973	2,694826805	15935594
1974	2,718046611	16374671
1975	2,763620932	16833516
1976	2,799663761	17311457
1977	2,830935627	17808536
1978	2,889035564	18330535
1979	2,978323938	18884689
1980	3,079057874	19475204
1981	3,177330141	20103931
1982	3,242901783	20766568
1983	3,25330683	21453278

1984	3,198184791	22150483
1985	3,097964262	22847437
1986	2,983594604	23539383
1987	2,874114371	24225748
1988	2,76497815	24904931
1989	2,661189859	25576596
1990	2,559612138	26239708
1991	2,461684668	26893663
1992	2,357272398	27535151
1993	2,235247318	28157560
1994	2,091750026	28752749
1995	1,938174419	29315463
1996	1,790916668	29845208
1997	1,662282496	30345466
1998	1,55308281	30820435
1999	1,468251837	31276295
2000	1,40695635	31719449
2001	1,348858342	32150198
2002	1,306440895	32572977
2003	1,312884081	33003442
2004	1,377903294	33461345
2005	1,481905919	33960903
2006	1,595845243	34507214
2007	1,694847828	35097043
2008	1,774439469	35725377
2009	1,824865653	36383302
2010	1,850437766	37062820

2011	1,871447021	37762962
2012	1,885415255	38481705

الملحق رقم(03):

السنوات	نمو المعروض النقدي بمعناه الواسع (%)	نمو الناتج الداخلي الخام (%)
1970	12,51183203	8,862657085
1971	6,500956023	-11,33171908
1972	30,26211849	27,4239694
1973	12,25536138	3,813176251
1974	26,55927708	7,49491779
1975	30,95847885	5,045341579
1976	29,20469361	8,386756509
1977	19,1427392	5,258585928
1978	29,85120594	9,214835735
1979	18,12953053	7,477826532
1980	17,380065	0,790606981
1981	16,69357167	2,999996068
1982	26,32610807	6,40000415
1983	20,33214881	5,400003018
1984	17,351711	5,599996509
1985	14,96684932	3,699997272
1986	1,409809702	0,400000988
1987	13,60256546	-0,699997507
1988	13,59811707	-1,000005517
1989	5,182188999	4,400002164
1990	11,41565552	0,800000619

1991	20,80279852	-1,200000614
1992	31,27487975	1,800002315
1993	7,296641051	-2,100000755
1994	15,70483907	-0,899996563
1995	9,46358192	3,79999481
1996	14,64464552	4,099998477
1997	18,25947539	1,099999927
1998	19,57262026	5,100003607
1999	13,9471736	3,200001534
2000	14,13150284	2,200000704
2001	47,22843198	2,599995168
2002	18,75578729	4,700004652
2003	16,20359337	6,900001663
2004	9,991136669	5,199997104
2005	8,847260689	5,099999286
2006	19,49810033	2
2007	23,85683405	3
2008	15,67380464	2,4
2009	3,427648705	2,4
2010	12,30028227	3,6
2011	17,89039585	2,4

الملحق رقم (04):

نتائج اختبار ADFلسلسلة LNGDP عند المستوى

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on LNGDP			
Null Hypothesis: LNGDP has a unit root Exogenous: None Lag Length: 1 (Automatic based on SIC, MAXLAG=7)			
		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		2.394863	0.9947
Test critical values:	1% level	-2.644302	
	5% level	-1.952473	
	10% level	-1.610211	

نتائج اختبار PP لسلسلة LNGDP عند المستوى

Phillips-Perron Unit Root Test on LNGDP			
Null Hypothesis: LNGDP has a unit root Exogenous: None Bandwidth: 3 (Newey-West using Bartlett kernel)			
		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		4.628223	1.0000
Test critical values:	1% level	-2.641672	
	5% level	-1.952066	
	10% level	-1.610400	

نتائج اختبار ADFلسلسلة LNGDP عند الفروق الأولى

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(LNGDP)			
Null Hypothesis: D(LNGDP) has a unit root Exogenous: Constant Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=7)			
		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.187002	0.0308
Test critical values:	1% level	-3.670170	
	5% level	-2.963972	
	10% level	-2.621007	

نتائج اختبار PP لسلسلة LNGDP عند الفروق الأولى

Phillips-Perron Unit Root Test on D(LNGDP)

Null Hypothesis: D(LNGDP) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 2 (Newey-West using Bartlett kernel)

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-3.151691	0.0333
Test critical values:	1% level	-3.670170	
	5% level	-2.963972	
	10% level	-2.621007	

نتائج اختبار ADFلسلسلة INF عند المستوى

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on INF

Null Hypothesis: INF has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.194583	0.2073
Test critical values:	1% level	-2.641672	
	5% level	-1.952066	
	10% level	-1.610400	

نتائج اختبار PP لسلسلة INF عند المستوى

Phillips-Perron Unit Root Test on INF

Null Hypothesis: INF has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 1 (Newey-West using Bartlett kernel)

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-1.251046	0.1893
Test critical values:	1% level	-2.641672	
	5% level	-1.952066	
	10% level	-1.610400	

نتائج اختبار ADFلسلسلة INF عند الفروق الأولى

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(INF)			
Null Hypothesis: D(INF) has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=7)			
		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.803926	0.0030
Test critical values:	1% level	-4.296729	
	5% level	-3.568379	
	10% level	-3.218382	

نتائج اختبار PP لسلسلة INF عند الفروق الأولى

Phillips-Perron Unit Root Test on D(INF)			
Null Hypothesis: D(INF) has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Bandwidth: 1 (Newey-West using Bartlett kernel)			
		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-4.825479	0.0028
Test critical values:	1% level	-4.296729	
	5% level	-3.568379	
	10% level	-3.218382	

نتائج اختبار ADFلسلسلة LNINF عند المستوى

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on LNINF			
Null Hypothesis: LNINF has a unit root Exogenous: None Lag Length: 1 (Automatic based on SIC, MAXLAG=7)			
		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.038820	0.2625
Test critical values:	1% level	-2.644302	
	5% level	-1.952473	
	10% level	-1.610211	

نتائج اختبار PP لسلسلة LNINF عند المستوى

Phillips-Perron Unit Root Test on LNINF

Null Hypothesis: LNINF has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 2 (Newey-West using Bartlett kernel)

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-1.032834	0.2650
Test critical values:	1% level	-2.641672	
	5% level	-1.952066	
	10% level	-1.610400	

نتائج اختبار ADFلسلسلة LNINF عند الفروق الأولى

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(LNINF)

Null Hypothesis: D(LNINF) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-7.741692	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.296729	
	5% level	-3.568379	
	10% level	-3.218382	

نتائج اختبار PP لسلسلة LNINF عند الفروق الأولى

Phillips-Perron Unit Root Test on D(LNINF)

Null Hypothesis: D(LNINF) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 0 (Newey-West using Bartlett kernel)

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-7.741692	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.296729	
	5% level	-3.568379	
	10% level	-3.218382	

نتائج اختبار ADFلسلسلة UNE عند المستوى

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on UNE			
Null Hypothesis: UNE has a unit root Exogenous: None Lag Length: 1 (Automatic based on SIC, MAXLAG=7)			
		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.563473	0.4647
Test critical values:	1% level	-2.644302	
	5% level	-1.952473	
	10% level	-1.610211	

نتائج اختبار PP لسلسلة UNE عند المستوى

Phillips-Perron Unit Root Test on UNE			
Null Hypothesis: UNE has a unit root Exogenous: None Bandwidth: 4 (Newey-West using Bartlett kernel)			
		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-0.605323	0.4470
Test critical values:	1% level	-2.641672	
	5% level	-1.952066	
	10% level	-1.610400	

نتائج اختبار ADFلسلسلة UNE عند الفروق الأولى

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(UNE)			
Null Hypothesis: D(UNE) has a unit root Exogenous: None Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=7)			
		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.311518	0.0017
Test critical values:	1% level	-2.644302	
	5% level	-1.952473	
	10% level	-1.610211	

نتائج اختبار PP لسلسلة UNE عند الفروق الأولى

Phillips-Perron Unit Root Test on D(UNE)

Null Hypothesis: D(UNE) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 1 (Newey-West using Bartlett kernel)

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-3.220014	0.0022
Test critical values:	1% level	-2.644302	
	5% level	-1.952473	
	10% level	-1.610211	

نتائج اختبار ADFلسلسلة LNUNE عند المستوى

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on LNUNE

Null Hypothesis: LNUNE has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Automatic based on SIC, MAXLAG=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.551323	0.4698
Test critical values:	1% level	-2.644302	
	5% level	-1.952473	
	10% level	-1.610211	

نتائج اختبار PP لسلسلة LNUNE عند المستوى

Phillips-Perron Unit Root Test on LNUNE

Null Hypothesis: LNUNE has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 4 (Newey-West using Bartlett kernel)

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-0.596735	0.4507
Test critical values:	1% level	-2.641672	
	5% level	-1.952066	
	10% level	-1.610400	

نتائج اختبار ADFلسلسلة LNUNE عند الفروق الأولى

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(LNUNE)			
Null Hypothesis: D(LNUNE) has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=7)			
		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.445993	0.0070
Test critical values:	1% level	-4.296729	
	5% level	-3.568379	
	10% level	-3.218382	

نتائج اختبار PP لسلسلة LNUNE عند الفروق الأولى

Phillips-Perron Unit Root Test on D(LNUNE)			
Null Hypothesis: D(LNUNE) has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Bandwidth: 1 (Newey-West using Bartlett kernel)			
		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-4.417465	0.0075
Test critical values:	1% level	-4.296729	
	5% level	-3.568379	
	10% level	-3.218382	

الملحق رقم (05):

نتائج اختبار ADF لسلسلة البواقي عند المستوى

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on RESID01			
Null Hypothesis: RESID01 has a unit root Exogenous: None Lag Length: 2 (Automatic based on SIC, MAXLAG=7)			
		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.595732	0.1028
Test critical values:	1% level	-2.647120	
	5% level	-1.952910	
	10% level	-1.610011	

نتائج اختبار **PP** لسلسلة البواقي عند المستوى

Phillips-Perron Unit Root Test on RESID01

Null Hypothesis: RESID01 has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 4 (Newey-West using Bartlett kernel)

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-0.772359	0.3734
Test critical values:	1% level	-2.641672	
	5% level	-1.952066	
	10% level	-1.610400	

الملحق رقم (06):

نتائج اختبار **ADF** لسلسلة البواقي عند المستوى

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on RESID04

Null Hypothesis: RESID04 has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.663314	0.0903
Test critical values:	1% level	-2.641672	
	5% level	-1.952066	
	10% level	-1.610400	

نتائج اختبار **PP** لسلسلة البواقي عند المستوى

Phillips-Perron Unit Root Test on RESID04

Null Hypothesis: RESID04 has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 4 (Newey-West using Bartlett kernel)

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-1.462309	0.1316
Test critical values:	1% level	-2.641672	
	5% level	-1.952066	
	10% level	-1.610400	

الملحق رقم (07):

نتائج اختبار ADF لسلسلة البواقي عند المستوى

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on RESID03

Null Hypothesis: RESID03 has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.144083	0.2244
Test critical values:	1% level	-2.641672	
	5% level	-1.952066	
	10% level	-1.610400	

نتائج اختبار PP لسلسلة البواقي عند المستوى

Phillips-Perron Unit Root Test on RESID03

Null Hypothesis: RESID03 has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 2 (Newey-West using Bartlett kernel)

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-1.228048	0.1965
Test critical values:	1% level	-2.641672	
	5% level	-1.952066	
	10% level	-1.610400	

الملخص

الملخص:

تعتبر قضيتي التضخم والبطالة من أهم الظواهر الاقتصادية التي تواجه اقتصاديات ومجتمعات الدول المتقدمة والنامية على حد سواء ولأسباب عديدة، وتختلف حدتها من دولة لأخرى ومن مجتمع لأخر، لذا نجد أنها كانت محل الدراسة والاهتمام لدى الكثير من الاقتصاديين والمفكرين والسياسيين آخذة حيزا كبيرا من أفكارهم وجهودهم وبرامجهم الهادفة لمعالجتها، ومن هذا المنطلق وللإلمام بمختلف جوانب هذه الظواهر وللوصول إلى أهداف الدراسة استوجب منا الأمر تقديم الإطار العام لظاهرة التضخم والبطالة والنمو الاقتصادي ومحاولة تحليلها في الاقتصاد الجزائري عن طريق تتبع مسارها خلال الفترة 1980-2011، والاعتماد على منهجية تحليلية قياسية لبناء نماذج قياسية للعلاقة الموجودة ما بين التضخم والبطالة والنمو الاقتصادي بالاعتماد على منهجية التكامل المتزامن محاولين بذلك إسقاطها على الاقتصاد الجزائري بما توفر لدينا من معطيات وإحصائيات.

الكلمات المفتاحية: التضخم، البطالة، النمو الاقتصادي، التكامل المتزامن.

Résumé :

L'inflation et le chomage sont considérés comme les deux phénoménes économiques les plus substantiels dans les economies developpées et émergentes , la gravité de ces deux phénoménes varie fortement d'un pays à l'autre,c'est pour cette raison qu'ils faisaient partie de l'un des plus gros challenge des économistes dans leurs études et un sujet d'étude sérieux pour plusieurs intellectuels et politiciens ,et pour connaitre les différents aspects de ces phénoménes et pour atteindre les objectifs de notre étude ,nous avons présenté dans un cadre général : l'inflation ,le chomage et et la croissance économique tout en essayant de les analyser sur l'économie algerienne durant la période (1980-2011) ,en se basant sur une méthode analytique pour la construction des modèles économétriques de la relation existant entre l'inflation et le chômage et la croissance économique en s'appuyant sur la méthodologie d'intégration simultanée pour l'étude de l'économie algérienne selon nos données et statistiques disponibles.

les mots clé : L'inflation, le chômage, la croissance économique, cointegration.

Abstract:

Inflation and unemployment are considered as two important economic phenomena, faced by economies and societies of developed and developing countries for many reasons. Their intensities vary according to the characteristics of countries and communities, this led thinkers and politicians to accomplish many researches and programmes that aim to handle these phenomena. We tried to be aware of different sides of these two subjects, which led us to present the general framework of inflation, unemployment, and economic growth and analyse them in the context of Algerian economy, by trucking their development during the period 1980-2011, relying on econometric method for the construction of standard models for the relationship between inflation, unemployment and economic development, using instant cointegration, trying to study it in the Algerian economy context, using available data and statistics.

Keys words: Inflation, unemployment, economic growth, cointegration.